

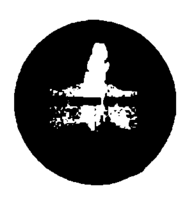
المسألة الالمانية

من وحدتها الى اعادة توحيدها

أ.م. إحسان عبدالهادي سلمان النائب

المسألة الألمانية

من وحدتها الى إعادة توحيدها



أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر (الإتحاد الوطني الكردستاني)

السليمانية - ٢٠١٣

أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

مؤسسة ثقافية تأسست بموجب قرار صادر عن المؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني في العام (٢٠١٠) من مهامها توفير مستلزمات التوعية السياسية، وتوسيع اطر الثقافة العامة، و تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الأجتماعية في المجتمع، ودراسة قضايا الفكر المعاصر وتهيئة المواد الضرورية لتأهيل الكوادر في مختلف المجالات.

المسألة الألمانية من وحدتها الى اعادة توحيدها

تاليف: ا.م. إحسان عبدالهادي سلمان النائب

التصميم و الغلاف: بروا عثمان

رقم الإيداع: ١٤٠٣ لسنة ٢٠١٣ المديرية العامة للمكتبات العامة

عدد النسخ: (١٠٠٠) نسخة

التسلسل: (٥١٤)

من منشورات اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

المشرف على طبع سلسلة الكتب

عثمان حمەرشيد گورون

www.pukhoshiari.com

info@pukhoshiari.com

المقدمة

كان المرء يعتقد انه يعرف بداية التاريخ الالماني بدقة، وانه بدأ في العام التاسع بعد الميلاد على وجه التحديد، ففي ذلك العام هزم ارمينيوس أمير قبيلة شيِرسكر ثلاثة قبائل رومانية بغابة تويتوبورغر فالد. وبذلك عُد ارمينيوس (الذي لا يعرف عنه شيء بالتفصيل) اول بطل وطني الماني. وقد اقيم له في الفترة من ١٨٣٨ حتى ١٨٧٥ نصب تذكاري هائل بالقرب من مدينة دوتمولد .

اما اليوم فان لا احد ينظر الى هذا الموضوع بمثل هذه البساطة، فان نشأة الشعب الالماني كانت نتيجة لتطور طويل تم على مدى مئات السنين . على ان كلمة الماني لم تظهر الا في القرن الثامن ، وكانت تعني اول الامر اللغة التي يتحدث بها الجزء الشرقي من المملكة الفرنكية ، تلك المملكة التي وصلت الى اقصى نفوذها في عهد الإمبراطور كارل الاكبر ، وضمت عددا من الشعوب كان بعضها يتحدث بلهجات جرمانية عامية والبعض الآخر بلهجات رومانية. وسرعان ما تفتتت الإمبراطورية بعد وفاة كارل الاكبر عام ٨١٤ ، ونشأت عن التقسيمات الوراثية الجديدة مملكتان ، احدهما في الغرب والآخرى في الشرق. وكانت الحدود السياسية لهاتين المملكتين متشابهة تقريبا للحدود اللغوية القائمة بين اللغتين الالمانية والفرنسية ، وخطوة بعد آخرى نشأ لدى الاهالي في المملكة الشرقية شعور بالأنتماء والتضامن ، وانتقل وصف (الماني) من اللغة الى القوم الذين يتحدثون بها ، ثم الى المنطقة التي يعيشون فيها ، وسميت (المانيا) .وقد تم تثبيت الحدود الالمانية من الناحية الغربية في وقت مبكر نسبيا ، وظلت تلك الحدود مستقرة . وعلى العكس من ذلك ظلت الحدود من الناحية الشرقية مرنة متحركة لمئات السنين ولم تتوقف هذه الحركة الا في منتصف القرن الرابع عشر .

ان المسألة الالمانية التي نبحثها بلغت من العمر حوالي قرنين من الزمن . فهي انطلقت مع السادس من آب ١٨٠٦ حيث خضع فرانس الثاني آخر قيصر الماني في ظل

الإمبراطورية الرومانية المقدسة (الرايخ الأول) للمهلة التي منحها اياها نابليون فتنحى عن العرش وتم عزل الأشراف والحكام المحليين عن مناصبهم وقام فعليا بحل الإمبراطورية الالمانية . وبقت المسألة الالمانية تحمل بالنسبة للألمان وجهين مختلفين ، انهما قضية الأقليم وقضية الدستور . او بشكل اوضح ، مسألة العلاقة بين الوحدة والحرية.

اول صراع حول هاتين القضيتين تجلى في حروب الاستقلال ضد حكم نابليون، إلا ان دحر القيصر الفرنسي وابعاده عن الارض الالمانية والتخلص من السيطرة الاجنبية ، لم يحقق الوحدة الالمانية، إلا ان الرغبة الملحة في الحرية والوحدة خرجت من قمقمها ولم يعد بالامكان كبتها وذلك في آذار ١٨٤٨ حيث انطلقت في المانيا ثورة حقيقية ادركت الاهمية التاريخية للتطور في تلك الحقبة وتنادي بالحرية والوحدة وتحقق ذلك عام ١٨٧١.

وسارت الاحداث وتطورت الإمبراطورية الالمانية (الرايخ الثاني) وحققت ما حققته الى ان انتهت بعد الحرب العالمية الأولى وقامت على انقاضها جمهورية فايمار، وبفعل التطورات الداخلية والخارجية انتهى حكم الجمهورية الفايمرية ليتم تأسيس (الرايخ الثالث) على يد هتلر، وانتهى الحكم النازي بعد الحرب العالمية الثانية والتي انتهت باحتلال وتقسيم المانيا الى شطرين ، المانيا الغربية والمانيا الشرقية . ونتيجة للتطورات السياسية التي اعقبت التقسيم والجهود المبذولة من قبل القادة الالمان ، وبفعل الظروف الاقليمية التي شهدته اوربا وقتذاك،جاء حل المسألة الالمانية مع فجر الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠، حين وافقت دول الاحتلال الاربع (الحلفاء) في ذلك الوقت، على اعادة توحيد شطري المانيا.

المانيا في العصور القديمة والوسطى :

أولاً: أصل الالمان :

ينتسب الالمان الى القبائل الجرمانية التي يرجع تاريخها الى ما قبل الميلاد بعدة قرون. وتدل الآثار التي اكتشفت على وجود هذه القبائل آبان العصر البرونزي (١٦٠٠ – ٨٠٠ ق.م.)، فمقبرة الملك (سدين) التي تنتمي الى ذلك العصر والتي اكتشفت في براندنبورغ غربي برلين تدل على تاريخ ومكان هذه القبائل[١].

ان القبائل الجرمانية كانت تقطن في تلك الفترة وحتى حوالي (٥٠٠ ق.م.) المنطقة الواقعة في شمال المانيا بين نهري (الاودر والأوز)، ومع زيادة عدد السكان من القبائل الجرمانية اندفعوا منذ ذلك التاريخ للتوسع شرقاً وغرباً ووصلوا وسط وجنوب ألمانيا إلى نهر الراين وذلك في حوالي عام (٥٠ ق.م.)، وعرفوا هؤلاء باسم الجرمان الغربيين، أما القبائل التي استوطنت آنذاك منطقة اسكندناوة (الدانمارك) فاطلق عليهم اسم الجرمان الشماليين، واطلق على المجموعة الثالثة من القبائل الجرمانية التي استطونت المنطقة الشرقية من ساحل البلطيق اسم الجرمان الشرقيين[٢].

هذا ولم تعرف القبائل الجرمانية نظام الدولة بسبب التبعثر السكاني الذي لازمها لحقبة زمنية معينة، كما لم يكن لتلك القبائل اي خبرة سياسية تؤهلها لبناء نظام سياسي[٣].

فقد ساد بينهم النظام القبلي وكثيراً ما أتحدت القبائل وتجمعت لتقيم سداً للماء، أو لتقوم بغزوة للتوسع، أو بصد عدوان معين[٤]. أو بسبب البحث عن المراعي او بسبب الكوارث الطبيعية، فضلاً عن الافتقار الى هندسة البناء والتخطيط، كل ذلك كان من المسببات التي ادت الى ان يسود النظام القبلي[٥].

---

[١] محمد كمال الدسوقي، تاريخ ألمانيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٤.

[٣] السيد الباز العريني، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٧.

[٤] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٥.

[٥] السيد الباز العريني، المصدر السابق، ص ١٧.

وكان الجرمان يختارون في وقت الحرب دوقًا لهم من بين القبيلة، كما هو الحال عند الجرمان الغربيون في المانيا، على ان الجرمان الشرقيين كانوا يسمونه ملكاً (لكنهم لم يعرفوا آنذاك نظام الملكية)، وكان للدوق او الملك عدد من الاتباع بقدر ما كان يتمتع به من مكانة بين قومه[1].

ولم تكن المسائل الهامة ليبت فيها احد الا بعد أخذ رأي القبيلة في اجتماع عام يحضره كل أحرار القبيلة، ويرأس الاجتماع كبير منهم، والقرار لا يصدر الا بموافقة اغلبية المجتمعين (نوع من الحرية السياسية). كما لم يقم الجرمان مدناً، بل اقاموا قرى صغيرة مبعثرة وان حياة العمل قسمت بين الرجل والمرأة، اذ اختصت المرأة بعمل الحقل والمنزل، بينما الرجل يقوم ببناء المنزل وحضية المواشي والصيد والقتال وكانت القبيلة توزّع الأرض على الفلّاحين لزراعتها، بينما المراعي والغابات وموارد الماء فكانت ملكيتها عامة لسكان القرية، وكان الفلاحون يتبعون نظام الدورة الزراعية (زراعة نصف الحقل كل عام). كما ان الجرماني جندياً بطبيعته ولا يرضى الخضوع لعدو ولا يستسلم وقت القتال او الوقوع في الأسر ويفضل عليه الموت، فكان في الحرب يقاتل حتى الموت او النصر[2].

ولم يكن للجرمان آلهة كآلهة الرومان يقيمون لها التماثيل. فقد اعتقد الجرمان في الطبيعة واعتقدوا بأن الأرواح تسيطر على الطبيعة وتسيرها. فالقوى الالهية تسيطر على النهر والمنابع والجبال والاشجار والنباتات والهواء والرياح، كما لم يبنوا لتلك الالهة معابد، بل قدسوها في الغابات والجبال. وكان (فودان) كبير الالهة وزوجته (فرابا) حامية الاسرة و(دونار) يرسل البرق والرعد و(زيو) آلهة الحرب، بينما كان (لوكي) آلهة الشر والظلام، وكان لبعض القبائل عدا ذلك آلهة خاصة، كما لبعض القبائل كهنة والبعض الآخر امراءهم انفسهم كهنة وقضاة. واستفادت الدولة الرومانية من الجرمان بما عرف عنهم من

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٥.

[2] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٦.

شجاعة، فاستخدمت العديد منهم في جيوشها وفي مصالحها المدنية حتى اضحى لهم في روما نفوذ كبير[1].

اما التنظيم السياسي فكان بسيطاً، وحدته القرية أو (المارك Mark) ومن بعدها تأتي (المائة) وهي وحدة عسكرية تكبر القرية ثم تأتي المقاطعة وتتألف من عدد من (المئات) ومن مجموع المقاطعات تتألف الدولة القبلية التي أطلق عليها فيما بعد (مملكة) او (رايخ Reich) وذلك عندما تقدم النظام الملكي بين الجرمان ، وكذلك كانت لهم جمعية عمومية تضم جميع الافراد المحاربين ولا تعقد الا في حالة الحرب او الهجرة، كما توجد هناك جمعيات او مجالس للمقاطعات تتألف من النبلاء والاحرار وهي تجتمع في وقت السلم أيضاً لبحث المسائل المدنية[2].

وعلى رأس كل أمة من الأمم الجرمانية وجد بعض الرؤساء او القادة الذين لم يكونوا ملوكاً أو نبلاء، وانما زعماء منتخبين اختارهم الشعب لصفات تؤهلهم للزعامة، وفي وقت الحروب يتمتعون بسلطة واسعة، ولما كانت الحروب طويلة وشبه مستمرة فان القائد يتكرر انتخابه ثم تطور الامر فصار يختار ابنه بعد وفاته مما أدى الى قيام نظام ملكي وراثي تدريجياً[3].

---

[1] هـ.ا.ل. فيشر، تاريخ أوربا (العصور الوسطى)، ترجمة محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٦–٢٠.

[2] يرجع مصطلح (المائة) إلى أن الجرمان الأوائل كان لديهم جماعة من المحاربين عددهم مائة فرد حاربوا سويًا واستقرّوا سويًا ومن هنا اطلق على الوحدة السياسية هذا الإصطلاح. ينظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربا في العصور الوسطى، ج١: التاريخ السياسي، ط ٦ ، مكتبة الأنكلو – مصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٤.

[3] المصدر نفسه، ص ٦٤.

ثانياً: دولة الفرنجة (٤٨١ – ٩١٩ م)

١- مملكة الميروفنجيين (٤٨١ – ٧٥١م).

عرفت الإمبراطورية الرومانية للجرماني قدره واستفادت من شجاعته فانخرط في سلك الجندية الرومانية آلاف من الجرمان فصارت لهم السطوة على الجيش الروماني والبلاط القيصري. إلا ان سكان المانيا لم يستطيعوا التوغل جنوباً في أراضي الدولة الرومانية وبقي الدانوب حاجزاً بين الجرمان والإمبراطورية الرومانية. أما الجرمان الشرقيون فتمكّنوا من التوسع شرقاً واقاموا دولة امتدت من بحر البلطيق حتى البحر الاسود[١].

وفي حوالي منتصف القرن الثالث الميلادي، وبعدما دبت الخلافات الداخلية في الإمبراطورية الرومانية، انتهزت القبائل الجرمانية الغربية الفرصة فتقدمت من المانيا لتعبر الراين وتستولي على غاليا (فرنسا) حتى شمال إيطاليا. وبعد ذلك تمكنت القبائل الجرمانية الغربية من تقوية جيوشها، وتوحدت قبيلة الفرنجة وتمكنت من السيطرة على غاليا (فرنسا) واصبح (كلوفس) ملكاً للفرنجة عام ٤٨١ م وهو من اسرة الميروفنجيين[٢].

وشاء القدر ان يلعب هذا الملك دوراً مهماً في تاريخ القبائل الجرمانية الغربية بالمانيا، وعول على انشاء دولة قوية، وبعد الانتصارات الحربية التي حققها نقل عاصمته الى باريس، وتحول عن الوثنية الى الكاثوليكية، وبذلك عرف الالمان المسيحية واعتنقوها. وبذلك يكون لهذا الملك فضلاً في تأسيس ما يسمى بأول دولة للشعب الجرماني الغربي (أي اول دولة المانية) وجعل باريس عاصمة لها، وبفضله انتشرت المسيحية في البلاد الممتدة من البحر الابيض المتوسط حتى بحر الشمال (المانش)[٣].

---

[١] هـ.أ.ل. فيشر، المصدر السابق، ص٢١.

[٢] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٩.

وهكذا ظهر عامل جديد ساعد الفرنجة على التوسع في كافة الاتجاهات بعد أن اخذ الاهالي من الكاثوليك يتمنون الدخول تحت حكم (كلوفس) الملك الجرماني الذي يتفق معهم في المذهب[1].

وبعد موت (كلوفس) عام ٥١١ م،استمر الحكم في اسرة الميروفنجيين، فقسمت مملكته بين ابنائه الاربعة الذين ساروا على سياسة والدهم التوسعية فامتدت دولتهم في منتصف القرن السادس الميلادي من المحيط الاطلس غرباً حتى بوهيميا شرقاً، ومن البحر الابيض المتوسط جنوباً حتى بحر الشمال (المانش) شمالاً. وظلت غاليا (فرنسا) تحكم من قبل الميروفنجيين، وبمرور الوقت اندمجت قبائل الفرنجة الجرمانية مع الرومان وبقايا (الكلتيين) أو (السلتيين) في غالياً (فرنسا) وتزاوجوا حتى صاروا خليطاً يصعب تمييزه وتمسكوا باللغة اللاتينية والحضارة الرومانية ، ونشأ شعب جديد هو الشعب الفرنجي (الفرنسي)[2].

وفيما بعد بدء الضعف يدب في كيان أسرة الميروفنجيين في منتصف القرن السابع الميلادي، وانقسمت الدولة الى ثلاثة اقسام وأصبحت مفككة تحت رحمة رجال البلاط الذين ازداد نفوذهم واصبحت كلمتهم هي الاولى في الدولة وبرز من بين رجال البلاط اسرة الكارولنجيين وهم من اقليم (استراسيا) في غرب الدولة (بلجيكا حالياً). وظهر منهم رؤساء للبلاط ثم ملكهم الشهير (كارل مارتل) أو (المطرقة) الذي انتصر على المسلمين واوقف زحفهم على أوربا عام ٧٣٢ م،، عند (تور) و(بواتيه) بعد أن هزم عبد الرحمن الغافقي وجيوشه في التقدم نحو فرنسا ووسط اوربا[3].

---

[1] سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٨٥.

[2] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٢٠.

[3] المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

٢- مملكة الكارولنجيين (٧٥٢-٩١٩ م)

وبتتويج (بيين) القصير وهو ابن كارل مارتل رئيساً للبلاط ملكاً على دولة الفرنجة عام ٧٥٢م، تكون الاسرة الميروفنجية من سلالة (كلوفس) قد انتهت وحلت محلها الاسرة الكارولنجية. وقد استمر (بيين القصير) في الحكم حتى وفاته عام ٧٦٨م ، وعند ذلك قسمت مملكته بين ولديه (شارل) و (كارلومان) الذين نشب نزاع بينهما انتهى بوفاة (كارلومان) عام ٧٧١م، مما أتاح لأخيه فرصة توحيد جميع المملكة تحت سيطرته وسيادته[١].

لقد ولد (شارل) عام ٧٤٢م وكانوا يلقبونه شارل الكبير (شارلمان) وكان أول عمل يتطلب منه هو الحفاظ على المملكة وبشدة تماسكها وفعلاً تم ذلك، وعندما أراد اللومبارديين السيطرة على إيطاليا استعان البابا بشارلمان الذي هزم الجيش اللومباردي ودخل روما عام ٧٩٤م واعلن نفسه ملكاً على اللومبارديين، وبعد ذلك دخل في حروب في بلاد السكسون وانتصر عليهم واجبرهم على ترك الوثينة واعتناق المسيحية، ثم توسع في الجنوب الشرقي واخضع بافاريا، وتم له كل ذلك عام ٧٩٤م، وبدأ التوسع نحو الجنوب والغرب باتجاه الاراضي الاسبانية، وكانت معاركه سجالاً بينه وبين المسلمين هناك منذ ٧٩٩ -٨٠١ م[٢].

ولقد تمكن شارلمان وبفضل ذكائه وحنكته السياسية ، من اضفاء الطابع الديني على تاريخ الاسرة الكارولنجية التي حكمت المانيا، وهذا العامل مكن شارلمان من الحصول على تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام ٧٩٩م [٣].

---

[١] سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ١٨٦.

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر: نور الدين حاطوم، تاريخ العصر الوسيط في أوربا، ج، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٥٠-١٦٧.

[٣] جوزيف نسيم اليوسف، تاريخ العصور الأوربية الوسطى وحضارتها، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص ٣٧.

وبعد حكم دام زهاء (٤٥) عاماً توفي شارلمان عام ٨١٤م، تاركاً امبراطورية مترامية الاطراف الى خلفاء ضعفاء من بعده سعوا بشكل او بآخر الى تقسيم هذه الإمبراطورية[١].

ومن خلال عملية التقسيم هذه ساهم ابناء شارلمان في تقويض دعائم الدولة الالمانية، والعودة الى تقاليد القبائل الجرمانية. على اعتبار ان تلك الإمبراطورية هي مُلكاً شخصياً (إرث) لشارلمان يوزع على الابناء، لذا نرى من الطبيعي ان تؤدي عملية التقسيم هذه الى اندلاع حروب اهلية بين المجتمع الالماني والتي انتهت بمعاهدة (فردن) عام ٨٤٣م، هذه المعاهدة أنهت الحروب الاهلية وذلك بتقسيم الإمبراطورية إلى ثلاث مناطق نفوذ[٢].

إن معاهدة (فردن) تميزت عن مثيلاتها التي عقدت في أوروبا خلال العصور الوسطى، فهي من جانب أعادت السكون والاستقرار لالمانيا وعموم اوروبا، ومن جانب آخر ساعدت في وصول بعض الأسر الاوربية الى قمة الهرم السياسي في المانيا والتي عملت فيما بعد على تثبيت كيان الدولة الالمانية. ومن هذه الاسر على سبيل المثال الاسرة (السكسونية) و(الفرانكونية) واسرة (الهوهنشتاوفن)[٣].

وبوفاة (كونراد الاول) آخر ملوك الكارولنجيين في المانيا عام ٩١٩ م، انتخب نبلاء السكسون والفرانكونيين دوق سكسونيا (هنري الاول) ملكاً على المانيا. وفي الواقع ان (كونراد الاول) هو الذي نصح بذلك قبل وفاته، لأنه رأى فيه شخصية قوية فذة يمكنها ان تنفع البلاد[٤].

لقد كان للملك (هنري الاول ٩١٩-٩٣٦م)، دوراً بارزاً في تخطيط اسس السياسة الالمانية التي سار عليها خلفاءه من بعده فداخلياً، عمل على تعزيز حكم اسرته والحد من استقلال الامراء والدوقيات على حساب السلطة المركزية. وخارجياً، عمل على تقوية القوة

---

[١] نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ١٧٩.

[٢] جوزيف نسيم، المصدر السابق، ص ٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ٤٨.

[٤] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٣١.

العسكرية للتصدي لهجمات الغزاة، وهذا عزز من زيادة الاستقرار والأمن في المانيا[1]. وقد أوصى (هنري الاول) قبل وفاته باختيار ابنه (اوتو) ملكاً من بعده، وقد تمّ ذلك وتوج (اوتو) ملكاً وهو في العشرين من عمره في مدينة (آخن). ويعتبر اوتو الاول الملقب (بالعظيم) مؤسسة الإمبراطورية المقدسة بالمعنى الذي يعبر عنه اسم هذه الإمبراطورية والذي يشير الى ارتباط إيطاليا والمانيا تحت سيادة حكم واحد. والمعروف ان اللقب الاساسي لهذه الإمبراطورية هو (الرومانية) فقط، أما صفة (المقدسة) فقد ظهرت فيما بعد في عهد الإمبراطور (فردريك الاول) حوالي عام ١١٥٧م، على ان استعمال هذا اللقب في وصف الإمبراطورية لا يعني تغيير وضعها السياسي، لأن هذه الإمبراطورية بمعناها الواسع وضع اساسها شارلمان وبمعناها الضيق اي في حدود المانيا وإيطاليا يرجع تأسيسها الى اوتو العظيم[2].

لقد عمل في سياسته على مصادرة سلطات الدوقيات الالمانية ليعطيها الى موظفين خاضعين لسلطته، كما استعان برجال الدين لحكم الدوقيات، واستطاع القضاء على خطر الهنغاريين الذي كان يهدد بافاريا وكذلك هزم السلاف الذين كانوا يهاجمون سكسونيا ومد حدود بلاده الى نهر الاودر[3].

وبعد وفاة اوتو الاول عام ٩٧٣م ، توالى الحكم لابنائه واحفاده فيما بعد، وانتهى حكم الاسرة السكسونية بعد وفاة آخر ملوكها هنري الثاني عام١٠٢٤م، ليبدأ حكم أسرة الفرانكونية للأعوام ١٠٢٤ – ١١٢٥م، وكان أول ملوكها كونراد الثاني وآخر ملوكها هنري الخامس الذي توفي عام ١١٢٥. لقد عملت هذه الأسرة أيضًا على أضعاف شأن الدوقيات والنبلاء، وحاولوا خلق طبقة جديدة من كبار موظفيه موالية له ليوطدوا مركزهم داخل ألمانيا، كما عملوا على زيادة توسع دولتهم بإتجاه بولندا والنمسا وهنغاريا وإيطاليا.

---

[1] جوزيف نسيم، المصدر السابق، ص٤٨.

[2] سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص٢٨٦.

[3] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٣٢.

وبعد وفاة هنري الخامس الذي لم يخلف ولدًا لينتخب ملكًا كما جرى العرف بذلك من قبل، خرج الحكم من الأسرة الفرانكونية حيث اختار الناخبون من بعده الملك لوثر وهو سكسوني مما أدى إلى إثارة أسرة الهوهنشتاوفن وهي أسرة من (بسرابيا) التي تعتقد أحقيتها بالحكم. وبعد وفاة الملك لوثر عام ١١٣٨م، تمّ انتخاب كونراد الثالث من بيت الهوهنشتاوفن مما جعل البلاد مسرحًا لحرب أهلية بين أنصار الأسرة الأخيرة وأسرة الكولفيين، لكن كونراد الثالث كان ذكيًا فاختار قبل موته ابن أخيه فريديريك ليخلفه والتي كانت أمه من أسرة الكولفيين، وهكذا انتهى الصراع بين الأسرتين بتولّي فريديريك الأول (بربروسا) العرش عام ١١٥٢م [1].

لقد عمل فريديريك بربروسا منذ اعتلائه العرش على استرداد مكانة الإمبراطورية ومجدها المفقود، وهو المجد الذي لا يتحقق في نظره إلا بالربط بين شطري الإمبراطورية في ألمانيا وإيطاليا.

لذلك عقد معاهدة كونستانس مع البابا ١١٥٣، يتعهّد بها بعدم عقد صلح مع ملك صقلية دون موافقة البابا، ويقوم بإخضاع أعداء البابا، مقابل تتويج البابا له امبراطورًا ومساندته ضدّ خصومه في ألمانيا [2].

وفعلاً بدأ بتسوية الخلافات الألمانية وتمكّن من السيطرة داخل ألمانيا تمامًا، واعتمد في بسط سلطانه على رجال الدين وجعل منهم قادة للجيش. وبدأ الفرسان يلتفون حوله كمنقذ للبلاد واستطاع أن يضمّ لدولته الدانمارك وهنغاريا واخضع المدن الإيطالية ويعيدها إلى حظيرة الدول الألمانية. وما إن وصلت أخبار دخول صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس حتى أعد جيشًا كبيرًا خرج على رأسه، لكنه لم يصل إلى بيت المقدس فقد مات في الطريق بآسيا الصغرى غرقًا عام ١١٩٠م، وظلّ فريديريك بربروسا خيالاً جميلاً لدى الألمان ملأ ملاحم وأساطير عدة تغنّت بها الأجيال [3]. وبموته خلفه ابنه هنري السادس الذي ألحق صقلية

---

[1] المصدر نفسه، ص٣٤-٣٧.

[2] سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

[3] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩.

لإمبراطوريته وبموته عام ١٢١٥م تمّ اختيار ابنه فريدريك الثاني الذي ترك ألمانيا وأقام في جنوب إيطاليا، وترك بلاده تحت رحمة الأمراء والإقطاعيين الذين تنازل لهم عن كثير من سلطاته واعترف لهم بإنشاء المدن والطرق والأسواق في أقاليمهم، وهكذا وضع نظامًا مهد فيه لتقسيم ألمانيا إلى ولايات، وبعد وفاته عام ١٢٥٠، خلفه ابنه كونراد الرابع الذي دخل في نزاع مع البابا وتوفي بعد أربع سنوات وكان ابنه صغيرًا فاعترف البابا لهنري الشورنجي قيصرًا على ألمانيا، وهكذا انتهت دولة الهوهنشتاوفن عام ١٢٥٤ م[1].

في الحقيقة إن تاريخ ألمانيا في القرنين الرابع والخامس عشر يتّصف بالإختلاط والتعقيد، بعد أن اختفت إماراتها الكبرى التي قامت على أساس قبلي عنصري، وظهر على المسرح عدد كبير من صغار الأمراء الذين اشتبكوا ببعضهم مع بعض في منازعات لا حصر لها بدافع من الأغراض الشخصية البحتة. هذا في الوقت الذي أخذت المدن تتحرّر من سيطرة الإقطاع لتعزّز نفوذها وإمتيازاتها في ضوء مصالحها الخاصة. أما الإمبراطور فقد أصبح نفوذه إسميًا مستغلاً وظيفته من أجل تحقيق مصالح شخصيّة[2].

ويمكننا القول إن الإرتباط الذي تمّ منذ عام ٩٦٢ م، بين وظيفتي الملكية الألمانية والإمبراطورية الرومانية أدى إلى عواقب على كلّ منهما، لأن وظيفة الإمبراطورية العالمية أضحت سطحية وغير واقعية، في حين أدّت مظاهر الإمبراطورية ومطالبها إلى إنصراف الاباطرة عن شؤون المانيا نفسها إلى غيرها من الشؤون الخارجية وخاصة إيطاليا، مما أضعف نفوذ الملكية الألمانية وعاد عليها بعواقب وخيمة. وحسبما أدّت إليه السياسة الإمبراطورية من صدام بين البابوية وحكام المانيا، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأباطرة وتغيّبهم عن المانيا وقضاء معظم سنوات حكمهم في حروب لا طائل من ورائها في إيطاليا، حتى الفى أمراء ألمانيا أنفسهم وقد تحرّروا من سيطرة الأباطرة ورقابتهم، فانصرفوا إلى توطيد نفوذهم وسلطانهم الإقطاعي على حساب الإمبراطورية، وثمة عامل آخر أسهم في إضعاف الإمبراطورية الألمانية، هو أنها ظلّت انتخابية في تقاليدها وفكرتها، وبذلك حرمت الملكية الألمانية من مميزات التقليد الوراثي في التمكين لأنفسهم وتدعيم سلطتهم المركزية على الأمراء المحليين. وهكذا ظلّت ألمانيا بعد عام ١٢٧٢م، عبارة عن

---

[1] المصدر نفسه، ص ٤٠.

[2] سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، ص ٥٦٢.

مجموعة من الدويلات الصغيرة مع تمتّع الإمبراطور أو الملك بسلطة إسمية حتى سميت الحقبة الممتدة بين ١٢٧٢ – ١٥١٩، في التاريخ الألماني باسم (عصر الأمراء).

وبعد انهيار حكم أسرة الهوهنشتاوفن ظلّت المانيا بلا قيصر. فقد انتخب الأمراء الألمان (ريتشارد الكورنوولي) وهو انكليزيًا ليصبح قيصرًا على ألمانيا وهو لم يرى المانيا إلا بضع مرات. وانتخب أمراء آخرون من الألمان (الفونسو العاشر) وهو اسباني ليصبح قيصرًا لألمانيا الذي لم تطأها قدماها طوال حياته وقد فعل الأمراء الألمان ذلك حتى لا يقيموا بألمانيا ملكًا يسلبهم السطلة التي تمتّعوا بها آنذاك[1].

فقد حدّد الأمراء عدد من يحقّ لهم انتخاب منهم بسبعة، ثلاثة من رجال الدين وأربعة من الأمراء العلمانيين، وعقدوا اتفاقًا سموه (الإتفاق الذهبيى) حددوا فيه نظام الإنتخاب الذي يقوم به السبعة في (فرانكفورت) ويتمّ التتويج في (آخن). ونصّ الإتفاق على تمتّع الأمراء السبعة بنفوذ كبير في أقاليمهم ويكون حكمهم فيها وراثيًا ويقومون بصكّ العملة واستغلال المناجم. والأمراء السبعة هم:

أسقف ماينز، أسقف ترير، أسقف كولونيا، ملك بوهيميا، كونت الراين، دوق سكسونيا، ودوق براندنبورغ. وهكذا قسّمت السطلة في ألمانيا بين الأمراء السبعة وعدد كبير من الأمراء والأساقفة، وأضحت المانيا مقسّمة إلى ٣٢٤ دويلة قائمة بذاتها ولم يعد للملوك أي سلطة عليها. ورغم أن الملوك منذ عام ١٤٣٧ حتى تاريخ ١٨٠٦ كانوا جميعًا من أسرة الهابسبرغ، إلا أن ذلك لم يغيّر من الأمر شيئًا [2].

---

[1] المصدر نفسه، ص٥٦٣–٥٦٤.

[2] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٤٩–٥٠.

ألمانيا في العصور الحديثة

أولاً : ظهور بروسيا

ليس هناك من شيء يميّز القرن السابع عشر أكثر من وجود دولة صغيرة جداً كان لها من القدرة لأن تلعب دوراً مؤثراً في الشؤون الأوروبية بصرف النظر عن جميع الإعتبارات الخاصة بمساحتها، ولعلّ ليس من الغرابة أن لا يشكّل السكان بقلة عددهم حائلاً يقف أمام الحصول على مستوى رفيع من الثروة والحياة الهانئة وفعالية ثقافية وفنية. كما أن السبب الذي يجعل هذه الدولة الصغيرة تتصرف كأنها دولة كبيرة، وهو أن الجيوش كانت صغيرة بصورة عامة والأسلحة البدائية يسيرة وقد أدّت صعوبات الإمدادات والمواصلات ورداءة الطرق وقلّة الخرائط وتغيّب قيادة الجيش مضافاً إليها الصعوبات الإدارية والفنية إلى أن يهبط عدد الجنود من ذوي الكفاءات الصالحة لحملة عسكرية ناجحة. واستناداً إلى تلك الحقائق تمّ قيام الدولة الألمانية البروسية. إن الساحل الجنوبي من بحر البلطيق الذي بزغت منه بروسيا لم يكن المكان المؤمل لخلق قوة سياسية عظيمة الشأن، لأنه يشكل بلاد غير مغرية من حيث قلة السكان وانعدام الثروات المعدنية وفقر التربة، فضلاً أنها كانت لا تقارن بمراكز الحياة النشطة في جنوبي ألمانيا وغربي أوربا. لقد كانت بلاد منبسطة من سهول مكشوفة ممتدّة داخل بولندا وليس لها شكل جغرافي واضح أو حدود طبيعية [1].

وكانت المنطقة الساحلية الواقعة في جنوب السويد تعرف بإسم بوميرانيا، أما الأراضي الممتدة إلى الداخل والمفصولة عن البحر كانت براندنبورغ التي تتركز حول برلين، وقد وصلت أسرة هوهنزولرن إلى منصة الحكم في براندنبورغ عام ١٤١٧، فكانت النواة الحية لقيام بروسيا الحديثة. وبامتداد براندبورغ وبوميرانيا إلى الشرق، تمتدّ بقعة عرفت بعدئذ ببلاد بروسيا، وهي تسمية لشعب يسكنها منذ أقدم الأزمنة يعرف بإسم البروسيين أو البورسيين، أما بروسيا الغربية فإنها جزء من بولندا وتفصل براندنبورغ وبوميرانيا عن

---

[1] روبرت. ر. بالمر، تاريخ العالم الحديث، ج ١، ترجمة محمود حسين الأمين، مراجعة جعفر خصباك، مكتبة الوفاء، الموصل، ١٩٦٤، ص٢٣٦.

بروسيا الشرقية، وكانت بروسيا الشرقية أو دوقية بروسيا هي البلاد التي اشتهرت في التاريخ باسم موطن الفرسان التوتونيين، وهي رتبة عسكرية نالوها لقاء قيامهم بغزو سكان البلاد الأصليين وتنصيرهم في القرن الثالث عشر، ودوقية بروسيا محاطة إحاطة تامة بمملكة بولندا باستثناء الساحل البحري الواقع على بحر البلطيق ولغتها وثقافتها جرمانية[1].

ظهرت بروسيا الحديثة في القرن السابع عشر حيث تجمع في أيدي أسرة آل هوهنزولرن عدد من الأقاليم، وفي عام ١٦١٨م ورث حاكم براندنبورغ دوقية بروسيا (بروسيا الشرقية)، فكانت تلك أول خطوة لنمو مملكة براندنبورغ – بروسيا. وفي تطوّر آخر تسلّم حاكم براندنبورغ بوميرانيا الشرقية في صلح ويستفاليا وربطوها بدوقية بروسيا، ثم حصلوا على بروسيا الغربية عام ١٧٧٢، وقد سبق ذلك استيراث آل هوهنزولرن دويلة (كليفس) ومقاطعات صغيرة أخرى في غربي ألمانيا، وأصبحت السياسة المرسومة لبراندنبورغ في ربط الكتل الثلاث من البلاد الألمانية وتوحيدها [2].

كانت بروسيا عام ١٦٤٠ حين تولى حكمها فريديريك وليم الأول من أسرة الهوهنزولرن تتكوّن من ثلاث أجزاء: براندنبورغ في الوسط، ودوقية بروسيا من الشرق، بينما تقع على الغرب في جهة الراين الدوقيات الصغيرة (كليفس ومارك ورافنزبرغ)[3].

كان امراء بروسيا من آل هوهنزولرن يلقبون أثناء القرن السابع عشر بناخبي براندنبورغ. وقد أصبح أحدهم (فريديريك وليم ١٦٤٠ – ١٦٨٨) يدعى بالناخب الكبير نظرًا لأهميته، وكان يعتقد بضرورة الحكم المطلق وجمع في يده بمرور الزمن السلطة العليا[4].

لقد نمت بروسيا وأصبحت دولة كبرى، وازداد نفوس برلين فوصل إلى عشرين ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر، ومُنح أمير بروسيا لقب الملك عام ١٧٠١ من قبل الإمبراطور لوقوفه إلى جانبه في حرب الوراثة الإسبانية. وفي معاهدة أوتراخت عام ١٧١٣، اعترفت الدول الأوربية بمملكة بروسيا وأصبحت في القرن الثامن عشر تشارك النمسا في زعامة ألمانيا، وأصبحت دولة

---

[1] المصدر نفسه، ص ٣٣٨-٣٣٩.

[2] المصدر نفسه، ص ٣٤٠-٣٤١.

[3] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٥٩.

[4] محمد محمد صالح، تاريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢، ص٤٣٤.

عظمى نتيجة لجهود فردريك وليم الأول حفيد الناخب الكبير، الذي اعتنى بالجيش ليصبح مفخرة المانيا، وجعل لبروسيا مركزًا عسكريًا عظيمًا بين الدول الأوروبية وأصبحت رابع دولة في أوربا من حيث القوة العسكرية، وبعد وفاته خلفه ابنه الملك فريديريك الثاني الكبير (١٧٤٠-١٧٨٦)، الذي ترسّخت الملكية المطلقة في بروسيا على عهده ويعتبر أعظم ملوك أل هوهنزولرن[1]. في الحقيقة أن بروز بروسيا كقدرة أوربية جديدة حدث بفضل مجموعة من العوامل، منها التهديد المستمرّ الذي كان تتعرض له بروسيا والإمارات الجرمانية كدول صغرى، الامر الذي دفع الشعب البروسي إلى إبداء التضحيات الضخمة، والإستعداد لبذل كلّ جهد مستطاع في قضايا الحرب التي أصبحت بالنسبة للشعب البروسي قضية مصيرية مرتبطة بوجوده فوق أرضه. كما كانت توافق تيار الأحداث بما يسمح بظهور هذا التحوّل، فقد كانت الدولتان الأوروبيّتان (بريطانيا وفرنسا) تجاوزتا مرحلة متقدّمة في بسط نفوذهما وإن النمسا وصلت إلى مرحلة من الضعف ، وكانت التناقضات بين القوى الرئيسية قوية إلى درجة خوض صراعات وحروب ومنافسة غير معلنة فيما بينها، فكان من الطبيعي أن يشكل التحالف فيما بينها ضدّ القوى الضعيفة، تحالفًا مرحليًا مرتبطًا بقدرة القوى الضعيفة على الصمود، وعلى فرض إرادتها، فكان الصراع السياسي والإفادة من تيار الأحداث هما لمركز الثقل في التحوّلات التي أبرزت القدرة البروسية[2]. فضلاً عن ظهور شخصيات وقادة استطاعوا الإستفادة من العوامل السابقة من أجل بناء مستقبلهم ودعم قضيّتهم، ومن هؤلاء (فريديريك الثاني – الكبير) الذي ربط مصيره ووجوده بقضية شعبه، وأحدث تحوّل حاسم في أفق بروسيا، حيث مارس العمل السياسي والعمل العسكري في وقت واحد، أي سياسة استراتيجية توازن بين أهداف السلم وأهداف الحرب[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص٤٣٥

[2] بسام العلي، فريديريك الكبير (الثاني)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١١.

[3] المصدر نفسه، ص ١١٢.

ثانيًا: المانيا والثورة الفرنسية

كان لأحداث الثورة الفرنسية صدى واسع في ألمانيا، خاصة في اوساط المتعلّمين الذين رأوا فيها بداية لعصر جديد في تاريخ البشرية، من حيث أن الثورة الفرنسية تطالب بإلغاء امتيازات الأشراف ورجال الدين وتحرير الفلاحين، كما تنادي بالحرية والمساواة بين الناس وتسعى إلى تحديد سلطة الملك عن طريق الدستور. فقد خشي أمراء المانيا خطر انتشار أفكار الثورة الفرنسية بين شعوبهم كخشية باقي ملوك أوربا. وأسرع القيصر الألماني ليوبولد الثاني(شقيق ماري أنطوانيت زوجة ملك فرنسا لويس السادس عشر) بعقد اتفاق مع بروسيا بقصد حماية الأسرة المالكة الفرنسية. وقد أرغم رجال الثورة الفرنسية ملكهم لويس السادس عشر على إعلان الحرب ضدّ النمسا. وتمكّنت جيوش بروسيا في أول الأمر الإنتصار على جيوش الثورة الفرنسية في (فردن) ولكنّها لم تلبث أن هزمت عند (فالمي) كما هزمت قوات الثوار الجيوش النمساوية في بلجيكا، وهكذا فشل تحالف النمسا وبروسيا ضد الثورة الفرنسية واضطرت بروسيا عام ١٧٩٥ إلى عقد صلح بازل مع فرنسا الذي أخذت بمقتضاه الأخيرة الضفة اليسرى من نهر الراين [1] .

وبرغم أن بروسيا اتّبعت سياسة الحياد ولم تدخل في تحالف ضد نابليون، إلا أن ذلك لم يمنع من نشوب الخلاف بينهما ادى إلى أندلاع الحرب علم ١٨٠٦، وانتهت بدخول نابليون برلين وعقد صلح (تليست) عام ١٨٠٧، وفقدت بروسيا بموجبها كلّ أراضيها غرب الألب. وبعد ذلك نشب الصراع بين فرنسا وروسيا، وتقدّم نابليون لإحتلال روسيا لكنه فشل والحقت به الهزيمة عام ١٨١٢. وفي تلك الأثناء انتهزت بروسيا الفرصة فعقدت مع روسيا اتفاقية لإعلان الحرب على نابليون عام ١٨١٣، وانضمّت النمسا والسويد للإتفاقية التي لاقت مساعدة مالية من انكلترا. واستطاعت جيوش التحالف من إنزال هزائم متتالية بجيش نابليون وتمكّنوا من دخول فرنسا واحتلال باريس وتنازل نابليون عن العرش. وعندما عاد نابليون مرة آخرى إلى فرنسا عام ١٨١٥، استطاعت بروسيا وانكلترا أن تنزلا به الهزيمة النهائية في (واترلو) في حزيران ١٨١٥، وبذلك خرجت بروسيا منتصرة لتشترك في مؤتمر فينا عام ١٨١٥[2].

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٦٤.

[2] المصدر نفسه، ص٦٥–٦٨.

ثالثا: مؤتمر فينا والإتحاد الألماني:

اعترافًا بدور النمسا في إسقاط نابليون، وبشخصية رئيس وزرائها (المستشار) مترنيخ اختيرت فينا مكانًا لعقد مؤتمر دولي. وكان المبدأ العام للمؤتمر هو إعادة الحدود والأسر الملكة في عدة أقطار اوربية كما كانت قبل قيام الثورة الفرنسية ومجيء نابليون[1].

ويبدو أن هذا المبدأ هو أساس تسوية فينا وهو مبدأ مترنيخ، كما أن هذا المبدأ جاء لينسجم مع توازن القوى أو (التوازن الدولي) المستعاد في أوربا، وكذلك ينسجم مع مبدأ (الشرعية) الذي استغلته فرنسا لتتمكّن من لعب دور فعال في اوربا.

وبالنسبة ما يخصّ المانيا في هذا المؤتمر فقد طبق مبدأ التوازن الدولي في المانيا وبموجبه حصلت على أراضي أقل من تلك التي كانت تملكها عام ١٨٠٥، فقد تنازلت لروسيا عن رقعة كبيرة من الأراضي البولندية، فنالت عوضًا عنها نحو نصف سكسونيا ومقاطعة الراين. كما اعاد مترنيخ بناء بافاريا، وحصلت هانوفر على بعض حدودها وفصلت معالمها وفق اهواء النمسا وبروسيا ولم يوضع أي اعتبار تقريبًا لمصالحها الخاصة. وقد هبط العدد الإجمالي للولايات (الدويلات) الألمانية في الإتحاد الألماني الجديد إلى ما يقارب الثمان والثلاثين ولاية[2].

وفي مؤتمر فينا ظهرت رغبة مترنيخ في الإحتفاظ بألمانيا مقسّمة ضعيفة، حتى تستطيع النمسا أن تفرض سيطرتها الكاملة عليها.

وفي نفس الوقت كانت الولايات الألمانية تخشى اطماع بروسيا فمالت إلى جانب النمسا مفضلة استقلالها على الوحدة. لذا فإن مؤتمر فينا قرر تكوين اتحاد مفكك من الولايات الألمانية، ما أدى لإشتراك دول أجنبية فيه مثل الدانمارك وهولندا وانكلترا بحكم إدارتها

---

[1] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥ – ١٩٣٩، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص ١٧.

[2] المصدر نفسه، ص١٨.

لولايات ألمانية، ولانفراد النمسا برئاسته التي مكنتها من مقاومة الحركات الدستورية، وقتل الأفكار الحرة التي تخالف سياسة مترنيخ [1].

كما اتّخذ مترنيخ في النمسا وممتلكاتها كل الإحتياطات الممكنة لمنع انتشار الأفكار الثورية واستعان في تنفيذ سياسته بمراقبة المطبوعات والجامعات وحركات الأحرار. ونجح بذلك في حراسة ممتلكات النمسا بالإستفادة من بعض الظروف التي رافقت حماس طلبة الجامعات الألمانية وتكوين الجمعيات لنشر الفكرة الوطنية واللذين قاموا بحرق بعض شارات النظام الرجعي القائم آنذاك وحوادث آخرى تزامنت معها فقام مترنيخ بتعطيل بعض فقرات القانون وتعيين مراقبين في الجامعات لمراقبة المحاضرات والكتب، كما أغلق جمعيّات الطلبة وانديتهم وصحافتهم [2].

وكان للعامل الإقتصادي أثرًا واضحًا في الحركة القومية، وذلك أن الإنطلاق الحقيقي للإنتاج الصناعي في المانيا أبتدأ من سنة ١٨٤٠، فنشأت المشروعات الصناعية الحديثة بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية، وأدى هذا النمو الإقتصادي إلى الرغبة في إقامة اتحاد كمركي بين الدويلات الألمانية (الزولفرين) الذي وضعت أسسه منذ عام ١٨١٨ وأنشئ عام ١٨٣٤، وكان الإتحاد في البداية يضمّ ٢٥ ولاية المانية وفي عام ١٨٤٤، أصبح يضمّ أغلب الولايات الألمانية [3].

لقد كان القصد من الإتحاد الألماني هو تسليم المانيا إلى النمسا وبروسيا، وسرعان ما أمسك مترنيخ بزمام القيادة في يديه، وكانت أهدافه هي سحق الروح التحررية والدستورية والبرلمانية في المانيا. أما بروسيا فكانت على كل حال دولة عسكرية تسير في ركاب النمسا والتصديق على مراسيم مترنيخ الخاصة بالتحكّم بالصحافة وإرهاب الجامعات وكبت حرية الرأي في ألمانيا.

---

[1] عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، (د.ت.) ص.٢٠٩.

[2] فرغلي علي تسن، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، برامج التعليم المفتوح، جامعة العلاقات الدولية (سانت كلمنتس) (د.ت.) ص. ١٣٢.

[3] المصدر نفسه، ص ١٣٣.

وعلى أثر الموجة الثورية التي قامت في أوربا عام ١٨٣٠، بدأت سلطة مترنيخ في الإنكماش، واستمرّت بروسيا الجديدة بالإصلاح واهتمّوا بالتعليم وإصلاح الجيش وإتاحة الفرصة لظهور الفرد الحديث، لكن جهاز الحكم بقى دون تعديل مع السماح بإجراء اصلاحات في الشؤون المالية والتجارية.

وثمة مسألة مهمة وهي الموقف بالنسبة للبرلمان والدستور، حيث كان هناك موقف مؤيد لفكرة وجود الإثنين أي البرلمان والدستور وتأمين قدر معقول من حرية الرأي، معارضة البيروقراطيّين حالت دون تحقيق ذلك، فقد كان التيار الغالب بين البيروقراطية البروسية مؤيّدًا للحكم المطلق المستنير، ولفكرة تصريف شؤون الدولة بواسطة الخبراء وعدم الإهتمام للحكم النيابي أو الجمعيات التشريعية أو الصحافة [١].

ومع مرور الوقت ساد اعتقاد لدى بعض الأوساط السياسية في ألمانيا، بأن الإتحاد الألماني أخذ يفقد خاصيّته السياسية، وإن سياسة الإحلاف والمؤتمرات الدولية التي زجّت بروسيا نفسها فيها، لم تعد مجدية في حماية الإتحاد الألماني الذي يؤمّن لها إنشاء دولة ألمانية موحّدة [٢]. وبعد تولّي فريديريك الرابع عرش بروسيا عام ١٨٤٠، بدأ سلسلة من الإجراءات التحررية، رغم انه لم يكن مستعداً لسماع صوت الشعب على حقيقته. وفي عام ١٨٤٧، دعا الملك إلى اجتماع في برلين حضره ممثلو الإشراف وكبار الملاك، وغلبت على الإجتماع روح تحرّرية إلا أن الأقلية المحافظة وقفت في صف الملك. ولما رفض البرلمان الموافقة على جمع الأموال اللازمة لبناء خطوط جديدة للسكك الحديدية، ثارت ثائرة الملك وقضى الإجتماع، مما أدى ذلك إلى إثارة روح الإستياء بين الناس وعمّت المظاهرات، مما اضطرّ الملك إلى الإعلان عن استجابته لمطالب الشعب[٣].

---

[١] أ.ج. كرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ – ١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، (د.ت)، ص٣٠٢.

[٢] حقائق عن المانيا الإتحادية، ترجمة اسماعيل عاصم وحسين حمدان، معهد موسوعات برتلسان، ميونيخ، ١٩٨٦، ص٥١.

[٣] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٧٠.

وعلى أثر ذلك افتتح الملك بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٤٧، الجمعية الوطنية المنتخبة التي كان عليها أن تعد دستورًا للبلاد، لكن الملك بعد أن تأكّد من وقوف الجيش معه أهمل الجمعية، ثمّ حلّها وأعطى البلاد دستورًا حسب مشيئته وأعطى للمحافظين كلّ السلطة[١].

وقد اتت شرارة ثورة ١٨٤٨ إلى ألمانيا، هذه الثورة التي اتّخذت أشكالاً متباينة في انحاء أوروبا، فقامت الثورة في المانيا على الرغبة القوية في تحقيق الوحدة القومية المقترنة بإيمان راسخ بأن الإتجاهات التحررية (أي المنادية بقيام حكومات نيابية ودساتير) سوف تحقق هذه الغاية. ووجدت هذه النزعات بين الأساتذة والطلاب الذين يأملون بالوحدة وبين العمال الراغبين في التمتّع بحقّ الإقتراع والفلاحين التوّاقين إلى القضاء على الحقوق الإقطاعية[٢].

وعلى أثر ذلك انعقدت المؤتمرات وبرزت عدة مناقشات تدور حول ثلاث اتجاهات: الأول، لا يرى سحب الكثير من امتيازات وحقوق الأمراء،، ومثّل هؤلاء المحافظون اتجاهًا يمنيًا، بينما الإتجاه الثاني، كان للراديكاليون ويمثّلون اليسار، ويرغبون في دولة المانية بلا أمراء تحكمها حكومة ينتخبها الشعب (وسمّي هؤلاء بالديمقراطيين المركزيين) لأنهم نادوا بدولة مركزية بلا أقاليم. وكانت الغالبية ممثلة في المجموعة الثالثة من الأحرار يرغبون في قيام المانيا اتحادية، تكون للأقاليم حقوقها وتمثّل في الحكومة الإتحادية، ويرون أن يقوم على رأس الدولة الإتحادية قيصر، يحدّ من سلطاته برلمان منتخب، (وقد سمي هؤلاء بالإتحاديين والفدراليين). وبعد أشهر من المناقشات، استقرّ الرأي على قيام المانيا اتحادية على رأسها ملك بروسيا فريديريك وليم الرابع، وكانت المفاجأة التي حطّمت أعمال وجهود المؤتمرات هو أن ملك بروسيا رفض قبول التاج كونه مصبوغًا بصبغة ثورية، فعمّت المظاهرات والإشتباكات في الدويلات الألمانية، فتمكّن الأمراء وبالقوة من السيطرة على الموقف،فضاعت فرصة الوحدة الألمانية ، لكن المؤتمرات في الواقع قد وضعت الأساس

---

[١] المصدر نفسه، ص ٧١.

[٢] أ.ج كرانت وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

الفعلي لمستقبل ألمانيا ، وارتفع صوت الشعب واستيقظ ضميه و وعيه ليعرف أن الوحدة طريقه وسبيله وهدفه ومستقبله[1].

لذا نرى أن تباين الآراء السياسية حول الوحدة الألمانية أدى بالنهاية إلى انقسام الرأي العام إلى ثلاث اتجاهات وحدوية. الأول، يسعى إلى تحقيق الوحدة الألمانية تحت إدارة بروسيا بشرط استبعاد النمسا، اما الإتجاه الثاني فيحاول تحقيق الوحدة خلال استيعاب جميع الألمان بما فيهم المان النمسا، بينما يريد الإتجاه الثالث تحقيق الوحدة النمساوية بالرغم من أن تلك الإمبراطورية تتكوّن من أكثرية سلافية وليس المانية[2].

وفي عام ١٨٥٨، أي بعد مجيء وليم الأول وصيًا على عرش أخيه ثم توّج ملكًا عام ١٨٦١ بعد وفاة أخيه، تبيّن عند البعض أنه أقلّ رجعية من سلفه، وكان يبدي بعض العطف على أماني الألمان في الوحدة القومية، وكان يعتقد بأن بروسيا تحتاج إلى جيش قوي، ذلك الجيش الذي يمثّل العقيدة البروسية كما يمثّل الإخلاق والدين، ليكون الأداة الذي يحقّق مصير بروسيا [3].

ثم جاءت الإنتخابات العامة عام ١٨٦١، ففاز أنصار التقدّم مطالبين بالإصلاحات التحررية وإصلاح البرلمان وخفض مدة الخدمة العسكرية وتطبيق المسؤولية الوزارية أمام البرلمان، وهذا كان ضدّ رغبات الملك وتوجّهاته، مما ادى به إلى استدعاء بسمارك الذي كان ممثلاً لبلاده في باريس، وذلك لخوض المعركة أمام الجمعية المنتخبة وفعلاً فاز بسمارك والملك وهزمت المبادئ البرلمانية[4].

لقد بدأ بسمارك حياته السياسية كعضوًا في البرلمان المحلي لبروسيا ثم أصبح سفيرًا في روسيا وفرنسا حتى عام ١٨٦٢، حيث اصبح رئيسًا للوزراء (مستشار) في بروسيا، ومنذ عام ١٨٦٥، كان حازمًا في تحقيق الوحدة الألمانية بدون النمسا ويؤمن بالمبادئ الملكية ولا

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص.٧٢-٧٣.

[2] ميلاد المقرحي، موجز تاريخ اوربا الحديث والماصر، دار المنشورات، بنغازي، ١٩٩٨، ص ١٦٣.

[3] أ.ج. كرانت وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٤٨٤.

[4] المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

يؤمن بحقّ اشتراك الشعب في الحكم[1]. وكان يتمتّع بشهرة الرجل القوي، وكان حريصًا على إصلاح وتقوية الجيش، وشرع يطرح بعض أفكاره وآرائه السياسية أمام البرلمان البروسي. وقال مقولته الشهيرة: "لا تقرر المسائل الكبرى الراهنة بالخطب والهتافات ومقررات الأكثرية ولكن تقرّر بالحديد والدم"[2].

وقد تميّز حكم بسمارك الذي دام من ١٨٦٢ – ١٨٩١، بالتحديات الدستورية، ووضع مساواة مع النمسا في حقوق الإتحاد الألماني وأن تحتفظ بروسيا بالإستقلالية في سياستها الخارجية، وأن لا يكون هناك اتحاد الماني بدون بروسيا [3].

ومن أهمّ الإجراءات الآخرى التي اتّخذها بسمارك على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي:

١- إجراءات داخلية عالج من خلالها المشكلات السياسية بين الولايات الألمانية. وتم تمكّن بفضل حنكته ودهائه السياسيتين من أرغام الولايات الألمانية الجنوبية على برنامج الوحدة، عن طريق نشر مراسلاته مع الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث، وتلك المراسلات تبيّن الأطماع الفرنسية في الولايات الألمانية الجنوبية، مما أدى إلى أن تكون تلك السياسة التي اتبعها بسمارك حافزًا مباشرًا في دخول الولايات الألمانية الجنوبية في تحالف عسكري مع بروسيا في حالة حدوث اعتداء فرنسي على أي من الطرفين[4].

٢- إجراءات على الصعيد الخارجي تمّ اتخاذها، فقد كان أمام المانيا في تلك الحقبة جملة من التحديات السياسية الخارجية لا بد من تسويتها، بغية نجاح الوحدة الالمانية وهي:

– مسألة الشلوزفيغ والهولشتاين والحرب مع الدانمارك:

---

[1] فرغلي علي تسن، المصدر السابق، ص ١٣٥.

[2] كارلتون هير، التاريخ الأوربي الحديث (١٧٨٩ – ١٩١٤)، ترجمة فاضل حسين، دار الكتب، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٩١.

[3] فرغلي على تسن، المصدر السابق ، ص ١٣٦.

[4] شوقي عطا الله الجمل وآخرون تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر, القاهرة, ١٩٩٩, ص٦٨.

ففي عام ١٨٦٤، وقع خلاف بين الدانمارك والألمان حول مُلكية مقاطعتي الشلوزفيغ والهولشتاين، حيث أن هاتين المقاطعتين كانت تتبع الدانمارك منذ عام ١٤٩٠، دون ان تكون جزء من ممتلكات الدانمارك، وفي عام ١٨٦٣، قررت الدانمارك ضمّ الشلوزفيغ ومنح استقلال ذاتي للهولشتاين، فرأى بسمارك أن تلك فرصة لضمّ المقاطعتين إلى بروسيا، وظهر خلاف بين الدانمارك وبروسيا من ناحية وبين الدانمارك والنمسا من ناحية آخرى، وفي عام ١٨٦٤ تقدّمت الجيوش البروسية والنمسارية نحو المقاطعتين وجرت الحرب مع الدانمارك وانتهت بهزيمة الأخيرة وتنازلت عن المقاطعتين[1].

– الحرب مع النمسا: في عام ١٨٦٥، عُقدت بين بروسيا والنمسا معاهدة (جاسيين) بشأن مقاطعتين الشلوزفيغ والهولشتاين، تقرر بمقتضاها أن تدير بروسيا الشلوزفيغ وأن تدير النمسا الهولشتاين. وكان بسمارك يؤمن بأن هذه المعاهدة مؤقّتة حتى يمكن من إعداد الجيش ويعلن الحرب على النمسا. وعقد المعاهدات مع روسيا وفرنسا وإيطاليا، ليتّجه صوب النمسا ودخل في حرب واستطاعت الجيوش البروسية من هزيمة الجيوش النمساوية خلال سبعة أسابيع في موقعة (سادوا) فاضطرت النمسا لعقد معاهدة صلح عام ١٨٦٦، ومن نتائج ذلك انضمام مقاطعتي الشلوزفيغ والهولشتاين إلى بروسيا وكذلك تم إخراج النمسا من الإتحاد الألماني[2].

– الحرب مع فرنسا وإعلان الإمبراطورية: كانت الإنتصارات البروسية وما تبعه من توحيد شمال المانيا، يثير مخاوف فرنسا التي كانت ترى زيادة قوة بروسيا خطرًا يهدّد ميزان القوى في أوربا، وبدأت الخلافات بين فرنسا وبروسيا تظهر بعد انتهاء حرب النمسا. ومن اهم الخلافات بين فرنسا وبروسيا كانت مسألة دوقية لوكسمبورغ التي أرادت فرنسا شراءها، والتي كانت حسب معاهدة فينا أحد أعضاء الإتحاد الألماني، فثارت ثائرة الألمان واستطاع بسمارك من منع بيعها لفرنسا. ثم جاءت مسألة العرش الإسباني، حيث تمّ

[1] ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ١٩٦.

[2] عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٢١٢.

ترشيح ليوبولد من أمراء بيت الهوهنزلرون الحاكم في بروسيا، لعرش اسبانيا، ورأت فرنسا أن ذلك قوة لبروسيا وخطرًا على فرنسا والتوازن الاوربي ومؤامرة من بسمارك لإذلال الأمة الفرنسية. وامام هذه المشكلة أعلن الأمير أنطوني والد الأمير ليوبولد المرشح لعرش اسبانيا عن تنازل ولده عن العرش، فاستقبلت فرنسا هذا الخبر بفرح، لكن وزير خارجية فرنسا طلب من ملك بروسيا بالإشتراك عن هذا التنازل وعدم تجديد محاولة آخرى بترشيح أمير من عائلة هوهزلرون إلى عرش اسبانيا، فرفض ملك بروسيا ذلك[1].

وأعلنت فرنسا الحرب على بروسيا في ١٩ تموز ١٨٧٠، وكانت فرنسا معتمدة على أن الولايات الألمانية الجنوبية ستنضمّ لجانبها، لكن حدث عكس ذلك فاتحدت الولايات الألمانية مع بروسيا ووقفت كل من روسيا والنمسا وانكلترا على الحياد، واستطاع الجيش البروسي أن يهزم الجيش الفرنسي (في سيدان).

في أيلول عام ١٨٧٠، دخلوا فرنسا وحاصروا باريس التي استسلمت في كانون الثاني عام ١٨٧١، ووقعت صلح فرانكفورت، وأخذت ألمانيا الألزاس وجزء من اللورين وأن تدفع فرنسا تعويض خمسة مليارات فرنك[2].

كان لا بدّ للشعب الألماني وبعد هذه الأنتصارات ان يفكر بوحدته وإقامة دولة ألمانية. وبدأ بسمارك مفاوضاته مع الولايات الألمانية لتدخل في اتحاد ولايات الشمال. وكانت المهمة صعبة حيث لم ترغب ولايات الجنوب في التنازل عن استقلالها وخصوصًا بافاريا، لكنّها وافقت في النهاية فزالت أكبر عقبة في سبيل وحدة المانيا وقال بسمارك في حينها "لقد صنعنا وحدة ألمانيا وقيصرها أيضًا" وتكوّن اتحاد الولايات الألمانية وأصبح ملك بروسيا قيصراً لألمانيا، وفي يوم ١٨ كانون الثاني ١٨٧١، وفي قاعة المرايا بقصر فرساي وعلى الأرض الفرنسية أعلن قيام الإمبراطورية الألمانية وقيصر الألمان، وأعلن دستور المانيا في ١٦ نيسان ١٨٧١، وتألّفت الدولة الألمانية من خمس وعشرين ولاية المانية ومعها الألزاس واللورين[3].

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق ص ٨٤–٨٥.

[2] المصدر نفسه، ص ٨٦.

[3] المصدر نفسه، ص٨٨.

قيام الرايخ الثاني:

اولا: سياسة بسمارك

أصبح بسمارك مستشارًا للرايخ الألماني وعمل على اتباع سياسة تحفظ لالمانيا ما حصلت عليه من مكاسب. فعلى الصعيد الداخلي كانت سياسته تقوم على الأساس من سيادة بروسيا، مع اعطاء الحكم الذاتي للولايات الألمانية الداخلة في الإتحاد، فضلا على تقوية الوحدة القومية، كما أعطى الدستور الجديد الحق إلى الإمبراطور (القيصر) في تعيين وعزل الوزراء ورئيس الوزراء، وأصبح قائدًا للجيش، على أن هناك سلطة يتمتّع بها مجلس الإتحاد (البوندسرات)، ورئيس المجلس هو المستشار الإمبراطوري وهو أكبر موظّف في الحكومة الألمانية، مع وجود مجلس النواب (الرايخشتاغ)، الذي يضمّ حوالي (٤٠٠) عضوًا منتخبون لمدة خمسة سنوات بالتصويت العام، وكان للإمبراطور الحقّ في حلّ هذا المجلس بموافقة المجلس الإتحادي.

كما أعطى الدستور الجديد لحكومة الإتحاد الحق في تنظيم التجارة وسكك الحديد والتلغراف والعملة واستبدال الأنظمة السابقة، والغى أنواع العملة السائدة وحل محلّها المارك وأصبح أساسًا للعملة الإمبراطورية[1]. ونودّ أن نشير هنا بأن رغبة بسمارك كانت واضحة في تحقيق زعامة بروسيا للدولة الألمانية، وأن الدستور الذي وضعه عام ١٨٧٣، كان تطبيقًا لدستور اتحاد المانيا الشمالية، مع تزعّم ملك بروسيا ومستشاره الإمبراطورية، فضلاً عن أن المجلس الإتحادي، الذي يتكوّن من (٥٨) عضوًا، كان لبروسيا (١٧) عضوًا فيه، ومع وجود المادة (٧٨) من الدستور والتي تنصّ على إبطال أي تعديل للدستور إذا اعترض عليه (١٤) عضواً، وهذا من الوجهة العملية يعني امتلاك بروسيا حقّ الفيتو، أما مجلس النواب، رغم مظهره الديمقراطي، إلا أنه كان مقيّدًا من جميع الوجوه وتشريعاته تحتاج لتعديل الدستور، ورئيس الوزراء والوزراء لا يعتمدون في بقائهم في مناصبهم على هذا المجلس. وهكذا سوّى بسمارك أمر الحكم الداخلي في المانيا وأقام بناء المانيا على قاعدة

---

[1] علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، دار واسط، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٥٣.

محافظة راسخة فضلاً عن ذلك فقد دخل بسمارك في صراع مع الأحزاب الموجودة. واستطاع من أن يضعف من شأن حزب الوسط الألماني (حزب الوسط الكاثوليكي)، وذلك من خلال إصدار أمر حرم فيه على رجال الدين مناقشة شؤون الدولة علنيًّا بطريقة تعرض السلام للخطر [1]. وأما بخصوص صراعه مع الحزب الإشتراكي الديمقراطي، فقد بدأ مع تغيّر معالم الحياة الإقتصادية في المانيا، وتشييد المدن الصناعية الكبرى وسكك الحديد وسيطرة الرأسمالية، فوجد بسمارك بأن الحركة الإشتراكية قد تؤذي الإمبراطورية الفتية، فأصدر قانونًا بمنع الحركات الإشتراكية وسجن زعاماتها، مع إيجاد نظام لتأمين العمال ضدّ الأمراض والحوادث والعطل[2].

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فقد اتّجه بسمارك إلى سياسة التحالف والصداقة مع دول الجوار، وخصوصًا بأنه كان يخشى اتحاد النمسا وفرنسا وروسيا وانكلترا، لذلك عمل على التقارب مع النمسا وروسيا من دون إغضاب انكلترا، وذلك لعزل فرنسا، وبعد ذلك ترأس مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، لحل المشاكل مع الدولة العثمانية، ثمّ واصل جهوده ونجح في عقد (معاهدة القياصرة الثلاث) بين المانيا وروسيا والنمسا وحاول توجيه أنظار السياسة الفرنسية إلى خارج أوربا حتى يبعدها عن التفكير في الإنتقام من المانيا بسبب فقدانها الألزاس واللورين، بالإضافة إلى محاولاته لإقامة علاقات طيبة مع انكلترا، ثم بعدها اتّجهت سياسته نحو المستعمرات الأفريقية وكانت سياسته هذه واضحة من خلال تصريحه في الرايخشتاغ بتاريخ ١٦ مارس ١٨٨٥: " أن الهدف الأعظم للسياسية الالمانية هو أن تجعل المانيا قادرة على الإكتفاء الذاتي في اقتصادها والمستعمرات[3]". ويبدو ان بسمارك كان محقًا في قوله، من حيث أن تلك المستعمرات الألمانية أصبحت مصدرًا هامًا للمواد الخام اللازمة للصناعة الألمانية، كما أنها مثّلت سوقًا هامًا لمنتجات المانيا حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، إذ حرمت معاهدة فرساي المانيا من كل مستعمراتها عام ١٩١٩.

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ٩٣.

[2] علي حيدر سليمان، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

[3] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٩٦.

وبعد ذلك تمّ عقد مؤتمر برلين عام (١٨٨٤ – ١٨٨٥)، الخاص باستعمار القارة الأفريقية، منذ ذلك التاريخ استطاع الألمان في فرض حمايتهم على مناطق واسعة في أفريقيا، فشعر بسمارك بأن المانيا بحاجة إلى تعزيز مركزها السياسي والعسكري في القارة الأوربية، فسعى إلى عقد تحالفات كبرى واستطاع أن يوقّع حلف ثلاثي آخر ما بين ألمانيا وإيطاليا والنمسا[١].

ونشير هنا إلى أن بسمارك قد حاول أن يضمن السلام وأمن المانيا عن طريق عقد هذه التحالفات وذلك لمنع فرنسا من محاولتها الإنتقام من المانيا وخصوصًا بعد ١٨٧١، وذلك بعزلها عن الدول المجاورة بواسطة هذه الاحلاف، وبذلك سوف لا تستطيع فرنسا أن تهزم المانيا بمفردها، والسبب الآخر لبسمارك من وراء عقد هذه التحالفات هو إبقاء علاقات الصداقة مع الجيران الألماني وأن تبقى بريطانيا ملتزمة بإنعزالها عن الشؤون الأوربية التي لا تخصّها مباشرة.

وبوفاة القيصر الألماني وليم الأول عام ١٨٨٨م، خلفه ابنه فريديريك الثالث والذي كان مريضًا وتوفّي هو أيضًا بعد ثلاثة اشهر من الحكم، وماتت معه آمال الأحرار في حكومة تقدمية، خلفه القيصر وليم الثاني (غليوم الثاني ١٨٨٨ – ١٩١٨)، وكانت سياسته لا تتفق مع خط سير سياسة بسمارك، ودبّ الخلاف بينهما في شؤون السياسة الداخلية، واتّسع الخلاف فيما بينهما في السياسة الخارجية وخصوصًا في مسألة تجديد التحالف مع روسيا والذي كان بسمارك يسعى لذلك ليبقى على عزلة فرنسا ويمنع الصدام بين روسيا والنمسا في البلقان، وكان هذا الأمر لا يعجب القيصر لكونه غير واثق من مسلك روسيا، وزاد من الأمر سوءًا هو إثارة القيصر من قبل اعداء بسمارك ضدّ سياسة بسمارك الخارجية مما ادى إلى إجبار القيصر لبسمارك على تقديم استقالة وتم ذلك فعلاً وقبل القيصر الإستقالة في عام ١٨٩٠، وظلّ بسمارك في خلوته والذي أعطي لقب دوق لاونبرغ، ليكتب كتابه السياسي "أفكار وذكريات"، حتى وفاته عام ١٨٩٨. كان وليم الثاني ذكيًا ونشطا

---

[١] ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ١٨٥–١٨٦.

وعصبيى المزاج، ويمتاز بمقدرة الخطابة والتأثير على الجماهير وأظهر اهتمامًا بالغًا في الجيش والأسطول منذ بداية حكمه ووجه خطاباته إلى هؤلاء بدل من توجيهها إلى الشعب الألماني. وقد آمن بحقّ الملوك الإلهي وأكّد بأن إرادة الإمبراطور هي دستور البلاد، ويعد الموجه الأول لسياسة بلده. وبعد قبوله استقالة بسمارك عين (كابريفي ١٨٩٠ – ١٨٩٤)، كمستشارًا للبلاد، وكان هذا المستشار ضابطًا كفوءاً في الجيش لكنه لم يمارس العمل السياسي والإداري سابقًا، وكانت سياسته حرّة في المسائل الإقتصادية والإجتماعية وبعيدًا عن الميول والإتجاهات، وكسب تأييد حزب الأحرار والحزب التقدمي، ولم يستطع أن ينال رضا الاكثرية في البرلمان [1]، ويبدو أن وليم الثاني أراد أن يرضي الأحزاب بعد استقالة بسمارك فكانت سياسة مستشاره كابريفي في البداية ملائمة لذلك، إلا أن طبقة الأرستقراطية كانت تزدري سياسة هذا المستشار لأنه كان من طبقة الملاكين الصغار.

والمهم في سياسة المستشار الجديد هو أنه الغى القوانين التي سنّها بسمارك ضدّ الإشتراكيين ورفع التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة، وقام بعقد اتفاقيات تجارية مع بريطانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا ورومانيا، وذلك من أجل تصدير البضائع الألمانية لهذه الدول مقابل استيراد بضائع منها، ووضع مجموعة قوانين وقائية، وخول المراقبين الحكوميين سلطات إضافية لمراقبة تطبيق هذه القوانين، وخفض الرسوم على الحبوب [2].

ونود أن نشير في هذا الجانب على أن سياسة المستشار كابريفي في مجال التجارة الخارجية قد استفاد منها الطبقة الصناعية والتجارية، لأن اسعار الحبوب المستوردة هبطت فتمكّنت الطبقة الفقيرة من شرائها، وبخصوص القوانين الجديدة التي جاءت لصالح العمال، ومنع دفع الأجور العينية، ومبادلته بعض المستعمرات الالمانية في الشرق الأفريقي مقابل جزيرة (هيليكولاند) في بحر الشمال، وتخفيضه للرسوم المفروضة على الحبوب، كل ذلك كان سببا لاثارة المحافظين الموجودين في المانيا وهم أصحاب نفوذ كبير، مما أدى إلى إجباره على الإستقالة عام ١٨٩٤.

---

[1] محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث ١٨٧٠ – ١٩١٤، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٨، ص٤٤.

[2] المصدر نفسه، ص ٤٥.

وخلف كابريفي في الحكم المستشار (وليم هوهنلوهي ١٨٩٤ – ١٩٠٠)، وهو من بافاريا لكنه من دعاة الوحدة مع بروسيا، وخدم في السلك الخارجي وكان حاكمًا على الالزاس واللورين. ولكنه كان مستشارًا رمزيًا ، من حيث أن الإمبراطور وجماعته كانوا ينفّذون أعمال الدولة [1].

يبدو أن المستشار وليم قد استلم منصب المستشارية وهو في منتصف العقد السابع من عمره وقد استنفذت السنون طاقاته ولم يبقَ إلا القليل من نشاطه لذلك سيطرت جماعة الإمبراطور عليه والمهم في سياسة هذا المستشار هو جمع القوانين التي بدأ بها بسمارك، وخصوصًا فيما يتعلّق بالحزب الإشتراكي، وكانت حكومته تعتمد على الطبقة الصناعية والتجارية لتمشية الأمور الداخلية والخارجية، وقد اهتمّ الإمبراطور ومستشاره ووزير خارجيّته (بيلوف) بالمستعمرات والحصول على مناطق النفوذ، لايجاد الأسواق للبضائع الألمانية وترويج مصالح التجار وأصحاب البنوك، وحصلت ألمانيا على نفوذ في الصين وفي الدولة العثمانية. وفي عام ١٩٠٠ إستقال المستشار فخلفه بيلوف [2].

يتّضح في هذه الفترة أن المحافظين قد سيطروا، واستطاعوا تحديد نفوذ الأحزاب الثورية بسبب خوفهم من الكفاح الطبقي والثورة، كما أصبحت لهم مصالح كبيرة ونفوذ واسع وخصوصًا في الشرق.

لقد استطاع بيلوف، والارستقراطيين من إرضاء المحافظين، في الوقت الذي اعتمد على حزب الأحرار لكسب تأييدهم، ومن أعماله هو وضع رسوم كمركية عالية على البضائع المستوردة، واتجه في سياسته الخارجية صوب المستعمرات وتوغّل في الدولة العثمانية، وكان صاحب سياسة (مكان تحت الشمس) أي الإندفاع نحو الشرق، كما خصص مبالغ كبيرة صرفها على الجيش والبحرية لتنفيذ سياسته، مما أدى ذلك إلى تخوّف بريطانيا، وخصوصًا بعد إعلان الإمبراطور لأحد مراسلي جريدة الديلي تلغراف البريطانية بأن الشعب الألماني ضدّ بريطانيا. هذه الامور ادت إلى مطالبة المعارضة في البرلمان الألماني إلى استقالة بيلوف،

---

[1] المصدر نفسه، ص ٤٥.

[2] المصدر نفسه ، ص ٤٦.

وفعلاً استقال عام ١٩٠٩، وخلفه الأمير (بيتمان هولويك سيك مارنكن ١٩٠٩ – ١٩١٧)، الذي كان من أصحاب الأراضي، واعتمد في سياسته على المحافظين والكاثوليك، وقام بتقوية الجيش وخصص له ميزانية كبيرة[١].

في الحقيقة اود ان أشير إلى أن الفترة التي تلت بسمارك كانت مختلفة من حيث رفض تجديد المعاهدة مع روسيا، مما أدى إلى تقارب روسي فرنسي، كما ان السياسة (مكان تحت الشمس) والتكالب على المستعمرات يتطلّب جيشًا واسطولاً حربيًا قويًا، وهذه السياسة ادت إلى تخوف بريطانيا من تهديد مركزها وهي سيد البحار، لذلك استمرّ سباق التسلح، وبالنتيجة تقاربت بريطانيا مع فرنسا، فضلاً عن نجاح الإتفاق السري بين فرنسا وإيطاليا، وهكذا فشلت السياسة الألمانية في تحديد أو تحجيم فرنسا، وازدادت الازمات الدولية بين الدول المتنافسة شيئًا فشيئًا والتي كانت هي الأسباب الغير مباشرة في اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وهكذا نمت المانيا خلال حكم وليم الثاني نموًا سريعًا في الثروة والسكان فازداد نفوسها من (٤٠) مليون إلى (٦٨) مليون بين عامي ١٨٧٠ – ١٩١٤، وقامت فيها مدن جديدة واسعة، ونشأت شركات الملاحة التجارية بسرعة بفضل مساعدات الحكومة، فصارت سفنها تجوب البحار حاملة ثمار الصناعات الحديثة وتحسّنت الأحوال المعيشية في الداخل من خلال المساعدات الحكومية، وهكذا الحال بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية التي دفعت بالأفراد من الشعب الألماني إلى الخارج. وأمدتهم بما يلزم من المساعدات المالية واعتبرتهم جنودًا لها يحملون رايتها، وذلك لغرض انتشار النفوذ الالماني، فلم يكن عمل هؤلاء الأفراد الألمان لأنفسهم فقط، بل لحكومتهم وللدولة التي وضعت في أيديهم كل ما استطاعت من مال وقوة، لذلك تجلّت الصبغة في الصناعة الألمانية وتوسّع نفوذها[٢].

ويمكننا القول انه بفضل هذه المساعدات الحكومية الألمانية، صار ابناؤها يطالبون بمكانًا تحت الشمس ويريدون بثّ الثقافة الألمانية والبضائع الألمانية في كلّ زوايا الأرض،

---

[١] المصدر نفسه، ص٤٦–٤٧.

[٢] جفري برون، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة علي المرزوقي،الأهلية للنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٤٩ ٤٥٠.

وبدأ الألمان يزدادون في تقديسهم للدولة، ويعتقدون أن صالح الدولة فوق صالح الأفـراد وأن من واجب الأفراد الإصغاء إلى موظّفي الدولة والسير حسب إرشاداتها ويبـدو أن ذلـك قـد أثار سخط الإنكليز الذين كانوا يخشون على مركزهم في البحـار، كمـا أثـار ذلـك النمـو الألماني غضب روسيا، فانضمّت كلّ من انكلترا وروسيا إلى فرنسا ليشكلون طوقًا حديـديًّا حول الإمبراطورية الألمانية النامية القوية بهدف تقييدها، فضلا عن أن هذه البلدان كانـت تدعو إلى حرية الفرد وحكمه، والالمان يدعون سيادة الدولة وتقديسها فكان ذلك سببًا آخـر واضحً في التعارض داخل هذه المنطقة وبـدأت السياسـة الخارجيـة الألمانيـة تسير مـن مبـدأ المحافظة على الوضع الراهن والمحالفات وعدم ضرورة كسب اراض جديدة تضـاف إليهـا، إلى سياسة الإعتماد على امكانياتهـا الذاتيـة والخـروج إلى خـارج الحـدود الجغرافيـة لاوربـا وإيجاد مـكان لألمانيا تحت الشمس وذلك في عهد وليم الثاني. وكانت هـذه السياسـة الجديـدة مستندة على حسابات دقيقة وإلى قوة المانيا الراسـخة في القـارة الأوربيـة، بـل كانـت مـن أقوى الدول فيها.

أن الذي شجع ودعم هذه السياسة التوسعية الجديدة هو ظهور بعض الجمعيات القوميـة الألمانيـة ومـن أشـهرها الرابطـة الألمانيـة. إذ ظهـرت هـذه الرابطـة بعـد أن تـألف اتحـاد في فرانكفورت عام ١٨٩١، لغرض عرض أفكار النزعة القوميـة التوسـعية في عمـوم المانيـا، وفي عام ١٨٩٤، اتخذ هذا الإتحاد اسمًا جديدًا هو (عصـبة الرابطـة الألمانيـة). وقـد ظهـرت أفكار هذه العصبة من خلال رئيسها (البروفسور هاس) في محاضراته في جامعة لايبزك، ثـمّ في مؤلّفه (السياسة الألمانية، والذي طرح بعض الأراء ولعلّ من اهمّها تلك التي يؤكّد فيها على أن تكون لألمانيا منطقة خاصة بها تركز فيه نشاطها الإقتصادي، وأكّد على استغلال مـناطق مـن الدولة العثمانية لتكون المانيا صاحبة النفوذ فـيها، كما أكّد على ضـمّ الألمـان الموجودين خارج حدود الدولة الألمانية[1].

---

[1] فريديريك هرتز، القومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم حمد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٥٥–٤٥٦.

كما جاءت أفكار آخرى من خلال العصبة تدعو إلى التعصب القومي والتوسع، وانتقاد سياسة وليم الثاني على أنها سياسة سلام وهدوء وهي بالتالي سياسة ضعيفة من حيث الدول المجاورة لألمانيا توسعت وبقت المانيا خاوية الوفاض. وكانت آراء العصبة متشائمة من الوضع الداخلي لسيطرة الديمقراطيين والإشتراكيين وسيطرة بعض اليهود، وانهيار الطبقات الوسطى وتؤكد العصبة على إلغاء حقّ الإنتخاب والدخول في حرب مع الدول المنافسة لألمانيا، وعند انتصار المانيا سيحصل القوميين على الأغلبية البرلمانية، وبذلك ستكون سياسة ألمانيا تتجه نحو السيطرة على بعض المناطق الأوربية وضمّها إليها، والبعض الآخر تحكمها بسياستها الجديدة ومن ثمّ السيطرة على العالم[1].

وانسجامًا مع هذه الآراء، فقد جاءت آراء ترايتشكة موجهة إلى المهتمين بالقضايا القومية في المانيا بأنه قد حان الوقت لأسرة هوهنزلورن بالخروج إلى الدنيا المترامية والفسيحة الأرجاء، من خلال المغامرة في البحار والمحيطات وأن يتمتّعوا بالبركات المادية التي كانت من حصة بريطانيا[2]. وإلى جانب العصبة والكتاب القوميين الألمان، فقد تأثر الإمبراطور وليم الثاني بآراء (تشمبرلين) والتي تنادي بالتوسع واعتبر الألمان (الشعب المختار)[3]. وانطلاقًا من هذه المسلمات بدأ وليم الثاني بتنفيذ سياسته التوسعية اشباعًا لرغباته الذاتية المتعارضة أحيانًا مع السياسة العامة للرايخشتاغ وأخذ يتصدّى لمعارضيه وأخذ يؤكّد على سياسته التوسعية وأن الحرب بين الشرق والغرب أمرًا لا مفرّ منه، وأراد أن يبسط نفوذه في أوربا الشرقية ويسيطر على السلاف والصرب. ويعتبر أن روسيا غير قادرة على الحرب وأن النمسا وهنغاريا هم حليف ثانوي وثقيل بالنسبة له، كما أنه كان يشك في حليفه إيطاليا [4].

---

[1] المصدر نفسه، ص ٤٥٧ – ٤٥٨.

[2] هـ.أ. فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠، تعريب أحمد نجيب وديع الطبع، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٠١.

[3] فريديريك هرتز، المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

[4] هـ.أ. فيشر، المصدر السابق، ص٣٨٤.

وبذلك فإن الثورة الصناعية التي تشهدها ألمانيا جعلت منها وبسرعة قوة إقتصادية كبرى، وبخاصة بعد قيام وحدتها القومية عام ١٨٧١، واستطاعت أن تحمي صناعتها وتطوّرها وأن تزيد صادراتها. لهذا أصبحت المانيا قادرة على منافسة الصناعات الاوربية في الأسواق الأجنبية، وأدى هذا التطور الإقتصادي إلى انتهاج سياسة توسّعية على الصعيد العالمي[١].

بدأت الصناعة الألمانية منذ ذلك الوقت تخوّض غمار التسابق الإقتصادي مع الدول الإستعمارية الآخرى وعلى وجه الخصوص بريطانيا وفرنسا في محاولة لكسب أسواق خارجية وتصدير المنتجات الألمانية إليها. وبدأت المطامع الألمانية تتغلغل في منطقة الشرق الأوسط عندما توطّدت العلاقات بين البنك الألماني والصناعات الالمانية من جهة وبين الحكومة العثمانية من جهة آخرى. وكان هذا التوسع الإقتصادي والسياسي تعبيراً عن سياسة المانيا الجديدة [٢].

ثمّ مع تطوّر الصناعة الألمانية بدأت عملية تمركز الإنتاج وكانت تجري هناك بسرعة أكبر مما جرت في أي بلد أوربي آخر بحيث بدأت الإتحادات الإحتكارية بالظهور، وقد ارتبطت هذه المنظّمات الإحتكارية بالبنوك الألمانية الكبيرة وتحوّلت إلى أقوى دافع للتوسع الألماني. وفي الوقت نفسه كانت تجري عملية تمركز رأس المال، وكانت هي الآخرى تسير بوتائر أسرع مما هو عليه في أي قطر أوربي آخر بحيث تضاعف رأسمال البنوك الألمانية، فغدت قادرة ليس على تمويل الصناعة الألمانية باجمعها فحسب، وإنما وبسبب ذلك أصبحت تسيطر عليها وتوجّهها باتجاه التعجيل بعملية تركيزها وإنشاء المنظّمات الإحتكارية الكبيرة، وهكذا

---

[١] د. علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٨٤١ – ١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١١.

[٢] عدنان رشيد، العلاقات الألمانية العربية، مجلة آفاق عربية، ع ١١، تموز ١٩٧٨، ص ٦٤.

أصبحت هذه المنظمات الإحتكارية تؤدّي دورًا حاسمًا في الحياة الإقتصادية الداخلية والخارجية[1].

ويبدو أن اقتران تطوّر الصناعة الألمانية بضيق في السوق الداخلية، حتمه وجود بقايا إقطاعية لا يستهان بها، الأمر الذي جعل الرأسمال الالماني يولي اهتمامًا متزايدًا للأسواق الخارجية، وهكذا ساعدت الظروف التاريخية التي جرى فيها التطور الإقتصادي في المانيا على تفاقم التناقض بين الإنتاج المتنامي باستمرار، وضيق ومحدودية السوق الداخلية، الأمر الذي شدد من مساعي الأوساط الحاكمة في المانيا لحلّ المشاكل التي نجمت عن ذلك بالتغلغل والتوسع الخارجي. كما أن الدعوات والآراء التي تطرّقنا إليها ساعدت على ذلك وخصوصًا أنها كانت تتناغم مع رغبة القيصر الألماني نفسه، فضلاً عن ذلك كان التطور السريع للعسكرية الألمانية يسير بالإتجاه نفسه، فوجود ماكنة عسكرية متقدّمة وصناعة متطوّرة، شكّل هو الآخر دافعًا قويًا جديدًا للتوسّع.

وفي ظلّ ما سبق يمكننا القول ان المؤرخين الألمان يتردّدون في تحديد فترة زمنية دقيقة لنشوء الأمة الألمانية. فقد كانت المناطق التي تشكّل اليوم الجمهورية الألمانية مسرحًا لهجرات واسعة من قبل شعوب وقبائل مختلفة في الحقبة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية نهاية القرن الخامس. وقد اصطلح على تسمية سكان هذه المناطق الواقعة في وسط أوربا بالقبائل الجرمانية. ولم تتوحّد المناطق المذكورة في ظلّ سلطة واحدة إلا مع قيام مملكة الفرنج نهاية القرن الثامن بقيادة الملك كارل الكبير (شارلمان)، وبعد وفاته تمّ تقسيم المملكة إلى مملكة الفرنج الغربية والتي انبثقت عنها فرنسا لاحقًا وإلى مملكة الفرنج الشرقية التي شكّلت الأساس لنشوء المانيا لاحقًا.

إن نشأة الشعب الألماني كانت نتيجة لتطوّر طويل تمّ على مدى مئات السنين، على أن كلمة "الماني" لم تظهر إلا في القرن الثامن وكانت تعني اول الأمر اللغة التي يتحدّث بها الجزء الشرقي من مملكة الفرنج او المملكة الفرنكية، تلك المملكة التي وصلت إلى أقصى

---

[1] هاشم التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، ع ٢٧، ١٩٨٦، ص٤٢.

نفوذها في عهد كارل الأكبر عام ٨١٤م. وبعد وفاته كما سبق القول انقسمت هذه المملكة إلى قسمين، غربي وشرقي، وتدريجيًا نشأ لدى أهالي المملكة الشرقية شعور بالإنتماء والتضامن، ثم انتقل وصف "الماني" من اللغة إلى القوم الذين يتحدّثون بها، ثمّ إلى المنطقة التي يعيشون فيها وسميت "المانيا".

ويحدد تاريخ الإنتقال من المملكة الفرنكية الشرقية إلى الرايخ الألماني، في العادة بعد عام ٩١١م، وذلك عندما تمّ انتخاب الدوق الفرنكي (كونراد الاول) ملكًا بعد زوال أسرة الكارولينجيين وهذا الملك كان أول ملك الماني وكان لقبه الأول ملك الفرنجة ثم بعد ذلك (الملك الروماني) واطلق على الإمبراطورية منذ القرن الحادي عشر اسم الأمبراورية الرومانية ثم اصبحت منذ القرن الثاني عشر (الإمبراطورية الرومانية المقدسة). وفي القرن الخامس عشر أصبحت (الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الالمانية). لقد كان الرايخ مملكة انتخابية، وكان الامراء والنبلاء ينتخبون الملك. وكان هناك إلى جانب ذلك (قانون صلة الدم) الذي يحتم قرابة الملك الجديد بالملك القديم (وقد خرق هذا المبدأ عدة مرات) ولم تكن للدولة في العصور الوسطى عاصمة ثابتة بل كان الملك يحكم دولته منتقلاً من مكان إلى آخر. ولم تكن هناك ضرائب بل كان الملك يحصل على نفقاته من ممتلكاته التي يديرها بالنيابة عن الامة، ولم يكن الإعتراف بسلطة الملك يسيرًا، بل إنه كان لا يستطيع فرض احترامه على امراء القبائل، إلا إذا ما توافرت له القوة العسكرية الكافية، فضلاً عن المهارة في السياسة. وهذه المواصفات كانت واضحة عند الدوق السكسوني هاينرش الأول (٩١٩-٩٣٦)م، وابنه اوتو الأول (٩٣٦-٩٧٣) الذي أصبح الحاكم الحقيقي للرايخ بعد أن توّج نفسه قيصرًا في روما عام ٩٦٢م ومنذ ذلك الحين أصبح الملك الالماني مرشّحًا لمرتبة القيصرية ولقبها. وكان لقب القيصرية فكرة عامة شاملة يمنح حاملها حقّ السيادة على العالم الغربي باكمله. غير انها لم تتحقّق كواقع سياسي كامل على الإطلاق، وكان على الملك أن يذهب إلى روما لكي يتمّ تتويجه من قبل البابا قيصرًا. وقد ارتقت المملكة القيصرية الألمانية في عهد هاينريش الثالث (١٠٣٩ – ١٠٥٦)م إلى أوج سلطانها، واثبتت بشكل خاص، وبصورة حاسمة اولويّتها إزاء البابوية، غير أن هاينريش الرابع (١٠٥٦ –

١١٠٦) م لم يتمكّن من الإحتفاظ بهذا الوضع بعد نزاعه مع البابا غريغور السابع، وأصبح منذ ذلك الحين القيصر والبابا على قدم المساواة كسلطتين على درجة واحدة من النفوذ وفي عهد أسرة شتاوفن عام ١١٣٨م، استطاع فريدريك الأول بار باروسا أن يقود القيصرية إلى ازدهار جديد، وبزوال حكم أسرة شتاوفن عام ١٢٦٨م، انتهى واقعيًا القيصرية الشاملة. وعاقت القوى الساعية إلى الفرقة في الداخل من أن تصبح المانيا دولة وطنية. وهي العملية التي سادت في ذلك الوقت دول أوربا الغربية، وهنا تكمن أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تأخر ظهور الالمان وتكوينهم كأمّة.

وبعد مجيء أسرة هابسبرغ إلى الحكم عام ١٢٧٣م، أصبح الإهتمام بممتلكات الأسرة الحاكمة، وتمّ تشريع قانون أساسي للدولة (أمراء الإنتخاب)، وهو أن يكون سبعة من كبار الأمراء لهم حق انتخاب الملك. وبدأ نفوذ بقية الأمراء والفرسان والأشراف يضعف، مقابل تزايد نفوذ المدن بفضل تنامي قوتها الإقتصادية وإنشاء الإتحادات فيما بينها.

ومنذ عام ١٤٣٨م أصبح العرش وراثيًا لأسرة هابسبرغ، بالرغم من ان نظام الدولة كان انتخابيًا، وبدأت المطالبة بإصلاح الرايخ في ذلك القرن، وحاول ماكسميليان الأول (١٤٩٢ – ١٥١٩)م القيام بذلك دون ان يكتب له نجاح كبير، وظلّت المنشآت التي أقامها والتي جدّد تنظيمها قائمة حتى نهاية الرايخ، مثل الرايخشتاغ ومراكز الرايخ ومحكمة الرايخ.

ونشأت عن ذلك ثنائية السلطة بين القيصر والرايخ إلا أن رئيس مجلس الرايخ كان يتمتّع بسيادة فخرية، فضلاً عن وجود الأمراء والمدن كقوة موازية لا تتبع إلا مصالحها ولا تكترث بسلطة القيصر.

وأصبحت المدن مراكز قوة إقتصادية بفضل نمو التجارة المتزايد، وتشكّلت مجالات النسيج والمناجم أشكال إقتصادية جديدة، حلّت محلّ النظام الإقتصادي للعصور الوسطى، وظهرت بوادر الرأسمالية المبكرة. وفي نفس الوقت جرى تحوّل فكري تميز بالنهضة والإتجاه الإنساني نحو الحداثة، حيث اتجه الفكر الجديد إلى توجيه النقد إلى سوء الاحوال الكنيسة. وتمثّل ذلك الإتجاه بظهور مارتن لوثر عام ١٥١٧م وحركة الإصلاح الديني، وانتشرت سريعًا وامتدّت آثارها ونتائجها إلى ما وراء مجال العقيدة بقدر كبير. ثم قامت ثورة فرسان الرايخ

وبعدها حصلت في عام ١٥٢٥م، ثورة الفلاحين والتي تعتبر أكبر حركة ثورية في التاريخ الالماني. وقمعت الثورتان بعنف، وكان أكبر المستفيدين من الإصلاح هم امراء الإقطاع، الذين حصلوا بعد حروب متبادلة على حقّ تقرير عقيدة رعاياهم وذلك في سلام أوغسبورغ الديني عام ١٥٥٥م، وتمّ الإعتراف بالمذهب البروتستانتي كعقيدة مساوية للمذهب الكاثوليكي، وأصبح أربعة أخماس الألمان عند عقد السلام الديني من البروتستانت. لكن القتال بين المذاهب لم ينته بذلك السلام، فقد تمكّنت الكنيسة الكاثوليكية في العقود التالية من استرداد مناطق عديدة. وازدادت حدة التناقضات الدينية، وتشكّلت احزاب واتحادات دينية كالإتحاد البروتستانتي عام ١٦٠٨م، والجامعة الكاثوليكية عام ١٦٠٩م. وادى نزاع ديني محلي قام في منطقة بوهيميا إلى نشوب حرب استمرّت ثلاثين عامًا، التي أصبحت في الواقع حربًا على السلطة في أوربا تجري على الأراضي الألمانية (١٦١٨ – ١٦٤٨)م. وكانت نتيجة هذه الحرب أن دمرت المانيا وفقدت ثلث سكانها. وادى صلح ويستفاليا إلى التنازل عن مناطق لفرنسا والسويد. كما خرجت سويسرا وهولندا من اتحاد الرايخ ومنح الأمراء، (كدستور جديد للرايخ) حقّ السيادة الكاملة في مناطقهم، بما في ذلك حقّ عقد الأحلاف مع القوى الأجنبية.

وحذت الدويلات المستقلة الجديدة حذو النظام الفرنسي في الحكم المطلق، ومنح الحاكم سلطات غير محدودة، وفي نفس الوقت يقوم الحاكم بإدارة دقيقة محكمة، وتطبيق اقتصاد منظّم، وإنشاء جيوش نظامية، وكان الكثير من الأمراء يطمعون في جعل حواضرهم مراكز ثقافية مزدهرة.كما أدت الرقابة الحكومية التي فرضت على الإقتصاد إلى تقوية دول الحكم المطلق اقتصاديًا. وهكذا تمكّنت بعض الدويلات مثل بافاريا وبراندنبورغ (بروسيا) وسكسونيا وهانوفر من ان تصبح مراكز قوة مستقلة. وظهرت بروسيا والنمسا (اللتان لم تكن منظّمتان بأراضيهما إلى الرايخ) دولتان متنافستان في اوربا، وكانت كل منهما تمارس سياسة توسع في السطلة والنفوذ. وكان الرايخ في القرن الثامن عشر متكوّن من مجموعة مختلطة من المناطق، تضمّ أكثر من (١٧٠٠) منطقة نفوذ من مختلف الأنواع، وبات الرايخ متداعي ومشارف على الإنهيار من اول دفعة توّجه له. وجاءت الدفعة من الغرب ،

وتحديدًا من قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، وقضت الطبقة الوسطى على مجتمع الإقطاع وأعلنت المساواة. وفشلت بروسيا والنمسا في محاولة إعادة النظام القديم إلى فرنسا. وتحت وطأة جيوش الثورة، ثمّ جيش نابليون، انهار الرايخ نهائيًا، وضمّت فرنسا الضفة الشرقية من الراين إلى أراضيها. وأضحت أكثر الدويلات الألمانية الصغيرة عام ١٨٠٦م، تحت الحماية الفرنسية وتنازل القيصر فرانز الثاني عن العرض، وبهذا انتهت الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية، لقد رحبت الرؤوس المفكرة في المانيا بالإنقلاب الذي حدث في الغرب، واعتبرته بداية عصر جديد. وحدثت بعض الإنتفاضات والحركات، لكن لم تحدث في المانيا حركة ثورية شاملة، من حيث ان المانيا لم تكن قد نضجت إقتصاديًا واجتماعيًا للثورة الشاملة بعد. فضلاً عن ان فرنسا عاملت الألمان معاملة المحتلّ. وهكذا أصبح الكفاح ضد السلطة الأجنبية يعني بالنسبة للكثيرين أيضًا الكفاح ضدّ الأفكار الجديدة. لقد كانت الحركة الوطنية التي راجت في أوربا بقوة في ذلك الوقت ديمقراطية الأصل والمنبع. غير انها امتزجت في المانيا منذ البداية بطابع محافظ نما خلال القرن التاسع عشر باطراد، حتى أصبحت كلمة (وطني او قومي) مرادفة لكلمة (محافظ) غير أن المانيا لم تبقى بعيدة عن التأثر بقوى التحوّل الإجتماعي لآثارة الثورة الفرنسية. فقد تمّ تنفيذ في دول اتحاد الراين وبروسيا اصلاحات تهدف إلى إزالة الحواجز الإقطاعية وإنشاء مجتمع الطبقة المتوسطة — أي القضاء على أعمال السخرة وحرية المهن الصناعية والإدارة الذاتية للمدن. غير أن الكثيرين هذه الإصلاحات تعثر في منتصف الطريق نتيجة لمقاومة طبقة النبلاء الحاكمة.

بعد ذلك جاء مؤتمر فينا عام ١٨١٥، ليضع نظامًا جديدًا لأوربا بعد الإنتصار على نابليون. ولم يتحقّق أمل الكثيرين من الألمان في قيام دولتهم القومية الموحّدة. فقد كان الإتحاد الألماني الذي حلّ محلّ الرايخ القديم اتحادًا مفكّكًا لعدة دول مستقلة منفصلة. وكان الجهاز الوحيد القائم لهذا الإتحاد هو مجلس النواب بفرانكفورت، الذي لم يكن برلمانًا منتخبًا، بل مؤتمرًا للمبعوثين المفوّضين.

ولم يكن الإتحاد قادراً على العمل إلا عندما تتفق القوّتان بروسيا والنمسا. وفي ذلك الوقت خضعت الصحافة والنشر لرقابة صارمة، وفرضت الرقابة على الجامعات، وأصبح العمل السياسي شبه مستحيل.

وفي هذه الأثناء حدث تطور اقتصادي جديد كان له أثره المضاد لهذه الميول الرجعية. فقد انشأ في عام ١٨٣٤م، اتحاد الكمارك الألماني، الذي خلق سوقًا داخلية موحّدة. وفي عام ١٨٣٥ ، افتتح اول خط حديدي الماني. وبدأ عصر التصنيع، ونشأت طبقة عمال المصانع، التي كانت تعاني شظف العيش والبؤس الإجتماعي نتيجة لإنعدام القوانين الإجتماعية التي تحميهم. وفي عام ١٨٤٤م، هبّت ثورة النساجين وقام الجيش البروسي بقمعها بشدة، وبدأت تتكوّن البدايات الأولى للحركة العمالية.

وخلافًا لما حدث مع الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ ، وجدت الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨ ، صدى سريعًا مباشرًا في المانيا ، فقامت في آذار ١٨٤٨ قوات شعبية في جميع الدويلات الإتحادية، أجبرت الامراء على تقديم بعض التنازلات. وفي أيار من نفس العام اجتمع المجلس الوطني بكنيسة القديس باول بفرانكفورت، وانتخب الامير النمساوي يوهان وصيًا على الرايخ، وقام بتشكيل وزارة للرايخ، لكنّها لم تملك سلطة حقيقية ولم تكسب أي نفوذ. وكان الوسط الليبرالي الذي يسعى إلى إقامة ملكية دستورية وتوفير حقوق انتخابية محدودة هو القوة الفعالة الحاسمة في المجلس الوطني. فقد كان الوسط يخشى (الفوضى) التي يرى تهديدها من الديمقراطيين اليساريين، أكثر من خشيته عودة القوى القديمة.

وهكذا لم يتّصد الوسط إلا بقدر ضئيل لردود الفعل الرجعية التي زحفت من كل مكان من جديد في خريف ١٨٤٨. أما بالنسبة لقضية الرايخ فإن أغلبية المجلس الوطني كانت تميل في بادئ الأمر إلى اتجاه (المانيا الكبرى) أي الدولة التي تريد ضمّ الأراضي الألمانية والنمساوية. و عندما أصرت النمسا على إدماج جميع شعوبها التي تضمّ دولتها إلى الرايخ الجديد، فاز حزب (المانيا الصغيرة) الذي ينادي بإنشاء دولة المانية بدون النمسا.

وفي آذار ١٨٤٩ قرر المجلس الوطني دستور الرايخ وعرض على فريديريك وليم الرابع ملك بروسيا تاج قيصر الماني الوراثي. لكن الملك رفض التاج، وأبى أن تكون الثورة

صاحبة الفضل في تتويجه قيصرًا. وفي أيار من نفس العام فشلت الثورات الشعبية التي أرادت فرض الدستور بقوة الشعب، وأعيد تعديل دساتير الدويلات لتحمل طابعًا رجعيًّا.

وفي عام ١٨٥٠، أقيم الإتحاد الألماني من جديد. كان منتصف القرن التاسع عشر سنوات انتعاش الإقتصاد الألماني، وأصبحت المانيا دولة صناعية وسبقت انكلترا في هذا المجال، وخصوصًا في الصناعات الثقيلة وصناعة الآلات، وأصبحت بروسيا قوة إقتصادية مسيطرة على المانيا، وأصبحت الطبقة الوسطى قوة لها ثقة بنفسها وقدرتها السياسية، ونشأ أول حزب سياسي حديث عام ١٨٦١، هو حزب التقدم الألماني الذي أصبح أقوى حزب في البرلمان البروسي.

وجاء بسمارك كرئيس للوزراء عام ١٨٦٢، وحكم عدة سنوات واستطاع ان يدعم موقفه الداخلي بانتصاراته الخارجية على الدانمارك عام ١٨٦٤، والنمسا ١٨٦٦، فرنسا عام ١٨٧٠-١٨٧١. وتمّ إعلان الوحدة الألمانية وتتويج وليم الأول ملك بروسيا قيصرًا لألمانيا يوم ١٨ كانون الثاني ١٨٧١.

لم تأت الوحدة الالمانية نتيجة لقرار شعبيى، ومن اسفل إلى أعلى، وإنما نتيجة لمعاهدة بين الأمراء أمليت من أعلى. وكان ثقل بروسيا يضغط بقوة حتى تصور الكثير أن الدولة الجديدة هي (بروسيا الكبرى).

وكان شكل الحكم دستوريًا (صوريًا)، حقًا كان مجلس النواب ينتخب على أساس حقّ الإنتخاب العام المتساوي، لكنّه لم يتمتّع بأي نفوذ في تشكيل الحكومة. وكان الجهاز الحاكم شكليًّا هو مجلس الإتحاد، وهو يضمّ المندوبين المعنيين الذين يرسلهم أمراء الإتحاد.

وكان مركز مستشار الرايخ قويًا للغاية، ولم يكن مسؤولاً امام البرلمان بل امام القيصر وحده. وكان يطبق في الولايات والبلديات نظام انتخابي يكاد يوصف بالطبقي، حيث أنه يعطي الأغنياء أصواتًا تزيد على أصوات الفقراء، وبالرغم من أن ألمانيا في طريقها لتصبح أحدث البلدان الصناعية، لكن ظلّ النبلاء، هم اصحاب الكلمة في المجتمع. حكم بسمارك تسعة عشر عامًا كمستشار للرايخ، حاول خلالها عن طريق سياسة محكمة للسلام والتحالف أن يضمن للرايخ وضعًا قويًا آمنًا بين القوى الأوربية. اما سياسته الداخلية

كانت نقيض ذلك. حيث أخذ موقفًا رافضًا من اتجاهات العصر الديمقراطية ويرى المعارضة السياسية هي (معاداة الدولة) وحارب الجناح اليساري للبرجوازية الليبرالية والكاثوليكية السياسية وبوجه خاص الحركة العمالية. وبعد أن أقاله القيصر الشاب وليم الثاني عام ١٨٩٠ ، حيث اراد القيصر أن يحكم بنفسه، لكن كانت تنقصه الجدية والمعرفة. انتقل القيصر إلى (السياسة العالمية) محاولاً اللحاق بالقوى الأمبرالية الكبرى، وكانت نتيجة ذلك انغمست المانيا بالعزلة واتخذ القيصر طريقًا رجعيًا بعد فشله في محاولة كسب العمال واعتمد مستشاروه على معسكر المحافظين والطبقة الوسطى.

ثانيا: ألمانيا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى

يصادف الدارس والمهتم في حقل العلاقات الدولية وأحداثها، بوادر أفكار او انفعالات جماعية، تتطوّر في صلب جماعة بشرية، يخشى أفرادها بتضامن المصالح او بوحدة التقاليد التي تجمعهم، فيصبحون على استعداد في حالة الصدامات مع الجماعات المجاورة، للتضحية بمصالحهم الشخصية وبمصالح المجموعة التي ينتمون إليه. أن هذا التضامن والإحساس بالإنتساب إلى مجموعة متميّزة وهذا التقبّل بالتضحية، موجودة كلّها في مجتمعات ذات تنظيم معقّد. وعندما تتوضّح أشكال الإحساس الجماعي في صلب مجموعات بشرية واسعة، بعيدة عن القرابة عندئذ، تظهر ملامح الشعور القومي لكن تحليل عميق للأمة يصطدم بعقبات جدية، من حيث الإلتباس في مجموعة الإصطلاحات التي تغيّرت خلال القرن التاسع عشر، وعدم دقة الخطوط المميزة التي تختلف بحسب الظروف التاريخية والإختلافات العميقة بين العقليات. وإن المنبع الرئيسي لهذه العقبات هو وفرة العوامل التي تدخّلت واقعيًّا في ميلاد الأمة وفي تشكيل الشعور القومي. وعلى التفسير التاريخي أن يأخذ هذه المشاهدات المتناقضة بعين الإعتبار[1].

لقد حاولت الفلسفة السياسية في اوربا ابتداءً من نهاية القرن الثالث عشر، أن تلاحظ نوعية عناصر التمييز بين الجماعات البشرية وأن تحدد العلامات التي يمكن بها التعرف على انتماء واحدة من هذه الجماعات إلى (أمة) معينة، ومن البديهي اتّسمت الكتابات باختلافات كثيرة خلال القرن التاسع عشر. فالأمة بصورة خاصة عند الأوساط الفكرية الألمانية هي كائن حي يكبر "بفضل الفعل اللاشعوري لقوة عليا"، وهذه القوة العليا هي "العبقرية القومية" ونتعرّف على وجودها من خلال وحدة اللغة والتاريخ المشترك، والوفاء لبعض العادات، واحترام التقاليد القديمة، والتكافل، والعرق، والمدنية[2]، وقد تميّزت الفترة التي تلت مؤتمر فينا ١٨١٥، بتعاظم الفكرة القومية الرامية إلى بناء دول قومية مستقلة

---

[1] بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كونقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٣٤.

[2] المصدر نفسه، ص٢٤٠.

في أوربا وبالذات لدى الشعب الألماني. وساعد على ذلك نمو وسائل الإتصال وبالذات في ميدان السكك الحديدية، وتكوين طبقة برجوازية كنتيجة لامتداد الثورة الصناعية، مما تلى ذلك من رغبة تلك الطبقة في توسيع نطاق السوق التجارية. كذلك نمت الأتجاهات الرامية إلى التحرر من القيود السياسية التي فرضتها تسوية فيينا على الشعوب الاوربية. وبذلك شهدت أوربا بوجه عام والمانيا على وجه خاص عمليتين سياسيَتين متوازيتين ومتكاملتين، هما العملية القومية، والعملية التحررية[1].

ففي الولايات الألمانية، كانت الفكرة القومية تكتسب قوة دفع مستمرة، فتم إنشاء الإتحاد الكمركي (الزولفرين) عام ١٨٣٤، وقد نجح هذا الإتحاد خلال عقدين في خلق وحدة إقتصادية بين الولايات الألمانية وكذلك تمّ إنشاء شبكة للسكك الحديدية تربط تلك الولايات، وقد أدى ذلك إلى تنشيط التبادل الإقتصادي وتعاظم فكرة القومية الألمانية. وقد كانت البرجوازية الألمانية المحرك الرئيس لهذا التقارب الإقتصادي، كما أن المثقفين الألمان لعبوا دوراً كبيراً في بعث فكرة القومية الألمانية، ومع قيام ثورات ١٨٤٨، اندلعت أعمال العنف في الولايات الألمانية وبالذات في بروسيا مطالبة بالحكم الدستوري وللوحدة الألمانية، لكن ملك بروسيا مطالبة بالحكم الدستوري وبالوحدة الألمانية، لكن ملك بروسيا استطاع ان يسحق الحركة في مهدها نظراً لاتجاهاتها الديمقراطية، ولأن نجاحها قد يؤدّي إلى الصدام مع النمسا، ورغم هذا الفشل فإن الجذور البنيوية للحركات الثورة والقومية ظلت قائمة، وما لبثت هذه الجذور أن اثمرت مرة آخرى حركات جديدة[2].

لقد كان امام المانيا في عام ١٨٧٩، فرصة كبيرة لإقامة عصبة الأباطرة الثلاث عندما فاتحت روسيا ألمانيا بعقد تحالف يضمن حياد روسيا في حالة حرب بين ألمانيا وفرنسا، وبذلك يكون الألمان قد اعطوا للألزاس واللورين صيغة أوربية، وفي المقابل تقف المانيا على الحياد في حالة حرب بين روسيا وبريطانيا، ولكي يتقيّد النمساويون في البلقان تتعهّد المانيا

---

[1] محمد السيد سليم، تطوّر السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط٢ ، دار الفجر الجديد، القاهرة ٢٠٠٤، ص٨٦.

[2] المصدر نفسه، ص ٨٩-٩١.

بمساندة روسيا في وجه بسط النفوذ النمساوي. وفي ١٨٨١، انتهت المفاوضات إلى إقامة العصبة. وفي الوقت نفسه حثّ بسمارك الإمبراطورية النمساوية على التفاوض مع إيطاليا. وفي عام ١٨٨٢ عقد الحلف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا[١].

لقد اقترنت سياسة الأحلاف لبسمارك على فرضية مفادها أن الغاية من الاحلاف هو تأمين السلام في العلاقات الدولية وليس لتدمير فرنسا أو الحاق الضرر فيها. كما أن بسمارك أعرب عن استعداد المانيا ترميم الصدع الذي احدثته هزيمة فرنسا في العلاقات الدولية. وكان اول ما فعلت المانيا، التأكيد على أن القلق الحقيقي هو احتمال نشوب حرب روسية – نمساوية وليس فرنسية – المانية. ولكن باريس لم تدرك هذا الهدف الكبير لألمانيا. فالإقرار بالهزيمة كان يعني الإعتراف بالهيمنة الألمانية وانضواء فرنسا تحت لوائها. وبالوقت نفسه لم يكن في وسع فرنسا تصحيح الواقع بخوض حرب ضد المانيا، ففي كلا الخيارين أضرار بالمصلحة القومية وبالمشاعر الفرنسية[٢].

عُرفت الفترة التي تلت عزل بسمارك بإسم العهد الجديد وفيها انهى خلفه المستشار كابريفي (١٨٩٠ – ١٨٩٤) تجديد معاهدة إعادة التأمين مع روسيا، والتي كان يريد بسمارك تجديدها. وكان المستشار الجديد يخشى عودة بسمارك أن بدأت المفاوضات مع روسيا. وكذلك كان يعتقد ان الإتفاقية مع روسيا لا داعي لها، من حيث عدم إمكانية حدوث تقارب بين روسيا وفرنسا ولابين فرنسا وانكلترا، فضلاً عن أن تجديد الإتفاقية مع روسيا لا يتّفق مع اتفاقيات المانيا مع النمسا. واقتنع القيصر وليم الثاني بهذا الرأي ورفض عام ١٨٩٠، تجديد الإتفاق مع روسيا نهائيًا. وخشيت روسيا من أن انكلترا والمانيا قد عقدتا معاهدة سرية، وقررت التقرب من فرنسا لأن ذلك أفضل وسيلة لحماية موقفها. وفعلاً في عام ١٨٩٤، تمّ عقد اتفاقية عسكرية بين روسيا وفرنسا، تتعهد فيها روسيا مساعدة فرنسا عسكريا اذا هوجمت من قبل المانيا او من قبل إيطاليا بمساعدة المانيا، وبالمقابل تعهّدت فرنسا بمساعدة روسيا عسكريا إذا هوجمت من قبل ألمانيا أو من النمسا

---

[١] كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، دار ايا د للنشر، بغداد، ١٩٩١، ص١٧٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٧٣.

بمساعدة المانيا. وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها التي ضربها عليها بسمارك منذ عام ١٨٧١ ، وبدأت الحرب تهدد أوربا من جديد بعد سلام ضمنه بسمارك لأكثر من عشرين عامًا[1].

وبدأ القيصر الألماني اتّباع سياسة مخالفة لسياسة بسمارك. فقد رأي أن على المانيا أن تمارس سياسة عالمية هدفها المشاركة توزيع المستعمرات ورفع شعار "مكان تحت الشمس"، وقام القيصر بتكوين أسطول بحري قوي. رأت انكلترا هذا المسلك تهديد لمركزها وهي سيدة البحار، وبدأت هي الآخرى في بناء سفن حربية ضخمة، وهكذا بدأ سباق التسلّح وظلّ القيصر الألماني وحاشيته ومستشار و لا يظهرون إلا بملابسهم العسكرية، وأضحت كلّ الامور السياسية ذات صبغة عسكرية. وأصبحت الطبقة الوسطى في ألمانيا ترى مجالاً لفخرها في أن تصبح ضباط احتياط للجيش. وشعر العالم كلّه بأن قوة ألمانيا تهدد السلام في اوربا تهديدًا مباشرًا. وعلى هذه الصخرة تحطّمت كلّ المفاوضات التي بدأت منذ عام ١٩٠٠ ، لعقد اتفاق بين المانيا وانكلترا. لذلك رأت انكلترا نفسها مضطرة لقبول عروض فرنسا المتكررة لإنهاء الخلافات بين الدولتين، وخصوصًا بعد التقارب الإيطالي الفرنسي، وخروج إيطاليا من إتفاقية الأباطرة الثلاث، وفعلاً حصل الإتفاق الفرنسي مع انكلترا عام ١٩٠٤، كما حصل تقارب روسي مع بريطانيا، وبذلك فشلت السياسة الألمانية [2].

ومع ذلك، فإن العلاقات الدولية الأوربية تأثرت بصورة أعمق بسبب الأزمة المراكشية في ١٩٠٥ – ١٩٠٦ حين أوشك حصول مواجهة بين ألمانيا وفرنسا. فقد زار القيصر الألماني طنجة في آذار ١٩٠٥ وتعامل مع مراكش باعتبارها دولة مستقلة. وكان ذلك الأمر اختبارًا للوفاق الفرنسي – الإنكليز إذ كان على فرنسا أن تأخذ بسياسة صارمة ضدّ المانيا او أن تقبل بالموقف الإنكليزي الذي بدا سلبيًا. وكان الخط العسكري الألماني يميل إلى استخدام القوة في ازمة مراكش إلا أن بيلوف رئيس وزراء المانيا رجع المؤتمر الدولي. وكان الإفتراض أن النمسا – المجر وإيطاليا ستساندان المانيا، وإذا ما طرحت فكرة الباب

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٠١.

[2] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

المفتوح في مراكش فإن الولايات المتحدة ستكون من المتحمّسين لها، في الوقت الذي ستتحاشى فيه روسيا التظاهر في معارضة المانيا. وهكذا سوف لن تتقدّم القوى الأوربية بفكرة اهداء مراكش إلى فرنسا. ولكن الواقع الدبلوماسي الأوربي منذ عام ١٨٩٠، قد اتخذ مسارً واضحًا انشطرت فيه القوى الأوربية إلى مواجهة ثنائية بين ألمانيا والنمسا – المجر وإيطاليا من جهة، وبريطانيا وروسيا وفرنسا من جهة آخرى، وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٠٦، اجتمع مؤتمر مراكش في الجزيرة وأثناء ذلك اتّضح أن المانيا والنمسا – المجر ومراكش فقط تقف ضد فرنسا، فقد أفلحت فرنسا في حينه على إبعاد إيطاليا، فضلاً عن أن العلاقات الروسية – البريطانية بدأت تتحسّن، وكانت روسيا تقلق من تنامي النفوذ الألماني في الشرق الأدنى مع سكة حديد بغداد وتغلغل المانيا في ايران. وهكذا، كانت تسوية الخلافات الروسية – البريطانية وتلاها بعد ذلك تقسيم إيران من مؤشّرات تنامي العداء الألماني – البريطاني الذي كان من ممهّدات الحرب العالمية الأولى[1].

وتعمّق العداء البريطاني – الألماني، وكانت روسيا تقلق من ألمانيا وبريطانيا ما بين ١٩٠٠-١٩٠٧، بسبب وهنها في الشرق الأقصى وعند المضايق. وتطلب من روسيا أيضا إرضاء بريطانيا في ايران وطمأنة الدولة العثمانية. وبعد الوفاق الروسي – البريطاني عام ١٩٠٧، سعت المانيا إلى عزل روسيا عن بريطانيا وفرنسا. وعندما أيّدت روسيا صربيا ضدّ النمسا، ضغطت المانيا على بريطانيا وفرنسا فتركتا روسيا وحيدة. وأعلنت في ١٩٠٨ انها لن تتدخل في حرب بين النمسا وصربيا فمهّدت للنمسا ضمّ البوسنة والهرسك. وفي عام ١٩٠٨، احتدم العداء البريطاني والألماني، عندما عزمت ألمانيا تقوية اسطولها البحري وحاولت مساومة بريطانيا بصدد القوة البحرية، ورفضت الأخيرة العرض الألماني . وحسبت المانيا أن بريطانيا تسعى لعزلها بتقاربها من فرنسا وروسيا. كما أدركت أن روسيا كانت تراقب العلاقات الألمانية- البريطانية، لتستفيد من خلافاتهما فتكسب في الصين وايران والشرق الأقصى. وبغية كسب روسيا من البريطانيين، تقدّمت المانيا في أيلول ١٩١٠، في

---

[1] كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٠٠–٢٠١.

بوتسدام، عندما التقى نيقولا الثاني ووليم الثاني، بعرض لدعم روسيا في البلقان وتمنّت عليها الحياد أو اسناد ألمانيا في حرب ضد بريطانيا. ثم اتّجهت المانيا إلى فرنسا بعد اخفاقها مع بريطانيا وروسيا من أجل ترك الوفاق بينهما بلا طرف ثالث.

وفي ١٩١١، احتلّ الفرنسيون مدينة فاس فنشبت أزمة مراكش من جديد، وضغطت المانيا على فرنسا عندما ارسلت سفينة حربية إلى ميناء أغادير وتوقّعت منها عرضًا ايجابيًّا. واضطرّبت بريطانيا من احتمال تفاهم الماني – فرنسي يهدد مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، وتوتّرت العلاقات الثلاثية لكن الأزمة سوّيت بصفقة استعمارية نالت منها المانيا اقليمًا في الكونغو تنازلت عنه فرنسا مقابل نفوذها في مراكش. ومع ذلك احتدم التنافس البريطاني – الألماني البحري آثر الأزمة[1].

وفي الجانب الإقتصادي والإجتماعي فقد ولجت القوى الأوربية إلى التقدم الصناعي والتطور الإقتصادي بدرجات متفاوتة. وكان نصيب المانيا كبيرًا في استخراج المعادن والتعدين والصناعات الهندسية، ففاقت بذلك قدرات بعض القوى مجتمعة وأدخلت الفزع إليها. وعشية الحرب العالمية الأولى كان انتاج المانيا ١٨ مليون طن من الحديد والصلب، فاقت فيه روسيا وفرنسا وبريطانيا مجتمعة. وكان انتاجها من الفحم ٩٠ مليون طن في عام ١٨٩٠، ليصبح ٢٨٠ مليون طن في عام ١٩١٤، فتساوت مع بريطانيا وتخطّت بشكل كبير روسيا وفرنسا والنمسا والمجر مجتمعين. وتقدّمت الصناعات الكيميائية والكهربائية الألمانية. وتصدّرت التجارة الدولية في الحمولة والنقل. واستهلكت المانيا كمية أكبر من السمنت والصلب وهما دليلان على معدلات التطور. وكانت بريطانيا تخسر رتبتها في التطور لألمانيا. وفي مجال الزراعة شهدت المانيا نموًا أيضًا. وفي الوقت الذي حافظت فيه روسيا وفرنسا على طابعيهما الزراعي، كانت المانيا تسير نحو توازن بين الصناعة والزراعة وإدخال الإبتكارات الصناعية ومكننة الزراعة وحماية التجارة الزراعية من المنافسة

[1] المصدر نفسه، ص٢٠٢–٢٠٣.

الأميركية والروسية. وتأثرت صناعة التسلح في التقدم الصناعي، وشرعت المانيا بتقوية اسطولها البحري.

وقد بعثت التطوّرات الإقتصادية والإجتماعية تيارات سياسية داخلية متمثّلة بالإتجاهات الإصلاحية الإجتماعية والإشتراكية. كما نشطت الدعوة إلى الإستعمار الجديد. وأدركت الفئات الألمانية ان نصيبها أقل من سواها في ميدان النفوذ والهيمنة والإنتفاع من المستعمرات. وكانت حكومة القيصر بحاجة إلى نجاحات في الخارج لإرضاء العسكريين ورجال الصناعة والمال[1]. وبعبارة آخرى، ففي الفترة التي كانت فيها المانيا تقيم شبكة احلافها، كان الإهتمام يسير في خطٍّ متوازٍ من اجل بناء القوة الذاتية الألمانية. فاتّجهت الأنظار نحو تشجيع الصناعة الألمانية وخاصة منها الصناعات الثقيلة والكيمياوية حتى أصبحت الأولى في هذا المضمار. وهذا ما دفع بألمانيا إلى التفتيش عن أسواق لمنتوجاتها وإلى بناء أسطول بحري قوي، مما أقلق بريطانيا. ولكن التقدّم العلمي الألماني لم ينعكس على قوة الأسطول الألماني وحسب، وإنما على قوة الجيش البري أيضًا، حيث ان المانيا استطاعت ان تجهّز هذا الجيش بأحدث الأسلحة ومما ساعد في ذلك هو فتوة الأمة الألمانية وتزايد سكانها بشكل مطرد، على عكس الآخرين، وكذلك تشجع الشباب الألماني بالروح الوطنية وبعظمة قوميته حيث تهون التضحيات في سبيل نصرتها[2]. أذن الجبهة الداخلية في المانيا كانت قوية ومتراصنة ومما زاد في قوّته هو أن الأقليات للقومية: من بولونيين ودانماركيين ومن الألزاس واللورين، كان لا يزيد عددهم عن ٧٪ من مجموع السكان الألمان الذي بلغ تعداده في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، (٦٧) سبعة وستين مليونًا. هذه الأقليات كائنة موزعة على مناطق مختلفة ومتباعدة مما يحول دون تأثيرها على وحدة الشعب الألماني، وبالتالي على إمكانية صموده في وجه التحديات الخارجية.

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٦.

[2] رياض الصمد، تطوّر الأحداث الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص٢١.

إن التقدّم العلمي والتكنولوجي، وكثافة السكان، والجيش المجهّز بأحدث الأسلحة، فضلاً عن تضامن الجبهة الداخلية، كانت كلها عوامل إيجابية ومساعدة في تحقيق النصر فيما لو تعرّضت المانيا لحرب قصيرة الأمد. لأن الحرب الطويلة الأمد يلزمها بالإضافة إلى العوامل المذكورة، الإتصال بالخارج وتأمين المواد الأولى للصناعة بشكل دائم، وهذا العامل إذا تحقق لها في زمن السلم، فإنه من المتعذّر عليه تأمينه في زمن الحرب، خاصة إذا كانت هذه الحرب ضد كبريات الدول البحرية، من أمثال بريطانيا وفرنسا[1].

لقد مضت على حرب السبعين التي انتهت بانتصار الالمان على الفرنسيين عام ١٨٧١، اكثر من اربعة عقود دون ان ترفع احدى دول الغرب يدها على الآخرى . ولكنها جميعا كانت تشعر بوجوب التسلح وبناء الاساطيل. وتبعت كل دول اوروبا ما عدا انكلترا خطة بروسيا في تهيئة جيش كبير باجبار جميع الرجال القادرين على حمل السلاح بدخول الجيش والتدرب فيه مدة سنتين الى ثلاثة سنوات ثم الانسحاب لحين الطلب، واحتفظت كذلك بعدد كبير من الضباط الدائمين الذين كان همهم تدريب الجنود على اساليب القتال والتهذيب العسكري، وكانت تصرف المبالغ الكبيرة من اجل رفع مستوى التسلح .

وانتج هذا التسابق في التسلح والتنافس في تجهيز الجيوش، تضخما مخيفا في جيوش الغرب حتى اصبح عدد جيوش الدول الاوروبية الكبرى عشية الحرب العالمية الاولى عدة ملايين من المقاتلين. كذلك كان للتنافس البحري سببه المهم في الحرب من حيث السيطرة والسيادة البحرية وخصوصا التنافس البريطاني الالماني على السيطرة على التجارة البحرية واصدرت المانيا ومنذ عام ١٨٩٧، لائحة تفيد وجوب انماء بحريتها ثم عملت بشكل جدي وسريع في بناء السفن البحرية الجبارة ، مما زاد من قلق بريطانيا واصاب الناس الذعر عند مشاهدتهم حجم الإنفاق على السلاح، وبدا شبح الحرب يخيم على سماء اوروبا وتصوروا الملايين من الجنود المدربين تسير الى ميادين القتال حاملة القطع الاسلحة التي وضعها العلم الحديث و بين ايديهم فحاولوا الوقوف بوجه العاصفة ولكن جهودهم ذهبت ادراج الرياح حين

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٢.

صفرت الرشاشات علم ١٩١٤، وبدأ الحاصد يحصد الرؤوس[21]. واول محاولة عملية لتخفيض السلاح عام ١٨٩٨، حين اقترح القيصر نيقولا الثاني عقد مؤتمر في لاهاي للبحث في هذا الشأن. وما تجدر الاشارة اليه هو ان مؤتمر لاهاي ١٨٩٩ يختلف عن مؤتمر فينا وبرلين في انه لم يأت لايقاف حرب دائرة بل لحفظ السلم على ما هو عليه وتخفيض المصاريف العسكرية الحربية الهائلة ولم يستطع مؤتمر لاهاي تحديد السلاح . اذ سرعان ما تشعبت الاراء وتضاربت المصالح بين الدول المجتمعة. وجل ما تمكن من التوصل اليه هو تأسيس محكمة دولية للتحكيم تقدم اليها المشاكل التي تقع بين الدول، على انه لم يتقرر أن يكون هذا التحكيم اجباريا، كما ان القضايا المهمة التي تؤدي الى الحرب عادة بقيت خارجة عن نطاق اعمال هذه المحكمة التي وكل اليها امر حفظ السلام، ولما اجتمع المؤتمر ثانية عام ١٩٠٧ ، قرر وضع بعض القواعد فيما يتعلق بحقوق المحايدين في الحرب ووضع الالغام واطلاق المدافع على المدن غير المحصنة . ولكن الحرب العالمية اكتسحت معظم هذه القوانين ولم يبال بها.[2]

ويمكن القول انه خلال السنوات الممتدة بين قيام مؤتمر لاهاي وبداية الحرب العالمية الاولى، قد فاض ينبوع المعاهدات حيث عقدت بين الدول ما يقارب ١٣٠ معاهدة تقضي بحل المشاكل بواسطة التحكيم وعدم اللجوء الى الحرب ، كما زادت الجمعيات والمؤتمرات الداعية لذلك، حيث سعى الناس وعلى اختلاف أممهم بوجود مصالح كثيرة مشتركة بينهم وعليهم منع الحرب من الفتك بها. لكن الاستعمار من جهة والمسألة الشرقية من جهة آخرى تجري ورائها دول الغرب نحو بحر من الدم متلاطم الامواج. فقد تنافست الدول الاوروبية حول المستعمرات في اسيا وافريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتضارب للاستيلاء على التجارة والموانئ في أبعد الزوايا والخلجان. فضلاً عن هذه الدول

---

[1] جيفري برون، المصدر السابق ، ص ٥٤٤.

[2] ١.المصدر نفسه , ص٥٤٤

كانت واقفة حول سرير الرجل المريض وكل واحدة منها تحدّق في وجوه الآخرين تتمنّى نصيبًا أوفر. وبقيت المانيا خارج الحلقة المعقودة بين فرنسا وروسيا وبريطانيا واعتقدت أن هذه التحالفات موجّهة ضد الإتفاق الثلاثي بين دول الوسط (المانيا – النمسا – إيطاليا). وهكذا جاءت ازمتي أغادير كما مر بنا والتي كادت تفضي إلى الحرب. كما جاءت مسألة البوسنة والهرسك وقيام النمسا بضمّها، أزمة آخرى ساعدت على تأجيج الوضع الأوربي باتجاه الحرب، وخصوصًا مساندة المانيا للنمسا وقيام روسيا بمعاضدة الصرب والعناصر السلافية الجنوبية. ولقد ظهرت دلائل القلق على المانيا، إذ صارت تخشى أن يسيطر الروس على البلقان ويبسطوا نفوذهم على القسطنطينية، فيحطموا بذلك مشروع سكة حديد بغداد (بي بي بي BBB) أي برلين، بيزنطية، بغداد، وشهد عام ١٩١٣، نشاطًا هائلاً في نمو الإستعداد العسكري، إذا زادت المانيا من جيوشها وانفاقها العسكري. وأضافت فرنسا سنة لمدة الخدمة الإجبارية فأصبحت ثلاثة سنوات، وقامت روسيا بوضع مخصصات حربية كبيرة من ميزانيّتها، وجهّزت النمسا – المجر نفسها بقوة مدفعية حديثة، وازداد الإنفاق العسكري البحري البريطاني، وأدخلت بلجيكا التجنيد الإجباري عندما رأت السكك الحديدية الألمانية وصلت حدودها. كلّ ذلك كانت من العوامل الغير مباشرة للحرب العالمية الأولى.

ومع أوائل عام ١٩١٤ كان هناك تعارض جذري بين المصالح الحيوية للقطبين المتنافسين، كما أن مشكلة البلقان، كانت قد بلورت هذا التعارض وزادت من حدّته.

فصربيا تعمل على إثارة الشعوب السلافية الجنوبية الخاضعة للنمسا والمجر وإقامة دولة صربيا الكبرى. فضلا عن تبلور الصراع الألماني – الروسي إلى صراع مباشر وذلك بسبب النفوذ الألماني المتعاظم في الدولة العثمانية وخشية الروس من سيطرة الألمان على المضايق البحرية. وقد ساندت فرنسا وبريطانيا الموقف الروسي.

وهكذا كان المسرح الدولي ملائم لصدام بين دول الحلف الثلاثي ودول الوفاق الثلاثي، وكانت نقطة الصدام المتوقّعة هي البلقان. واندلعت شرارة الحرب حين قام مواطن من البوسنة والهرسك ينتمي إلى القومية الصربية باغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي

عهد الإمبراطورية النمساوية – المجرية في مدينة سراييفو بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٤. وقد شكّل هذا العمل تهديد مباشر للنمسا من قبل الصرب، وساندت المانيا حليفتها النمسا بالتأييد الكامل يوم ٥ تموز من نفس العام.

وفي يوم ٢٣ تموز وجّهت النمسا انذاراً إلى صربيا يتضمّن حلّ الجمعيات الوطنية الصربية التي تقوم بالدعاية ضدّ النمسا، وإغلاق الصحف، ومراقبة المدارس لكي لا تبق الكراهية ضدّ النمسا ومصادرة الكتب التي تتضمّن الدعاية ضد الإمبراطورية النمساوية وعزل القادة والموظّفين الذين عرفوا بالكراهية ضدّ النمسا واشتراك النمسا في التحقيق بقضيّة الإغتيال. في الوقت نفسه أكّدت فرنسا لروسيا إنها تلتزم بالتحالف الفرنسي – الروسي ضدّ أي تدخّل مسلح الماني لصالح النمسا، وأعلنت روسيا في ٢٥ تموز أنها لن تترك البلقان خالية أمام النمسا. وفي ٢٨ تموز أعلنت النمسا الحرب على صربيا وقامت روسيا بالتعبئة العسكرية في يوم ٢٩-٣٠ تموز، ووجهت المانيا إنذاراً إلى روسيا من جراء هذه التعبئة العسكرية الروسية ضد النمسا، ثم اعقب ذلك التعبئة العسكرية الألمانية، وإعلان الحرب على روسيا، وبالمقابل أعلنت فرنسا التعبئة العسكرية العامة ومساندة روسيا ضد ألمانيا، وفي ٣ آب أعلنت المانيا الحرب على فرنسا وطالبت بريطانيا بالوقوف على الحياد، لكن بريطانيا أعلنت الحرب على المانيا في ١٤ آب، ثم تلتها إعلان النمسا – المجر الحرب على روسيا، ثم أعقب ذلك إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على النمسا. وهكذا تطوّرت الحرب النمساوية المجرية – الصربية إلى حرب عالمية والتي انتهت بهزيمة المانيا والنمسا – المجر.

وجاءت عدة تفسيرات لإندلاع الحرب العالمية الأولى، وبهذا الصدد نذكر بعضها، حيث النظرية اللينينية بخصوص الصراع حول المستعمرات في دراسته بعنوان (الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) والتي كتبها عام ١٩١٧، يشير لينين بدراسته أن الحرب كانت نتيجة للصراع بين الدول الأوربية للسيطرة على المستعمرات أي أن الحرب استعمارية لزيادة نفوذ الرأسمالية المالية نتيجة لتطوّر المعاصر للرأسمالية الأوربية وتركز الإنتاج وتحوّل المنافسة إلى احتكار وسيطرة رأس المال وتركز الأرباح بيد أقلية، مما أدى إلى تصدير فائض رأس المال إلى

الخارج، وظهرت الحاجة إلى الأسواق الخارجية للإستثمار والحصول على المواد الخام، وذلك بدوره ساعد على توفير السيطرة العسكرية لحماية رؤوس الأموال مع تكوين كارتلات احتكارية، مما أدّى بالدول المصدرة لرأس المال إلى تقسيم العالم إلى مناطق هيمنة استعمارية، ومع دخول المانيا ميدان التنافس، أصبح التناقض الرأسمالي هو سمة العلاقات الدولية، مما مهّد الطريق لإندلاع الحرب، وهناك تفسير آخر، وهو بشأن الإختلال في توازن القوى من حيث شعور الإمبراطورية النمساوية بالقوة إزاء صربيا وروسيا، ذلك الأمر دفعها لتحقيق تسوية حاسمة للمشكلة الصربية بمساعدة المانيا.

وظهرت محاولة آخرى لتفسير الحرب، من خلال نظرية التحوّل في ميزان القوى، من حيث أن ميزان القوى في ذلك الوقت كان يتحوّل ضد المانيا، لذلك فضّلت الأخيرة خوض حرب شاملة بدلاً من تحوّل ميزان القوى ضدّها نهائيًا.

كما جاءت نظرية تعارض المصالح بين الدول الكبرى لتفسير الحرب، وخصوصًا التحدّي الذي واجهته بريطانيا في أوربا على يد ألمانيا، وبالذات في مسألة التسلّح البحري، وكان ذلك بمثابة ناقوس الخطر لبريطانيا باتجاه خطر العزلة الدولية، فضلاً عن نية كلّ تحالف بسحق التحالف المقابل من خلال سعي المانيا للتوسع الخارجي والحصول على المواد الأولية لمسايرة تقدّمها الصناعي.

وهناك تفسير يذهب إلى أن سبب اندلاع الحرب هو الجذور الداخلية والخصائص البنوية او التفاعلية للنظام العالمي. من حيث أدراكات القيادات، وبنية المجتمعات التي اتّخذت المبادرة بشنّ الحرب وهي الإمبراطورية النمساوية والمانيا. ان شعور الإمبراطور النمساوي بالإهانة التي لحقت بالنمسا نتيجة عملية الإغتيال والخوف والتهديد الذي لحق بها، تغلّب على إدراكه بأن توازن القوى ليس في صالحه. فضلاً عن أن القيادات الألمانية كانت ترى بأن هناك تهديد مباشر لأمنها القومي ولذلك عليها التعامل مع هذا التهديد حتى في ضوء اختلال التوازن ضدّها. لذلك كان القرار الألماني سببه التطلّع للهيمنة الأوربية وضمان الوضع الدولي لالمانيا كقوة عظمى، كما ان النخب الألمانية الحاكمة سعت لتعزيز مكانتها في المجتمع الألماني عن طريق شن حرب خارجية. فقد شرعت المانيا بسياسة التوسع في

وسط أوربا وآسيا وأفريقيا، وكانت النخبة الألمانية متّفقة حول مفهوم جوهري، هو أن على المانيا أن تصعد كقوة عظمى في النظام الدولي، وإلا فإنّها ستواجه خطر التراجع الإستراتيجي، لكن المانيا واجهت حصارًا من قبل بريطانيا وفرنسا وروسيا، فادى ذلك إلى زيادة التسلح الألماني الذي أدى بدوره إلى ازمات داخلية، ساعدت على توحيد التيارات الإشتراكية والليبرالية في المانيا، وبدأت قبضة تحالف كبار المزارعين والصناعيين الحاكم على السلطة تهتزّ بشدّة، وشهدت المانيا صراعات داخلية بين التيارات المحافظة والليبرالية والإشتراكية. ولتحقيق أهدافها التوسّعية الخارجية، وتوطيد مكانتها الداخلية، خطّطت النخب الألمانية الحاكمة بشنّ حرب على الدول المعادية، وهناك تفسير قدمه الإمبراطور الألماني وليم الثاني في مذكراته التي نشرت عام ١٩٢٢، وهو المسؤولية الإنكلو- فرنسية عن الحرب، من حيث قيام بريطانيا قبيل الحرب عن طريق مصارفها بعملية جمع الذهب، بينما استمرّت المانيا في تصديره. وقول رئيس وزراء روسيا في شباط ١٩١٤، بأن الحرب مع المانيا والنمسا ستقع حتمًا. وقيام بريطانيا بإنشاء تحصينات في شمال فرنسا وبلجيكا استعدادًا للحرب. كما ألقى الإمبراطور المسؤولية على المحفل الماسوني الواقع تحت السيطرة اليهودية. ويستطرد الإمبراطور في مذكّراته بأن سياسة الخنق التي اتّبعتها بريطانيا وفرنسا ضدّ المانيا لتحطيم الفكرة الجرمانية أدت به لتقوية الجيش وتعظيم شأن الأسطول الألماني وذلك لمقاومة عملية الخنق، ورفع تكاليف الهجوم البريطاني – الفرنسي المحتمل على المانيا.

وجاء تفسير للحرب في ضوء ثلاثة عوامل مترابطة، وهي طبيعية التحالفات الدولية التي دفعت الدول لدخول الحرب، وكذلك الدول الذي لعبته الدور الصغيرة في جرّ الدول الكبرى للحرب، وأخيرًا سعي النخب الحاكمة للحفاظ على سلطاتها السياسية بتوجيه الصراع الداخلي إلى صراع خارجي من خلال شنّ الحرب.

ومن كلّ ذلك، نفهم على أن العقد السابق على اندلاع الحرب اتّسم بظاهرة الإستقطاب الدولي الثنائي، وتزايد التهديد للكيان السياسي للأمبراطورية النمساوية – المجرية، وتفاقم الأزمات البلقانية، كما ان التوتّر في العلاقات البريطانية – الألمانية وتخوّف المانيا

من فقدان هيمنتها على أوربا سعت إلى تحطيم الوفاق الثلاثي، عن طريق الدخول في سباق التسلح مع بريطانيا، لأن الوفاق الثلاثي يشكّل تهديدًا لأمن المانيا. وكذلك مشكلة الألزاس واللورين صعدت من حدة التوتر بين فرنسا والمانيا. وهكذا اتّجهت الدول الأوربية الكبرى إلى زيادة التسلّح والذي كان دافعًا لدخول الحرب فضلاً عن التهديدات المباشرة التي كانت تواجهها الإمبراطورية النمساوية – المجرية لكيانها السياسي من قبل الحركات القومية في البلقان، وشعور المانيا والنمسا بالتهديد الموجّه إلى أمنهما السياسي والعسكري أدى إلى تصاعد حدّة التوتّر الأوربي. وبذلك فإن البنيان الدولي الثنائي القطبية، وما صاحبه من توتّرات سياسية وسباق التسلّح والمشاكل السياسية ذات البعد التاريخي والحركات القومية المضادة للهيمنة النمساوية والإدراك المتبادل بالتهديد الموجّه إلى أمن كلّ دولة، أدى بسلسلة من القرارات نتجت عن حرب عالمية[١].

[١] لمزيد من التفاصيل حول الأسباب المباشرة وغير المباشرة للحرب العالمية الأولى وتفسيرات نشوب الحرب ينظر كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ١٤٤–٢٠٦. وكذلك جفري براون، المصدر السابق، ص ٥٤٢–٥٦٢ ومحمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٢٥٣–٢٧٥.

المانيا من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى معاهدة بوتسدام :

اولا : انتهاء الحرب وسقوط الرايخ الثاني :

في الايام الاخيرة للحرب، وبعد ان ساء موقف دول الوسط وتدهور في الحرب من يوم لآخر، بدأ الإمبراطور النمساوي مفاوضاته مع دول الوفاق لانقاذ مملكته. وبذلك اضحت المانيا بمفردها تواجه دول الوفاق بعد انهيار الدولة العثمانية وبلغاريا. وهنا طلب كبار قادة الجيش الالماني ومنهم رئيس الاركان وقائد الجيش وهما هابدنبرك ولودندروف من الحكومة الالمانية الاتصال بالرئيس الاميركي وطلب الهدنة على اساس النقاط الاربع عشرة التي اعلنها الرئيس الاميركي ولسن. وكان الرد الاميركي هو انه على المانيا سحب قواتها من المناطق التي احتلتها ووقف حرب الغواصات، كما لمح بأن دول الوفاق ليسوا على استعداد للتفاوض مع المانيا طالما القيصر على رأس الرايخ الالماني. وتزامناً مع هذا الموقف قامت ثورة البحارة الالمان في كيل يوم ٤ تشرين الثاني من عام ١٩١٨، وكما نشبت ثورة آخرى في ميونخ بعد ثلاثة ايام من ثورة البحارة ثم انتقلت الثورة الى برلين وانقاذاً للموقف اعلن مستشار الرايخ الامير ماكس فون بادن يوم ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، تنازل القيصر وليم الثاني عن العرش، واستقال المستشار ايضاً والف فريديريك ايبرت الحكومة الجديدة، واعتبرت بمثابة الجمهورية الالمانية الجديدة[1].

قام القائدان العسكريان لودندروف وهايندبرك بتسليم الإمبراطورية الى الحكومة مدنية من اجل تجنيب الجيش الالماني اللوم المباشر على أية اتفاقية سلام، ثم اعطيا تعليمات سرية إلى الحكومة كي تطلب السلام. غير ان الشعب الالماني اصيب بصدمة عندما علم بهذه المفاوضات من اجل السلام، لآنه ابلغ ان المانيا ما زالت تحقق الانتصار. لقد مهد قيام الثورات التي سبق وان اشرنا اليها، فضلاً عن انتشار العصيان والقلاقل الثورية، حيث احتل العمال المصانع في كثير من المناطق الالمانية وتم انشاء مجالس عمالية سوفيتات على غرار روسيا وذلك احتجاجاً على استمرار الحرب والمصائب التي انتجتها وبذلك تسلمت

---

[1] محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق ص ١١٨.

السياسة حكومة جديدة ديمقراطية مؤقتة مشكلة من وزراء الحزبين الاشتراكي الديمقراطي SOCIL DEMOCRATIC PARTY يرمز له (SPD) والديمقراطي الاجتماعي المستقل ويرمز له (USPD) الذي كان يضم المجموعة اليسارية المنشقة عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ووقعوا الهدنة بعد يومين من استلامهم السلطة[1] ان كثير من الألمان كانوا يرون ان هؤلاء السياسين خونة بسبب التوقيع على الهدنة واصبحوا يعرفون فيما بعد بمجرمين (تشرين الثاني). اما الجيش فكان ينظر له كابطال لم يُهزموا، خاصة ان المانيا لم يغزيها اي جيش. وسرعان ما اعتقد الكثيرون ان الشيوعيين والاشتراكيين واليهود خانوا المانيا، وهم الذين (طعنوا المانيا في الظهر)، مما أدّى ذلك الى تشويه سمعة الحكومة الديمقراطية الجديدة في المانيا، وخصوصًا تنازل القيصر عن العرش احدث فراغاً سياسياً في المانيا وهي لم تجرب الديمقراطية السياسية الكاملة من قبل[2] وبعد توقيع المانيا شروط الهدنة، والتي نصت على اخلاء المانيا للمناطق المحتلة من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ والالزاس واللورين، وتسليم المانيا لكميات ضخمة من المواد الحربية، واحتلال قوات الوفاق الودي للضفة اليسرى لنهر الراين بما في ذلك المدن الالمانية ماينز وكوبلنز وكولونيا، وتسليم كل الغواصات الألمانية، والاشراف على الاسطول الالماني ، ونزع سلاحه، وتقوم المانيا بالافراج عن الاسرى فوراً مع بقاء الاسرى الالمان في الاسر، وبطلان معاهدتي الصلح بين المانيا وكل من رومانيا وروسيا . وبعد اسبوع واحد من ابرام شروط الهدنة، دخلت الجيوش الفرنسية الى الالزاس واللورين، ودخلت الجيوش البريطانية الى المانيا حتى مدينة كولونيا والجيوش الاميركية حتى كوبلنز والفرنسية حتى ماينز وكلها على نهر الراين . وسلمت المانيا اسطولها الحربي ودخلت السفن الالمانية الى المرافىء البريطانية منكسة الاعلام، وبالتالي انهارت بذلك ثاني قوة بحرية في العالم[3].

---

[1] آلآن تد ديمقراطيات وديكتاتوريات، تعريب مروان أبو حبيب، الحوار الثقافي، لبنان ٢٠٠٤، ص ١٦.

[2] المصدر نفسه، ص ١٧.

[3] كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ١١٩.

مؤتمرات الصلح:-

بعد ان هُزمت دول تكتل الوسط وعلى رأسها المانيا التي وقعت الهدنة في ١١ تشرين الثاني من عام ١٩١٨، وتوقفت العمليات العسكرية التي استمرت لاكثر من اربعة اعوام، بدأت عملية التحضير لمؤتمر الصلح. وبدأت الوفود تصل العاصمة الفرنسية ومعها الوثائق اللازمة لدعم مطالبها ومصالحها، والتي من اجلها خاضت الحرب ضد دول الوسط ، وتحملت التضحيات الجسام. وبسبب كثرة الوفود التي بلغت ٢٧ وفداً، والتناقض في مطالبها من جهة ورغبة الرئيس الاميركي ولسن في اعتماد مبادئه الاربعة عشر كأساس لعملية بناء السلام ومعارضة الدول الكبرى لبعض هذه المبادىء من جهة ثانية، الامر الذي ادى الى تعقيد مفاوضات السلام حيث استمرت لمدة تقارب السنتين، وقد تنبأ رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو بصعوبة المفاوضات حيث قال " لقد ربحنا الحرب فعلينا ان نفوز الآن بتحديد شروط الصلح وانها لمهمة اعسر من الاولى[١].

لقد حاولت كل من فرنسا وبريطانيا التخلص من مقترحات ولسن لانها كانت تهدد اطماعهما الاستعمارية. ولكن تحت تأثير تهديد الرئيس الاميركي بعقد صلح منفرد مع المانيا، والانسحاب من المؤتمر قبلت الدولتان المقترحات مع تحفظين هما ان تتضمن شروط السلام تعويضات عن جميع الخسائر التي سببها العدوان الالماني واقرار حرية الملاحة البحرية في زمن الحرب. وفي الوقت ذاته صممت الدولتان على تفريغ مشروع ولسن من مضمونه. لقد كانت فرنسا تركز على منع المانيا من شن اي هجوم عليها في المستقبل. فقد هاجمت المانيا فرنسا ثلاث مرات خلال قرن واحد. لذلك كانت فرنسا تبحث عن الوسائل الكفيلة لاضعاف المانيا. ولم يكن غريباً ان يقول بوانكاريه رئيس جمهورية فرنسا في افتتاح مؤتمر فرساي: "ايها السادة منذ ثمان واربعين سنة، يوماً بيوم، اعلنت في قاعة المرايا بقصر فرساي ولادة الإمبراطورية الالمانية، وها نحن نجتمع اليوم لنحطم ما شيد في ذلك اليوم، ونقيم بناءاً جديداً على اطلاله". اما بريطانيا فكانت تركز على تقسيم الممتلكات

---

[١] رياض الصمد، المصدر السابق، ص٧١.

الالمانية في افريقيا والدولة العثمانية. وكانت بريطانيا ترى عدم التشديد مع المانيا حتى لا تضطر الى الاتجاه نحو روسيا السوفيتية مما قد يؤدي الى ظهور تحالف الماني سوفيتي[1].

ومن الجدير بالذكر ان مؤتمرات الصلح حضرتها الدول المنتصرة والدول المتعاطفة معها ولم يسمح الى روسيا السوفيتية والدول المحايدة والدول المهزومة بالحضور الى المؤتمرات وعندما حضر الصدر الاعظم العثماني قام كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بطرده من مؤتمر فرساي في ٢٦ حزيران ١٩١٩.

معاهدة فرساي

في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩١٨، طلبت الحكومة الالمانية الهدنة دون قيد او شرط. ولكن دول الوفاق اصروا على عدم التفاوض مع الإمبراطور الالماني مما ادى الى استقالة الإمبراطور في ٩ تشرين الثاني واعلان الجمهورية الالمانية. ووقعت الحكومة الجمهورية الجديدة في ١١ تشرين الثاني الهدنة. وبموجب تلك الهدنة اجبرت المانيا على الجلاء عن الالزاس واللورين، وعن الجميع الاراضي التي احتلتها اثناء الحرب، وسحبت قواتهاغربي الراين، وسلمت عتادها الحربي. والغت معاهدتي بريست ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما مع روسيا السوفيتية ورومانيا على التوالي. وقد طالبت فرنسا باقليم السار الالماني لكن الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا رفضتا ذلك، وأكد ولسن ان النقاط الاربعة عشر ضمنت لفرنسا حدود ١٨٧١ وليس حدود عام ١٨١٤، وطلبت الدول المنتصرة من المانيا ابداء ملاحظاتها على مشروع معاهدة فرساي كتابة. وقد اعترض الالمان على معظم اجزاء المشروع ومع ذلك لم يؤخذ باي من هذه الاعتراضات، واجبرت المانيا على توقيع المشروع تحت التهديد المباشر بقيام الدول المنتصرة باحتلال برلين[2].

وعندما ناقش مؤتمر الصلح قضية الحدود الالمانية، اصطدمت الادارة الفرنسية مع الادارة الانكلو- اميركية، فقد كانت فرنسا ترمي الى تقسيم المانيا وانتزاع بعض اجزائها

---

[1] محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٢٨٣ — ٢٨٤.

[2] المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

وضمها الى الدول المجاورة، بينما ذهبت الارادة الانكلو-اميركية الى اعتماد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير بالنسبة لالمانيا وبالحفاظ على وحدة المانيا وقوتها النسبية بهدف الابقاء على التوازن الاوروبي ولذلك كان لابد من التسوية للوصول الى حل يرضي الطرفين، وتمت التسوية كالتالي:

١- : الحدود الالمانية-الفرنسية: حصلت تعديلات مهمة على الحدود بين البلدين: وكانت لصالح فرنسا، حيث تمكنت من استرجاع منطقتين الالزاس واللورين، دون معارضة بريطانيا واميركا واقتناعهما بموضوعية واحقية فرنسا في سيادتها على هذه الاراضي التي انتزعتها المانيا في حرب السبعين غير ان ذلك لم يمنع تشدد بريطانيا وامريكا حول مطامع فرنسا في الاراضي الالمانية، وخاصة منطقتين السار وريتانيا، اذ توصل المؤتمرون الى تسوية تتعلق بمنطقة السار، وانشاء نظام خاص خاضع لاشراف عصبة الامم من جهة ويتبع كمركياً فرنسا من جهة آخرى ويكون هذا الاتفاق مدة خمسة عشر عاماً، وبعدها يختار ابناء السار وبموجب استفتاء عام، اما الابقاء على هذا النظام او الالتحاق بفرنسا او الالتحاق بالمانيا . وبالنسبة الى ريتانيا فقد اتفقوا على ان تكون منطقة بين البلدين منزوعة السلاح بضفتيها الشرقية والغربية وبعمق ٥٠ كم.

٢- : الحدود الالمانية-البلجيكية: كادت تحصل تعديلات كبيرة على الحدود الالمانية مع بلجيكا وهولندا لولا وقوف بريطانيا واميركا ضد الاقتراح البلجيكي الرامي الى اجراء مقايضة بين بلجيكا وهولندا على حساب المانيا، لكن ذلك لم يمنع بلجيكا من تحقيق بعض اطماعها في الاراضي الالمانية، اذ تمكنت من انتزاع (اوبن) و(ملمادي) وضمها اليها[1].

٣- : الحدود الالمانية-البولونية: لقد حصل تعارض صارخ بين مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وبين الاقتصاص من المانيا بالنسبة لحدودها مع بولونيا وحاجتها الى اطلالة على البحر، من حيث ان المناطق التي اعطيت لبولونيا في بروسيا الغربية كان تسكنها

---

[1] رياض الصمد، المصدر السابق ص ٩٠-٩١

نسبة غير قليلة من الالمان اما مدينة دانتزيغ فسكانها من الالمان العريقين : وبذلك اقتضت التسوية على اعطاء ممراً بعرض ٨٤ كم من اراضي بروسيا الغربية، وبجعل مدينة دانتزيغ مدينة حرة، وقد لعبت المصالح البريطانية دوراً هاماً في هذه التسوية وذلك يعود الى اهمية دانتزيغ في الاقتصاد البريطاني، فهي مصب للبترول ومخزن للفحم اللذين يغذيان لولب التجارة وحرية النقل البريطانية. كما حصلت بولونيا على جزء من سيلزيا واعطيت لها مدينة "تشن" فضلا على ذلك اعطيت مدينة "ميميل" الى لتوانيا واخذت الدنمارك القسم الشمالي مقاطعة " الشلزفيك"[1].

ونستطيع القول ان الحدود الالمانية وقعت بين مسألتين متعارضتين، وهما، مبدأ الشعوب في تقرير المصير، ومسألة اطماع ومصالح الدول الكبرى وطريقة الاقتصاص من المانيا، وقد ادى ذلك بالمانيا وبعد استعادة عافيتها اثناء تسلم النازية الحكم بأن تعمل ظاهرياً على احترام سياسة الأمر الواقع والذي هو فرض شروط المنتصر على شكل المعاهدة التي وقعتها المانيا دون قيد او شرط، وفي حقيقة الامر كانت المانيا تعمل على تغيير الامر الواقع وتتحضر سراً لذلك مما ادى فيما بعد بمطالبة المانيا باجراء تعديلات على تلك الحدود وضمّ المناطق التي يسكنها الالمان، وهذا كان احد اسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وعندما اعترفت المانيا بمسؤوليتها عن نشوب الحرب ، ادى بالتالي الى الزامها بدفع تعويضات للدول المنتصرة، بما في ذلك تعويض أهالي الجنود الذين قتلوا في الحرب. كما تعهدت المانيا بتسليم اسطولها التجاري، وجزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية للدول المنتصرة. فقد اعطت لفرنسا حقّ استغلال مناجم الفحم في وادي السار لمدة خمسة عشر عاماً تعويضاً لها عما لحق بمناجمها من تدمير وتعهدت المانيا بالغاء نظام التجنيد الاجباري، وتحديد جيشها بمائة الف جندي، وتحديد اسطولها الحربي بحيث لا يزيد عن ٢٤ سفينة، وليس فيها اي غواصات، وتسليم اسطولها البحري وسلاح الطيران للدول المنتصرة،

---

[1] المصدر نفسه، ص. ٩٢

كما لا يزيد عدد افراد السلاح البحري عن ١٥ الف فرد ، فضلاً عن تدمير القواعد البحرية.

والتزمت المانيا بعد تطبيق شرط الدولة الاولى بالرعاية الى سائر اعدائهما لمدة خمسة سنوات وتخويلهم حق المرور في اراضيها دون ان تعامل بالمثل، واحترام مبدأ حرية الملاحة في انهار الالب، والاودر، والتيمن التي وضعت تلك الانهار تحت اشراف لجنة دولية، مع فتح قناة كييل للملاحة الدولية.

كما وعدت اميركا وبريطانيا، فرنسا بتقديم المساعدة لها اذا وقع عليها هجوم الماني، وتعهدت المانيا بالسماح بمحاكمة الإمبراطور السابق وليم الثاني امام محكمة دولية بتهمة الجريمة العظمى ضد الاخلاق الدولية. ولكن هذه المحاكمة لم تتم. وكذلك تم توزيع للمستعمرات الالمانية في افريقيا على الدول المنتصرة[1].

وبذلك خسرت المانيا حوالي اكثر من ١٣٪ من اراضيها واكثر من ستة ملايين من سكانها، بالاضافة الى خسارة معظم مواردها الطبيعية واسطولها التجاري والبحري وسلاح الطيران، فضلاً عن مستعمراتها.

---

[1] محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٢٨٧-٢٨٥.

ثانيا : جمهورية فايمار (١٩١٩-١٩٣٣)

كانت القيادة الالمانية العليا تحت رئاسة إريش لودندورف اثناء الحرب العالمية الاولى تتمتع بسلطات عسكرية وسياسية مطلقة، وعلى الرغم من ان الرايخشتاغ قرر في شهر تموز عام ١٩١٧، انهاء الحرب لكن القائد لودندورف تجاهل سلطة الرايخشتاغ، غير انه عاد بعد اربعة عشر شهراً، وبعد ان انقلبت الحرب على المانيا، فاشار لا بمجرد الدخول في مفاوضات لاقرار السلم تنتهي بعقد هدنة، بل وباجراء اصلاحات سياسية جذرية لانشاء حكومة برلمانية[1].

ففي ٢٩ ايلول ١٩١٨، اطلع لودندورف بصفته القائد العام للجيش الالمانيا الحكومة بحقيقة الوضع الحربي وقال:" ان حالة الجيش تستدعي الهدنة المباشرة كي نتجنب كارثة". كما انه اعرب عن ضرورة تولي البرلمان تصريف شؤون الدولة. وفي ٣ تشرين الاول من نفس العام، تولى الامير ماكس رئاسة وزارة كان من بين اعضائها ممثلون عن احزاب الوسط والاشتراكيين الديمقراطيين. وكانت مهمة الحكومة الجديدة اجراء صلح لا يلحق بالإمبراطورية الالمانية خسائر مادية جسيمة ولا يفقدها جزءاً من اراضيها. لكن المهمة كانت عسيرة، وفي ٥ تشرين الثاني ابلغت الحكومة الاميركية برلين عن استعداد الدول التحالف لعقد هدنة والبدء في مفاوضات الصلح[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه المراسلات بين المانيا ودول التحالف جارية بصدد الهدنة، كانت الاحداث الداخلية في المانيا تسير من سيء الى اسوأ فعلى الصعيد العسكري فقد الجيش الامل في تغيير مجرى الحرب لصالح المانيا، كما ان نظام الحكم تزعزع بعدما كان حجر الزاوية في البناء السياسي و العسكري للامبراطورية، ولكي تتلافى الحكومة تيار الاضطرابات المتوقعة لجأت الى اسلوب التحوّل من الديكتاتورية العسكرية التي فرضتها

---

[1] المر بليشكة، حكومة المانيا المعاصرة، ترجمة محمد حقي، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٧.

[2] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي، مطابع وزارة التعليم العراقية , العراق، ١٩٨٢، ص ٢٧٥.

ظروف الحرب الى برلمانية دستورية. وكانت الغاية كذلك تدارك ما يمكن ان يكون حدثاً (مشابهاً) للذي حصل في روسيا القيصرية[1].

في الحقيقة ان هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى قد اظهرت التناقض الذي كان ينطوي على المجتمع الالماني مدى اجيال، خاصة منذ ان فشلت الحركة الدستورية التحررية في ثورة ١٨٤٨ . فمن سخرية القدر ان الإمبراطور وليام الثاني وطبقة العسكريين والاقطاعيين الذين كان يعتمد عليهما سلطانه، اقدموا على دخول الحرب لتفادي حل المشكلة الدستورية والاجتماعية الالمانية بتوجيه الانظار الى الخطر الخارجي وايجاد منفذ للتذمر المتزايد في الداخل، ولتوطيد سلطانه المتعاظم باحراز نصر يقنع الشعب بانهم لا يزالون حماته والاوصياء على سلامته. فلقد بلغ النزاع بين الشعب والسلطة الحاكمة غايته في عام ١٩١٢ حين انتهت الانتخابات العامة بانتصار حزب (الديمقراطيين الاشتراكي) وهو الحزب الذي اصبح اكبر الاحزاب في الرايخشتاغ بعد حصوله اكبر عدد من اصوات الناخبين. وكان لهذا الانتصار خطره ومغزاه اذ ان ذلك الحزب كان ثابتاً على معارضته لميزانية الجيش والبحرية. وقد يكون اهم من ذلك حقيقة ان احزاب الطبقة الوسطى قد صمموا آخر الامر على ان يتعاونوا مع الديمقراطيين الاشتراكيين[2]. فان استمرار العسكرية البروسية في غطرستها وتحدي الشعب قد ادى الى انفجار السخط ضدها واتحاد الأمة جميعها لمناهضتها، خاصة بعد حادث مدينة " زابرن" في الالزاس الذي قبض منه العسكريون على بعض الاهالي وسجنوهم دون اكتراث بالقانون. ولاشك ان الحرب وحدت بين الالمان اول الامر ولكن فرقت ما بينهم في نهايتها. فلقد ايد الديمقراطيون الاشتراكيون الحرب التي فوجيء بها الشعب الالماني كما فوجئت بها شعوب اوربا، مشاركة منهم في جهود الأمة لرد خطر القيصر الروسي الذي رأوا فيه تهديد لحرياتهم اكبر من تهديد الإمبراطور الالماني.

---

[1] المصدر نفسه ص ٢٧٥.

[2] محمد عبد المعز نصر، فلسفة السياسة عند الالمان، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨٢، ص٩.

ولكن لم تكد الحرب تبلغ غايتها، حتى كانوا في طليعة المنتفضين على سلطة الإمبراطور ونظام الحكم القديم[1].

وفي ٢٩ تشرين الاول ترك الإمبراطور الالماني برلين واحتمى في مقر قيادة الجيش الالماني في سبا (SPA). وفي نفس اليوم هبت عاصفة التمرد بين بحارة الاسطول الالماني. وكانت اسباب التمرد عديدة منها الاوضاع المعنوية الراهنة عند البحارة، اضافة الى سوء معاملة الضباط للمراتب، كما ان الرأي السائد بين البحارة كان يشكك في نوايا الضباط الذين ارادوا شن حملة على الساحل الانكليزي لاحباط مساعي الهدنة. وفي ٤ تشرين الثاني اعلن التمرد في مدينة (كيل) وتشكلت مجالس البحارة ومجلس عمال المرافىء. وانتشرت الظاهرة في معظم الموانىء البحرية، وسرعان ما استسلم النظام القديم، وتولت المجالس العمالية السلطات في مناطقها، وكانت تشكيلتها متباينة من مكان الى آخر، ففي المدن الكبيرة هيمن الاشتراكيون الديمقراطيون وفي المدن الصغيرة ساد نفوذ الاغلبية الاشتراكية[2]. ولكن هذا التحول من النظام الإمبراطوري الى النظام الجمهوري لم يتم الا بعد ان اشاع في البلاد جميعها عدم الثقة بالعسكرية البروسية ونظم حكمها السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وتعرض البنيان الاجتماعي كله لهزات عسكرية ومدنية انتهت بالثورة في جميع المدن الالمانية. فعصيان البحارة الالمان في عام ١٩١٧ وفي ١٩١٨ بعد اثباتهم ضروباً من البطولة في الحرب، قد انقلب الى ثورة شاملة في مدينة (كيل) ومدن الشمال الغربي. فلبس الجند شارات الثورة الحمراء، وكونوا في ٤ تشرين الثاني عام ١٩١٨ مجالس للجند اشبه بمجالس السوفييت الروسية لحفظ النظام في السفن وخارج السفن، كما ان العمال ساروا على خطاهم والفوا في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨ مجالس العمال، او مجالس السوفييت الالمانية. واتجه الجهد جميعه الى وقف الحرب والوصول الى عقد شروط السلام تحفظ على الالمان اراقة المزيد من الدماء في شن هجوم اضافي على الاعداء بعد ان تبين لهم ان هزيمة المانيا اصبحت امراً

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٠.

[2] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٧٥-٢٧٦.

متوقعاً. وتولى نوسكه NOSKE، احد اعضاء الحزب الاشتراكي من اصحاب الاغلبية، حكم مدينة كيل[1].

وان كانت ثورة الشمال طبيعية غير شخصية افضت اليها الحاجة الى الراحة بين الجند المرهقين، فان الثورة المتجاوبة معها في الجنوب خاصة في بافاريا كانت ثورة مدفوعة بعوامل شخصية. ويبدو هذا من مقارنة القيادة والاهداف في كل منهما فنرى ان مجلس الجند في لوبيك Lubeck قد اعلن في ٥ تشرين الثاني عام ١٩١٨ اول بيان سياسي للثورة:

"من الليلة لوبيك في ايدينا. اننا نخدم رفقاءنا في الجبهة وفي داخل بلادنا. فمن الواجب ان يختفي النظام الفاسد والديكتاتورية العسكرية اللذان سادا في الماضي. وهدفنا تحقيق هدنة سلام مباشر وانا نستحث شعب لوبيك ان يحافظ على الهدوء التام. ولن نفعل شيئاً يهدده. فكل شيء يستمر كالعادة. اننا ننتظر التعاون المختار". ولكن الثورة في الجنوب اتخذت طريقاً مدبراً وخضعت للمؤثرات الايديولوجية المتصارعة على مسرح الفكر الاوربي الدولي، فاقليم بافاريا كان السباق في اعلان الجمهورية، وتزعم الحركة الثورية فيها يهودي صحفي، هو كورت ايزنر kurt Eisner، الذي اصدر صحيفة vorwarts وسجن بسبب ارائه، واستقر في ميونخ قبل الحرب باعوام قليلة. وقد انضم ايزنر الى الاشتراكيين من اصحاب الاقلية وعمل جاهداً على وقف الحرب. واستطاع ان يقود ميونخ الى الثورة بالرغم من انها معقل الكاثوليك والمحافظين والاشتراكيين من اصحاب الاغلبية الذين ايدوا الحزب وشاركوا في ادارتها. وقد اصبح بين ٥ و ٨ تشرين الثاني رئيس لمجلس العمال والجند والفلاحين المؤقت، واصدر القرار الآتي:" ان الشعب الالماني يعرف انه متفق مع جميع شعوب اوربا في ارادة حماية مستقبل العالم عن طريق التحالف العام بين القانون والحرية، ويتطلع الى الامام بثقة الى تحقيق السلام العالمي الذي اعلنه الرئيس ولسن".

---

[1] محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ١٠.

واخذ ايزنر بعد ان انتخب رئيساً للجمهورية البافارية، يردد في بياناته التالية ان الثورة انما تقصد الى تأكيد دعائم الوحدة في الداخل والخارج، والسلام والحرية والتعاون، ومنع الفوضى، وكاد في بعضها يكرر تعبيرات لينين المشهورة في السلام العالمي وهو يمهد لصلح برست- ليتوفسك، فهو يقول: "ان تلك الحرب هي آخر حرب. اننا نحيي اعدائنا السابقين. اننا نريد العصر الجديد بمساعدتهم[1]."

وعندما استولى الاشتراكيون المستقلون على السلطة في بافاريا، كانت برلين مترددة لأن الأحزاب لم تستقر على رأي قاطع فالاغلبية الاشتراكية بزعامة ايبرت لم تنظر الى الثورة بمنظار البلاشة وانما توقعتها ان تأتي عن سبيل البرلمانية، كما ان فكرهم كان ديمقراطياً اكثر مما هو اشتراكي. وعندما طالبت زعامة الاغلبية الاشتراكية بتنازل الإمبراطور عن العرش، حاول الإمبراطور استخدام الجيش لإخماد الثورة المنتشرة في المانيا، بيد ان الجيش لم يطاوعه. وبعد تنازل الإمبراطور، اصبح ايبرت مستشاراً، وان تدعوا الحكومة الى مجلس تأسيسي. وقد انضم الى حكومته الاشتراكيون المستقلون، الى جانب اعضاء من حزب الوسط وبعض المجموعات الليبرالية. ولكي تعزز الحكومة الجديدة سلطتها خارج برلين دعت الى مؤتمر يضم جميع المقاطعات (الاقاليم) الالمانية وكان هذا الاجراء ضرورياً من حيث ان مراكز السلطة تعددت في المانيا بعد سقوط العرش، كما ان الاحزاب اليسارية لم تجمع على برنامج عمل موحد. فالنقابات العمالية تمسكت بخطها المركزي الموالي للاغلبية الاشتراكية في حين كانت مجالس العمال والجنود تخضع لتأثيرات اشخاص ثوريين. وبالتالي فان معظم نشاطات حكومة ايبرت اقتصرت على اجراءات بعيدة عن الاشتراكية بصيغة تأميم الصناعات الثقيلة، يضاف الى ذلك ان الحزب الواحد انشق على نفسه. ففي نهاية كانون الاول ١٩١٨، انشق الاسبارتيكيون من حزب الاشتراكيين المستقلين وشكلوا حزباً شيوعياً المانياً واخذوا يدعون ويعملون على استلام السلطة[2].

---

[1] المصدر نفسه، ص ١١-١٢.

[2] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق ص ٢٧٦-٢٧٧.

لقد كانت رابطة (سبارتاكوس) من اشد المهاجمين والمعادين لجمهورية فايمار ونظام الحكم الذي اقامه ايبرت والاشتراكيين من اصحاب الاغلبية. وقد اتخذت هذه الجماعة اسمها من الامضاء الذي كان منتحلاً لسلسلة من المقالات كتب اغلبها كارل ليبكنخت karl Liebknecht ووزعت سراً اثناء الحرب. وكان شعار هذه الجماعة تغيير النظام الاجتماعي الذي يعيشون في ظله كالرقيق بالعنف وقد عقدت الرابطة مؤتمراً لها في غوتا Gotha في ٧ تشرين الاول من عام ١٩١٨ وقرروا فيه انشاء مجالس سوفيتية للعمال والجند، كما قرروا تأليف لجنة تعمل للثورة وتحقيقها عن طريق الاضراب العام وذهب بهم تحيزهم للنظام الوطني الروسي الى ان قبل ليبكنخت وزملائه اعانة مالية من يوف YoFF، السفير البلشفي في برلين، وقد انتهى الامر بهذه الجماعة ان كونت حزباً شيوعياً، وسارت في مبادئها ومنهجها على مثال البلاشفة في روسيا. فهي لم تؤمن بالنظام البرلماني وحكم الاغلبية، وانما كانت تؤمن بالدكتاتورية العمالية. ولم يترك ليبكنخت فرصة الا حاول فيها ان يهاجم الاشتراكيين ومن اصحاب الاغلبية وان يتهمهم بخيانة الاشتراكية لتأييدهم الحرب القومية والعسكرية البروسية، وان يحول دون اعتلائهم الحكم في البلاد. ولكن بالرغم من انه رفع العلم الاحمر وخاطب مندوبي مجالس العمال والجند مساء التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨، طالباً اليهم مقاطعة اشتراكيين الحكومة، الا انه اولئك المندوبيين الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف قد قابلوا بالتأييد والترحيب اعلان ايبرت ان حزبي الاغلبية والاقلية من الاشتراكيين قد اتفقا على تأليف حكومة ادارية تهيىء لوضع دستور للجمهورية. فلم ييأس ليبكنخت وواصل هو وروزا لوكسمبورغ واعضاء جماعة سبارتاكوس الحملة على مجلس قوميسيرات الشعب الذي تكونت منه حكومة الادارة المؤقتة برئاسة ايبرت وهاز HAAZE. واخذ ليبكنخت وبعض زعماء الاقلية الاشتراكية في تحريض الجماهير في الشوارع على الاضراب واسقاط الحكومة بعد ان وزعوا الاسلحة على الاهالي. وكونوا لجنة ثورية مؤقتة للاشراف على تنفيذ خطة الثورة. فما ان علمت الحكومة بذلك العزم حتى ألفت فرقاً من المتطوعيين بعد ان فقدت ثقتها في الاعتماد على الجند، ووكلت القيادة الى

نوسكه، الذي اعلن استعداده لحمل مسؤولية حفظ الامن، والاقدام على سفك الدماء ان تطلب الامر ذلك. وقد بلغ به تصميمه على قمع الثورة ان استعانت بالضباط في ذلك، وحدثت معارك وحشية في احياء العاصمة المتعددة بين الثوار وفرق الحكومة. والقي القبض على ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ ولقيا مصرعهما على ايدي القوات الحكومية دون رحمة ولا شفقة مما جعل اسميهما يدخلان في عداد الشهداء من اجل القضية الشيوعية، وجعل اسم نوسكه في الوقت نفسه مثار الكره العنيف[1] .

وخلاصة الكلام، نود ان نشير الى انه عندما تم تعيين الأمير مكسمليان أوف بادن مستشاراً في أوائل خريف عام ١٩١٨ شكل حكومة ائتلافية، وادخل عدة اصلاحات هدفها تحويل المانيا الى دولة ملكية دستورية، وجرّد الإمبراطور من سلطاته، وادخلت المسؤولية الوزارية، واعطى الرايخشتاغ السلطة فيما يتعلق بالحرب والسلام، واقرت حرية الصحافة، وحرية الإجتماع وصدر عفو عن المسجونين السياسيين، كما صدر وعد باجراء اصلاحات انتخابية.

وفي آخريات ايام الحرب اصرّ الحلفاء، كما اصرت فئات الشعب الألماني المختلفة، على تنازل الإمبراطور عن العرش. وعندما حدث تمرد في صفوف رجال البحرية الألمانية وهبت عناصر ثورية في (هامبورغ) و(كيل) و(ميونخ)، وهدد الإشتراكيون بالقيام باضراب عام يشل حركة البلاد، في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، اعلنت الجمهورية في عجالة، وتسرع مكسمليان وسلم زمام الحكم الى فريديريك ايبرت (من الحزب الإشتراكي صاحب الأغلبية) الذي وعد بصيانة القانون والنظام وعقد جمعية تأسيسية وفي اليوم التالي تنازل الإمبراطور عن العرش وذهب الى هولندا، ثم تم توقيع الهدنة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨.

في هذا الموضع نريد ان نوضح ان القيادة العسكرية قد اعلنت عن تأييدها للحكومة الجديدة وهي التي تعد من اليمين الألماني الحاكم، اذ كانت تخشى من مخاطر ثورة بلشفية

---

[1] محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق ، ص ١٣-١٤.

على غرار ما حصل في روسيا. وفي مقابل ذلك تعهدت القيادة العسكرية بأن تشرف على تسريح الجيش بعد الهدنة.

ولعل من العسير ان توصف هذه الأحداث بالثورة بالمعنى الدقيق لكلمة (ثورة)، وانما يمكن وصفها بانهيار عسكري، وتنازل عن العرش، وهروب من جانب ملوك الإمبراطورية والمقاطعات والأقاليم الألمانية، وقيام للجمهورية، فلم تكن هناك ثورة جماهرية، ولا مصادرة لأموال الفئات المسيطرة كالأرستقراطيين والقادة العسكريين وطبقات الملاك. على انه في بداية العام الثاني كان هناك احتمال لقيام ثورة شاملة كان يمكن ان تغيّر البناء الإجتماعي والبناء السياسي في البلاد. وقد دعا الىَ هذه الثورة الإشتراكيون المستقلون والإشتراكيون اليساريون) الذين انشقوا عن الحزب الإشتراكي صاحب الأغلبية (الإشتراكي الديمقراطي) والذين ايدتهم رابطة سبارتاكوس التي كانت النواة التي قام عليها الحزب الشيوعي الألماني، اما اشتراكيو الأغلبية فتحالفوا مع العناصر المعتدلة والمحافظة لمنع قيام الثورة.

وحتى خروج ايزنر على الإمبراطور والنظام القديم وقيادته لبافاريا ونجاحه وخصوصاً ان هذا الإقليم هو معقل الكاثوليك والمحافظين اللذين ايدوا الحرب وشاركوا في ادارتها، فقد كان الكاثوليك يعتبرون الديمقراطية والليبرالية عدوتين للكنيسة، الا ان استمراره في محاربة جمهورية فايمار وزعامة ايبرت والإشتراكيين من اصحاب الأغلبية قد انتهى بمصرعه في ٢١ شباط ١٩١٩، كما أن ثورة بافاريا في نيسان ١٩١٩ قد قمعت بعنف وذلك بأمر من نوسكه وزير الدفاع في حكومة فايمار، ولقى مصرعه فيها الزعيم الشيوعي اليهودي الروسي ليفين.

وهكذا الحال كان قمع الثورة في برلين، وتم ذلك بعد استنجاد حكومة ايبرت بالقيادة العسكرية. وبمعنى آخر وقوف القيادات العسكرية الى جانب حكومة ايبرت لكي تحول دون قيام جمهورية سوفيتية. فضلاً على ذلك ان الهدنة التي تم توقيعها من حكومة فايمار كانت تعتبر مهانة للألمان، وان الكثير من الألمان يعدون ان هؤلاء السياسيين خونة بسبب التوقيع على الهدنة (واصبحوا يعرفون فيما بعد بمجرمي تشرين الثاني) وكان ينظر الى

الجيش (كابطال لم يهزموا)، وسرعان ما اعتقد الكثيرون ان الشيوعيين والإشتراكيين واليهود خانوا المانيا، من حيث اشتراك اليهود والألمان والروس في قيادة الثورة الألمانية يساريه كانت ام شيوعية لوقف الحرب وتحويل المانيا الى جمهورية سوفيتية،كل ذلك كان من العوامل التي ربطت بين اليهود والشيوعية والثورة في نظر الألمان المحافظين والملكيين والتي ضمنت الإستماع الى الحزب النازي وانتشار المبادئ النازية فيما بعد.

١- الأحزاب والإنتخابات

لما انتهت الحرب وإجريت الإنتخابات في كانون الثاني ١٩١٩، غيّرت بعض الأحزاب أسمائها لتجنّب العار الذي لحق بالبلاد على أثر الهزيمة والثورة. فقد تشكّل الحزب القومي الألماني من المحافظين وحزب الرايخ. وكان هؤلاء يؤيّدون الملكية والجيش ولا يحبّذون النظام الجمهوري، وكان ملاك الأراضي وبعض رجال الصناعات الثقيلة يتصدّرون الحزب، وسمّي الجناح اليميني من حزب الأحرار بالقومي نفسه حزب الشعب الألماني. وكان يدافع عن مبدأ الحرية ووافق على إعلان الجمهورية، لكنّه وقف ضدّ الأحزاب والتأميم والشيوعية والفوضوية. وكان هذا الحزب يمثّل أصحاب الصناعات وأقطاب الرأسمالية[١].

أما جناح اليسار من حزب الأحرار القومي فانضم إلى الحزب التقدمي الذي سمّي بالحزب الديمقراطي الألماني. وكان حزبًا برجوازيًا جمهوريًا يؤيّد تأميم بعض الصناعات والقضاء على اغنياء الحروب وفرض ضريبة تصاعدية على رأس المال ووقف ضد سيطرة النبلاء والجيش. بينما حزب الوسط المركزي (أو الكاثوليكي) فقد أيد جمهورية اتحادية ديمقراطية على أساس التصويت العام والتمثيل النسبي، وفسح المجال لجميع الطبقات في الحصول على الوظائف وإعلان حقوق الإنسان، لكنّه عارض الإشتراكية. اما الحزب الديمقراطي الإشتراكي وهو اقوى الأحزاب، أراد التأميم التدريجي على أسس علمية وعن

---

[١] محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميين ١٩١٤ – ١٩٤٥، مطابع وزارة التعليم العراقية، العراق ، د.ت، ص ١٨٠.

طريق البرلمان. ووقف الإشتراكيون المستقلون ضدّهم واتّهموهم بالخيانة لانحرافهم عن المبدأ الإشتراكي الحقيقي. ولم يشترك الشيوعيين في الإنتخابات لكونهم يكرهون النظام البرلماني[1].

ومن أصل ٤١١ مقعداً في الجمعية و١٢ عضواً تعيينهم الجمعية يشملوا الألزاس واللورين لقد حصل حزب الوسط (المرتبط بالكنيسة الكاثوليكية وكان يضم بين صفوفه الصناعيين وملاك الاراضي والبرجوازية المنشقة وبعض النقابيين)، على ٩١ مقعداً، وكان الحزب يؤمن بنظام برلماني مع ادخال اصلاحات إقتصادية واجتماعية على الرأسمالية الليبرالية وقد صوت حزب الشعب البافاري الى جانب حزب الوسط، حيث توافقت مواقف الحزبين، فالحزب البافاري كان ينادي بنظام فيدرالي مرن وتقليص صلاحيات الحكومة المركزية. والحزب البافاري يمثل مصالح المزارعين والمدن الصغيرة وقد انشق هذا الحزب فيما بعد عن حزب الوسط. اما الفئات المحافظة من المحافظين الاحرار والمحافظين الالمان فقد رصوا صفوفهم تحت لواء حزب الشعب القومي الالماني ونال الحزب على ٤٤ مقعداً، اما الاحزاب الاشتراكية فقد انشقت على نفسها وكان في المقدمة حزب، الاغلبية الاشتراكية والذي يعرف بالحزب الاشتراكي الديمقراطي، وقد حصل على ١٦٥ مقعداً، ونال الاشتراكيون المستقلون على ٢٢ مقعداً، وحصل الاحرار اليساريين الديمقراطيين على ٧٥ مقعداً، ولم يحصل الاشتراكيون القوميون على اي مقعد حتى ١٩٣٤. اما الحزب الشعب الالماني فحصل عى ١٩ مقعداً، و٧ مقاعد لعناصر مختلفة. وهكذا فان حصيلة الانتخابات لم تعط الاشتراكيين الاغلبية، فكان لزاماً عليهم ان يعتمدوا على حكومة ائتلاف. وهكذا تم انتخاب ايبرت رئيساً للجمهورية، وكان اعضاء حكومته ٦ من الاشتراكيين و٣ من الوسط و٣ من الديمقراطيين[2].

وكان اول واجب للجمعية الوطنية هو وضع دستور للبلاد وعقد الصلح بعد تشكيل الحكومة. وبالرغم من وجود خلاف تقليدي بين الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الوسط (المسيحي الكاثوليكي) لكنهما اتفقوا على بعض النقاط الاساسية. منها رغبة الحزبين في

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٨٠.

[2] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

تأسيس حكومة جمهورية فيدرالية تتحقق فيها الحرية الفردية، كذلك سيطرة الدولة على المسائل الإقتصادية الى اقصى حد، فضلاً على الرغبة الملحة من الجانبين في مقاومة الشيوعية. بينما ظل التعليم الديني وسيطرة الكنيسة على المدارس، نقاط الخلاف بين الحزبين وتأجل حلّها لحين استقرار الأوضاع[1] .

وهكذا حصل الاشتراكيون الديمقراطيون على اكثر المقاعد والبالغة ١٦٥ مقعداً من مجموع المقاعد والبالغ ٤٢٣، لكنهم اخفقوا في الحصول على اغلبية، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي ٨٥٪ من لهم حق في الانتخاب.

٢- : دستور فايمار

تضمن دستور فايمار ١٨١ مادة، وكان دستوراً ديمقراطياً، وكان يمكن ان يكون صالحاً لو اتيحت له القيادة المناسبة والتأييد السياسي والشعبيى، واتيحت فسحة من الوقت. وعرفت مقدمته الرايخ الالماني بأنه جمهورية "تستمد فيها جميع السلطات من الشعب". وهذا مبدأ كان نقمة بالنسبة لطوائف معينة كانت تتوالى الحكم في الماضي وبخاصة العسكريين، وتضمن الدستور حقوق الافراد بالتفصيل في اكثر من خمسين مادة[2].

يمكن تعديل الدستور عن طريق التشريع اذا تم التصديق على التعديل باكثرية الثلثين لاعضاء مجلس النواب (الرايخشتاغ) الحاضرين (شرط ان يكون على الاقل ثلثا مجموع الاعضاء حاضرين). وباعطاء اصوات اكثرية ثلثي المصوتين في المجلس الاعلى (الرايخسرات)

واذا لم تتحقق الاغلبية الضرورية في مجلس (الرايخسرات) وطلب هذاالمجلس، خلال اسبوعين، اللجوء الى الشعب، وجب ان يطرح التعديل على الشعب ، وتكون اغلبية المصوتين من الشعب ضرورية.

---

[1] محمد محمد صالح واخرون الدول الكبرى بين الحربين العالميين، المصدر السابق، ص١٨١.

[2] إلمريلكيشه، المصدر السابق، ص١٩-٢٠.

كما يمكن تعديل الدستور بناءاً على مبادرة عشر المؤهلين للتصويت يسندهم اكثرية المصوتين من الشعب عند عرضها عليهم[1].

كان الدستور الفيدرالي الالماني قد وضح وذكر صلاحيات سلطات الحكومة الإتحادية وترك البقية الى الاقاليم وكانت صلاحيات الحكومة الإتحادية (المركز) كثيرة واكبر من صلاحيات الاقاليم وخصوصاً في مجال التشريع، اذا كانت الحكومة الإتحادية لها سلطات تشريعية تكاد تكون مطلقة. بجانب ذلك كان للاقاليم بعض السلطات المشتركة مع الحكومة الإتحادية. فعلى سبيل المثال كانت الحكومة الإتحادية لها سلطات تشريعية مطلقة على مواضيع (العلاقات الخارجية قضايا المستعمرات، الجنسية وحرية الاقامة والهجرة الداخلية والخارجية، التنظيم العسكري، النظام المالي والتعريفة الكمركية، البرق والبريد). وكانت هناك سلطات مشتركة للتشريع بين المركز والاقاليم تتعلق بالحقوق المدنية وقانون العقوبات والاجراءات القضائية، جوازات سفر، الطباعة، الشركات والجمعيات، مسائل السكان والصحة العامة وقوانين العمل، الصناعة واستخراج المعادن، الملاحة وسكك الحديد. ولكن اذا اوجد تصادم بين القانون الإتحادي وقانون الاقليم على موضوع مشترك فان الاولوية للقانون الإتحادي. كما ان القوانين الإتحادية التي كانت تنفذ من قبل سلطات الاقاليم كانت تحت اشراف الحكومة المركزية[2].

---

[1] ابدوريا، المدخل إلى العلوم السياسية، ترجمة نوري محمد حسين، مكتبة –النهضة،بغداد، ١٩٨٨، ص٢٢٧.

[2] المصدر نفسه، ص٢٢٨.

رئيس الدولة:

نص الدستور على ان يكون "للجمهورية رئيس ينتخبه الشعب" لمدة سبعة سنوات دون اي قيود على اعادة انتخابه، على انه يمكن اقصاؤه عن منصبه عن طريق الاستفتاء الشعبيى بعد ان يوافق النواب (الرايخشتاغ) باغلبية الثلثين[1]. علماً ان اللذين لهم حق الانتخاب من الرجال والنساء اللذين تجاوزت إعمارهم ٢٠ سنة ، كما يحق لأي الماني ان يرشح نفسه لمنصب الرئاسة بعد اكماله سن ٣٥ ومتوفر فيه الشروط اللازمة.

وعلى اي حال، فاذا لم يصادق الشعب بالاغلبية على اقتراح تنحية الرئيس، فان رفضه لذلك يكون بمثابة انتخابه لدورة زمنية آخرى وهي سبع سنوات، وان مجلس النواب الذي اقترح عزله يتم حلّه.

ان سلطات الرئيس كما هو منصوص عليها في الدستور، فهو القائد الاعلى للقوات المسلحة، وهو يمثل الدولة في القضايا الخارجية وينجز المعاهدات بموافقة مجلس النواب، وله الحق في استخدام القوات المسلحة لاجبار اي ولاية او اقليم لانجاز الواجبات المفروضة عليها بالدستور، وله صلاحيات اتخاذ خطوات بخصوص اعادة الامن والنظام في حالة تعرضهما لاضطرابات وبذلك يستطيع ايقاف الحقوق الاساسية مثل (الحرية الشخصية والمراسلات السرية وحرية الكلام والنشر والجمعيات والملكية) كما له سلطة منح العفو العام. لكن كل هذه الصلاحيات والاوامر الرسمية العليا للرئيس تتطلب توقيع المستشار (الوزير المسؤول امام البرلمان) بجانب توقيع الرئيس لتصبح الاوامر لها صفة الشرعية والالزام (اي المسؤولية الوزارية ومشاركتها في صنع القرار). ولرئيس الدولة وفي ظروف محددة ان يحل مجلس النواب (الرايخشتاغ) ويجب في هذه الحالة اجراء انتخابات جديدة في مدة شهرين[2].

---

[1] إلمر بليشكه. المصدر السابق، ص ٢٠.

[2] ابدوريا المصدر السابق، ص ٢٢٩.

المستشار والوزراء:

نص الدستور على منح المستشار سلطة وضع سياسة الحكومة وتنفيذها، وان يختار وزراءه بنفسه بعد موافقة رئيس الجمهورية ومجلس النواب على اختيارهم. وليس شرطاً ان يكون المستشار ولا اي من وزرائه عضواً في اي من المجلسين التشريعيين. واذا اقترح الرايخشتاغ بعدم ثقة الحكومة، فان عليها ان تستقيل على الفور، وتصدر قرارات مجلس الوزراء باغلبية اصوات الوزراء. واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه المستشار[1].

وبعبارة آخرى ان الرئيس يعين ويعفي المستشار، ويعفي الوزراء بناء على توصية من المستشار. كما ان المستشار والوزراء يحتاجون الى ثقة مجلس النواب (الرايخشتاغ) ويجب على اي واحد منهم الاستقالة في حالة سحب مجلس النواب الثقة منه. ومع ان المستشار يضع السياسة العامة، لكن كل وزير مسؤول عن ادارة وزارته، فلذلك يكون شخصياً مسؤولاً امام الرايخشتاغ، لذلك كان الرايخشتاغ يصوت طالباً الثقة في كل وزير على حدة فضلاً عن الوزارة باجمعها[2].

السلطة التشريعية:

كان البرلمان مؤلفاً من مجلسين هما: المجلس الاعلى أو مجلس الاقاليم (الرايخسرات reichsrat) والمجلس الادنى او مجلس النواب (الرايخشتاغ Reichstag) وهو الجهاز التشريعي الاساسي، وكان اعضائه ينتخبون لمدة اربع سنوات، وينتخبهم جمع المواطنين ممن تجاوزوا سن العشرين. وتقوم الانتخابات على قاعدة التمثيل النسبيي، والناخب ينتخب قائمة حزب سياسي لامرشحاً واحداً لتمثيل دائرة انتخابية بعضو واحد. (اي الانتخابات تقوم على التمثيل النسبيي وبالقائمة وليس فردي وضمن دوائر انتخابية متعددة) . وان المستشار والوزراء مسؤولين مباشرة امام هذا المجلس المنتخب من الشعب، والاقتراع بعدم الثقة للمجلس يرغم المستشار والوزراء على الاستقالة. ولهذا المجلس الحق في سن القوانين

---

[1] للمر المصدر السابق، ص ٢٠.

[2] ابدوريا المصدر السابق، ص٢٣٠.

رغم اعتراض (فيتو) المجلس الاعلى او الرايخسرات. وفي هذه الحالة فان من حق رئيس الجمهورية ان يدعو الى استفتاء عام اذا شاء. واذا طالب ١٠٪ من الناخبين كتابة بسن قانون معين، فمن حق مجلس النواب ان يسن القانون او يعرض الامر على الشعب في اقتراع عام[١].

كما من حق هذا المجلس أن يعدل الدستور أو يحذف بعض مواده بموافقة ثلثي الأعضاء، وله السلطة في مسائل الحرب والسلام، وعقد المعاهدات والاحلاف، وله السلطة على الميزانية . من حيث تقرير الحرب والسلام، وعقد المعاهدات واقرار الميزانية تعرض على الرايخشتاغ ليصدق عليها لتأخذ صفة الشرعية، فضلاً عن واجباته في رقابة السلطة التنفيذية ومحاسبتها[٢].

اما الرايخسرات او المجلس الاعلى، فكان يمثل الاقاليم والولايات الالمانية، وكان لكل ولاية صوت واحد، علاوة على صوت آخر لكل سبعمائة ألف من سكانها، وتحدد اصوات الولايات بعد كل تعداد رسمي، ومندوبو الولايات في الرايخسرات هم كذلك اعضاء في مجلس وزراء ولاياتهم وهم يعينون في الرايخسرات ولا ينتخبون. وسلطة هذا المجلس هي اقرب بان تكون سلطة استشارية من كونها سلطة تشريعية، من حيث ان اعتراضه على اقتراحات القوانين يمكن ان تهمل، فكان يستطيع ان يؤيد القوانين التي يصدرها الرايخشتاغ، ولكنه لا يستطيع الغاءها[٣].

---

[١] إلمر بلشكه، المصدر السابق، ص ٢١.

[٢] ليبوريا، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

[٣] إلمر بليشكه ، المصدر السابق، ص ٢١.

السلطة القضائية:

كان النظام القضائي يتألف من مجموعتين من المحاكم الاعتيادية والمحاكم الادارية. وكان الحكام يعينون مدى الحياة، ويبقون في مناصبهم ما داموا يتمتعون بسلوك جيد، ولا يمكن اقالتهم او نقلهم او احالتهم على التقاعد ضد رغباتهم ما عدا ان يكون ذلك بقرار قضائي لسبب وفي الحالة المفروضة بالقانون. وتوجد ايضاً محكمة خاصة لمحاكمة الاتهامات ضد الرئيس او الوزراء، وحل المشاكل الدستورية (مثل المنازعات بين الولايات او بين الولايات والحكومة الفيدرالية)[1].

الجهاز الاداري:

كانت الحكومة الالمانية اكفأ حكومة في أوربا قبل الحرب. اذ اشتهرت بنظام حكمها وموظفيها القديرين، وادارة بلديات كفوءة نالت اعجاب اوربا والعالم. وقد ظلت المانيا كذلك بعد الحرب على الرغم مما اصابها من نكبات. ومع ان المانيا اصبحت جمهورية ديمقراطية فيدرالية لكن الحكومة المركزية سيطرت على كل صغيرة وكبيرة داخل البلاد[2].

ومن المظاهر التي تستحق الذكر في دستور فايمار، فقد وضع مبادىء ديمقراطية قابلة للنمو، مثل حق انتخاب عام مع نص لتمثيل الاقلية، سلطة تنفيذية خاضعة للرقابة البرلمانية، مبادرة شعبية وحق اعتراض شعبي على القوانين، وانتخاب مباشر لرئيس الدولة.

هذه كانت أهم المظاهر الاساسية، كما يوجد مظهران آخرين ان يمكن الاشارة اليهما باختصار.

١- لائحة مفصلة لحقوق المواطن الاساسية، مثل الحرية الشخصية وسرية المراسلات ، حرية الكلام والتعبير والنشر والتجمع وغيرها. ولكن من الناحية العملية فان هذه الحقوق قد فشلت لاعطاء اي ضمان لنوع التفكير.

---

[1] ابدوريا، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

[2] محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالمتين ١٩١٩ – ١٩٤٥م المصدر السابق، ص ١٨٣.

٢- مجالس عمال ومجالس إقتصادية. كان كاسبوا الاجر والموظفون مفوضين ليكونوا ممثلين في مجلس عمال محلية مقامة لكل مؤسسة في الموقع وكذلك في مجالس عمال اقليمية مقامة لكل منطقة إقتصادية، وفي مجلس عمال وطني، لغرض الاهتمام بمصالحهم الاجتماعية والإقتصادية.

تجتمع مجالس عمل الاقليم ومجلس العمال الوطني سوية مع ممثلي اصحاب العمل ومع طبقات من الناس لهم مصالح آخرى في مجالس إقتصادية اقليمية وفي مجلس اقتصادي وطني لغرض انجاز مجهودات إقتصادية مشتركة ومتعاونة في تنفيذ القوانين الاشتراكية.

وتكون جميع الجماعات الحرفية الاساسية ممثلة في المجالس الإقتصادية الاقليمية والمجلس الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لاهميتهم الإقتصادية والاجتماعية النسبية. ان مسودات قوانين ذات أهمية اساسية متصلة بسياسة إقتصادية واجتماعية، تقدم الى المجلس الاقتصادي الوطني من قبل الوزراء لاخذها بنظر الاعتبار قبل دخولها الى الرايخشتاغ. وللمجلس الاقتصادي الوطني الحق في اقتراح مثل هذه الاجراءات لتشريعها كقانون، ويمكن ان يقدمها الى الرايخشتاغ. لكن انجازات مجالس العمال ومجالس الاقتصاد الوطني لم تخرج للوجود[١].

وهكذا اصبحت المانيا جمهورية دستورية تستمد سلطات الحكم فيها من الشعب. على أن هذا النظام لم يعمر طويلاً، فقد كانت فيه نقاط الضعف التي ادت الى انهياره، ومن أهم هذه النقاط تقديم المصالح السياسية الخاصة، سواء للولايات او الاحزاب على المصالح العامة، وشيوع عوامل العرقية والانقسام الحزبي، وسهولة استخدام الجهاز التنفيذي لسلطات الطوارىء، وعدم الاستقرار البرلماني. ومثال ذلك ان عدد الوزارات التي تولت الحكم بلغ واحدة وعشرين وزارة في اقل من أربعة عشر عاماً. ثم أن المشكلات الإقتصادية – تعويضات الحرب والقروض الاجنبية، والتضخم النقدي، ثم الازمة الإقتصادية العالمية هذه المشكلات عجلت بالنهاية على ان اهم من هذا كله ان الشعب نفسه لم يكن يمكن

[١] ابدوريا، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

الاعتماد عليه سياسياً، فقد كان دائم التأييد للتطرف، وكان الزعماء السياسيون فيه قليلين، وهكذا كانت القاعدة النفسية السياسية غير كافية لازدهار الجمهورية فحسب، بل غير كافية لتمكينها من البقاء في الازمات التي واجهتها[1].

كما كان الكثيرون من الوطنيين الالمان يعتبرون الجمهورية نفسها اهانة منذ البداية – لانها نشأت من هزيمة البلاد، كما أنها وقعت شروط الصلح – ويوجه اللوم اليها في ذلك دوماً – وولدت من رحم الثورة . ثم انها واجهات صعوبات عملية جمة، ابتداءً من الخلاف بين الاشتراكيين الديمقراطيين اللذين فضلوا الاتجاه الليبرالي وبين الاشتراكيين الراديكاليين المطالبين بجمهورية ثورية مبنية على مجالس العمال والجنود. وهكذا اضحت الجمهورية تحارب الملكيين ذوي العقلية البالية من اليمين والشيوعيين من اليسار، بينما راح الحلفاء يزيدون الطين بلة بشروط السلام القاسية التي فرضوها عليها[2].

ويمكننا ان نجمل القول بانه دستور فايمار قد غير اموراً ليست بالقليلة، لكنه حافظ على اكثر الاشياء ايضاً. ففي الوقت الذي قضى على الكيانات القديمة مثل القيصر (الإمبراطور) وامراء الولايات الذين ذهبوا الى المنفى، لم تخسر الطبقات الاجتماعية السابقة املاكها. كما أن الدستور لم يقضي على الاحتكارات والكارتيلات الصناعية. وبقيت البيروقراطية كسابق عهدها، وأصبح نظام السلك الوظيفي (الذي كان مفخرة عهد بسمارك) اقوى من السابق لشعورهم بان العهد الجديد لايستطيع الاستغناء عنهم، وبقي الجيش صورة مصغرة للجيش القديم. لكن الجامعات خسرت فرصة ثمينة للقيام بالاصلاحات لكثرة استخدام قوانين الطوارىء.

اما بخصوص التجربة الديمقراطية في المانيا في القرن العشرين، مع ان التقاليد الديقراطية في المانيا ترجع اصولها الى ثورة ١٨٤٨، عندما اجتمع احرار المانيا في مدينة فرانكفورت للنظر في امر الوحدة الالمانية . وكان تنظيم العمال في المانيا اقوى من اي دولة في اوربا وحزبهم

---

[1] إلمر بليشكه، المصدر السابق، ص٢٢.

[2] ج.م. روبرتس، موجز تاريخ العالم، الجزء الثاني، ترجمه فارس قطان، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٤ ، ص ٨٥٠.

الاشتراكي الديمقراطي اقوى حزب في اوربا ايضاً وتمتعت المانيا بنظام ثقافي ممتاز حيث انتشرت الثقافة بين جميع طبقات الشعب. فضلاً عن التأكيد على الفردية وحرية الفكر يرجع اصلها الى عصر الاصلاح الديني.

ومع ان الطبقة الارستقراطية الالمانية كانت متنفذة ومسيطرة رغم قلة عددها، لكن هذه السيطرة كانت محدودة قياساً بمثيلتها في انكلترا او نبلاء بولندا والمجر. ولذلك فقد امسك الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزمام الامور منذ انتهاء الحرب الى مجيء النازيين للحكم. ومن اسباب عدم سيطرة الطبقة الارستقراطية من النبلاء هو ان التصنيع في المانيا وضع السلطة في يد الطبقة الرأسمالية التي اضطرت لمساومة الطبقة العاملة التي كان يمثلها الاشتراكيون الديمقراطيون.

لكن مع ذلك فقد واجهت جمهورية فايمار ومنذ ايامها الاولى صعوبات وتحديات كبيرة. فقد كانت هناك قوى غير ديمقراطية تعمل عملها وقتذاك. اذ كانت التجربة الديمقراطية مرتبطة أيضاً بالهزيمة في الحرب ومعاهدة فرساي التي املت من خلالها الدولة الديمقراطية الغربية شروطها القاسية على الجمهورية الالمانية الفتية التي اضطرت الى تنفيذ شروط مؤتمر الصلح دون الاهتمام بتقوية الجمهورية الديقراطية الجديدة. يضاف الى ذلك ان مسألة الإنتقال من نظام ملكي امبراطوري حكم لسنوات طويلة جداً الى نظام ديمقراطي جمهوري شعبيي، مهمة صعبة ومعقدة في نفس الوقت لذلك كانت التجربة الديمقراطية في المانيا قد ظهرت في مجتمع لم تكن روح المساواة فيه منتشرة بين جميع افراد الشعب، وكانت المنزلة الاجتماعية لا تزال مقدسة ومحترمة، ولم يكن الناس ينظرون نظرة المساواة الى بعضهم البعض، لم يؤمنوا بالديمقراطية السياسية التي تؤكد على أن الكفاءة هي التي تميز الفرد عن الآخر.

وهذا بالتأكيد هو الصراع الفكري الذي شهدته المانيا في مسار هذا التحول السياسي. اذ ان الملكية تقوم على مبدأ الشرف وعدم تداخل الطبقات واحترام الطبقات لبعضها البعض. بينما الحكم الجمهوري الشعبيي يقوم على مبدأ المساواة والحرية، لذلك كان الصراع السياسي تجسيداً للصراع الفكري وخصوصاً ان المانيا بالرغم من سيطرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على العملية السياسية، الا ان صراعه مع قوى اليمين كانت قوية، فضلاً عن صراعه مع اليسار الشيوعي.

وخير مثال على ذلك، فعندما انعدمت سيادة القانون في المانيا بعد الحرب، وعندما قامت الحكومة بتسريح الجيش وانتشرت البطالة، فقد تشكلت فرق مجندة تسمى (كتائب الاحرار) من الجنود المسرحة الذين لم يجدوا عملاً فنظموا انفسهم لتأييد فئات سياسية. واستخدمتهم الحكومة للقضاء على الاضطرابات وكانت هذه الكتائب تمثل حركة المحافظين المناهضة لحركة سبارتاكوس وكان زعيم هذه الحركة هو (ولفكانك كب) قد لعب دوراً فعالاً في المنظمات الدعائية، وقد استغل مع زملائه عدم شعبية الحكومة منذ توقيع معاهدة فرساي، فطلب من الحكومة رفض المعاهدة وايقاف تسريح الجيش ونزع السلاح، كما انه اراد تأسيس دولة يترأسها ولي العهد السابق ابن الإمبراطور وليم الثاني. وطلب في اول آذار ١٩٢٠، باجراء انتخابات جديدة للرايخ ولرئيس الجمهورية وتكوين وزارة من الاختصاصيين وبالمقابل قام الرئيس ايبرت باعفاء القادة العسكريين من جماعة (كب) من مناصبهم، وعلى اثر ذلك قامت الكتائب باحتلال مدينة برلين، واضطر الرئيس ايبرت الى تركها والذهاب الى مدينة شتوكارد. واستطاع (كب) ان يكوّن حكومة خاصة في برلين، لكن سكان برلين ضاقوا ذرعاً بهذه الحكومة ورفضت البيروقراطية في برلين تنفيذ اوامر هذه الحكومة، كما رفض البنك الالماني صكوكها، ووقف العمال ضدها، فضلاً عن ان (كب) لم يستطع الحصول على تأييد الجيش الالماني، حيث اعتبروا عمله طائشاً وفي غير وقته، فضلاً عن أن قائد الجيش لم يرغب في توريط جيشه في قضايا كان متأكداً أنها تستفز الحلفاء.

وقام الرئيس ايبرت باعلان الاضراب العام في مدينة شتوتكارد . فاستجاب العمال حالاً، واصبحت برلين دون خدمات اساسية كالماء والكهرباء ووسائط النقل والمواد الغذائية، وهكذا انتهت حكومة (كب) وترك مع كتائبه برلين في ١٧ آذار ١٩٢٠ – وهكذا تأصلت روح رفض اتفاقية فرساي في المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من قيود نزع السلاح، فان الجيش الالماني تمكن من الحفاظ على حلقة اساسية كانت ستصبح فيما بعد محور

للجيش النازي. فقد درب الضباط على السرعة والحركة، وحاولت القيادة تسليح الجيش عن طريق صناعات تموّنها المانيا في الخارج وانتعشت الحركات المعادية للجمهورية واصبحت العلاقة بين الجيش والحكومة قلقة وغدا الجيش دولة داخل دولة.

التطورات الإقتصادية والسياسية وبوادر ظهور النازية

اولا : التطورات الإقتصادية :

لقد ظهرت البوادر الاولى لانتصار الحركة الاشتراكية الوطنية والمعروفة باسم الحركة النازية، بسبب ضعف اداء الحكومة الجمهورية، وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته، فضلاً عن الازمات الإقتصادية التي شهدتها المانيا وعجز الحكومات الالمانية عن التعامل معها، وبذلك وفر عدم الاستقرار السياسي لجمهورية فايمار المناخ المناسب لانتصار الحركة النازية إذ أن عدم الإستقرار السياسي ادى الى فقدان الالمان الثقة بالنظام البرلماني وزاد تطلعهم الى حكومة قوية مستقرة، وقدمت النازية الاجابة على ذلك. اضافة لذلك فان المهانة التي شعر بها الالمان نتيجة اجبارهم على توقيع معاهدة فرساي جعلتهم يتطلعون الى حكومة قوية مهما كان اتجاهها السياسي، تستطيع ان تسقط عنهم عار توقيع تلك المعاهدة[1] .

ومما زاد من عدم استقرار السنين الاولى الجمهورية فايمار تردي الوضع الاقتصادي. فقد كانت فرص نهوض الاقتصاد الالماني محدودة.

اضافة الى انه اية محاولة لبناء اقتصاد قوي كانت ستؤول الى تشجيع الحلفاء للمطالبة بقسط اكبر من التعويضات[2] . ومع هذا كانت معدلات التضخم تسير بارتفاع مطرد، وراح الناس يتهمون الحكومة وتوقيعهم على معاهدة فرساي، اذ خسر المال قيمته بمعدل مذهل، وارتفعت الاسعار ما يقارب (مليار مرة) بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٣، وساهم ذلك في انقلاب الطبقات الميسورة ذات المدخرات ضد الجمهورية، كما انها كانت تعتقد ان الجمهورية خاضعة لسيطرة الماركسيين. وفضلاً عن ذلك ان فرص الاستثمار الداخلي كانت محدودة جداً،

---

[1] محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٣٢٢.

[2] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٨١.

والى جانب ذلك فان أكثر المناطق وفرة في المعادن كانت قد انتزعت من المانيا وهي السار واعالي سيلزيا[1] .

لقد خسرت المانيا بموجب معاهدة فرساي ما يقارب ١٥٪ من اراضيها الزراعية و٧٥٪ حديدها الخام و ٧٠٪ من الخارصين و٢٦٪ من الفحم. كما خسرت سفنها التجارية بالاضافة الى التعويضات السنوية التي كانت تدفعها. وقد تضررت مصانعها وطرق مواصلاتها أثناء الحرب وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يريد تأميم الصناعات لكن الشعب لم يهتم بهذه الناحية ، لأن الحكومة في السابق كانت تتدخل في المشاريع الصناعية، وكانت السكك الحديدية، والاتصالات والتلغراف ووسائل النقل والمواصلات والكهرباء والماء كلها تحت سيطرة الدولة. ومع أن الحكومة لم تستطع تأميم الصناعات التي تأسست من قبل شركات خاصة، لكنها استطاعت السيطرة على هذه الكارتلات بتنظيمها بموجب قانون خاص وبصورة غير مباشرة عن طريق الضرائب وتنظيم التجارة والاجور[2] .

لقد أخذت الصناعات الثقيلة وصناعات اعداد البضائع وتجهيزها وصقلها تندمج بعد الحرب في المؤسسات الاحتكارية الافقية التي كانت تتخصص في فرع محدد من الانتاج وساد في ميدانها رجال مثل كروب Krupp وتيسين Thyssen وسيمنزSiemens و راثينار Rathenau، قد شجع على التوسع في تطبيق مبدأ الادماج في السنوات التي سبقت الحرب والتي تلتها أيضاً، وتألفت المؤسسات الضخمة التي تعمل في انتاج كل شيء من مرحلة المادة الخام حتى يكون سلعة جاهزة، والتي أصبحت بذلك تعنى بجوانب النشاط المترابط مثل الفحم والحديد والهندسة. وقد أدى نقص المنافسة واتساع فرص الحصول على رؤوس الاموال وإدارة الانتاج ادارة مركزة الى سيادة رجال الصناعة وتشكيل الحياة الإقتصادية تشكيلاً يتفق وصالح طبقتهم. وقد ظهر اسم ستينزstinnes في هذا الميدان ظهوراً جعله يلقب بنابليون الصناعة. وامتد نشاطه واحتكاراته الى عدد من الدول

---

[1] ج.م. روبرتس، المصدر السابق، ص ٨٥١.

[2] محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق، ص ١٨٥.

الاوربية. كما لمع ايضاً اسم اوتو وولف otto wolf وشركته التي كونها رجال المال اليهود في كولونيا بعد الحرب لتتاجر في منتجات المعادن وامتد نشاطها خارج الحدود الالمانية الى انحاء العالم واصبحت دولية. وهكذا الحال بالنسبة لميدان النشاط الصناعي الخاص، فقد شمله الازدهار أيضاً لتلقيه مساعدات حكومية لاعادة بناء الرفاهية القومية[1].

ونود أن نذكر في هذا الصدد ان تشجيع الحكومة لاستثمار الموارد القومية عن طريق الاعتمادات المالية قد ادى الى سوء فهم مركز المانيا الاقتصادي وشيوع الاعتقاد بأن المانيا اغنى مما تبدو او تدعي. لكن ازدهار الصناعة الالمانية بعد الحرب لم يعني في الحقيقة ازدهار الطبقة المنتجة بشقيها من اصحاب عمل وعمال، بل اقتصر على رجال الصناعة الذين أثروا ثراء كبير مقابل بؤس وشقاء حالة العمال الذين نقص غذاؤهم، اما الحكومة فكادت ان تفلس. اذ استفاد رجال الصناعة من التضخم المالي واستغلوه في تنمية صناعاتهم وتحقيق مصالحهم في تخفيض تكاليف الانتاج، خصوصاً بعد انهيار العملة، مما ساعدهم في احتكار الاسواق الداخلية من ناحية والتغلب على المنافسين الاجانب في الاسواق الدولية من ناحية آخرى وبالمقابل لم يكسب العمال او الطبقة الوسطى الصغيرة سوى مجرد العيش الذي يحفظ حياتهم امام انهيار المارك من يوم لآخر بل من ساعة لآخرى.

ان حرب المانيا وقتالها لدول الوفاق الودّي لمدة تزيد على الاربع سنوات، دفع بهذه الدول الى اعطاء القضية الالمانية اهتماماً كبيراً ، وكان من الطبيعي أن يستمر هذا الاهتمام الى فترة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

لكن هذه الدول اذا كانت قد اجتمعت على مبدأ الاقتصاص من المانيا الا ان مواقفها ما لبث ان اختلفت حول كيفية تطبيق هذا المبدأ. ففرنسا، الدولة المجاورة لالمانيا والتي تعرضت مرتين خلال نصف قرن من الزمن للاجتياح الالماني، كانت أكثر الدول تشدداً ليس فقط في وضع شروط الصلح مع المانيا، وانما في تنفيذ هذه الشروط أيضاً. واذا كانت فرنسا قد قبلت بالتخفيف من الشروط العسكرية والمالية، فسبب ذلك هو تضمين معاهدة فرساي

---

[1] محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ١٦-١٨.

لضمانات سياسية ظنت فرنسا انها ضرورية لحماية سلامتها من خطر الماني جديد. لكن بعد سقوط هذه الضمانات بسبب عدم تصديق الكونغوس الاميركي على معاهدات الصلح، فقد عادت فرنسا لتشدد وتتصلب في تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح وخصوصاً فيما يتعلق بالتعويضات، لكن هذا الموقف الفرنسي المتشدد لم يلبث ان تغير مع التطورات الداخلية الفرنسية عام ١٩٢٤ من جانب ، والتطورات الدولية من جانب آخر[١] .

وبسبب التباين في وجهات النظر تم تشكيل لجنة عرفت "بلجنة التعويضات" مهمتها تقدير قيمة التعويضات، وتوزيعها على الدول المتضررة من الحرب. وفي النصف الاول من تموز لعام ١٩٢٠ ، قررت اللجنة توزيع التعويضات على الدول المتضررة بالنسب التالية: ٥٢٪ الى فرنسا ، ٢٢٪ الى بريطانيا ، ١٠٪ الى إيطاليا ، ٨٪ الى بلجيكا على ان تعطى الاولوية لها بالحصول على حصصها ، ٥،٦٪ الى اليونان ورومانيا ويوغسلافيا ، ٠,٧٥٪ الى اليابان ومثلها البرتغال وفي نيسان عام ١٩٢١ تمكّنت اللجنة من الاتفاق على قيمة التعويضات حيث قدرتها بـ (١٣٢) مليار مارك ذهبيي. وحاولت الحكومة الالمانية التهرب من هذه المقررات بحجة انها ليست المعتدية على الدول الآخرى، وبالتالي هي ليست المسؤولة وحدها عن أضرار الحرب، كما حاولت التخفيف من قيمة التعويضات بسبب وضعها المالي والاقتصادي، لكن الدول المتحالفة هددتها باحتلال منطقة الرور الغنية بالمواد الاولية والفحم الحجري، فرضخت الحكومة الالمانية لمقررات اللجنة، على ان تدفع المانيا سنوياً ٢ مليار مارك ذهبيي بالاضافة الى ربع قيمة صادراتها، اي على المانيا ان تدفع ٣ ميار مارك ذهبيي سنوياً ويعني هذا استمرار المانيا بالدفع لمدة تقارب الاربع والاربعين عاماً، اذا لم يحصل تعديل على قيمة صادراتها[٢].

ونود أن نشير في هذا الصدد ان فرنسا كانت تريد الحصول على التعويضات والحفاظ على الضمانات التي تراها ضرورية لأمنها. لكن كان من الصعب تحقيق ذلك في وقت واحد . اذا استطاعت المانيا دفع التعويضات التي فُرضت عليها، كان عليها أن تسترجع انتاجها

---

[١] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤٧.

[٢] اللجنة تألفت من أربعة اعضاء، يترأسها فرنسا وعضوية كل من بريطانيا وايطاليا وبلجيكا،ولمزيد من التفاصيل ينظر المصدر نفسه، ص ٩٤ و ٩٨ و ١٢٨.

الصناعي وقوتها الإقتصادية، وبالتالي سيؤدي الى زيادة قوتها العسكرية والسياسية، وهذا سيدفع الرغبة الالمانية لاستعادة سيادتهم التامة. وبهذا قامت فرنسا بعقد عدة احلاف مع الدول الاوربية الصغيرة القريبة من المانيا لكي تمنع المانيا من استرجاع مكانتها ودورها الهام في اوربا. اما بريطانيا فكانت وجهة نظرها مختلفة، من حيث عدم الاهتمام الكبير بالتعويضات والتي كانت نسبتها اقل بكثير من فرنسا، كما أن الانكليز يخشون من ان تنفيذ المانيا بدفع التعويضات سيؤثر سلباً على عودة الحياة الإقتصادية في اوربا بالسرعة الممكنة. وبالاضافة الى ذلك كانت بريطانيا لا تخشى الألمان بعد فقدهم اسطولهم الحربي وإنما على العكس كانت تخشى هيمنة فرنسية على القارة وخصوصاً بعد الاتفاقات والاحلاف التي قامت بها فرنسا مع الدول الاوربية الصغيرة. وبالنسبة لإيطاليا فكان همها الاكبر في منطقة الادرياتيك وبالذات البانيا. لأن زوال الإمبراطورية النمساوية – المجرية خفف الضغط على الحدود الايطالية في الدانوب، كما ان الاحلاف التي عقدتها فرنسا كانت مصدر قلق لإيطاليا كذلك، وخصوصاً ان إيطاليا كانت على خلاف مع فرنسا في قضايا البحر الابيض المتوسط. لذلك، فان هذه التباينات في وجهات النظر والسياسات المختلفة، تفسر لنا الصعوبات التي واجهت القضية الالمانية، وانفراد فرنسا للاهتمام بها.

وبعد ان دفعت المانيا الدفعة السنوية الاولى في عام ١٩٢١، إلا انها توقفت عن الدفع بعد ذلك بحجة ان وضعها المالي لا يساعد وان القسم الغني بالمواد الاولية من سليزيا العليا قد ضم الى بولونيا في آذار من عام ١٩٢١. تفهمت بريطانيا هذا المطلب الالماني، لكن فرنسا سارعت بالتوقيع مع الحكومة الالمانية بدفع حصة فرنسا من التعويضات اموالاً عينية، اي سلع ومواد اولية عوضاً عن الماركات الذهبية. هذا الاتفاق قد اثار احتجاج بريطانيا التي وجدت ان فرنسا وحدها مستفادة دون الدول المتضررة الآخرى، هذا التناقض في الموقف بين بريطانيا وفرنسا استفادت منه المانيا واعلنت توقفها عن دفع التعويضات، مما مهد الطريق لعقد مؤتمرات دولية لبحث قضية التعويضات، وكان اهمها المؤتمر الذي عقد في مدينة (كان canes) في كانون الثاني ١٩٢٢. لكن المؤتمر فشل بسبب تعارض وجهتي النظر الفرنسية والانكليزية حول التعويضات من جهة وحول اهداف الحلف المقترح قيامه بين فرنسا وبريطانيا من جهة ثانية. ومن نتائج المؤتمر الاتفاق على مؤتمر اقتصادي لجميع الدول الاوربية بما فيها

الإتحاد السوفيتي في جنوى. وفي هذه المرحلة استقال رئيس الحكومة الفرنسي (بريان) وحل محله (ريمون بوانكاريه) المعروف بتشدده حيال المانيا. وعقد مؤتمر جنوى في نيسان ١٩٢٢، واستغلّ رئيس الحكومة الفرنسية الجديد هذا المؤتمر ليناقش قضية التعويضات الالمانية والديون الفرنسية على روسيا، واعلن ان بلاده لن توافق على تمديد اجل التعويضات الالمانية إلا لقاء تسليم مناجم الرور الى الحلفاء. كذلك ظهر تشدده في مطالبة روسيا بتسديد ديونها التي اقترضتها حكومة القيصر من فرنسا والمقدرة بحوالي ٢٤ مليون فرنك ذهبيى، وكان جواب المندوب الروسي ان بلاده مستعدة لدفع شرط ان تعوض دول الحلفاء روسيا خسائرها في الحرب الاهلية التي كانت الدول الليبرالية ورائها، وتقدر قيمة هذه الخسائر بحوالي ٣٠ مليار فرنك ذهبيى. هذه الخلافات بالتأكيد قد افشلت المؤتمر، بالاضاقة الى عوامل آخرى مثل اصرار فرنسا على أن يكون التحالف بينها وبين بريطانيا هو ضمان الحدود الشرقية والغربية لالمانيا، بينما أصرت بريطانيا على القبول فقط بضمان حدود فرنسا وبلجيكا مع المانيا. وبالرغم من فشل المؤتمر، لكن نتائجه كانت مهمة على المستوى الاوربي، اذ حصل تقارب روسي – الماني، واحتلت فرنسا منطقة الرور[١].

ويمكننا القول بصدد تشدد فرنسا بمطاليبها وتصريح رئيس حكومتها بوانكاريه حول وضع يد الحلفاء على مناجم الرور له بعدان، الاول ان هذا العملية ستكون وسيلة ضغط على المانيا لكي تشعر بالضيق الاقتصادي فتفضل بالقيام بجهود استثنائية لتنفيذ معاهدة فرساي، وبذلك يمكن ايجاد "ارادة دفع" في المانية. اما البعد الاخر يقتضي بأن وضع الحلفاء اليد على مناجم الرور يمكن ان يكون "وسيلة دفع" لأنهم يستطيعون استثمار هذه المناجم لصالحهم وهذا ما اصطلح عليه بسياسة " الرهن المنتج".

[١] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣١.

ثانياً: التطورات السياسية

معاهدة راباللو:

لقد كانت من نتائج فشل مؤتمر جنوى ان قامت الحكومتان الالمانية والسوفيتية الى توقيع اتفاقية ثنائية تحل محل اتفاقية(برست لتوفسك) السابقة، وتنهي قضية الديون والتعويضات فيما بينهما. ووقعت الاتفاقية في (راباللو) بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٢، وأهم ما تضمنته الاتفاقية هو اقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، وتنازل الدولتين عن الديون والتعويضات، اضافة الى تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية في التعامل فيما بينهما. لقد انعكست هذه الاتفاقية على تحسين العلاقات السياسية وتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين وخصوصاً على المستوى الفني والتقني. فالحكومة الالمانية وجدت فرصتها السانحة في اجراء التجارب على الاسلحة الثقيلة المحظور عليها امتلاكها بموجب معاهدة فرساي، ومن خلال التعاون الصناعي بين الدولتين تمكنت الحكومة الالمانية من اجراء التجارب على (ليبتزك Lipetezks) ومصانع قنابل الغاز (سراتوف sratov)، فضلاً ان هذه الاتفاقية افشلت مخطط دول الحلفاء في عزل النظام السوفيتي[١] .

في الحقيقة ان هذه المعاهدة تضمنت بنوداً سرية حول التعاون العسكري. ونتيجة لذلك تمكنت المانيا من امتلاك معظم الاسلحة التي كانت محظورة عليها بموجب معاهدة فرساي. وقد تجدد هذه المعاهدة بين البلدين عام ١٩٢٦، تحت اسم معاهدة برلين، والتي سمحت لالمانيا بتطوير اسلحة محظورة وإعادة التسلح وبذلك تم تقويض موضوع نزع الأسلحة الالمانية وشروط السلام التي وضعتها عصبة الامم. ومن نتائج ذلك ازدادت مخاوف بريطانيا بشأن الاستقرار في اوربا، واضطرت الى تقديم تنازلات لالمانيا، مما جعل فرنسا أكثر تصميما على البقاء على ضعف المانيا[٢].

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٣١-١٣٢.

[٢] آلان تد، المصدر السابق، ص ٥٥.

احتلال منطقة الرور:

بعد ان استحقت على المانيا اقساط لم تدفع، قررت الحكومة الفرنسية، في ١١ كانون الثاني ١٩٢٣، وبالاتفاق مع الحكومة البلجيكية، ارسال لجنة للرقابة على المصانع والمناجم الالمانية في الرور مصحوبة بجيوش نظامية للدفاع عنها. وكان هدف فرنسا هو الحصول على حصّتها من التعويضات عن طريق انتاج المناجم الألمانية من الفحم الحجري الى فرنسا، كذلك الضغط على الحكومة الالمانية من اجل انتهاج سياسة متلائمة مع السياسة الفرنسية، خصوصاً بعد توقيع الحكومة الالمانية لمعاهدة راباللو.

لقد كان رد الفعل الالماني عنيفاً، لكنه لم يبلغ حد استخدام القوة، أنها لم تكن بوضع يسمح لها ذلك. فسحبت سفيرها من باريس وحرضت العمال الالمان في الرور على الامتناع عن العمل في ظل الاحتلال الفرنسي، وكان تجاوب العمال مع الحكومة الالمانية كبيراً في البداية، وأخذت الحكومة الالمانية تدفع لهم اجورهم كما لو كانوا في العمل، وتحول هذا الموقف السلبيى من قبل العمال الالمان الى اضطرابات وأعمال شغب قابلته القوات الفرنسية بالقوة بلغ الى حد التصفية الجسدية او النفي الى خارج المنطقة، وفعلاً تم طرد مائة وخسمة وأربعين الفاً خارج المنطقة.

لقد تعاطفت بريطانيا مع المانيا ونددت باحتلال منطقة الرور، معلنة ان الاحتلال لا يشكل اساءة الى المانيا وحدها وانما يسيىء الى الحياة الإقتصادية الاوربية أيضاً. وبالمقابل وقفت بلجيكا وإيطاليا الى جانب الاحتلال، بل ان بلجيكا شاركت في القوات العسكرية التي ارسلت الى منطقة الرور، كما ان عمالها شاركوا العمال الفرنسيين في الحلول مكان العمال المضربين. وبذلك استمرت فرنسا في مخططها ونظمت عملية النقل بين الرور وفرنسا عن طريق السكك الحديدية والشاحنات، بالاعتماد على العمال الفرنسيين والبلجكيين لتخطي عقبات الاضراب العمالي الالماني[1] .

لقد تكبدت المانيا خسائر كبيرة نتيجة احتلال الرور، مما ادى الى استقالة الحكومة الالمانية (حكومة غينو) لفقدانها أهم منطقة للمواد الاولية، بالاضافة ان خزانتها قد

---

[1] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٣.

تحملت اجور العمال والموظفين لمدة قاربت السبعة اشهر. فانعكس ذلك سلبياً على الوضع المالي والاقتصادي لألمانيا، اذ تدهورت قيمة المارك الالماني بشكل سريع، فقد كان الدولار عند بداية احتلال الرور في بداية عام ١٩٢٣ يساوي حوالي ٣٣ ألف مارك، واصبح في نهاية شهر ايلول من نفس العام يساوي ١٣٢ مليون مارك[١]. وبسبب هذه النكسة المالية التي اصابت الاقتصاد الالماني من جهة، وخوف العمال الالمان من احلال العمال الفرنسيين والبلجيكيين مكانهم بشكل نهائي من جهة ثانية، فكان اسراع فئة كبيرة منهم بالعودة عن الاضراب. فتشكلت حكومة المانية برئاسة (شتريسمان stresmen) المدعومة من قبل اصحاب المصانع، فعمدت الى انهاء اضراب العمال والاستجابة للمصالح الفرنسية.

وبالمقابل ارتفعت بعض اصوات المعارضة في فرنسا ضد احتلال الرور، وخصوصاً من جانب الجناح اليساري، فادى ذلك الى استقالة حكومة (بوانكاريه) وتشكل حكومة برئاسة (ادوار هريو E.Heriot) شارك فيها (ارستيد بريان) كوزير للخارجية. هذه الحكومة الجديدة ادانت سياسة سابقتها تجاه المانيا، واعتبروا احتلال القوات الفرنسية للرور عملاً غير عادل، لكنهم لم يستطيعوا فور استلامهم للحكم الاعلان عن انهاء الاحتلال فوراً، لأن هذه الخطوة تحتاج ضمانات المانية، فكان الاتجاه نحو اجراء مفاوضات مع بريطانيا للاتفاق على سياسة موحدة حيال المانيا، وساعدهم في ذلك التحول في المواقف الدولية ازاء القضية الالمانية[٢].

ونود أن نشير في هذا الموضع الى انه هناك بعض الاراء تذهب الى ان فرنسا اثناء احتلالها لمنطقة الرور قامت بتحريض سكان الراين بالانفصال، حيث ظهرت مظاهرات انفصالية في عشرين مدينة رينانية، في آكس لاشابيل وفيسبادن وكوبلانتز ... الخ ، ولكنها لم تحدث في آن واحد . وكان على رأس هذه الحركة (الدكتور دورتن .Dr

---

[١] وقد وصلت قيمة المارك الالماني قياساً بالدولار في نهاية عام ١٩٢٣، الى ما يقارب ٢٠٠ مليار. ولزيادة في التفاصيل ينظر كما ل الدسوقي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

[٢] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٣٤.

Dorte) وقد سبق له ان نظم نفس الحركة في عام ١٩١٩. لقد كانت هذه المظاهرات هي نفسها في كل المدن، وتنتقل من مدينة الى آخرى في سيارات شحن الجيش الفرنسي، وهذه الحركة كانت نقطة ضعف على الحكومة الألمانية استفادت منها فرنسا. ويمكننا القول ان احتلال الرور انتهى بنصر فرنسي بعد استجابة الحكومة الالمانية جعل مسألة دفع المانيا للتعويضات أصعب بكثير ومن ناحية آخرى ان الحكومة الفرنسية الجديدة التي جاءت بعد حكومة بوانكاريه قد رأت أن مسألة التفاوض والتفاهم حول القضية الالمانية افضل وكان رأي وزير خارجيتها (بريان) أن سكان المانيا تقريباً هم ضعف سكان فرنسا، وهذا مصدر قلق لفرنسا اذا ارادت تجنب الهلاك اذا ما وصل حزب معين للسلطة في المانيا يريد الحرب، فلذلك على فرنسا وحسب رأي وزير خارجيتها (بريان) ومنذاك أن تشجيع جمهورية المانية معادية للحرب، وان تعمل على وجود قطاع للرأي كبير في المانيا مناصراً للسلم، وأن تعمل على تخلي الاحزاب الالمانية عن فكرة الأخذ بالثأر وهذا ما حصل فعلاً فيما بعد كما سيرد ذكره، فاذا المقاومة الالمانية السلبية قد فشلت الا انها من الناحية السياسية والقومية قد نجحت، فهذا الغزو الفرنسي قد أثار نفوس الالمان خاصة الشباب منهم ارادة النضال والحرب. ويقول المؤرخ الانكليزي كوج بوصفه لهذه الحالة: " بدلاً من ان يخلق بوانكاريه عند الالمان، ارادة الدفع، كما تتنبأ بذلك، خلق عندهم ارادة الحرب. فتجارب سنة ١٩٢٣ وآلامها في اقليم الراين والرور ملأ شباب المانيا بنفس العزم الحماسي الذي دفع بروسيا الى حروب التحرير ضد نابليون." وعلى الصعيد الحزبي في المانيا، فقدت ظهر آثار هذا الاذلال السياسي والدمار الاقتصادي في الرأي العام. فقد افرزت الانتخابات الالمانية لعام ١٩٢٤، نقص في اصوات الناخبين التي سبق ان ايدت الاحزاب المعتدلة من اشتراكيين ديمقراطيين وديمقراطيين احرار، بالمقابل ازدادت الاصوات التي حصل عليها المتطرفون اليمينيون المتمثلون (بالحزب النازي) ونال ٣٢ مقعداً، كما حصل الشيوعيين على ٦٢ مقعداً ، وهما الحزبان اللذان كانا يشتركان بشعورهما في كرههم (لجمهورية فايمار).

وبعد وفاة الرئيس ايبرت عام ١٩٢٥ ، كان من الضروري اجراء انتخابات الرئاسة حسب الدستور. ولم يحصل مرشح القوميين على الاكثرية الساحقة في الانتخابات الاولى، لذلك

قررت الاحزاب اليمينية انتخاب الفيلد مارشال فون هندنبرك رئيساً للجمهورية. بينما اتفقت احزاب اليسار ترشيح وليم ماركس رئيس الحزب المركزي وجاءت نتيجة الانتخابات لصالح هندنبرك بعد حصوله على اكثر من ١٤،٥ مليون صوت، وهذا كان في رأي البعض انتصاراً للرجعية.

مشروع دوز Daws:

بعد تشكيل الوزارة الجديد في فرنسا كما اسلفنا، بدأت مرحلة جديدة في السياسة الفرنسية إزاء القضية الالمانية. فقد رأى بريان وزير الخارجية الفرنسي ان فرنسا قد أصبحت في حالة عزلة عن الدول الاوربية بسبب سياستها المتشددة تجاه المانيا، كما أن المانيا في المدى الطويل ستستعيد قوتها وقد تسعى الى الانتقام من فرنسا. لذلك رأى من الافضل توثيق التعاون مع المانيا ليجعل النهضة الالمانية تتجه نحو السلام على حد قوله. وفي الوقت ذاته كانت المانيا تسعى الى اتباع سياسة تنفيذ المعاهدات بهدف تحقيق الجلاء عن منطقة الراين في اسرع وقت. هذا التوافق في السياستين ادى الى توقيع ثلاث اتفاقات لتسوية القضية الالمانية، هي التسوية المؤقتة طبقاً لمشروع دوز، واتفاقات لوكارنو، واتفاقات لاهاي.

لقد وافقت فرنسا على تكوين لجنة خبراء دولية لدراسة قضية التعويضات الألمانية. وتشكّلت اللجنة برئاسة الخبير الأميركي دوز، وانتهت إلى خطة خمسية تبدأ عام ١٩٢٥ وتنتهي عام ١٩٢٩، تدفع بموجبها المانيا اقساطًا متزايدة تبدأ من مليار مارك ذهبيى في السنة الأولى وتصل حتى ٢،٥ مليار مارك ذهبيى في السنة الخامسة. ولضمان تنفيذ الخطة تقوم المانيا برهن إيرادات السكك الحديدية وبعض الصناعات . وقد استطاعت المانيا تنفيذ هذه الخطة بعد حصولها على قرض أميركي مقداره ٨٠٠ مليون مارك ذهبيى. وبفضل تدفق رؤوس الاموال الاميركية والبريطانية على السوق المالية الألمانية، استطاعت المانيا ان

تدفع ٥،٧ مليار مارك ذهبيي حتى عام ١٩٢٩[1] . إن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء القروض الأميركية إلى المانيا، تعود في البعض منها إلى السياسة الكلاسيكية الأميركية تجاه اوربا، وإلى موقعها المعارض لسيطرة دولة واحدة على القارة الأوروبية، وهنا تلتقي مع السياسة البريطانية، بهدف تحقيق مصالحها الإقتصادية فضلاً عن رغبة أميركا في إقامة التوازن بين المانيا وفرنسا، هذا من ناحية، وتعود في الجزء الآخر إلى رغبة أمريكا في الحصول على ديون الحرب التي أقرضتها أميركا للحلفاء أثناء الحرب العالمية الاولى. فهي ترى بأنه إذا توقّفت المانيا عن دفع التعويضات سيصبح من الصعب على الدول المتحالفة أن تدفع لها الديون المتوجّبة عليها.

اما النتائج العملية لهذا المشروع، فإن الحكومة الفرنسية كانت تتوخى منه تحقيق هدفين، أوّلهما العمل على عدم عزلة فرنسا عن حليفاتها، والثاني نزع فكرة الثأر أو تخفيفها ما امكن من الرأي العام الألماني. بالإضافة إلى ذلك سعت فرنسا إلى إجراءات تحول دون انبعاث الخطر الألماني وتهديده لأمن فرنسا وسلامتها، قام رئيس حكومتها بزيارة لندن في حزيران ١٩٢٤، واجتمع بنظيره الإنكليزي واتفقا معًا على الطلب من رئيس حكومة المانيا السماح للجنة دولية في إجراء رقابتها على تسليح المانيا وقبلت المانيا. وبذلك اتّخذت فرنسا قرارها بالجلاء عن منطقة الرور، وتمّت العملية بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ دون ان يثير ذلك أي ردود فعل سلبية لدى الرأي العام الفرنسي. إضافة لذلك حصل تبدّلاً أساسيًا في الموقف الفرنسي تجاه ألمانيا، هو لا يقتصر على التساهل مع المانيا في بناء قوّتها الإقتصادية فحسب وإنما السماح لها أيضًا بالعودة إلى لعب دور سياسي، وتمّ ذلك عن طريق توقيع اتفاقية لوكارنو[2].

وفي المانيا كان البعض يرى المشروع نصرًا لألمانيا، إذ خفض الأقساط السنوية، كما أن الغموض الذي تخللها المشروع استغلّته المانيا من حيث أن المشروع لم يحدد التعويضات الإجمالية التي ستدفعها وما اذا كانت ستبقى القيمة السابقة ام تتغير، وأن المشروع لم يحدد

---

[1] محمد السيد سليم ، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

[2] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ١٤١-١٤٣.

كيفية الدفع بعد خمس سنوات. أي أن المشروع مؤقت وسيصار الى تعديله بعد أن تكون المانيا استطاعت النهوض من كبوتها، وبعد أن تكون القروض قد احدثت فعلها في الاقتصاد الالماني وزادت من قوته الانتاجية[1].

اما البعض الآخر من الالمان فكان يرى العكس. فلا شك أن تدفق رأس المال الاجنبي على المانيا خلق جواً من الرخاء في ذلك الوقت، ساعد على قيام الحكومة بسداد الاقساط السنوية من التعويضات، ولكن جذور ذلك الرخاء في حياة الأمة لم تكن عميقة، فالذين استفادوا هم رجال البنوك الذين كان يعتقد النازيون أنهم جميعاً من اليهود، وكما استفاد أيضاً أعضاء الطبقة الوسطى الذين لم يعودوا يؤمنون بالتوفير، وأخذوا في الإنفاق والانغماس في الاستمتاع بالحياة الحسية والمادية. وكان رد الفعل الذي اثاره هذا الاسلوب المادي في الحياة ان التمس الشباب طريقًا مثالياً للعيش وعدتهم به الاشتراكية الوطنية . وشاركهم في ذلك العمال العاطلون، حيث أقدم رجال الصناعة الالمان على الاستزادة من ادخال الآلات الموفرة للايدي العاملة في المصانع ، مما خلف مشكلة البطالة، ووصل عدد العاطلين ما يقارب ٢ مليون عامل . فضلاً على أن هناك من يرى أن مشروع دوز اضاف عبء على الميزانية الالمانية في دفع فوائد القروض والديون فوق دفع التعويضات، وقد أحصى هتلر ما على المانيا ان تدفعه في ظل مشروع دوز بمبلغ ٨٠ ماركاً في الثانية و٤٨٠٠ ماركاً في الدقيقة ٢٨٨،٠٠٠ مارك في الساعة[2].

معاهدات لوكارنو:

بعد ان تم التوصل الى خطة دوز اوعزت بريطانيا إلى الحكومة الألمانية بان تقترح على فرنسا وبلجيكا توقيع اتفاق عدم اعتداء. ذلك ان بريطانيا كانت تخشى ان تقوم فرنسا بمعاودة التدخل العسكري في المانيا. وقد استجابت المانيا للإقتراح البريطاني ودخلت مع فرنسا وبلجيكا في مفاوضات انتهت الى توقيع معاهدات لوكارنو في ١٦ تشرين الأول

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٤٠.

[2] محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ٢٣.

١٩٢٥. وتضمنت المعاهدات ميثاقاً عرف باسم (ميثاق لوكارنو)، كما تم توقيع سبع اتفاقات اهمها اتفاقية ضمان الحدود الفرنسية، الألمانية، والبلجيكية الألمانية، بين كل من المانيا وفرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، وإيطاليا، كما تضمنت اربعة اتفاقيات للتحكيم بين (المانيا وبلجيكا) و (المانيا وبولندا) و(المانيا وتشيكوسلوفاكيا) في حال حدوث خلاف بين المانيا وأي من تلك الدول[١].

وبعد ان يئست فرنسا من جر بريطانيا وإيطاليا الى ضمان الحدود الشرقية لالمانيا، اضطرت الى توقيع اتفاقيتين ثنائيتين في نفس اليوم الذي وقعت فيه اتفاقيات لوكارنو، الأولى مع بولندا والثانية مع تشيكوسلوفاكيا، تعهدت بموجبها بتقديم العون العسكري في حالة تعرضهما لعدوان الماني، بالإضافة الى ذلك تم التباحث حول جلاء القوات من المناطق الرينانية وقضية انضمام المانيا الى عصبة الأمم وتم الإتفاق على انسحاب القوات قبل موعدها اي في عام ١٩٣٤ وتم قبول المانيا في عصبة الأمم واعطائها مركزاً دائماً في المجلس وذلك بتاريخ ٨ ايلول من عام ١٩٢٦[٢].

لقد كتب كوستاف شتريسمان، المستشار الألماني ووزير خارجيتها وقتذاك معلقاً على دوافعه في رسالة قبيل مؤتمر لوكارنو في ايلول ١٩٢٥، " أرى أن امام سياسة المانيا الخارجية في المستقبل القريب اهدافاً رئيسية ثلاثة. اولهما ايجاد حل لمسألة الراين يكون في صالح المانيا والسلام الذي لن تتمكن بدونه من استعادة قوتها، وثانيهما تأمين الحماية للألمان الذين يرزحون تحت نير الأجنبي والذين يصل عددهم الى ما يقارب عشرين مليوناً، وثالثها تغيير حدودنا الشرقية حيث نسترجع دانزيغ والممر البولوني، اما في المستقبل الأبعد فالهدف هو توحيد النمسا والمانيا من جديد"[٣].

ويبدو ان اتفاقات لوكارنو كانت جزء من سعي الدول المنتصرة لحصر النفوذ السوفيتي، وضرب العلاقات الألمانية – السوفيتية، وتمكين تلك الدول من التدخل في الإتحاد

---

[١] محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

[٢] رياض الصمد، المصدر السابق، ص١٤٦.

[٣] ألان تد، المصدر السابق، ص ٥٩.

السوفيتي اذا تطلب الامر. وبالنسبة لالمانيا، فقد ضمنت لها الإتفاقات تعهداً فرنسياً بعدم التدخل العسكري في اراضيها. كما انها منعت امكانية قيام حلف فرنسي – بريطاني، اضافةً انشاء مناخاً عاماً للسلام والجلاء المبكر عن منطقة الراين، واجتذاب رؤوس الأموال الأميركية، فضلاً عن انها ورقة ضغط تستخدمها المانيا لحث الإتحاد السوفيتي على تقديم تنازلات لها، وذلك بالتلويح باحتمال التحالف ضد الإتحاد السوفيتي، كما انها تعني اعتراف الدول للأوروبية بالمانيا كدولة مسارية لها.

أما ما يخص الجانب الفرنسي، فان الإتفاقات ضمنت لها تعهد المانيا بعدم المطالبة بالإلزاس واللورين، والتزام بريطانيا وإيطاليا بمساعدتها اذا حاولت المانيا الإنتقام، كما ان فرنسا كانت ترغب من وراء ادخال المانيا الى عصبة الأمم، اعادتها الى المعسكر الليبرالي وعدم التحالف مع الإتحاد السوفيتي فضلاً عن ذلك، فان فرنسا كانت تعد مشروعاً حول نظام اقتصادي اوروبي تكون المانيا من اعمدته الأساسية.

اتفاقيتا لاهاي عام ١٩٢٩

بعد توقيع معاهدات لوكارنو، طالبت الحكومة الألمانية بجلاء القوات الفرنسية عن منطقة الراين، طالما ان المانيا قد اعترفت بحدودها مع فرنسا في تلك المعاهدات، وردت فرنسا، بان الهدف من وجود قواتها في الراين هو تأمين استمرار دفع المانيا للتعويضات، وان فرنسا تطلب اتفاقاً نهائيًا حول قضية التعويضات قبل انسحابها من الراين. لذلك دخلت المانيا في محادثات للتوصل الى اتفاقية شاملة للتعويضات. وقد اسفرت محادثات لاهاي عن اتفاقيتين ربطتا بين التعويضات والجلاء عن الراين وذلك في آب ١٩٢٩. بموجب الإتفاقية الثانية، فقد نصت على مشروع جديد لدفع التعويضات عرف باسم (يونغ) وبموجب هذا المشروع تم تخفيض التعويضات الألمانية بمقدار ١٧٪ على ان تدفع التعويضات المتبقية على اقساط سنوية مدة ٥٩ سنة وقد دخل (مشروع يونغ) حيز التنفيذ في ١٧ ايار ١٩٣٠، وفي حزيران من نفس العام أكتمل الجلاء عن منطقة الراين.[١]

---

[١] محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

لقد كان للرخاء الذي انتشر في المانيا منذ ذلك الوقت، الأثر الكبير في تقليل الإنتقادات ونجاح الرجعيين في الحكم. وبدأت انتكاسة الأحزاب اليمينية لأول مرة في انتخابات ١٩٢٩، وحصل الحزب الإشتراكي الديمقراطي على ١٥٣ كرسي، ونقص عدد النواب القوميين من ١٠٣ الى ٠٧٣ وبذلك شكلت الأحزاب الإشتراكية الحكومة، واصبح هيرمان مولر رئيساً للوزارة وكانت المصاعب الناجمة عن الأزمة الإقتصادية العالمية اكثر مما يتحمله مولر ووزارته، وواجه انتقادات عنيفة في كل مكان، فاتهمه القوميون والإشتراكيون والوطنيون بقبول (مشروع يونغ)، وانشقت الوزارة على نفسها وخاصة بسبب الضمان الإجتماعي فاستقال في آذار ١٩٣٠ وقد الف برونتك زعيم الحزب المركزي الوزارة خلفاً لمولر زعيم الإشتراكيين الديمقراطيين. وقد نعت الناس وزارته بوزارة الجوع نظراً لأن الأزمة الإقتصادية قد بلغت اقصاها في هذا الوقت. لقد كان برونتك اقتصادياً دون ان يكون خبيراً في السياسة، وقد نجح بسبب معارضته للإشتراكيين الديمقراطيين والحركة العمالية ونشاطه في اسقاط حكومة مولر، فرشحه اصحاب الصناعات الثقيلة، والطبقات العليا. وبما انه لم يفز بالأكثرية فقد حاول الحكم عن طريق المراسيم بعد نصيحة هندنبرك له بتطبيق المادة ٤٨ من دستور فايمار، وهي الحكم بالمراسيم في الظروف الشاذة، واهمال الأساليب البرلمانية الإعتيادية، ولما استنكر الرايخشتاغ ذلك، قرر برونتك حل البرلمان[١] .

وجرت الإنتخابات في ايلول ١٩٣٠، وجاءت النتائج لتعكس التحول النفسي لدى الألمان ازاء النظام البرلماني غير المستقيم ومعاهدة فرساي، فقد انخفض عدد مقاعد الحزب الإشتراكي الديمقراطي وزاد عدد مقاعد الشيوعيين، وانخفض عدد مقاعد المحافظين. في حين احرز النازيون ١٠٧ مقعداً بعدما كان لهم ١٢ مقعداً في انتخابات ١٩٢٨. وهكذا لم يعد ممكناً سياسياً تأليف حكومة ائتلافية من دون ان تجمع فيها اطراف متناصرة لا يشتركون في منهاج سياسي موحد ولا يستطيعون التوفيق بين مواقف وشخصيات واساليب متباينة. وعلى الرغم من الخسارة في الإنتخابات ظلّ برونتك في منصب المستشارية بفضل

---

[١] محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٨٨.

مساندة الإشتراكين الديمقراطيين وذلك لانه كان في نظرهم شراً لا محالة، وانه اكثر قبولاً لديهم من النازيين، وقد اتاح تأييد الإشتراكيين سبلاً امام برونك لمعالجة الإقتصاد الألماني، فاتبع سياسة الإنكماش وقلص الإنفاق على المرافق الإجتماعية، لكن ثمن الإجراءات الإقتصادية كان البطالة . وعلى الصعيد السياسي حاول وضع نهاية التعويضات وبذلك يكسب لنفسه ولالمانيا هدفين في آن واحد. فمن جهة ستكون المانيا اكثر حرية في العمل ضمن اطار العصبة والشؤون الأوروبية، ومن جهة آخرى، تستطيع حكومته سحب البساط من تحت اقدام النازيين والشيوعيين الذين اخذوا يتحركون في الشوارع ويصرفون النظر والإهتمام بعيداً عن مراكز السياسة والسلطة الرسمية ويركزونها في الشوارع.

وفي منتصف عام ١٩٣١ ، اوقف الرئيس الأميركي جميع الديون والتعويضات لمدة سنة، لكن الحكومة الألمانية طالبت بتعديل (مشروع يونغ) والإعتراف بحق الميانيا في المساواة مع بقية الدول الأوروبية الكبرى في مجال التسلح[١] .

وفي السياسة الداخلية كانت الرياح تجري بما لا يشتهي برونك، ولعدة اسباب، واهمها ، ان دورة رئاسة الجمهورية ستنتهي في ربيع ١٩٣٢ ، فوقف برونك إلى جانب هندنبرك رئيس الجمهورية، بينما ترشح هتلر عن النازيين وتالمان عن الشيوعيين. ولم يفلح احد المرشحين ان يحقق اغلبية في الجولة الثانية ضد هتلر. في الوقت كان النازيون يحققون مكاسب في انتخابات برلمان المقاطعات هذا المد الجديد للنازية اعطى ردود فعل على مستوى رئاسة الجمهورية والمستشارية والشارع.

فرئيس الجمهورية اضحى تحت ضغوط يمينية وعسكرية ولم يتمكن من التوفيق بينهما ، ورضخ لضغوط الجمهوريين وصادق على قوانين تحرم نشاطات رجال SA وSS (منظمات نازية مسلحة) بعدما قرر المستشار برونك اتخاذ اجراءات ضامنة ضد النازيين وحرس الصاعقة، وامر بتسريحهم وعدم السماح لتنظيمات حزبية عسكرية داخل المانيا ، وهذا ما الى سقوط حكومة برونك، حيث صوت الرايخشتاغ ضد حكومته وسحب الثقة منها ،

---

[١] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

فقدم استقالته في ايار من عام ١٩٣٢. ثم تشكلت حكومة فون بابن (حكومة البارونات)، والتي جابهت مشاكل إقتصادية كثيرة وازدياد البطالة وانخفاض التصدير، كما تجددت الإشتباكات المستمرة بين النازيين والشيوعيين. وعليه توترت العلاقات بين الرئاسة والمستشارية والأحزاب، والحكومة المركزية وحكومات الولايات. وعرض بابن على هندنبرك فكرة حل البرلمان، لكن النازيين هذه المرة جاءوا باغلبية جديدة (ارتفع عدد مقاعدهم من ١٠٧ الى ٢٢٠). وحاول هتلر توظيف هذا الإنتصار ويصبح مستشاراً الا ان هندنبرك رفض وعرض عليه منصب نائب مستشار فرفض هتلر. ولم يتحسّن الموقف السياسي الداخلي للحكومة، رغم انها وضعت نهاية للتعويضات في مؤتمر لوزان. وفي خريف ١٩٣٢، انتكست حكومة بابن بفقدها ثقة الرايخشتاغ. وفي تشرين الثاني من نفس العام جرت انتخابات عامة ادت الى انحسار بعدد مقاعد النازيين، ورفض هندنبرك اعطاء المستشارية الى هتلر مع صلاحيات واسعة، فتم تعيين شلايخر مستشاراً جديداً، وسعى بابن لعرقلة الحكومة الجديدة وتحالف مع هتلر الذي حاز على مناصرة الصناعيين ودعمهم للحزب النازي مثل الجنرال فون هامير شتاين وفون بلمبرغ. ولكي تستطيع الحكومة مجابهة الوضع، طلب المستشار شلايخر من رئيس الجمهورية حل الرايخشتاغ واعطائه صلاحيات رئاسية، فرفض الرئيس، واستقال شلايخر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٣. وفي ٣٠ كانون الثاني عين هندنبرك هتلر مستشاراً وفون بابن نائب مستشار في حكومة ائتلافية.[١]

ويمكن القول، بانه قد تظافرت عدة عوامل خارجية وداخلية، سياسية وعسكرية، إقتصادية واجتماعية، لوصول النازية الى السلطة. فقد واجهت جمهورية فايمار ومنذ البداية، محاولات انقلابية من العناصر التي حاولت محاكاة الثورة البلشفية، ومن العناصر اليمينية التي لم تكن راضية عن اعلان الجمهورية، اضافة الى ذلك ان الشعب الألماني اتهم زعماء الجمهورية بالتخاذل حين وقعوا معاهدة فرساي التي اعتبرها وصمة عار في جبين جمهورية فايمار، من حيث ان الشروط القاسية لهذه المعاهدة اعاقت نهوض المانيا اقتصادياً،

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٨٦-٢٨٨.

كما انها هيجت شعوراً عاماً بالإهانة والإنتقام. والنظام لجمهورية فايمار من حيث هيكله وتوزيع السلطات اوجد فرصاً لممارسات لا دستورية. والأحزاب السياسية وقياداتها اخفقت في تحقيق نظام سياسي مستقر فاصبحت دفة الأمور خاضعة لتيارات خفية وتأثيرات جانبية، ويضاف إلى ذلك أن البناء الإقتصادي الألماني لم يستعدّ قوته بصورة متواصلة، بل انتكس عدة مرات لأوضاع سياسية وإقتصادية بعضها جاء من مواقف الدول المنتصرة وعلى الأخص فرنسا، حيث فشلت من خلال سياساتها العسكرية والإقتصادية التي اتّبعتها ضدّ المانيا، في بناء رأي عام الماني مبني على التسامح والسلام، بل على العكس ولدت تلك السياسات الفرنسية عند الألمان روح الإنتقام والحرب، كما ان الازمة الإقتصادية العالمية التي كان لها تأثيراً اقتصاديًا واجتماعيًّا بل وسياسيًّا على المانيا، الذي ساعد في التمهيد لوصول النازية للحكم. ناهيك عن مساندة كبار ضباط الجيش وكبار الصناعيين للحزب النازي. فضلاً عن ذلك فإن التعارض الجذري بين التوجّهات السياسية للدول الكبرى، واختلال التوازن الدولي، كان له الأثر البالغ في ذلك، وخصوصًا التعارض بين التوجّهات السياسية للنظم الديمقراطية الليبرالية في بريطانيا وأمريكا، وبين النظم الشمولية في الإتحاد السوفيتي وإيطاليا ، قد ساعد على وصول النازية للحكم.

ميلاد الرايخ الثالث :

هتلر والاشتراكية القومية :

ساد برلين توتر محموم في أول ساعة ولادة الرايخ الثالث، وبدا أن جمهورية فايمار على وشك السقوط، وخصوصاً وهي تتداعى بسرعة منذ أكثر من سنة. فالجنرال كورت فون شلايخر Kurt Von Schleicker الذي كان قليل الاكتراث بالجمهورية واقل اكتراثاً بالديقمراطية كسلفة (فرانس فوف بابن، Franz von papen) والذين حكم مثله مستشاراً بموجب مرسوم جمهوري دون أن يحوز ثقة البرلمان وانتهى حكمه بعد سبعة وخمسين يوماً فقط من تسلمه.

فنحن اليوم في نهار السبت الموافق ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٣، اصدر رئيس المجهورية الفيلد مارشال فون هندنبرك von hindenberg مرسوماً بتنحية شلايخر دون سابق انذار. وراح (ادولف هتلر Adolf Hitler) زعيم الاشتراكيين الوطنيين وهو أكبر الاحزاب السياسية في المانيا وقتذاك، يطلب لنفسه المستشارية في تلك الجمهورية التي حلف على تدميرها. وانتشرت وقتها شائعات عما يتوقع حدوثه ، ومنها تشير ان (شلايخر) يتهيأ بالاتفاق مع قائد الجيش الجنرال (كورت فون هامر شتاين kurt von hammer stein) للقيام بانقلاب عسكري واعتقال رئيس الجمهورية واقامة دكتاتورية عسكرية، وشائعات آخرى تشير الى انقلاب نازي تقوم به فرقة الصاعقة في برلين بمساعدة مناصريهم من الشرطة، كما أشيع عن الاضراب العام. وفي نهار الاحد الموافق ٢٩ كانون الثاني احتشد مائة الف عامل نقابي بقلب برلين احتجاجاً على تعيين هتلر لمنصب المستشارية. وحاول زعيم نقابي الاتصال بقائد الجيش مقترحاً عملاً مشتركاً بين الجيش والمنظمات النقابية اذا ما استدعي هتلر لرئاسة الحكومة[1] .

---

[1] وليم شايرر، قيام وسقوط الرايخ الثالث، ج١، ترجمة جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة, اربيل، ٢٠٠٢، ص ١٣.

قضى هتلر ليلة محمومة في فندق مجاور لموقع المستشارية وهو يواجه قبل ساعات مائة الف عامل الماني وقد احتشدوا ليعارضوا مجيئه الى الحكم. وكان عصبي المزاج اعطته الطبيعة ذكاء حاد مفرط وخيال واسع لجعل المانيا سيدة على العالم، ولم تكن اية حواجز تمنعه من الوصول الى مبتغاه لوضع شخصيته العامرة بالعبقرية بتصرف هذه الفكرة، وقد مهد لذلك قبل شهر من ذلك التاريخ بالتفاوض مع زعماء اليمين ليضمن لنفسه توليه منصب المستشار[1]. وقبل يومين من هذا التاريخ اي في ٢٦ كانون الثاني، كان الرئيس هندنبرك قد قال للجنرال فون هامر شتاين، انه لا ينوي مطلقاً أن يجعل نائب العريف النمساوي هذا وزيراً للدفاع ولا مستشاراً للرايخ. ومع هذا فقد ضعف الرئيس تحت ضغط ابنه الرائد اوسكار، و اوتو فون مايسنر otto von meissner سكرتير الرئاسة لشؤون الدولة، وفون بابن وغيرهم من موظفين القصر. وفي عصر الاحد كان هتلر في غرفته مع مساعديه حين فوجئوا بدخول (هرمان غورنغ hermun georing) رئيس مجلس الرايخشتاغ، يعلن وبلهجة حازمة ان هتلر سيعين مستشاراً نهار الغد . وقبيل ظهر يوم الاثنين الموافق للثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٣، انطلق (هتلر) الى قصر المستشارية لمقابلة الرئيس (هندنبرك) الحاسمة له والالمانيا وللعالم اجمع. وكان زملائه ومساعديه ينظرون من نافذة غرفة الفندق المجاور بقلق الى باب المستشارية ، يرقبون قدوم هتلر وحصول المعجزة الكبرى. وبعد دقائق شاهدوا المعجزة، هذا الرجل الذي قضى ايام شبابه في فينا يعيش عيشة المتشردين، ثم أصبح جندياً في الحرب، و احد المنبوذين في الايام الاولى لما بعد الحرب في ميونخ هذا النمساوي البالغ من العمل ثلاثة وأربعين عاماً، قد خرج بعد أن أدى اليمين القانونية بوصفه مستشاراً للرايخ الالماني[2].

---

[1] نوري الانسي، تاريخ المانيا النازية، منشورات مكتبة الطلاب – المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص ٦.

[2] وليم شايرر، المصدر السابق، ص ١٤.

اولا : ادولف هتلر Adolf hitler (٢٠ نيسان ١٨٨٩ – ٣٠ نيسان ١٩٤٥) : لو حكمنا على أصله ومنبته وحياته الاولى لصعب علينا ان نتصور اهليته في ارتداء جبة (بسمارك) واباطرة (هوهنزلرن) والرئيس (هندنبرك). هتلر ذلك النمساوي المنحدر من اسرة فلاحية ولد في (برونو آم إن Braounou am inn) على حدود بافاريا[1]. وكان لمحل ولادته على الحدود الالمانية – النمساوية، اهمية ودلالة خاصة بالنسبة له، من حيث أخذ يفكر في شبابه بعدم ضرورة وجود حدود بين البلدين اللذين ينتميان الى رايخ واحد ويتكلمان الالمانية. وكان هذا الشعور وهذه الفكرة ابتدء بها السطور الاولى من كتاب (كفاحي) الذي أصبح البنيان الاساسي الرايخ الثالث وكتب، " شاء حسن الطالع ان ابصر النور في برونو، المدينة الصغيرة الواقعة على الحدود الفاصلة بين المانيا والنمسا، الدولتين الالمانيتين اللتين يجب ان يكون اتحادها مجدداً على رأس الاهداف التي نعمل لها في الحياة، فالنمسا الالمانية يجب أن تعود الى حضن الوطن الالماني الاكبر، لأن الدم الواحد هو ملك الوطن الواحد..."[2].

وادولف هتلر هو الابن الثالث لزيجة ثالثة اقدم عليها والده الذي كان ابناً غير شرعياً وعمل موظفاً في الكمرك ويحمل لقب والدته ويسمى (ألواز شيكلغروبر Alois schicklgruber) وظل بهذا اللقب لمدة ٣٩ عام. ويظهر اسم هتلر في سلالة الام كما يظهر في خط سلالة الأب. فهتلر هو اسم جده من ناحية الام والاب، او في الحقيقة اسماء متقاربة مثل (هيدلر Hiedelier)، (هوتلر hutler)، (هتّلر huettler)، (هتلر hitler). و ام هتلر هي ابنة عم ابيه، وقد وجب على الأب ان يحصل على (تفسيخ) كنيسي لاتمام عقد الزواج. وكان اسلافه يعيشون في اقليم (والد فيرتل wald viertle) وقرب الحدود النمساوية الجيكية[3].

---

[1] ادولف هتلر: كفاحي، ترجمة لويس الحاج، دار طلاس، دمشق، ط ٧، ١٩٩٩: ص ١٧.

[2] المصدر نفسه، ص ١٧.

[3] هينكيه كاردل، هتلر مؤسس اسرائيل، ترجمة ميشيل منير، دار الحمراء، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ٢٠ – ٢٣.

ويعلق وليم شايرر على المنطقة التي عاش فيها، اسلاف هتلر ويقول: " في اثناء وجودي هناك مررت بهذا الاقليم فوجدته منطقة غابات تنتشر على رقعتها قرى ريفية وحقول صغيرة، ومع انها لا تبتعد عن فينا اكثر من خمسين ميلاً، إلا أن جوّها يوحي ببعدها عن المدينة وبالفقر الشديد وكأن مسارب الحياة النمساوية لم تمر بها. ويميل سكانها الى خشونة الطباع والعزلة كالفلاحين الجيكيين عن شمالهم. والزواج فيما بينهم اعتيادي كأبوي هتلر. واولاد الحرام فيهم كثيرون"[1].

كان (يوهان جورج هايدلر) جد أدولف، طحاناً جوالاً يزاول حرفته بالإنتقال من قرية الى آخرى في جنوبي النمسا. ولد له عام ١٨٢٤ ولداً بعد زواجه الاول (بخمسة أشهر)، لكن الابن والام ماتا. وتزوج مرة آخرى بعد ثمانية عشرة سنة أي في عام ١٨٤٢ من فلاحة (ماريا آنا شيكلغروبر) أثناء عمله في مدينة (دورنتال Duerenthal) بقرية (سترونز strones) وكان عمرها ٤٧ عاماً . وقبلها بخمس سنوات وتحديداً في ٧ حزيران ١٨٣٧، كانت قد وضعت ابناً غير شرعياً اسمه (الواز) وهو على أغلب الاحتمال ابن (يوهان هيدلر). ومهما يكن فقد تزوج (يوهان) المرأة أخيراً، وان لم يقيم الدليل الكافي على البنوة، ولم يكلف نفسه في تبني الطفل خلافاً للعادة المتبعة، فنشأ الولد يحمل لقب أمه. وبعد وفاتها غاب (يوهان) ثلاثين عاماً ثم ظهر في بلدة (فايترWEITRA) في اقليم (والد فيرتل) وهو في الرابعة والثمانين، وقد تغيرت تهجئة اسمه من (هيدلر) الى (هتلر) أثناء مثوله أمام كاتب عدل وبحضور ثلاثة شهود للاقرار بأنه والد (ألواز شيكلغروبر). هكذا تم الاعتراف المتأخر في السادس من حزيران عام ١٨٧٧، وفي ٢٣ تشرين الثاني من نفس العام، قام راعي الكنيسة (دوللر شهايم Doeller sheim) بشطب اسم (ألواز شيكلغروبر) من سجل العماد وكتابة اسم (ألواز هتلر)، بدلاً عنه، فصار اب ادولف يعرف من ذلك الحين باسم (ألوزا هتلر)، وانتقل اللقب بطبيعة الحال الى ابنه[2]. هذه الحقائق ظهرت

---

[1] وليم شايرر، المصدر السابق، ص١٧.

[2] المصدر نفسه، ص ١٨.

في عام ١٩٣٠، عندما قام صحفيون مغامرون من فيينا بتقليب سجلات الابرشية حتى اكتشفوا الوقائع الخاصة بأسلاف هتلر.

هناك غرائب من تقلبات الحظ في حياة ادولف هتلر. فلو لم يعد الطحان العجوز ويظهر بشكل غير متوقع ويعترف بابوته لابنه البالغ تسعة وثلاثين عاماً، لظل أدولف هتلر معروفاً بلقبه الاصلي (ادولف شيكلغروبر) ويذكر (وليم شايرر) بقوله، أنني سمعت الالمان يتساءلون هل كان هتلر سيقدر ان يتزعم المانيا لو ظل معروفاً بلقب (شيكلغروبر)!

وبعيداً عن مسألة جده، يقول (شايرر) ان في هذا الاسم نغماً أوصوتاً او جرساً مضحكاً عندما يخرج من شفتي ألمان الجنوب. والمرء لا يتمالك نفسه من أن يتخيل كتل الجماهير الألمانية المتحمّسة وهي تهتف بالتحية (هايل شيكلغروبر)! ان جملة (هايل هتلر Heil Hitler) لم تعد مقصورة على الاناشيد النازية، بل انها اصبحت التحية المفروضة على الالمان في عصر الرايخ الثالث، وحتى في التلفون قامت مقام لفظة افتتاح المكالمة المعروفة (هالو). فمن الصعوبة بمكان والحالة هذه ان نتصور امكانية التحية بـ(هايل شيكلغروبر). ويبدو ان ذلك لم يخف على هتلر نفسه، ففي عهد صباه تحدث الى صديقه قائلاً: أنه لم يفرح بشيء في حياته قدر ما فرح بقيام ابيه بتغيير لقب الاسرة. يقول ان اسم (شيكلغروبر) غليظاً خشناً فضلاً عن كونه مضحكاً وغير عملي يجافي النطق. ويرى لقب (هيدلر) رقيق للفظ جداً. إلا أن لفظة (هتلر) جميلة سهلة الاستذكار[1].

ويبدو ان ابوي (ألواز) لم يعيشا تحت سقف واحد، حتى بعد تمام زيجتهما، لذلك نشأ والد (ادولف هتلر) في كنف عمه الذي كان يكتب لقبه بشكل يختلف عن أخيه (يوهان جورج هايدلر) فقد عُرف هكذا (يوهان فون نيبومك هوتلر gohan von nepomuk huetler) وللبغض الخالد الذي اناه الزعيم النازي للجيك مما دفع به الى تدمير اوطانهم، فان اسم عمه الاوسط يحتاج شرحاً: إن (يوهان فون نيومك) هو اسم

[1] المصدر نفسه، ص ١٩.

القديس الوطني وشفيع الشعب الجيكي. ويجد بعض المؤرخين ان ظهور هذا الاسم في اسرة هتلر دليل على وجود دم جيكي فيها.

في البداية عمل والد (ادولف) في مهنة صنع الاحذية (اسكافي) ثم سافر الى فينا وانخرط في سلك شرطة الحدود المرتبطة بالكمارك، وبعدها اصبح موظف في الكمارك وتزوج (آنا غلازل هوير Anna Glasl-hoerer) لكن زواجه لم يكن سعيداً، فكانت مريضة كما وأنها تشكو من العقم، وتكبره بأربعة عشر عاماً. وبعد مرور ستة عشر عاماً على زواجهما افترقا، ثم توفت بعد ذلك بثلاثة أعوام. وقبل حصول الفراق كان (ألواز ويعرف قانوناً بلقب هتلر) يعاشر طاهية في فندق اسمها (فرانشسكا ماتزلزبرغر franziska matzelsberger) فولدت له طفلاً غير شرعياً اسماه على اسمه (ألواز) ثم بعد وفاة زوجته الاولى تزوج (فرانشسكا) فولد له بعد (ثلاثة أشهر) ابنته (آنجيلا) بعد ذلك توفيت زوجته الثانية (فرانشسكا)، فتزوج للمرة الثالثة والأخيرة ، وكانت العروس الجديدة (كلارا بولزل) والتي هي والدة (ادولف هتلر) وهي حفيدة (يوهان فون نيبومك هتلر) اي ابناء عمومة،وكان على علاقة بها منذ زواجه الاول، وحصل زواجهما في ٧ كانون الثاني ١٨٨٥، وبعد (أربعة أشهر وعشرة أيام) ولد بكرها (كوستاف) وتوفي في مرحلة الصبا وهكذا ابنتهما (آيدا)، وكان (أدولف) الولد الثالث لهذا الزواج الثالث، وولد ابنهما الرابع (ادموند) عام ١٨٩٤ ولم يعش غير ست سنوات، اما المولود الخامس فكانت (باولا) التي ولدت عام ١٨٩٦، وظلت حية وعاشت مع اخيها ادولف هتلر. وبالنسبة لوالده فقد توفي في ٣ كانون الثاني من عام ١٩٠٣ على أثر مرض النزف الرئوي، اما والدته توفيت في ٢ شباط ١٩٠٨ على أثر مرض سرطان الثدي، وبالنسبة لاخواه من أبيه (ألواز وأنجيلا) فقد تزوجت الجميلة (آنجيلا) من موظف يعمل في الضريبة يدعى (راوبال Raubal) وانجبت منه بنت شقراء باهرة الجمال اسمها (كيلي روبال) وهي حب هتلر الحقيقي والعميق والوحيد في حياته. والتي وجدت قتيله، في غرفتها بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٣١، وثارت بعض الشكوك حول الموضوع ففي الليلة التي سبقتها ثار شجار بينها وبين هتلر حول ذهابها الى فينا

لاستكمال دروسها لكنه منعها. المهم ان التحقيق توصل الى انها انتحرت باطلاقة مسدس وبعد وفاة (راوبال) عاشت (أنجيلا) مع أخيها هتلر وأثناء ذلك تعرفت على بروفسور في الهندسة وتزوجته وتركت اخيها، لذلك غضب منها هتلر غضباً شديداً لتركه. اما اخوه (ألواز) فقد اشتغل خادماً في مطعم وظل عدة سنين طريداً للعدالة وقضى بعض الاحكام في السجن، وكان معروفاً بتعدد الزيجات، وثم فتح مشرب للبيرة صغير في برلين[1] .

كان هتلر في طفولته لا يحب الدروس الكلاسيكية، وانما يحب دروس الفنون، ولكن اباه كان يريده ان يصبح موظفاً، وهذه كانت عكس رغبته، فقد اراد ان يكون مصوراً او رساماً. ومن الدروس الكلاسيكية التي أحبها واثرت فيه هي دروس التاريخ والجغرافيا. وبعد وفاة والده التحق بمعهد للفنون، ثم سافر الى فينا للالتحاق باكاديمية الفنون الجميلة قسم التصوير بالزيت والالوان، ولكنه فشل في الامتحان، حيث كانت رسومه أقرب للرسم الهندسي منها من التصوير، وشجعه عميد الاكاديمية على الالحتاق بقسم الهندسة، إلا أنه كانت تنقصه الدروس النظرية التي تؤهله لذلك. وفي فينا عانى من معيشة الحرمان والفقر، فقد زاول عدة أعمال من أجل لقمة العيش، مثل عامل بناء، وصباغ، ثم رسام وهذه المهنة استمر بها من أجل أن يحصل على قوت العيش ويتابع دراسته، لكنه فشل بذلك أيضاً، وفي فينا، ظهر كرهه بشكل واضح للماركسية واليهودية[2] .

وحول شقاء حياته في فينا يقول هتلر " خمس سنوات لم اذق خلالها طعم الراحة، بدأت العمل كمعاون بنّاء ثم كدهان لأحصل كفافي ولآمن غائلة الجوع، هذا الرفيق الذي كان يأبى علي انفكاكاً ويشاطرني في كل شيء. فاذا اشتريت كتاباً وقف الجوع ببابي يوماً كاملاً، واذا حضرت حفلة موسيقية او شاهدت مسرحية ما لازمني الجوع يومين."

وكما يرى في الاشتراكية الديمقراطية هي من صنع الطبقات الرأسمالية وهي ضد الوطن لأنها اداة البرجوازية لاستغلال الطبقات الكادحة، وأن العنف والارهاب هما سلاح

---

[1] للزيادة في التفاصيل ينظر: شايرر، المصدر السابق، ص ١٦–٢٦، وكذلك ينظر نوري الانسي، المصدر السابق، ص ١–١١ ، وذلك هينكيه كاردل، المصدرالسابق، ص ٢٠–٢٧.

[2] ادولف هتلر، المصدر السابق، ص ٢٠–٢٣.

الاشتراكية الديمقراطية. وكان على البرجوازية ان تتكتل وتواجه الاشتراكية الديمقراطية، لكنها لم تفعل ووقفت من مطالب العمال موقف اللامبالاة. وكره اليهود لسيطرتهم على الصحافة ووسائل الاعلام وترويجها لأفكار تتضارب مع أفكاره، وأن أفكارهم كانت توجه الرأي العام لمصالحهم، فضلاً عن سيطرتهم على بيوت المال، وهم اللذين سيطروا وتزعموا الاشتراكية الديمقراطية. هكذا بالنسبة للماركسية، فيرى ان اليهود هم اللذين وضعوا مبادئها وتولوا الترويج لها، وعرفوا كيف يستغلون جهود من بهرتهم هذه المبادىء . ويقول أن العقيد اليهودية المعبر عنها بالعقيدة الماركسية لا تعترف بالمبدأ الارستقراطي، وتحل التفوق العددي محل ميزة القوة والقدرة، وتنكر قيمة الانسان الفردية كما تنكر اهمية الكيان القومي والعنصري[1] .

في ربيع عام ١٩١٣ ترك هتلر فينا نهائياً وأقام في المانيا ، وكان في الرابعة والعشرين يبدو فاشلاً في الحياة، فهو لم يعد رساماً ولا مهندساً معمارياً ، وظل غريب الاطوار كثير المطالعة عديم الاصدقاء ولا يملك شيء سوى ثقة في نفسه لا تتزعزع وشعور عميق برسالته. ربما كان تركه فينا للتملص من الخدمة العسكرية، ليس لجبن فيه، بل لأنه كان يكره الخدمة في صفوف جيش يضم اشتاتاً من اليهود والسلاف وغيرهم من الاقليات القومية في الإمبراطورية. لقد خضع هتلر للقرعة العسكرية عام ١٩١٠ عندما بلغ الحادية والعشرين، لكن السلطات النمساوية لم تصل اليه اثناء اقامته في فينا، وأخيراً تمكنوا من العثور عليه في ميونخ، وخضع لاجراء فحص في دائرة سالزبرغ، وتم فحصه في الخامس من شباط ١٩١٤ ، فوجد انه غير صالح للخدمة العسكرية والاحتياط لاسباب صحية حيث انه كان يشكو من مرض صدره منذ طفولته[2].

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٤-٣٤.

[2] لا شك ان عدم تلبية طلب الخدمة العسكرية من الامور التي ضايقته عندما صعد نجمه، وعندما دخل الجيش الالماني النمسا عام ١٩٣٨، امر الكوستابو بالعثور على الأوراق الرسمية المتعلقة بخدمته العسكرية، فلم يعثروا على شيء، فقد انتزعها موظف حكومي واخفاها وعرضها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وليم شايرر، المصدر السابق، ص ٣٩.

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤، تقدم هتلر بطلب التطوع في الجيش البافاري وذلك بتاريخ ٣ آب ١٩١٤، فتم قبول طلبه وكانت هبة سماية هبطت عليه. فمن ناحية يشبع شوقه في خدمة بلاده المحبوبة الجديدة، ومن ناحية آخرى هي فرصة للتخلص من اخفاقاته في حياته الخاصة.

لقد جرح اثناء الحرب مرتين، وتم ترقيته من جندي الى نائب عريف، ومنح وسام الشجاعة مرتين، ففي كانون الاول ١٩١٤، تم تقليده وسام الصليب الحديدي من الدرجة الثانية وفي آب ١٩١٨ تمّ تقليده وسام الصليب الحديدي من الدرجة الأولى، وهو وسام لا يمنح الى جندي عادي في الجيش الإمبراطوري القديم إلا في القليل النادر[1].

في خريف ١٩١٩، انضم الى العمل السياسي، وكان يستمع الى محاضرات (غوتفريد فيدر gotfried fefer) في الاقتصاد، وكانت معجب بارائه. وبانضمامه لحزب العمال، تعرف على مؤسسه (انطوان دركسلر Anton Drexler) الذي كان له التأثير على هتلر لانضمامه للحزب، وتعرف أيضاً على ضابط ركن منتمياً الى نفس الحزب وهو (أرنست روهم Ernest roehm) الذي اصبح مسؤولاً فيما بعد على قوات الصاعقة وهي القوة العسكرية للحزب، والشخصية الآخرى التي اثرت على هتلر هو المؤسس الروحي او الزعيم النظري للاشتراكية الوطنية (ديتريش إيكارت dietrich eckart) واصبح المعلم والناصح لهتلر ومن خلاله تعرف على (رودلف هس Rudolf hess) و (الفريد روزنبرغ Alfred Rosenberg)[2].

لقد بدء نجم هتلر بالصعود في عام ١٩٢١ على المستوى الحزبي من حيث اجادته لفن الخطابة امام الحشود الكبيرة. وفي اثناء سفره الى برلين لغرض اللقاء مع بعض الجماعات

---

[1] المصدر نفسه، ص ٤٠ – ٤٢.

[2] هذا الخليط المتناقض الذي خلق النازية وقدر لها ان تكتسح اوربا فالبنسبة الى (دركسلر) فقد منحها ترلثها و(ايكارت) ساهم بوضع اسسها الروحية و(فيدر) زودها بايديولوجيتها وامدها (روهم) بمساندة الجيش والمحاربين القدماء. ينظر وليم شايرر المصدر السابق، ص ٤٣–٥٢.

التي تنادي بالفكر القومي وبعض الاشتراكيين، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب وقرروا أن هتلر شخصية متغطرسة ومستبدة. واسرع هتلر بالعودة لمقاومة هذه الهجمة الشرسة عليه، وحاول تقديم استقالته او ان يترأس الحزب مع صلاحيات كبيرة، وبذلك تراجعت اللجنة التنفيذية عن قرارها نظراً للدور المهم الذي كان يتمتع به هتلر داخل الحزب، وتم التصويت بشأن الموافقة على مطالب هتلر، وحصل على تأييد من قبل ٥٤٣ صوتاً مقابل صوتاً واحداً رافضاً فقط[1].

وعلى اثر نشاطه السياسي تم اعتقاله على اثر محاولة انقلاب فاشلة قام بها في بافاريا بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ ، وتمت محاكمته مع المجموعة الانقلابية بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٢٤ ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، وتم التصديق على الحكم في الاول من نيسان ١٩٢٤ ، إلا أنه لم يمكث في السجن سوى تسعة أشهر، حيث اطلق سراحه في ٢٠ كانون الثاني من نفس العام، ليعود ويستأنف عمله السياسي[2].

قال عنه ترومان سميث الملحق العسكري في السفارة الاميركية في برلين، الذي ارسلته سفارته الى ميونخ في تشرين الثاني ١٩٢٢ ليستطلع امر داعية سياسي خامل الذكر يحوطه الغموض يدعى ادولف هتلر، وان يجمع معلومات عن حزبه الجديد. وبقى هذا الضابط أسبوعاً كاملاً من (١٥ – ٢٢ تشرين الثاني) في مقابلة لودندورف وولي العهد الامير (روبرخت Rupprecht) وأكثر من عشرة من الزعماء السياسيين في بافاريا. وأكد له معظمهم أن هتلر هو الشهاب الصاعد. وحركته قوة سياسية سريعة النمو. ثم سارع هذا الضابط بمقابلة هتلر مقابلة طويلة وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني. وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، كتب هذا الملحق العسكري تقريره الى واشنطن وقال فيه " ان انشط

---

[1] انعقد الاجتماع للتصويت في ١٩٢١/٦/٢٩، وبعد ما فاز برئاسة الحزب اطلق عليه لقب (fuhrer) حزب العمال الاشتراكي الوطني الالماني، ينظر موسوعة وكيبيديا، موقع على الانترنيت، ص ٥ www.wikpedia.org

[2] وكان سجنه قلعة لاندريرغ يعامل معاملة خاصة، كأنه ضيف، ووضعوه في غرفة منفردة واسعة نظيفة يستقبل الزبائن والهدايا. ومن بين زائريه هو رودولف هس، ومنذ ذلك اليوم بدأ هتلر يملي عليه الافكار والحوادث ويرتبها هس فصلاً بعد آخر، لتظهر في كتاب (كفاحي). ينظر: نوري الانسي، المصدر السابق، ص ٤٢ –٤٩.

القوى السياسية في بافاريا الان هو الحزب الوطني الاشتراكي للعمال الالمان، انه حركة جماهيرية أكثر منه حزباً، ويمكن اعتباره صنواً للفاشية الايطالية... لقد نال نفوذاً سياسياً كبيراً لا يناسب قط قوته العددية الحقيقية ... كان هتلر من اللحظة الاولى القوة المهيمنة على الحركة ولا شك أن شخصيته كانت واحدة من أهم عوامل نجاحها... ان مقدرته في التأثير على الجماهير لا تبارى. وفي مقابلة خاصة معه وجدته محدثاً بارعاً يمازج التعصب المخلص فيخلق انطباعاً عميقاً جداً في السامع المحايد" [1].

اراد هتلر تسمية كتابه الذي اصبح البرنامج الرئيسي للحزب "اربع سنوات ونصف سنة من النضال ضد الاكاذيب والغباء والجبن"، لكن مدير مطبوعات الحزب لم يقبل بهذا العنوان الطويل واختصره الى (كفاحي Mein kampf)، وطبع الجزء الاول في خريف ١٩٢٥ وكان ثمنه ما يعادل (ثلاثة دولارات) وهو تقريباً ضعف سعر اغلب الكتب التي صدرت في المانيا وقتذاك، وتم بيع ما يقارب العشرة آلاف نسخة في ذلك العام، وتناقص عدد المبيعات في السنوات الثلاثة المتتالية الى نصف العدد السابق تقريباً، وبعد ذلك ارتفعت ارقام المبيعات بصعود نجم الحزب لتصل عام ١٩٣٢ تقريباً الى مائة الف نسخة وفي عام ١٩٣٣ بيعت مليون نسخة، وفي عام ١٩٤٠ بيعت منه ستة ملايين نسخة في المانيا وحدها [2].

وعندما قرر خوض الانتخابات الرئاسية، فانه لم يكن قد حصل على الجنسية الالمانية بعد، فقام الحزب النازي بتعيينه في منصب اداري وتم منحه الجنسية الالمانية باعتباره مواطناً ينتمي اليها رسمياً وذلك في ١٩٣٢/٢/٢٥. وبتاريخ ١٩٣٣/١/٣٠ ادى اليمين كمستشار لالمانيا. وبعد استلامه السلطة استطاع التخلص من منافسيه الشيوعيين عن طريق عمل مدبر يعرف (بحريق الرايخشتاغ) واصدر قرار بتحريم نشاطهم وهكذا بالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيين الذي وقفوا بالضد من التصويت على (قانون التمكين) الذي

---

[1] وليم شايرر، المصدر السابق، ص ٥٨ –٥٩.

١ وباشتناء الكتاب المقدس، لم ينتشر كتاب خلال الحكم النازي كما انتشر (كفاحي). المصدر نفسه، ص ٩٤ – ٩٥.

اراده هتلر ليمارس سلطاته التنفيذية بعيداً عن سلطات البرلمان لان حزبه لم يحقق الاغلبيـة، وهكذا تم له ما يريد بعد تحالفه مع حزب الوسط المركزي مقابل تعهـدات شـفوية قـدمتها الحكومـة بحصول الكنيسة على الحرية الكاملة وقيام الولايات الالمانية باتفاقيـات مع البابـا لتنظيم الشؤون الكنيسة. وعند وفاة الرئيس (هندنبرك) في آب ١٩٣٤ قـام مجلـس الـوزراء الذي ترأسه هتلر بالموافقة على قانون يضع سلطة رئيس الدولة في يد هتلر بصفته الـزعيم (الفوهر) ومستشار للرايخ وبصفته رئيساً للدولة فاصبح القائد الاعلى للقوات المسلحة[١].

---

[١] كان هذا خرقاً للدستور، فهناك فقرة تنص على ان سلطة الرئيس عندما تكون في حالة خمول يكون رئيس المحكمة العليا هو الرئيس لحين اجراء انتخابات رئاسة جديدة، كما تم تغيير اليمين الذي اقسم عليه اعضاء القوات المسلحة ليصبح يميناً بالولاء الشخصي لهتلر. وكيبيديا، المصدر السابق، ص١٠ ولمزيد من التفاصيل حول حياة هتلر ينظر: سباستيان هافنر، حياة، ادولف هتلر، ترجمة منى نجار وكاميران جوج، منشورات الجمل، بغداد، ٢٠٠٥.

اولاً : من اقوال هتلر[1] :

- جميع الوسائل عندي عادلة وشريفة وشعاري " دمر عدوك بكل وسيلة وبأية وسيلة"
- انني اريد ان اعود الشعب الالماني على القوة والبطش وامحو من قاموس معانيه العاطفة والشفقة والرحمة"
- اريد ان اجعل من امتي... امة حربية لا تعرف التراجع امام ما يسمونه الإنسانية"
- من يعجز عن الدفاع عن نفسه ستتمزّق اوصاله ويفنى الى الابد"
- من يختار العزلة سيموت موتاً بطيئاً. اما رغبتنا فهي اما الانتصار او الاختفاء الى الابد"
- ان انشاء امبراطورية لا يمكن ان يتم الا بالنار والحديد وبين بحار الدم المهدور، تحت ضغط الارادة الجبارة وبواسطة قوى طاغية لا تعرف للرحمة بابا"
- الحرب هي انا ايها السادة"
- انني رجل لا احفل بالعواقب.. كل ما يعنيني هو ان اكسب الحرب باي ثمن دون اقامة وزناً للضمير"
- اعرف انه ينبغي ان اكون حاكماً قاسياً عنيفاً.. اذ علي ان اخلق الامة قبل القيام بواجباتي الوطنية"
- كل عمل له معناه حتى الجريمة"
- لقد اختارتني العناية الالهية لان اكون محرراً للانسانية وسأعمل ما في وسعي".

---

[1] خليل تادرس، اعترافات هتلر، كتابنا للنشر، لبنان، ٢٠٠٨، ص ٧-٨ .

ثانيا : ظهور النازية :

اسس انتوني دريكسلر، احد صناع الاقفال في ميونيخ، جمعية العمال المستقلين في آذار ١٩١٨، وكان غرضه من ذلك القيام بصلح شريف مع الحلفاء. غير ان انتهاء الحرب اجبره على تنظيم جمعية مرة آخرى وتكوين حزب العمال الالماني. وكان من بين المؤسسين الاوائل لهذا الحزب (الرائد روهم) ومع عدد من اصدقائه العسكريين من الجنود المسَرحين، وكذلك المهندس الشاب المهتم بالاقتصاد كوتفريد فيدر صاحب نظرية الرأسمال المنتج ورأسمال الغير المنتج، وفي نظره ان الرأسمال غير المنتج على الاكثر تحت سيطرة اليهود والشركات الكبيرة. ولقد كان الجيش في هذا الوقت نشطاً في السياسة، والقى فيدر بعض المحاضرات على بعض وحدات رجال الجيش المرابطة في ميونخ. وهنا استمع له ادولف هتلر لاول مرة وتاثر بنظيرته الإقتصادية[1]. وبعد حضوره لاجتماعات الحزب واشتراكه في مناقشاتهم، وكان قوي البيان، تمت دعوته للانضام في اللجنة السياسية للحزب. واصبح العضو رقم سبعة وفي هذا الوقت كان مقر الحزب في ميونخ على اتصال وثيق بالحزب الاشتراكي القومي في فينا. وكان النقاش بينهما يدور حول ما سماه هتلر الحزب العمال الالماني الوطني الاشتراكي[2].

لقد طبق الحزب منهجاً جديداً في عام ١٩٢٠ من ٢٥ مادة اهمها فلسفته العنصرية وضرورة السيطرة على رأس المال المستغل، وتنظيم وتطوير الطبقة الوسطى من جديد وجعل الفلاحين مرفهين اقتصادياً وجعل الحكومة مركزية قوية[3].

لقد اخذ الحزب بالنمو ويقوى ساعده في الوقت الذي ساءت فيه احوال المانيا الإقتصادية، سواء كان ذلك من اثر التضخم المالي الذي قضى على الطبقة الوسطى، ام من اثر الازمة العالمية الإقتصادية وانتشار البطالة.

وقد اعطت هذه الظروف للنازيين الفرصة لرد اسباب ذلك الاضطراب الكبير الى قسوة معاهدة فرساي، والى جشع اليهود، والى خيانة الشيوعيين واعداء الوطن الداخليين الذين

---

[1] محمد محمد صالح وأخرون، الدول الكبرى بين الحزبين العالمين، المصدر السابق ص ١٩٠.

[2] محمد فؤاد شكري/ دراسة في التاريخ الاوربي المعاصر (١٩٣٩–١٩٤٥) ,دار الفكر العربي ,القاهرة ,١٩٤٧ ص ٦.

[3] محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العاليمتين، المصدر السابق ص ١٩٢.

تعمدوا اشعال الثورة فطعنوا جيش القيصرية في الظهر، ومكنوا حلفاء الحرب من الانتصار على المانيا وإذلالها. كما ساعدت هذه الظروف الحزب النازي على الاسراف في بذل الوعود، حتى يستميل العسكريين الناقمين بسبب الهزيمة وكبار رجال المال الحانقين لضياع ارباح صناعة الحرب، والسياسيين المحترفين من العهد السابق التواقين الى استئناف نشاطهم السياسي، وافراد الطبقة الوسطى واللذين تم هدر كرامتهم، والعمال المتعطلين اللذين تذوقوا شظف العيش، وغير هؤلاء من الطوائف والجماعات التي حنت الى يد الزعيم القوي تسيطر من جديد على تنظيم حياتها ونشاطها، وتتكفل بشؤونها حتى تصل بها إلى برّ السلامة[1].

لقد كانت سنوات ١٩٢٣-١٩٢٩، سنوات قحط بالنسبة للحركة النازية، قضاها الحزب في الصراعات الفردية والمؤامرات السياسية، وتعزيز الحزب وتطويره، وظهرت شخصيات الحزب الكبيرة والمؤثرة في هذا الفترة، امثال روهم وهو العسكري المحترف ومن الاعضاء الاوائل في الحزب وهو الذي نظم فرقة (الصاعقة SA) والطيار رودولف هيس الذي اصبح فيما بعد نائب هتلر في القيادة الحزبية، وكوتفريد فيدر المهندس صاحب النظريات الإقتصادية و احد المشتركين في وضع النقاط الخمس والعشرين الاساسية (منهج الحزب) وغورنغ الذي نظم دائرة الاستخبارات (الكوستابو) وترأسها واصبح الشخص الثاني بعد هتلر، حيث اصبح قائد القوات الجوية ومارشال الرايخ، وكان هناك غوبلز صحافي من الطراز الاول وخطيباً بليغاً، والذي اسماه الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية (أب الاكاذيب) ووجود روزنبرغ فيلسوف الحزب النازي وواضع نظرياته، وهيملر رئيس الحرس الخاص وترأس الكوستابو بعد غورنغ[2].

وفي هذه الظروف الشاذة، كبر الحزب وترعرع فقد نشرت الصحيفة الالمانية (فولكشير بوبختر) في عدد خاص صدر في آذار ١٩٣٢، احصائية بعدد اعضاء الحزب منذ تاسيسه الى قبيل وصول هتلر الى مستشارية الرايخ تبين منها ان الاعضاء الذي كانوا سبعة عام

---

[1] محمد فؤاد شكري، المصدر السابق ص٧ .

[2] محمد محمد صالح واخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٩٢-١٩٣.

١٩١٩ ومنهم هتلر، وبلغوا ٣٠٠٠ عام ١٩٢٠، و٢٧٠٠٠ عام ١٩٢٥ و٤٩٠٠٠ عام ١٩٢٦ و ٧٢٠٠٠ عام ١٩٢٧ و١٠٨٠٠٠ عام ١٩٢٨ و ١٧٨٠٠٠ عام ١٩٢٩ و ٣٨٩٠٠٠ عام ١٩٣٠ و ٨٦٢٠٠٠ في ايلول ١٩٣٢ و٩٢٠٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٣٣[١].

وعلى الرغم من استمرار نمو الحزب وتزايد عدد اعضائه، الا ان عدد ممثلي الحزب في الرايخشتاغ كان في تناقص. ففي انتخابات ١٩٢٤كان عدد ممثليهم ٣٢ قد نقص الى ١٤ في انتخابات ١٩٢٦ والى ١٢ في انتخابات ١٩٢٨[٢].

ونود ان نشير في هذا الموضع الى بعض الامو تخص هذه الاحصائية البسيطة للحزب النازي. يتبين لنا في مسألة تناقص عدد مقاعد الحزب في الرايخشتاغ للسنوات ١٩٢٤-١٩٢٨، ربما يكون مرجعه الى انتشار رخاء اقتصادي ولو كان نسبياً في هذه الفترة ولولا عزم هتلر وجماعته في الاستمرار لتبعثرت الحركة وانتهت في ظلّ الرخاء الإقتصادي حيث استطاع الحزب التقرب من أقطاب المال والصناعات وكبار الملاكين الذين كانوا يرغبون في مساعدة حركة قومية بالضد من الشيوعية، وبذلك استطاع الحزب ان يؤمن الجانب المالي. اما بخصوص تزايد عدد اعضاء الحزب، فتبين ان الزيادة الملحوظة كانت في سنوات الازمة الإقتصادية، كما عدد الاعضاء بالقياس الى مجموع الامة الالمانية كان قليلاً مقارنة بمجموع الامة، ولا يدل على ان الحزب النازي كان مرآة الرأي العام الصحيح في المانيا، ودليل ذلك ان انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٢ قد حصل الحزب وقتها على ١١،٧٠٥،٢٥٦ صوتاً من ٣٦،١٣٨،٨٩٢ اي بنسبة ٣٢٪ تقريباً مع ان زعيمهم بلغ منصب المستشارية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ وبفضل مناورات سياسية وحزبية، ومع ان النازين سيطروا على اداة الانتخاب واحكموا التدبير والتنظيم، واستطاعوا اثارة الرعب في قلوب الشعب الالماني من خطر البلشفية عقب حريق الرايخشتاغ، فقد نالو في انتخابات آذار ١٩٣٣ على ١٥،٨٧٤،٩٧٣ صوتاً اي بنسبة ما يقارب ٤٤٪ فلم يكن للنازية حتى في اوج عظمتها الاغلبية التي تمكنهم من الانفراد بالحكم في المانيا والادعاء بانهم يمثلون الشعب الالماني

---

[١] محمد فؤاد وشكري، المصدر السابق ص٧ .

[٢] محمد محمد صالح وآخرون الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص١٩٢.

حقيقية. ومع ذلك استطاع النازيون ان يفرضوا سيطرتهم التامة على بلادهم وبالتالي فرض السيطرة على الشطر الاكبر من القارة الاوروبية، ثم باتوا يأملون في التمتع بالسيطرة على بقية انحاء العالم.

ثالثا :عقلية هتلر وجذور الرايخ الثالث :

ان اراء هتلر الاساسية تكونت في السنوات الاولى من عقده الثالث في فينا. وعندما كان في الثالثة والعشرين كان الشعور القومي الالماني يلهب كيانه ويملك عليه مذاهبه وفي نفسه كره عميق للديمقراطيين والماركسين واليهود مع ايمان ثابت لا يتزعزع بان العناية الالهية اختارت الآرين لاسيما الالمان – ليكونوا أسياد العالم. وعرض في كفاحي وجهات نظره، واتخذها حلولاً نهائية لمشكلة اعادة المانيا المغلوبة المضطربة الحال الى مكان تحت الشمس اعظم بكثير مما كانت تحتله في السابق، واقامة نوع جديد من الدولة تبنى على القومية والعنصر وتحتضن كل الالمان الذي يعيشون خارج الرايخ وتقيم دعائم دكتاتورية الزعيم المطلقة مع زمرة من الزعماء والقادة يتلقون اوامرهم من الاعلى وينقلوها الى قاعدتهم. على ذلك فان الكتاب يتضمن اولاً تخطيطاً لدولة المانيا المقبلة، والوسائل التي تتبعها لتصبح يوماً ما "سيدة العالم" لكي يحقق ذلك، فكان وبالدرجة الاولى ان يصفي الحساب مع فرنسا. ويقول ان هدف فرنسا هو ابقاء المانيا ممزقة مقطعة الاوصال، لذلك يجب ان تحصل تصفية حساب فعالة مع فرنسا – كفاح حاسم ختامي – وعندئذ فقط ستكون قادرين على انهاء الخصام الابدي غير المثمر ابداً، بيننا وبين فرنسا مقترحين أن المانيا ترى أن سحق فرنسا هو الوسيلة الوحيدة التي تفسح لمجال التوسع في اماكن آخرى امام الشعب الالماني[1].

ومن اهم القضايا التي تبرز جليا في كتاب (كفاحي) قضية المجال الحيوي لالمانيا، وهو الموضوع الاكثر تأملاً الذي كان يستحوذ على تفكير هتلر منذ حداثته حتى مماته. ويرى ان امبراطورية هوهنزلرن اخطأت في التوسع في افريقيا. ومن رأيه ان سياسة امتلاك الاراضي لا يمكن ان تضمن فاعلية تحريك المانيا نحو القوة بغير امتلاكها داخل اوربا بالذات. وبعد تصفية الحساب مع فرنسا، يتجه نظره نحو روسيا نظرة الدولة التي عليها ان تدفع حسابا، حتى يتم توسع المانيا نحو الشرق. ومن آرائه في شعوب اوربا، ان سياسة امتلاك الاراضي

---

[1] وليم شايرر، المصر السابق ص ٩٥–٩٦ ولزيادة في التفاصيل ينظر: ادولف هتلر كتاب كفاحي المصدر السابق الفصل الرابع والعشرين (حق الدفاع المشروع) ص ٥٤٣.

يجب ان تكون بيد الدولة الاكفأ قوة. وان امتلاك التربة الجديدة امر ممكن في الشرق وحده، ولا يمكن امتلاكها في اوربا وعلى نطاق واسع الا على حساب روسيا فهو يعني بأن على الرايخ الثالث ان يتهيأ ليسير على طريق فرسان "التيوتون"القدماء، لينال بالسيف ما يصبوا إليه المحراث الالماني من تربة ليطعم لشعب خبزه اليومي. كما انه لا يؤمن بوجود الحدود مع الدول المتاخمة لالمانيا، من حيث ان تلك الحدود لا تؤمن للدولة المجال الحيوي في الاطار القومي والجغرافي والاستراتيجي، ويجب ان يجعل من الثمانين مليوناً من الالمان في مركز حيوي يؤمن لهم التوسع المسبق عندما يصبحون على نحو مائتي وخمسين مليوناً في غضون قرن واحد من الزمن على ظهر القارة الاوروبية.[1] .

ونود الاشارة الى ان مقصد هتلر في الاتجاه نحو الشرق هو الشرق الأوربي، ويرى هتلر أن القدر سلم روسيا للشيوعيين الذين يقومون بتسليمها لليهود وهذه الإمبراطورية الجبارة في الشرق تتجه للانهيار، فالقضاء عليها يعني القضاء على اليهود ودون تضحية دم الماني كثير.وكما انه يريد ان يستولي على الاراضي المجاورة من ناحية الشرق، وهي النمسا والسوديت في جيكوسلوفاكيا والجزء الغربي لبولندا هذه الاراضي كان يسكنها الالمان منذ القديم وبعدها ياتي دور روسيا.وهذا ما قام به بعد عدة سنوات من تسلمه الحكم (قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية) .

واما بخصوص الدولة النازية، فكانت ارا. هتلر في (كفاحي) اقل وضوحاً، على انه اعلن بعدم الاخذ (بالديمقراطية) وان الرايخ الثالث سيحكم بمبدأ الزعامة الفوهرر اي سيكون حكماً ديكتاتورياً وان الدولة لا تلتزم بمفهوم اقتصادي محدد وان الدولة هي جهاز قومي، وليست منظمة إقتصادية ويرى ان ما يبني الدولة ليست الميزات المادية وحدها بل الفضائل الروحية ايضاً وبها تزدهر الحياة الإقتصادية، فعندما يكون في المانيا اندفاع شديد للقوى السياسية تبدأ الاحوال الإقتصادية بالتحسن وعندما يصبح الاقتصاد محل اهتمام الشعب وغايته سيخنق الفضائل الرفيعة، وتنهار الدولة وتجر معها الحياة الإقتصادية الى

---

[1] نوري الانسي، المصدر السابق ص٥١–٥٢، ولمزيد من التفاصيل ينظر كتاب كفاحي، المصدر السابق، الفصل الثالث والعشرون (الاتجاه نحو الشرق) ص ٤٣٤.

الهاوية. ويرى ان الدولة لا تنشأ فقط بوسائل إقتصادية سلمية، لذلك لا يمكن تطبيق سياسة إقتصادية إلا بوجود السيف ولا يوجد تصنيع بدون قوة، كما يرى أن الدولة يجب ان تبنى على نقاء العنصر (القومية الالمانية المبنية على نقاء العنصر الآري) ويرى ان اختلاف الدم هو سبب لاضمحلال الحضارات القديمة، وبذلك حرم الزواج اليهود والعلاف وعلى ذلك فدولته القومية يجب ان تحتضن كل الالمان، وهذا ما كان يعمل عليه منذ استلامه السلطة[1].

ويمكننا القول ان الرايخ الثالث سيقوم على القومية الالمانية ذات العنصر الآري النقي، ولا تلتزم بمفهوم اقتصادي محدد، وتستبعد الديمقراطية ويحل محلها (مبدأ الزعامة) ولا تكون هناك قرارات بالاغلبية وانما اشخاص مسؤولون وحتى بوجود مستشارين لكن القرار يتخذه شخص واحد يملك السلطة واصدار الاوامر والبرلمان تكون آرائه استشارية ولن يحصل تصويت في اي مجلس، لانه وحسب رأي هتلر "هذه مؤسسات عاملة وليست مكائن للتصويت" ووجود مبدأ المسؤولية المطلقة المرتبطة دون قيد او شرط بالسلطة المطلقة، وهي التي ستقوم بتربية وتخريج صفوة من الزعماء.

١- : الجذور التاريخية للرايخ الثالث:

خلال الإستعراضات السنوية للحزب النازي في بداية أيلول في نورمبرغ، كانت تباع صورة (بوست كارت) تظهر فيها وجوه (فردريك الأكبر وبسمارك وهندنبرك وهتلر) وقد كتب في أسفلها هذه العبارة "ما فتحه الملك، صاغه الأمير، ودافع عنه الفيلد مارشال، وأنقذه ووحّده الجندي". وهكذا صور هتلر الجندي لا كمنقذ وموحّد لألمانيا فقط، بل كخليفة لهؤلاء الأشخاص المشهورين الذين جعلوا البلاد تصل مراقي العظمة. إن إقحام مسألة استمرار التاريخ الألماني الذي ختم بحكم هتلر، لم يفقد تأثيره عند الجماهير وتعبير "الرايخ الثالث" نفسه كان يساعد هذا المفهوم ويقرّ به. كان الرايخ الأول هو الإمبراطورية

---

[1] وليم شايرر المصدر السابق، ص ٩٨-١٠٢ ولمزيد من التفاصيل ينظر كتاب مفاحي، الفصل العاشر (الشعب والعرق) والفصل الثالث عشر(في الدولة). ص ٢٦٥.

الرومانية المقدسة التي ازدهرت في القرون الوسطى، والرايخ الثاني هو المانيا التي وحّدها بسمارك عام ١٨٧١ بعد أن استطاعت بروسيا من هزيمة فرنسا، وكلاهما أضاف مجدًا إلى الإسم الألماني. أما جمهورية (فايمار) على رأي الدعاية النازية فقد مرغت ذلك الإسم الجميل في الوحل فانتشله الرايخ الثالث كما وعد به هتلر. ولهذا صورت ألمانيا هتلر بأنها التطوّر المنطقي لكلّ ما مضى قبلها، او على الأقل لكلّ ما كان مجيدًا[1].

لكن هتلر وقف على ما يكفي من وقائع التاريخ ليدرك به أن المانيا منيت بإخفاقات في الماضي، ولم ينسَ ان ألمانيا بقيت مجتمعًا مضطربًا يتكوّن من حوالي ثلاثمائة دويلة مستقلة. هذا النقص في التطور القومي قرر وبشكل رئيسي سبيل التاريخ الألماني من نهاية القرون الوسطى حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويؤثّر تراث الماضي في جميع البلاد في صنع سياستها، وتوحي الذكريات لخاصة الناخبين وعامتهم بصور عما هي السياسة وما يجب ان تكون عليه، وتثير في أذهانهم التفكير بالمهام التي يمكن أن تنجزها هذه السياسة. وتجعلهم يتساءلون عن الأشخاص والمؤسسات التي تستطيع إنجاز هذه المهام، والوسائل اللازمة لإنجازها.

والذكريات تكيّف الأماني القومية لجميع البلاد، وتؤثّر في التفاعل بين سياستها وعملية إدراك الذات الوطنية وتحديدها. ولكن هذه الذكريات التاريخية أكثر تناقضًا في المانيا منها في أي بلد كبير آخر. فقد تولّت الإمبراطورية الألمانية في القرون الوسطى قيادة اوربا منذ القرن العاشر حتى القرن الثالث عشر. وادعت لنفسها القيادة الرمزية، وإن لم يكن القيادة الفعلية، من حين لآخر، للعالم المسيحي الغربي. واحتلّ امراء المانيا وفرسانها وتجارها ومدنها مكان الصدارة في أوربا الشرقية والوسطى من القرن الثالث عشر حتى السادس عشر، دون ان يكون لهم أي منافس جدي. ويتلقى الأطفال الألمان في المدارس ذكريات عصور العظمة هذه، بينما لا يقال لهم شيئ واضح عن عصور التدهور والنكبات التي اعقبتها. وفي القرن السادس عشر، كان قد مضى على المانيا ثلاثة قرون وهي دون

---

[1] وليم شايرر، المصدر السابق، ص ١٠٤.

سلطة مركزية فعالة. ولم يعرضها هذا الوضع لخطر الغزو الخارجي. ولكن نشوء دول آخرى أحسن تنظيمًا في أوربا الغربية غير الحال. فقد تحالفت فرنسا أكثر من مرة مع السويد، وحاربت الإمبراطوريتين النمساوية والإسبانية على الأرض الألمانية طيلة قرنين. وكانت تبرح ألمانيا وهي مجزأة لعدة دول مستقلة، واصبحت المانيا أعمق انقسامًا بعد حدوث الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر، لأن ثلثي سكانها أصبحوا من البروتستانت وثلثهم من الكاثوليك[1].

لقد كانت لحركة الإصلاح الديني التي جاء بها مارتن لوثر أثرها العميق في نفوس الألمان، بمواعظه الدينية وترجمته للكتاب المقدس للغة الالمانية الحديثة وأن يخلق وجهات نظر بروتستانية جديدة في الدين المسيحي مما أوجد غيرة المانية قومية، وعلمهم تفوق الضمير الفردي الحر. لكن اتّخذ لوثر جانب الأمراء في ثورة الفلاحين وتعلّق بالأتوقراطية السياسية وعمل على تثبيت دعائم سلطانها المطلق، مما ساعد على إدامة وزيادة حدة الإنقسام لا بين الطبقات وحدها بل بين الآسر الحاكمة، مما أدى الى تأخير المانيا لعدة قرون[2].

وفي الوقت نفسه تحوّلت طرق التجارة العالمية من أوربا الوسطى إلى المحيط الأطلسي وإلى البلاد الواقعة ما وراء البحار، فكانت لهذه التغييرات الإقتصادية عواقب فاجعة على المانيا. وأضحت المدن الألمانية تتهاوى، بينما تزدهر مراكز التجارة الفرنسية والبريطانية وتزداد اتساعًا ونفوذًا. ونجم عن ذلك بقاء الطبقة الوسطى الألمانية متخلفة ثقافيًّا واقتصاديًّا، وضعيفة سياسيًّا، وعاجزة عن الإعتماد على نفسها، بينما تزداد الطبقات الوسطى في الغرب الأوربي غنى وثقة بالنفس. وباتت المانيا بدولها ومدنها وسياساتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر غير ذات شأن، ولم تبرز فيها أي مراكز هامة للسياسة أو الإقتصاد. ولكن هذا التخلّف لم يمنع نشوء مفهوم قومي جديد هو مفهوم المانيا او

---

[1] كارل دوتش ولويس ج. أدنجر، السياسة الخارجية للجمهورية للفدرالية الألمانية ، في (مناهج السياسة الخارجية في دول العالم)، إشراف روي مكريدس، ترجمة حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦١، ص١١٣.

[2] وليم شايرر، المصدر السابق ، ص١٠٥.

الوطن الالماني. وهو مفهوم قوامه شعور أخذ يسري في جميع الأنحاء، بأن الألمان يؤلفون شعبًا واحدًا، وبأن لهم ذاتية مشتركة وقدرًا مشتركًا، وحاجة مشتركة للسلامة والنفوذ.

وحلّت النوازل بكل وطأتها على المانيا في مطلع القرن السابع عشر، بعد أن عمّ التدهور الإقتصادي، وساد الشعور بالخيبة السياسية ووقعت في تلك الفترة الممتدة ما بين ١٦١٨ و١٦٤٨ حرب الثلاثين عامًا، التي خسرت فيها المانيا ثلث شعبها. فكان وقع الخسارة أشدّ، لأن الدول الأوربية اتخذت الأرض الألمانية ساحة لمعارك لم يكن الشعب الألماني يجني منها إلا الهلاك والدمار، وظلّت المانيا ساحة لحروب الدول الأجنبية في القرنين السابع والثامن عشر. وتكون عند الألمان صورة عن بلادهم بأنها "أرض الوسط". وإنها مادامت تحيط بها دول معادية، ستظلّ عرضة للهجمات وفريسة دائمة للإعتداءات الأجنبية. وسيظلّ هذا حالها ما دامت تعوزها الوحدة، وينقصها التنظيم وتفتقد للقوة العسكرية الموحدة، وواجه الألمان هذا الحال في نهاية القرن الثامن عشر بطريقتين: الإستسلام للأمر الواقع أو التمرّد عليه، واعتمد الأولى اولئك الذين تقبلوا تقسيم المانيا السياسي والديني، ورضوا ببقاء دولها الصغيرة دون أي قوة عسكرية فعلية. ونظر هؤلاء للسياسة كما نظر إليها لوثر على أنها شرّ. وفضلوا توجيه طاقاتهم نحو العمل الإنتاجي في التجارة والصناعة، ونحو ما هو أهم من هذا، أي نحو الفنون والعلوم.

واتبعت الطريقة الثانية في بروسيا وبراندنبرغ، وهي طريقة العمل السياسي. ويعتقد اتباع هذه الطريقة، انه اذا كانت السياسة شراً، فان اساليبها الواقعية التي لا مفر منها هي اساليب القوة والدهاء. فلابد اذاً في الظروف التي تجتازها المانيا من الاهتمام اولاً بتقوية الدولة، لأنها هي التي تؤمن البقاء للفرد وتحفظه من اعدائه. ويجب ان تزداد الدولة كل يوم اتساعاً وقوة وفعالية، ونظاماً لكي تؤمن للشعب الحد الادنى من حاجته للكرامة والأمن. فيعيش رعايا ملك بروسيا في ظل القانون، وتحت سلطان ادارة منظمة، وفي مأمن من مطامع الدول الاجنبية. وتصبح بوتسدام، مدينة الملوك البروسيين العسكريين، مناراً

لأهل هذه الطريقة السياسية العسكرية لانقاذ المانيا، بينما تصبح فايمار، مدينة الشعراء الالمان ونموذجاً لأهل الطريقة الأولى[1] .

فالشخصية البروسية قد اصبحت في الفكر السياسي ذاتاً معروفة بمقوماتها المعينة مثل الشخصية الاسبرطية في تاريخ اليونان القديم. اذ امتاز البروسيون من الملك حتى افراد الشعب العاديين بخضوعهم لخدمة الدولة. وقد أملت ظروفها الاقليمية والسياسية عليها التمسك بالنظام واعتباره الفضيلة الاولى من بين الفضائل العامة. وجعلوا من الادارة والجيش وما يسودهما من نظام وولاء مناط وحدة الدولة وتماسكها. كما استطاعوا ان يوحدوا بين صالح الشعب وصالح الحكام بفناء الطرفين في تحقيق هدف الدولة، ومصلحة الدولة اعلى من مصلحة الاسرة المالكة، وكانت اسرة هوهنزلرن معروفة بعبادة الدولة وتمجيد النظام عامة، والعسكري والاداري منه خاصة. وبهذا اظهرت معالم البروسية في تعبئة قوى الشعب والحكومة والملكية معاً في خدمة الدولة لا خدمة الادارة الشخصية واهواء الامراء الصغار، وفيما ادخلته الملكية البروسية من اصلاحات جوهرية لبناء العسكرية والادارة المدنية مما استغرق نشاط المواطنين وقدم لهم مجالاً للخدمة العامة وتوطيد مُثلها توطيداً حفظ للدولة التماسك والقوة.ويمكن تتبع البروسية وهي تنمو في تاريخ المانيا معتمدة في اساسها على الاحساس بالخضوع لواجب اعلى والمسؤولية نحو سلطة اعلى، واتجاه ذلك الواجب وتلك المسؤولية من تحت الى فوق. وظهر ذلك واضحاً في الازمات التي تعرضت لها والمواقف التي مرت بها، واهمها ذلك الموقف الذي اعقب هزيمة بروسيا امام غزو نابليون وموقعة يينا ١٨٠٦ وكيف تيقظت القومية الالمانية في بروسيا و اعيد مولدها وتم التأكيد عليها كعنصر من عناصر البروسية[2].

وفي القرن التاسع عشر، وبفعل الثورة الصناعية الالمانية وبفضل حركة التوحيد السياسي الالماني، التي ادت عام ١٨٧١ لأيجاد امبراطورية المانية موحدة تقودها بروسيا، وصل النظام السياسي والاقتصادي الجديد ما بين التراث الفكري والادبي الالماني والاسلوب

---

[1] كارل دوتش ولويس . ج. ادنجر، المصدر السابق، ص ١١٥.

[2] محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ٣١-٣٥.

البروسي العام للتربية والتعليم، فجاء محققاً لافكار جيل من المفكرين الالمان الذي تبنى الحركة القومية، بالاقتناع لحاجة قيام قوة وطنية سياسية. فاتجهت الطبقة الوسطى والاحزاب الليبرالية الالمانية خلال القرن التاسع عشر نحو التحالف مع الامراء الارستقراطية والفئة العسكرية، وغمرت الدولة البروسية بعطفها، وتحمست هذه الطبقة، كما تحمس المفكرون الالمان واكثرية الشعب الالماني لسياسة " الدم والحديد" التي انتجهتا بسمارك والتي ادت الى توحيد المانيا عام ١٨٧١. وضجت المانيا في الفترة نفسها بالسكك الحديدية والمصانع الناجحة، والمدن المزدهرة، فنسب الفضل في كل ذلك لامبراطورية بسمارك[١].

ولكن ذكريات (الرايخ الثاني) ليست كلها مفرحة ، فقد احتدمت المنازعات الاستعمارية بين الدول الكبرى، واشتد حنقها على انتصارات المانيا الإقتصادية والسياسية. وظهرت الشعارات الالمانية التوسعية (المجال الحيوي) و(مكان تحت الشمس) و ارادت المانيا تحذو حذو بريطانيا وفرنسا في الحصول على المستعمرات، وظهرت بريطانيا وفرنسا كعدوتين تستعدان لحصار المانيا والقضاء عليها.

ولما نشبت الحرب عام ١٩١٤، شعر الكثير من الألمان انهم يخوضون حرباً دفعهم اليها احتدام التنافس على سيادة العالم، ولكنهم يقومون في الوقت نفسه بجهد مستميت للدفاع عن وجودهم الوطني فرحبوا بهذه الحرب العلنية، وكأنها فرصة طال انتظارهم لها للترويح عن حال التوتر والكبت، التي عانوها في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب، فقابلوها بحماسة، ونظمت ثلاثة مليون قصيدة في الاشهر التسعة الاولى من الحرب للتغني بها، وتدفق المتطوعون للاشتراك في القتال وظلت معنويات المقاتلين عالية جداً حتى نهاية الحرب. ورفض الكثيرون حتى بعد عام ١٩١٨، التسليم بواقع الهزيمة وينادون بانه لو توفرت معنويات افضل وراء خطوط القتال لكسبنا الحرب. خلقت كل هذه الاحداث ذكريات في النفس الالمانية حول حتمية الصراع ضد حقد الاجنبي وعداوته، وانتعشت هذه الذكريات تحت وطأة التدهور الاقتصادي الذي اصاب المانيا آبان جمهورية فايمار والذي

---

[١] كارل دوتش ولويس .ج. ادنجر، المصدر السابق، ص١١٦.

خلف ورائه جيش من العاطلين، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، فاستغل هتلر كل ذلك وهو في طريقه للحكم ، وايقظ في خيال الشعب صورة المحيط الدولي المعادي لالمانيا، وصورة لامبراطورية المانيا تعيد مجدها السابق. بعث هتلر كل هذه الصور وقدمها للشعب كأحسن حلول لما تعانيه المانيا، مما ساعده ذلك بالفوز بالانتخابات والوصول للسلطة.[1]

ويبدو ان هتلر كان يرى في اوتوقراطية الرايخ الثاني السياسية والعسكرية والادارية، هو الطريق الصحيح، فعلى الرغم من وجود الواجهة الديمقراطية التي استحدثت الرايخشتاغ ويتم انتخابة اعضائه بالاقتراع العام إلا ان سلطاته قليلة، وان العرش وحده صاحب السلطان وقال وليم الثاني " بأن التاج الملكي اعطي له بنعمة من الله وحده وليس بفضل البرلمان او الجمعيات الشعبية او القرارات العامة..... ولما كنت اعتبر نفسي من ارادة الله.... فلي ان اختار سبيلي". فهو الذي يعين المستشار ويكون مسؤولاً امامه وليس امام الرايخشتاغ وبقاء المستشار في وظيفته هي من صلاحية الملك، لذلك فأن فكرة الديمقراطية ومبدأ السيادة الشعبية وسلطة البرلمان العليا لم تجد لها موطىء قدم في المانيا حتى في بداية القرن العشرين رغم المحاولات التي جرت في عهد جمهورية فايمار، وظل الشعب الالماني يرى ان الرايخ الالماني هو عمل مجيد رائع فيه اصبح الالمان سادة انفسهم، ان الإمبراطورية نهضت على اساس سياسة القوة، ونواة الرايخ (بروسيا) تكونت بفضل اعمال البطولة الباهرة، وليس بفضل العمليات المالية والصفقات التجارية، والرايخ هو المكافأة المجيدة للزعامة السياسية العسكرية والبسالة التي تتحدى الموت بجنودها، هذا الرايخ لا يدين بوجوده الى الاعيب الاحزاب البرلمانية والخطب البرلمانية، بل ضجيج المعارك وقعقعة السلاح وجيوش الميدان. ذلك اعلان لارادة الالمان امراء وعامة قد عزموا في المستقبل على اقامة رايخ جديد ورفع التاج الإمبراطوري الى اعلى مرة آخرى. ويرى هتلر ان دولة بسمارك لم يقمها دعاة الهزيمة او المتخاذلون بل اقامتها ألوية الجيش المظفرة في الجبهة. كما يرى هتلر ان اسباب تدهور المانيا وسقوطها هي تسامحها مع اليهود والماركسيين والمادية

---

[1] المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨.

والانانية التي تحلت بها الطبقة الوسطى، فضلاً عن الكوارث التي سببتها سياسة التحالف الالمانية التي ربطتها بالنمسا وإيطاليا ، بدلاً من ارتباطها بانكلترا، اضافة الى افتقارها لسياسة اجتماعية عنصرية اساسية. تلك هي الاخطار التي وعد ان تتلافاها النازية.

٢- : الاصول الفكرية للرايخ الثالث

لقد وجدت النازية في انماط السلوك البروسي ومثله قدوة تحتذى في مجال السياسة العملية، فانها كذلك قد نسجت مقومات مذهبها الايديولوجي من تراث المانيا الفكري كما يتمثل في دعوات فلاسفتها وكتابها. فبلنسبة الى المفكر والفيلسوف (يوهان كويتلب فيشتة G. Fichte) الذي اتخذ منه النازيون رائداً من رواد القومية الالمانية ، واصطنعت منظمة باسمه لتكون اداة هامة من ادوات الدعاية النازية. ولكن ينبغي ألا ينظر إلى فيشتة من الوجهة النازية وحسب، ذلك لان تفكيره وان كان المصادر التي غذت النازية الا انه لم يكن مطابقاً لها مطابقة تخرجه عن اهدافه الاخلاقية والحضارية. ولقد جمع بين فيشتة والنازية تشابه في الظروف التاريخية التي مرت بالمانيا. ففلسفة فيشتة السياسية تحولت من طابعها الفردي والعالمي الى طابعها القومي اثر هزيمة بروسيا امام غزو نابليون. فتوجه الى الشعب بسلسلة من المحاضرات العامة تحت عنوان "خطابات الى الامة الالمانية" وذلك في الفترة الممتدة من ١٣ ايلول ١٨٠٧ حتى ٢٠ آذار ١٨٠٨ ان خطاباته كانت تثير عند الشعب الالماني فكرة الوحدة وربطها بتاريخ العنصر الالماني وتاريخ بروسيا، وتأكيده على الوحدة القومية وجعلها القوة الدافعة للنهوض برسالة الالمان في الحضارة الإنسانية، وان العالم يدين للالمان بالمساهمة في تحريره الروحي والعقلي. كما اشاد بتفوق الالمان على سائر الشعوب وان الالمان هم مناط تقدم البشرية، وهم موضع رعاية العناية الآلهية، اذ هم مسوقون بروح اعلى الى ان يكفلوا للعالم حرية الضمير والتفكير، وان واجبه الحضاري مرتبط بواجبه القومي[١] .

---

[١] محمد عبد المعز نصر، المصدر السابق، ص ٣٩.

ولم يكن دين فيشتة على النازية قاصراً على تأكيده تفوق الالمان وتمجيده خلقهم القومي ودفعهم الى الوحدة القومية عن طريق الروابط العقلية الروحية ، وانما دعاهم دعوة قوية الى الاخذ بالتنظيم ونادى بالنظرية العضوية في الدولة. واستطاع ان يكون بهذا حلقة وصل بين فلسفة (كانت) وفلسفة (هيغل) السياسية. فبعد ان دافع عن وجوب قيام الوحدة بين الالمان لتكلمهم لغة واحدة، ذهب الى ان الدولة هي تجسيم للامة، وانتقل الى فكرة الدولة القومية الحديثة. كما ظهرت اتجاهاته نحو اعطاء الدولة دوراً ايجابياً في ادارة المجتمع وتوجيه شؤونها و منحها سلطات استثنائية. واضافة لذلك فقد دعا الى الاكتفاء الاقتصادي وجعل الدولة وحدة إقتصادية اضافة لكونها وحدة سياسية، لان الاستقلال الاقتصادي يعزز من الاستقلال السياسي.

وان كان البرنامج الاقتصادي للنازية حمل في ثناياه آثار الوطنية الإقتصادية التي دعا اليها فيشتة، فان برنامجها التعليمي يدين بالكثير له كذلك. فلقد احيا فكرة افلاطون القديمة عن ان الدولة هي منظمة تعليمية وتكاد تقوم محاضراته على مشروعاته التعليمية ودورها في اذكاء الروح القومية وتكوين الشخصية القادرة على تمثيل خصائص الالمان الجوهرية. وكذلك تطرق الى الاشتراكية وتأكيده على الغاء الامتيازات والفوارق بين الطبقات، ويرى ان عدم المساواة لايدعو الى طاعة القوانين بل يؤدي الى انتهاك النظم القائمة(هذه هي فكرة الجمع بين الاشتراكية والقومية). اما عن مسألة الحكم فيجب ان يوكل الى جماعة من الرجال الحكماء والابطال الذين وحدوا الاجناس وحفظوا الدولة من التفكك. لكن هؤلاء لا يتولون الحكم اجمعين، وانما يعينون واحداً من بينهم يحقق لهم حريتهم الحقيقية. كما ان فلسفته التاريخية قد بشرت بقدوم العهد الذي سيزداد فيه فهم الانسان لقواعد العقل والخضوع الارادي للقوانين والنظم ويسميه (عهد الاستقامة المتزايدة) لينتقل الى العهد الذي يبلغ فيه الانسان الحرية الاخلاقية التامة (عهد الاستقامة التامة)[1].

---

[1] المصدر نفسه، ص ٤٠-٥١.

واذا كان فيشتة قد امد القومية بنظرتها الاولى، فان (هيغلhegel) لم يقف عند التصور الذي رسمه فيشتة للدولة القومية بل دفع به في المثالية المطلقة الى نهايته المنطقية واضاف بهذا بطريقة غير مباشرة للتراث الجرماني الذي تتوج باقامة النظام النازي. فتعاليمه اعطت تبريراً فلسفياً لتسلط الدولة القومية وعبادة الزعيم وللرسالة التاريخية للأمة الجرمانية وغير ذلك من دعائم الفلسفة النازية وبرنامجها التطبيقي، من خلال تمجيده للدولة وصورها بانها "العالم الاخلاقي" و"التكشف الاسمى للروح العالمية" و "واقع الفكر الاخلاقي" و"ارادة الروح العالمية"[1]، ويذهب هيغل في فلسفة لتاريخ، على ان العالم في تطور دائم وتغير ديناميكي مستمر، وان التاريخ هو تقدم الحرية او الوعي بالحرية. وقسم تاريخ العالم الى ثلاث مراحل: مرحلة الشرق القديم، مرحلة الاغريق والرومان، المرحلة الثالثة هي مرحلة ظهور الامم الجرمانية التي هي بشير للناس اجمعين بالحرية وان التاريخ خاضع لعقل عام او روح عامة والادوات التي تتخذها تلك الروح للوصول الى اغراضها هم عباقرة الامم وابطالها. وفي فلسفته عن الدولة وتمجيدها والتي يعتبرها (تجسيداً للحرية في صورتها الواقعية) يرى ان الدولة هي المطلق وهي في حالة تنافس وصراع مع بقية الدول، ومن الطبيعي ان يكون في كل مرحلة من مراحل التاريخ دولة لها الغلبة على الدول الآخرى، تفرض عليها حضارتها، فقد آن الاوان للأمة الجرمانية للانتصار في التاريخ، والانتصار دليل على سيادة تلك الدولة وعلى انها محل للروح الكلي. والحرب في نظر هيغل لا يجب النظر اليها على انها شر مطلق، فهي نوع من النشاط الفاضل، فالتاريخ يفرض على الدولة المتحضرة القوية واجب الفتح لتطوير الوعي بالتاريخ. فالحرب تحفظ للدولة كيانها وتؤمن استمرارها وتقضي على القديم وتفسح المجال لغلبة العناصر الجديدة الحيوية، لذا فان السلم يؤدي الى الجمود، فالحرب تقضي على الفساد الذي يؤدي اليه السلم

---

[1] نوري الانسي، المصدر السابق، ص ٦٠.

الطويل كما أن الحروب تمنع الاضطرابات الوطنية وتؤدي الى تقوية الروح الداخلية للدولة، وتدفع الدولة الى اختراع وسائل جديدة[1].

ولكن الجذور الفلسفية للاشتراكية القومية لا تقف عند فيشتة وهيغل، بل تمتد الى ما قبلها وما بعدها، من حيث المصادر التي استقيا منها تفكيرهما والاتباع الذين اتخذوا منهما بدورهم مصادر آرائهم القومية في ضوء وحدة التجربة الالمانية وهي تحاول الخروج من مرحلة الوعي الى مجال التنفيذ.

لقد كان للرومانتيكية السياسية في اواخر القرن الثامن عشر و اوائل القرن التاسع عشر آثارها على الاشتراكية القومية فمساهمة (هيردر Herder) واهتمامه بالثقافة المحلية الالمانية، هي رومانتيكية قومية وضع بها اسس القومية الالمانية، وحاول التوفيق بين النظرة الشاملة الكلية للانسانية وبين الفلسفة القومية، وأكد ما وصل اليه من مذهب الشعب والقومية الرومانتيكية في اطار الإنسانية والتاريخ ما وجده في دراساته الادبية للغة والشعر الالماني المقارن، وذهب الى "ان اللغة والشعر هما نتاج روح شعبية خاصة" وترجم فكرته ترجمة سياسية تدعم القومية الالمانية وربطها في تكوين الامة والدولة.

ويمكن ان نذكر من مفكري الرومانتيكية السياسية أيضاً (نوفالس Novalis) وهو اهم الرومانتيكيين الاوائل من وجهة نظر الفكر السياسي، وان اثره لم يقف عند عامة الشعب بل ان هيغل اخذ الكثير من افكاره. فقد اعتمد على فلسفة التاريخ وتطوره، فنظرته الى التاريخ مثل نظرته الى بنيان المجتمع نظرة عضوية. ويرى ان الدولة هي التعبير العضوي والتوحيد لقوى المجتمع السياسية. وان الطريق الى تكوين الفرد القوي والمجتمع القوي هو اقامة الدولة القوية، التي تستمد اصولها من تطور نظمها التاريخي في مجال البيئة القومية. فالدولة القومية اذن تجعل الفرد قوياً جداً ونشطاً جداً، وهي التتويج لنمو الكيان العضوي للنظام الاجتماعي من الماضي الى الحاضر فالمستقبل. فنظريته

---

[1] موسى ابراهيم، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٤١-٢٤٦.

العضوية جعلت حركةِ الفرد ونشاطه وثقافته كلها محدودة بحدود الدولة، والدولة هي الشكل النهائي للتعاون الإنساني.

وبنفس الاتجاه ذهب (شليغل schlegel) بتأكيده على الحاجة للوحدة القومية، وكان يرى ان النظرة العضوية هي خير ما يوقف الاتجاهات الديمقراطية في الثورة الفرنسية عند حدها التي وصفها بـ"الثورة المطلقة" أو " الطوفان الشامل في العالم السياسي". وهكذا كانت أفكار (شلينج schelling) التي حاول بها التوفيق بين الطبيعة "عالم الضرورة" والاخلاق " عالم الحرية"، ويمزج بين نظرته لعضوية الدولة وبين فلسفته المثالية ويقول " ان دستور الدولة هو صورة لدستور عالم الافكار" ، ويرى ان الدولة نظام سماوي مطلق مستقل عن ارادة الافراد وانها غاية وليست وسيلة وان الدولة كنظام عضوي هي اعلى تعبير ممكن للوحدة". وبذلك يكاد يسبق تصوير هيغل للدولة.

وبالنسبة لدور الذي قام به (شليرماخر Schleiermacher) في هذا المضمار فكان له الأثر الملموس من الناحية الدينية بوصفه رجل دين بروتستانتي لوثري وكتاباته عن الفرد والدولة ككائنات متداخلة يعتمد بعضها عن البعض الاخر قد خدمت النظرية العضوية القومية ومذهب الدولة، واستخدمها أيضاً في محاربة أفكار الثورة الفرنسية ، فضلاً عن وضع تفسير للدولة يفسح المجال للطبقة الوسطى الناشئة كي تساهم في الدولة ويصبح اعضاؤها مواطنين نشيطين عاملين.

كما أكد على مقياس القومية وشروطها (الارض واللغة والعنصر)، فعاطفة القومية تقوم على العلاقة التي تربط المواطن بالارض التي يولد عليها وعلى المشاركة في الروح التي تتمثل باللغة التي يتكلمها شعبه، وكذلك الانتماء الى عنصر متجانس ينحدر من الاجداد الى الاحفاد. وهذا التأكيد على العنصر كركن من اركان القومية واساس للأمة، آكدت عليه النازية فيما بعد فضلاً عن تأكيده في احلال الدولة الايجابية والتي لا تكن تعني مشاركة الشعب الديمقراطية في الحكم، وانما خصت السلطة بالاجلال والشعب بالطاعة

على نحو ما فعل لوثر. فنظريته العضوية في تحالفها مع الدين والعلم وفي استخدامها لتفسير القومية، هي اداة من ادوات تمجيد الدولة ورفع راية السلطة[1].

وساهم المذهب التاريخي عند (تريتشكه treitshke) في اذكاء الافكار الالمانية والحركة النازية في تمجيده للدولة واعتبرها السلطة العليا . واعتبر الحرب اسمى تعبير لفاعليه الرجل ، فالمجد العسكري عنده " هو قاعدة لكل الفضائل السياسية ويرى أن مجد بروسيا العسكري هو جوهرة تضاهي قيمتها روائع الشعراء والمفكرين الالمان ، كما يرى ان اللعب الاعمى بالسلم... أصبح عاراً على فكر الجيل واخلاقه " . ويقول " بصرف النظر عن كون الحرب ضرورة عملية، فهي ايضاً ضرورة نظرية وضرورة منطقية. أنه مفهوم (الدولة) يتضمن مفهوم الحرب لأن جوهر الدولة هو القوة ... واستبعاد الحرب من العالم، انما هو أمل على سخافته، لا أخلاقي بالمرة. انه يؤدي الى ضمور عدد كبير من القوى الجوهرية الجليلة للروح البشرية ... والشعب الذي يصبح متعلقاً بالأمل الوهمي. امل السلم الدائم ينتهي بالتفسخ والانحلال الذي لا يرجى شفاؤه وهو في عزلته"[2].

وبالنسبة الى مبدأ ارادة القوة واعتباره سر الحياة والكون هو اول المبادىء التي يقوم عليها الربط بين نيتشه nictzche والحركة الاشتراكية الوطنية. وهذا المبدأ عند نيتشه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجربة الفكرية للشعب الالماني نفسه كما تتمثل في فلاسفته مثل (كانت وفيشته وهيغل وشوبنهور) وغيرهم من قادة الفكر. ويرى أن ارادة الحياة و انما هي ارادة القوة. واتخذ من هذا المبدأ مقياساً يحكم به على جوانب النشاط الإنساني ويطبقه عملياً في مبادىء السياسة والعسكرية والاخلاق والدين والتعليم والمعرفة المتنوعة. وجاءت صورة السوبرمان في كتابه " هكذا تكلم زارادشت" ممثلة لمبدأ ارادة القوة في تفاصيل سلوكه اثناء السلم والحرب. ويقول: " انك سوف تحب السلم كوسيلة للحروب الجديدة. وتحب السلم القصير أكثر من الطويل. وأنت تقول ان السبب الجيد هو الذي يبرر حتى الحرب، وأنا

---

[1] محمد المعز قصر، المصدر السابق، ص ٧٤-٩٢.

[2] وليم شايرر، المصدر السابق، ص ١١٣.

أقول لك أن الحرب الجيدة هي التي تبرر كل سبب." وفي ضوء فلسفته ترى السلم مقدمة للحرب. ولاحظ ان الاخلاق والدين والسياسة وجوه مترابطة بشيء واحد. ومن ثم يجب البدء باصلاح الاخلاق والدين. ويرى أن الاخلاق التي كانت سائدة في اوربا هي اخلاق اليهود، لذلك يرى اليهود هم القوة المهددة للالمان (اظهار العداء بين اخلاقيات اليهود واخلاقيات الالمان) وان اليهود قد نشروا اخلاق العبيد ، وبالمقابل فانه يشيد باخلاقيات السادة الارستقراط لانها عكس اخلاق العبيد. وكذلك مجد الفروق بين العناصر والطبقات. وهاجم الدعوات الديمقراطية والاشتراكية، واكد على دور الزعماء العظام في تحقيق ارادة القوة، فضلاً عن تأكيده على اهمية تنظيم التناسل في تحسين العنصر واهمية التعليم[1].

ونود أن نشير ان النازية او الاشتراكية القومية كانت حزباً سريع النمو والزوال ، وتولد من وهن الهزيمة التي احدثته الحرب العالمية الاولى. واستغل القومية كشعور يستهوي الجميع، كما ان اي حزب يزعم انه راديكالي وشعبيى ان يكون اشتراكياً على الأقل بالاسم، لكي يبطل تأثير الاحزاب الشيوعية والنقابية ففكرة حزب ان يكون قومياً واشتراكياً في آن واحد، هي لكي تكون قادرة على تنمية جميع الموارد بطريقة تعاونية دون استبعاد النضال الطبيعي، وتوزيع عادل للمنتج وبين رأس المال والعمل، وهذا يستهوي ذوي الاجور المنخفضة، كما تستطيع القومية ان تجذب كبار رجال الصناعة والاعمال ممن يرغبون في الخلاص من أي ضغط من جانب العمل، وممن كانوا في حاجة الى تأييد الحكومة. وهكذا اقتربت الاشتراكية القومية من حلم سياسي بأنها قادرة على ان تعد الجميع بكل شيء، وهذه كانت صورة رفيعة من المثالية تخالف الماركسية وبالضد من الليبرالية بصفتها حكومة اغنياء وانانية وغير محبة للوطن (حسب الفلسفة النازية) ومقابل الحرية والمساواة والسعادة، هناك الخدمة والنظام والشرف، وهذه الفلسفة النازية تدين الديمقراطية البرلمانية باعتبارها ضعيفة وتسير في طريق الانحلال.

ان فلسفة غرضها السياسي العاجل التوسع القومي بطريق الحرب، ستكون فلسفة مغامر، ويجب ان تضفي قيمة خفية على العظمة القومية لتكون هدف بعيد وبراق، وأن تقنع الفرد بأن

[1] محمد عبد نصر، المصدر السابق، ص ١١٢-١٢٢.

يتقبل النظام والبطولة كغايتين لا حاجة لتحديد غرض عقلي لهما. اي جعل الارادة والعمل بديهيين لا يحتاجان الى تبرير. وجاءت الكتابات على ان الحياة تسيطر على العقل وليس العقل يسيطر على الحياة ، وان الافعال العظيمة في التاريخ لم ينجزها الذكاء، ولكن أنجزتها الارادة البطولة، وأن الشعوب لا يحافظ عليها الفكر ، لكن يحافظ عليها وجدان عنصري موجود بالفطرة في دمائها، وأنها ترتفع الى مكان العظمة حين تتغلب ارادتها في الوصول الى القوة، وان السعادة دافع يستحق الازدراء بالقياس الى البطولة والتضحية بالذات، والى الواجب والنظام. وان الديمقراطية والحرية والمساواة والحريات المدنية والسياسية التي يوفرها الحكم الدستوري والتمثيلي، هي بقايا عفا عليها الزمن من المذهب العقلي الفسلفي (الدعوة الى اللامعقولية الفلسفية). هذه (اللامعقولية) جمعت بين اتجاهين متعارضين منطقياً ومتطابقين عاطفياً. كانت عبادة الجماعة او الشعب او الامة، وكانت عبارة البطل او العبقري او الرجل العظيم.

كما جاءت نظريات الاشتراكية القومية في الجنس (العرق) والمجال الحيوي وارتبطت بكلمة (كائن عضوي) وتطبيقها على الأمة، وحاولت ادخال مفاهيم الصفوة الاجتماعية (النخبة) ومبدأ الزعامة على النظرية العضوية للدولة، وأن الاشتراكية القومية هي نظرية الدولة " القائمة على فكرة الجماعة" . وبذلك تضمنت النظرية الاشتراكية القومية في المجتمع عناصر ثلاثة هي: الجماهير والطبقة الحاكمة (النخبة) والزعيم . وفرقت الاشتراكية القومية بين الجماهير والنخبة، من حيث أن الجماهير تتبع النخبة بصفتهم القادة الطبيعيين وعلى رأس النخبة الاشتراكية القومية يقف الزعيم الذي باسمه يعمل كل شيء وهو مسؤول عن الجميع ولا يمكن مسائلته عن افعاله.

ان التعاليم النازية ترتكز على حقيقة هي ان الحضارة الحالية يهودية تنكر البطولة وترفض النضال والصراع من أجل الحياة فتحرم الإنسان من صفات النبل والشرف، لذلك يجب تحطيمهما. وإن الإشتراكية القومية صاحبة الحقّ في قيادة الحرب من أجل بعث الإنسانية وتغيير النظام القائم، ويتمّ هذا التغيير على أيدي جنس بشري كتبت له السيادة منذ الأزل على بقية شعوب العالم وهو العنصر الجرماني عندما يطبق مبدأ الزعامة.

وبذلك تعتمد النازية على أن الجرمان هم سادة الجنس البشري وقدر لهم منذ الأزل أن يؤلّفوا الطبقة الحاكمة في العالم، ويترتّب على ذلك أصبح من الواجب على الجرمان أن يعترفوا بقانون واحد هو القانون الذي يخوّل هذا الجنس أن يفعل كلّ ما يحقّق في النهاية سيطرته على العالم مهما كانت هذه الأفعال مخالفة للقواعد الخلقية والأحكام القانونية المعروفة.

ولذلك استرشد النازيون بضرورة استخدام جميع القوى البشرية والمادية الموجودة في الدولة واستغلالها إلى أقصى حدود لتهيئة أداة الحرب والقتال، وتمّ تطبيق مبدأ (الإكتفاء الذاتي) وتنشئة أجيال من الشباب القادرين على حمل السلاح لتأدية الرسالة الجرمانية.

الحكم النازي :

اولا : السياسة الداخلية

قام هتلر بتطبيق نظريته، ومع أن سلطته السياسية كانت كبيرة إلا أنها ليست كاملة، فهي مشتركة بين مصادر السلطة الثلاثة. فالرئيس يدعمه الجيش والمحافظون هم الذين نصبوه مستشارًا. فكان غرض هتلر الفوري إزاحتهم وجعل حزبه سيد الدولة الأوحد ثم القيام بالثورة النازية بسلطة حكومية مركزية مطلقة. ولم ينقض على وجوده في الحكم غير أربع وعشرين ساعة حتى شرع في تنفيذ أول صفحة حاسمة من خطّته، للتخلّص من المحافظين مطلقًا سلسلة من الأحداث المفتعلة، قدر لها بعد ستة أشهر أن تصبغ كلّ ألمانيا بصبغة النازية وأن تجعل منه دكتاتورًا للرايخ الموحد اللافيدرالي لأول مرة في تاريخ ألمانيا، وبعد خمس ساعات، وكان هتلر يترأس حكومة يفتقر بها إلى الأغلبية، ولكي يحقّق الأغلبية عليه التفاوض مع حزب الوسط (المركزي) لضمّه مع تكتّله بجانب القوميين وإن يحلّ البرلمان وإجراء انتخابات جديدة قد تساعدهم على الفوز بالأغلبية. كانت هذه الفكرة طرحها هتلر في اجتماع الحزب بعد خمس ساعات من ادائه اليمين الدستوري. وبعد يومين تمّ وضع خطة لمجابهة الشيوعيين (الخطر الأحمر) من حيث المبدأ يجب ان تنفجر محاولة ثورة للشيوعيين وان تتصاعد نارها، وفي اللحظة المناسبة تقوم النازية بضرب ضربتها. لكن لم

يكن هناك اي علامة تشير الى ثورة شيوعية او اشتراكية رغم التحرشات السلطة النازية بمنع اجتماعاتهم واغلاق صحافتهم.[1]

وتم تدبير حادثة حريق الرايخشتاغ في ٢٧شباط ١٩٣٣، اذ اشتعلت النيران في الرايخشتاغ وتم اتهام الشيوعيين بهذا الحادث، وفي اليوم التالي حصل هتلر من الرئيس على مرسوم(حماية الشعب) معطلاً المواد السبع في الدستور التي تحمي الحريات الفردية والمدنية ووصف المرسوم بانه اجراءات دفاع وقائية ضد اعمال العنف التي يرتكبها الشيوعيين ومن شأنها تهديد الدولة بالخطر. وهكذا تمكن هتلر بالتخلص من معارضيه واعتقالهم بطريقة قانونية، وحاول ان يستميل الطبقة الوسطى والفلاحين لكسب اصواتهم، من خلال تحذيرهم من الخطر الشيوعي، وتم القاء القبض على آلاف الموظفين الشيوعيين وعدد كبير من زعماء الاشتراكيين الديمقراطيين والاحرار ومن ضمنهم نواب الرايخشتاغ رغم تمتعهم بالحصانة، كل تلك الاحداث كانت تحضير لانتخابات آذار ١٩٣٣، والتي استعدت لها النازية بكل ما تملك من سلطة وموارد حكومية. وفي الخامس من آذار جرت الإنتخابات ورغم العنف والإرهاب الذي مارسته النازية من اجل حصولها على الاغلبية، الا ان الزيادة في الاصوات التي حصلوا عليها لم تمنحهم سوى ٤٤٪ وحافظت بقية الاحزاب تقريباً على اصواتها بنسب زيادة او نقصان قليلة. وبذلك بقيت مقاعد القوميين الاثنان والخمسين بالاضافة الى (٢٨٨) مقعداً نازياً تمنح الحكومة اغلبية (١٦) مقعداً، وكان هذا كافياً لتمشية الامور اليومية الروتينية للحكومة، لكنها بعيدة جداً من اغلبية الثلثين. فما كان امام هتلر سوى ان يطلب من الرايخشتاغ سن (قانون التمكين) وبموجبه يودع الى حكومة هتلر صلاحية تشريعية كاملة لاربع سنين وذلك يتطلب تعديلاً في الدستور وتامين اغلبية الثليلن. وكان الحل هو منع (٨١) نائب شيوعي من الدخول الى الرايخشتاغ وعدد قليل من الاشتراكيين الديمقراطيين (من خلال مرسوم ٢٨ شباط بعد حريق الرايخشتاغ)

---

[1] وليم شايرر، المصدر السابق، ص ٢٠٧-٢٠٩ .

واعطاء ضمانات لحزب (الوسط الكاثوليكي) وفعلاً استطاع تحقيق ذلك وتم التصويت بالاغلبية على (قانون التمكين) في ٢٣آذار ١٩٣٣[1].

وهكذا يمكننا ان نقول، قبرت الديمقراطية البرلمانية في المانيا، وتنازل البرلمان الى هتلر عن سلطته التشريعية ، واصبح هتلر دكتاتوراً مطلقاً وراحت المؤسسات تستسلم لهتلر واحدة تلو الآخرى وتزول من عالم الوجود. وتم اقامة الحكم النازي في الولايات وجعلها خاضعة للحكم النازي، وبدأت الاحزاب تحل نفسها تباعاً، وتم بناء الدولة الفردية ذات الحكم المطلق والحزب الواحد دون معارضة وخلال اربعة اشهر من تنازل الرايخشتاغ عن مسؤوليته وكان على هتلر بعد ذلك ان يواجه المشاكل ويجد الحلول لقضايا مهمة وهي: الحيلولة دون قيام ثورة ثانية، وتسوية العلاقات غير المستقرة بين فرق الصاعقة (S.A) والحرس الخاص (S.S) وبين الجيش، واخراج البلاد من ضائقتها الإقتصادية، وايجاد عمل العاطلين لست ملايين وتحقيق المساواة في التسلح لالمانيا.

لقد تميزت علاقة النازيين بالجيش خلال السنتين الاولى من حكم هتلر بكونها حذرة والجيش كان يرغب في اعادة قوته وميزانيته وتسليحه، وكان هتلر من جانبه يخشى الصراعات بين الجيش ومنظمات الحرس الخاص (S.S) والصاعقة (S.A) بل كان يخشى تمرد قوات الصاعقة بزعامة روهم، وفي عام ١٩٣٤ تلبدت الغيوم في العلاقات ما بين الجيش والملكيين من جهة وهتلر والحرس الخاص والصاعقة من جهة آخرى ولكي يكسب الجيش اعرب هتلر عن اولوية تسليح المانيا وجعلها في منزلة القوات الاوربية عسكرياً. وفي حزيران من نفس العام نفذ هتلر بنفسه عملية تطهير فرق الصاعقة (S.A) وكان افراد الحرس الخاص(S.S) الاداة في ذلك بمساعدة الجيش. ومع تحسن الاقتصاد الالماني ومناورة هتلر في الشؤون الاوروبية فقد الجيش نفوذه تدريجياً. وفي عام ١٩٣٦، اتيحت الفرصة امام

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢١٦-٢١٩.

النـازين ليـدخلوا الى الكليـات العسـكرية، ويكسـروا الطـوق الـذي شـيده الجنـرالات المحترفون.[1]

وكانت مسألة توفير المواد الاولية قضية حيوية للاقتصاد الالماني وعلى الاخص لتلبية برنـامج التسلح واحتمال الحرب. حيث كانت المانيا تستورد الكثير من المـواد الخـام، ولكـي يخفف الاعتمـاد على الاستيراد نشطت الدعوة الى الاكتفاء الذاتي والبحث عـن البـدائل والى جانـب ذلـك تحسـنت تجارة المانيا الخارجية وتوجهت الى دول شرق اوربا والبلقان [2]

وهكذا قام هتلر بتنسيق التجارة والصناعة، والعمل وعين (هلمار شاخت) رئيساً لبنك الرايخ ووزيراً للاقتصاد الذي بدا مهمته ببراعة كاخصائي في الامور المالية. والغيت الإتحادات العماليـة. وظهرت تنظيمات جديدة لخير العمال والترفيه عنهم وتحسين الضمان الاجتمـاعي وتـدريبهم لتطـوير حرفهم. واصبح مجال العمل متوفراً لكل فرد في مجالات بناء الطـرق والمشـاريع الإقتصـادية الآخـرى والتسلح وتصنيع المكائن الحربية لصـناعة الاسلحة. وبهـذه الطريقـة قضـى علـى البطالـة. ولاقـت الزراعة عنايـة خاصـة مـن اجـل الوصـول الى الاكتفـاء الـذاتي في انتـاج المـواد الغذائيـة وقامـت الحكومة بتنظيم القوانين الـتي تـؤدي لهـذا الغـرض مـن خـلال تحديـد كميـة ونوعيـة المحاصـيل، واستخدام الآلات والمكائن وتحديد الاسـعار والاجـور وتنظـيم الـواردات والصـادرات وتقـديم المنح. وفعلاً اعلنت المانيا قبيل الحرب العالمية الثانية انها توصلت للاكتفاء الذاتي في الزراعة. وفي مجـال الصناعة تم وضـع مشـروع السـنوات لاربعة لانعاش الاقتصاد العام والقضاء علـى البطالـة. وبـدأت تزدهر الصناعات الكيماوية وبنـاء السفن والطيران المدني وانتاج الحديد. كما تم الاسـتعانة بالعلمـاء الالمان من اجل تـوفير الوقـود الـلازم. وفعـلاً تم انتـاج الوقـود مـن الفحـم ووصـلت نسـبة الوقـود المستخرجة من الفحم المستخدمة ٣٥٪ وتم اسـتحداث المطـاط الاصـطناعي واسـتعاض عـن القطـن بالالياف الخشبية لتكوين خيوط نسيج الاقمشـة. وتم بنـاء الطـرق ومـد خطـوط السـكك الحديديـة

---

[1] كان هتلر يريد من تنظيم الصاعقة(S.A) ان يكون قوة سياسية ولا تسيطر على الجيش الذي سند هتلر بينما كان قائد المنظمة (روهم) يريد السيطرة على الجيش وانتهى الصراع باعدام (روهم) ولمزيد من التفاصيل ينظر: غيودو كنوب الاس. اس نذير من التاريخ ترجمة كاميران حوج، منشورات الجمل بغداد ٢٥٦–٢٠ ص ١٢–١٣.

[2] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق ص٢٩١.

وبناء اسطول تجاري وساعد على ذلك مسألة تنظيم العمل من قبل الحكومة وكذلك تنظيم رأس المال[1].

ويمكننا القول ان هذه الاعمال تمت باشراف التنظيم الحزبي خلال التغلغل في الكيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد انقسم تنظيم الحزب الى قسمين رئيسيين، الاول يعرف باسم هيئات الخدمة مثل هيئات تنظيم الشباب وخدمة العمل والخدمة العسكرية والخدمة المدنية، والمهن الحرة ووظائف الاعمال الكبرى. وبفضل الالتحاق باحدى هذه الهيئات يتم اعداد الفرد ليشغل احدى الوظائف تحت اشراف الحزب النازي. اما القسم الثاني. فيتألف من اندماج هذه الهيئات نظرياً وعملياً فيما يعرف باسم الدوائر ومن مجموعها يتألف النظام الوطني الاقتصادي على هذه الداوئر، دائرة الزراعة، دائرة الصناعة والتجارة، ودائرة الحرف والمهن اليدوية وجبهة العمل. وهذه الدوائر تمثل الكيفية التي تجري بها ادارة المصالح المختلفة في الاقتصاد القومي على اساس المبادئ والتعاليم النازية.

ثانيا : السياسة الخارجية

في المجال الدولي طرحت النازية ثلاث مبادئ هي تحطيم القيود التي فرضتها معاهدات الصلح، ووحدة الألمان، والمجال الحيوي. فقد اعتبرت النازية معاهدتي فرساي وسان جيرمان بمثابة اتفاقيتي اذعان ثم فرضتهما على المانيا والنمسا بالقوة ويجب التخلص منهما، وهذا هو ما حدث بعد استلام النازية السلطة، اما بما يتعلق بوحدة الألمان، فقد نادت النازية بضرورة انضمام كل الأقاليم التي تعيش بها عناصر المانية الى الدولة الألمانية. ويعني ذلك المطالبة بوحدة المانيا والنمسا، وتنصيب المانيا وصية على الأقليات الألمانية في الدول التي توجد بها اقليات المانية كبيرة مثل تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا، وسويسرا وغيرها. كذلك طالبت النازية طبقاً لمبدأ المجال الحيوي، بخلق علاقة صحيحة بين

---

[1] محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين، المصدر السابق ص ١٩٥ –١٩٨ .

عدد السكان ومساحة الأرض عن طريق توسع الاقاليم التي تحتاج اليها الدولة لمواجهة متطلبات النمو السكاني وتوفير الغذاء، أي حق المانيا في التوسع الاقليمي[1].

ولم يتريث هتلر من أجل وضع برنامجه موضع التنفيذ، وسارع منذ العام الاول لاستلامه السلطة في تنفيذ هذا البرنامج. ولكي يحقق اهدافه كان لابد ان يكون لالمانيا جيش قوي يلعب دوره الى جانب الدبلوماسية الالمانية في تحقيق بقية المطالب النازية. وطالب بتعادل الدول في حقوقها بالتسلح وباتخاذ الاجراءات الكفيلة بسلامتها، حسب مقررات مؤتمر جنيف عام ١٩٣٢. فكان جواب الدول الليبرالية ان هذا الحق يخص جمهورية فايمار ورفضت الاعتراف به لهتلر. وبذلك جاء اعلان المانيا بانسحابها من عصبة الامم وذلك بتأريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٣٣، كاحتجاج على الموقف الاوربي. ولهذا سعى الى تسليح جيشه بالسر بعد أن رفضت الدول الاوربية السماح له بتسليح جيش علانية[2].

وبدأت الدول الاوربية تخشى من السياسة الالمانية الجديدة، وخصوصاً الدول الاوربية الصغيرة مثل بولندا والنمسا. وكانت بولندا قد ربطت مصير امنها بالامن الفرنسي في وجه المانيا. وقد ادركت بولندا ان المانيا النازية لن تسكت عن المطالبة بالاراضي الالمانية مثل الدانزيغ وسيلزيا، لذا حاولت ان تجد تفاهماً مع المانيا يؤمن لها سلامة هذه الاراضي. فخطت الحكومة البولندية نحو المانيا وكان غرضها طمأنه المانيا بصدد علاقة بولندا مع فرنسا واظهار استقلالية السياسة البولندية في أهم جانب وهو علاقاتها مع المانيا، والى جانب ذلك كانت بولندا وبسبب موقعها الجغرافي انه يمكنها ان تلعب دور التوازن بين فرنسا والمانيا. فرحبت المانيا باتفاقية عدم اعتداء مع بولندا، فمن الناحية الاولى كانت بولندا أقوى حليف لفرنسا في شرق اوربا. وثانياً، المانيا اكدت للدول الاوربية الصغيرة ان بامكانها ان تحذو حذو بولندا وتتقرب الى المانيا. وثالثاً، ان المانيا تمكن من دق اسفين بين فرنسا وحلفائها. رابعاً، ان الإتحاد السوفيتي سوف لن يكون في وسعه التفاهم مع بولندا

---

[1] محمد سيد سليم، المصدر السابق، ص ٤٠٣.

[2] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٥١.

للسماح لقواته في العبور الى الجبهة الالمانية في حالة الحرب. اما بخصوص النمسا فكان القلق الاوربي هو قيام اتحاد الماني – نمساوي كمقدمة لضم النمسا الى المانيا[1] .

وفي عام ١٩٣٥، استردت المانيا منطقة السار عن طريق الاستفتاء الذي اشرفت عليه عصبة الامم. فتعززت ثقة المانيا وطالبت بمنزلة متكافئة مع بريطانيا وفرنسا. وخلال المفاوضات لوضع حد للتسلح بين فرنسا وبريطانيا والمانيا، اتضح ان فرنسا لن تسمح بذلك، وبريطانيا لم تتخذ موقفاً صلباً. وعليه اعلن هتلر عن وجود قوة جوية المانية، وادخل نظام الخدمة العسكرية الإلزامية، مما زاد من عزلة فرنسا العسكرية، فضلا عن ذلك فقد توصّلت بريطانيا الى اتفاقية تسلح بحري مع المانيا وافقت بموجبها ان تمتلك المانيا ٣٥٪ من قوة بريطانيا البحرية، وكان ذلك في حزيران ١٩٣٥.

الا ان المغامرة الكبيرة جاءت في آذار ١٩٣٦ عندما قرر هتلر احتلال الراين وكسر طوق فرساي، بسبب تحالف فرنسا مع الإتحاد السوفيتي عام ١٩٣٥، هذه الاتفاقية اعطت هتلر مبرراً لاحتلال الراين. وكان رد فعل فرنسا لم يتعد الاستنكار السياسي. وكان هذا دليلاً على ضعف سياستها ونظامها السياسي. كما أن فرنسا لم تتلقى تشجيع من بريطانيا للقيام برد فعل عنيف على احتلال الراين.

اما بالنسبة للنمسا فان هتلر لم يتخلى عن مشاريعه في ضمها الى المانيا، وكانت إيطاليا هي العقبة في تحقيق ذلك. لكن إيطاليا في صراعها مع فرنسا وبريطانيا في حوض البحر الابيض المتوسط، وغزوها للحبشة وتدخلها في الحرب الاهلية الاسبانية، ادى الى التباعد الايطالي عن فرنسا وبريطانيا، وقيام تحالف ايطالي – الماني للتعاون الاقتصادي والسياسي. ثم جاء بعد ذلك قيام محور ياباني – الماني لصد التعاون السوفيتي البريطاني في الشرق الأقصى. وفي عام ١٩٣٧، انضمت إيطاليا الى المحور فتشكل المحور الثلاثي. وهكذا عزلت النمسا عن مصادر اسناد استقلالها وتم في آذار ١٩٣٨ ضمها لالمانيا دون ان تحرك اوربا ساكناً. فجاء دور تشيكوسلوفاكيا في قائمة التوسع، والتي كانت تعتمد على

---

[1] كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

مساندة فرنسا وبريطانيا لصيانة امنها. لكن تشيكوسلوفاكيا وجدت نفسها في عزلة ووجهاً لوجه مع المانيا. ففي تشيكوسلوفاكيا هناك المان متمركزون في سوديتلاند ولهم حزبهم النازي فبدوا يثيرون المشاكل ويطالبون بحقوق سياسية هي أقرب الى حق تقرير المصير، وكانت المانيا تشجعهم على ذلك. وعلى صعيد أوربا كانت تشيكوسلوفاكيا تشك في موقف فرنسا وبريطانيا حيال التوسعات الالمانية ، وان إيطاليا اصبحت حليف لالمانيا، والشرق الاوربي بدأ يتقارب مع المانيا لاعتبارات امنية وسياسية وإقتصادية، واضحت المانيا هي القوة في اوربا[1] .

وفي ايلول ١٩٣٨، اعلن هتلر ان المانيا تريد حق تقرير المصير في السوديت، وحاولت بريطانيا حل الازمة واعطت موافقتها لحق تقرير المصير، لكن هتلر تصلب في موقفه واراد ضم كل جيكوسلوفاكيا فانهارت المفاوضات. وبعد انعقاد مؤتمر ميونيخ في ٢٩ أيلول ١٩٣٨، بين رؤساء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمانيا. اعطيت حصة كبيرة من جيكوسلوفاكيا الى هتلر. لكن القوميات الآخرى في جيكوسلوفاكيا تناصرت، فلجأ الجيكيون الى المانيا طلباً للمساعدة في ظروف طالبت بولندا وهنغاريا بحصص من أراضي جيكوسلوفاكيا حيث يقطنها هنغاريون وبولنديون. وفي ١٤ آذار ١٩٣٩ دخلت القوات الالمانية براغ. ولاحت في الافق مسألة بولندا كمحطة تالية للتوسع الالماني. وفي ٣١ آذار ١٩٣٩، اعطت بريطانيا تعهداً لبولندا بالدفاع عن استقلالها، فشنت المانيا حرباً اعلامية ونفسية ودبلوماسية لتطويق بولندا وكانت دانزيغ موضع الصراع. وقامت المانيا بانهاء معاهدة عدم الاعتداء مع بولندا ، ثم الغت معاهدة التسلح مع بريطانيا التي عقدت عام ١٩٣٥، وتباعدت دول اوربا الشرقية عن بولندا، وعزّز هتلر علاقته مع إيطاليا بتوقيع معاهدة تعهدت بها إيطاليا بالوقوف الى جانب المانيا في حالة قيام حرب. ومن جانبهما كانت فرنسا وبريطانيا تسعيان لكسب الإتحاد السوفيتي الى صفهما، لكن الشكوك ساورت موسكو وفسرت مناورة فرنسا وبريطانيا دعوة لالمانيا لضرب الإتحاد السوفيتي. فسارعت

---

[1] فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

الى التقارب مع المانيا وتم توقيع معاهدة عدم الاعتداء لمدة عشر سنوات بين البلدين وذلك في ٢٣ آب ١٩٣٩. وبالمقابل وقعت بريطانيا وبولندا حلفاً دفاعياً وذلك في ٢٥ آب ١٩٣٩. وفي الاول من أيلول دخلت القوات الالمانية بولندا وفي الثالث منه اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا ثم تبعها فرنسا[١] .

وهكذا اندلعت الحرب العالمية الثانية واستمرت لست سنوات ، انتهت باستسلام المانيا في السابع من آيار ١٩٤٥ ، واليابان في الرابع عشر من آب ١٩٤٥ .

ثالثا : مؤتمر بوتسدام (١٧ تموز – ٢ آب ١٩٤٥)

عقد الزعماء الثلاثة الكبار اول اجتماع لهم بعد هزيمة المانيا. ولم يبق من قادة فترة الحرب في السلطة سوى ستالين. فقد توفي روزفلت وخلفه هاري ترومان، ومثل بريطانيا في البداية تشرشل ثم اكمل المؤتمر خلفه اتلي رئيس حزب العمال بعد تنحي تشرشل اثر خسارة المحافظين في الانتخابات.

لقد كانت العلاقات الودية بين القوى الثلاثة الحليفة تتجه نحو الإفتراق بعدما ازيحت المانيا عن الساحة الاوربية، وكانت اليابان تحتضر أيضاً.

فالخلافات التي دفنت في ركام الحرب واغفلت حينما كانت الانظار والجهود كلها منصرفة الى النصر، تلك الخلافات طفت الى السطح وبانت جذورها. وبذلك اصبحت مسألة الابقاء على وحدة جبهة الحلفاء مؤمنة بجدوى التعاون على انه من شرائط بناء عالم جديد كما كان عليه

---

[١] المصدر نفسه، ص ٢٩٥ – ٢٩٧، ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الخارجية الالمانية اثناء الحكم النازي ينظر: رياض الصمد المصدر السابق، ص ٢٥١–٣٣٥.

الحال حينما كان التعاضد عاملاً اساسيا في دحر المانيا. بيد ان القضايا التي خلفتها الحرب والنتائج التي ترتبت عليها، فضلاً عن حسابات كل طرف من المنتصرين وضعت في طريق ادامة التعاون عقبات كؤود. وكانت من الناحية النفسية والعملية تعيق تهيأة الاستعداد الذهني والتقديري للخوض في معالجتها من مبعث الحرص على جني ثمار النصر بطريقة تتخطى المصلحة الوطنية. فالإتحاد السوفيتي الذي دكت آلة الحرب مدنه وقراه، وحطمت نسيج حياته الإقتصادية وتكبد فيها ملايين البشر، لم يكن على حالة تهديه الى غير الاصرار على معاقبة المانيا واجازته تعويض خساراته الفادحة. وفوق ذلك، ففي الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية والاميركية تحتل إيطالياوفرنسا وشمال افريقيا، وبذلك فإنها غير مهددة في المستقبل ، ولا يترتب على انسحاب قواتها مخاطر امنية جسيمة. فان الإتحاد السوفيتي الذي انتشر جيشه الاحمر من فنلندا الى يوغسلافيا ومن برلين الى شمال ايران لا يمكن ان يغامر ويخلي عن هذه الدول العديدة دون ترتيبات اجرائية موثوق بها. و لاريب ان أكثرها اطمئناناً هي تلك التي تساعده على بسط نفوذه واقامة نظام اجتماعي وحكومة مسايرة مع نظامه[1].

اعتبر مؤتمر بوتسدام من اهم المؤتمرات الدولية التي عقدت في خلال الحرب العالمية الثانية وذلك يعود الى عدة عوامل اهمها:

١- لأن توقيته اتى بين اهم حدثين عالميين وهما، استسلام المانيا قبل استسلام اليابان

٢- لانه كان آخر مؤتمر ضم رؤساء الدول الحليفة الثلاث. كما أنه اول اجتماع شارك فيه الرئيس الاميركي " ترومان" بعد وفات سلفه " روزفلت" في ٢ نيسان ١٩٤٥. اما بالنسبة لبريطانيا فقد مثلها " تشرشل" في بدايته ومع ختامه " اتلي".

٣- النتائج الهامة التي اسفرت عنه:

أ- انشاء " مجلس يضم وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى: اميركا، بريطانيا، الإتحاد السوفيتي، فرنسا والصين. وعهد اليه مهمة التحضير لاتفاقات الصلح مع الدول المهزومة. وتجدر الاشارة اليه هو ان الدول الخمس لا تتمثل في جميع جلسات هذا المجلس. لأن المؤتمر اشترط حتى تتمثل احدى الدول الخمس في جلسات "كمجلس وزراء الخارجية" المخصصة للبحث

---

[1] كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

في الاتفاقات مع الدول المهزومة، ان تكون قد وقعت على اتفاقية الهدنة مع الدول التي يبحث المجلس في اتفاقية الصلح معها. وبمعنى آخر أن الصين اذا لم تكن قد وقعت الهدنة مع إيطاليا لا يحق لها حضور الجلسات المخصصة لاتفاقية الصلح مع إيطاليا.

ب- احتفظ المؤتمر لنفسه بحق البحث في اتفاقية الصلح مع المانيا. ولكنه لم يتمكن من وضع هذه الاتفاقية وانما اكتفى المؤتمرون بوضع بعض المبادىء التي يجب ان تكون الاساس لاتفاقية الصلح مع المانيا. واهم هذه المبادىء: نزع السلاح، القضاء على النازية، نشر المبادىء الديمقراطية وتطبيق نظام اللامركزية. اما فيما يتعلق بالحدود الالمانية فقد وعد الانكلو-سكسون ستالين بدعم مطالبه في بروسيا الشرقية ورفضوا الالتزام بأي تعهد يتعلق بتعديل الحدود البولندية – الالمانية، ولكنهم وافقوا بادارة بولندا مؤقتاً للاراضي الواقعة الى شرقي خط " الاودر-نايسه" دون ان تشكل جزءاً من منطقة الاحتلال السوفيتي[1] . وكذلك قرر المؤتمر احتلال الحلفاء لالمانيا ونزع سلاحها بالكامل، وازالة صناعاتها التي يمكن ان تستخدم في الانتاج الحربي، مع حل القوات المسلحة الالمانية حلاً كاملاً ونهائياً وبشكل يمنع اعادة تنظيم العسكرية الالمانية. هذا مع الغاء القوانين التي اصدرها النظام النازي، واعتقال مجرمي الحرب النازيين ومحاكمتهم واستبعادهم من الوظائف العامة ، مع خضوع التعليم الالماني لاشراف الحلفاء لاستئصال مبادىء النازية والعسكرية، وتنمية الافكار الديمقراطية، مع عدم اقامة حكومة مركزية في المانيا، واشراف الحلفاء على

الاقتصاد الالماني وذلك عن طريق " مجلس الرقابة" الذي اقامه الحلفاء لتحقيق هذه الاغراض. كما قدر مؤتمر بوتسدام الزام المانيا بدفع تعويضات:

١- تسدد التعويضات التي يطلبها الإتحاد السوفيتي من المعدات التي يمكن ازالتها من منطقة الاحتلال السوفيتي، ومن الودائع الالمانية بالخارج. وكذلك تسدد التعويضات التي تطلبها الولايات المتحدة وبريطانيا من مناطق الاحتلال الغربية ، ومن الودائع الالمانية في الخارج.

---

[1] رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٣٩٤ -- ٣٩٥.

٢- يتلقى الإتحاد السوفيتي ١٥٪ من المعدات الرأسمالية الصناعية الكاملة التي يمكن الاستفادة منها، و١٠٪ من المعدات الرأسمالية الصناعية غير اللازمة للاقتصاد الالماني، والموجودة في مناطق الاحتلال الغربية[1].

وفي تلك الاثناء تقدمت عدة دول بمطالب اقليمية لها في المانيا، مثل الدانمارك وهولندا وبولندا وجيكوسلفاكيا وطالبت فرنسا بفصل رينانية عن المانيا، ومنحها الاستقلال الذاتي وفصل الرور عن المانيا وتدويلها. وكما اتفقوا على جعل الخط المحاذي لنهري " الاودر – نايسه" حدوداً جديدة بين المانيا وبولندا. كما تقرر نقل الالمان الساكنين في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا الى المانيا تجنباً من قيام مشكلة اقليات جديدة. وكذلك حدد هذا المؤتمر شروط استسلام اليابان[2] .

ألمانيا من التقسيم إلى اعادة التوحيد

تقسيم ألمانيا وبناء جدار برلين

حددت نتيجة الحرب العالمية الثانية المصير السياسي للشعب الألماني بعد عام ١٩٤٥ ، حيث التقت جيوش الدول الغربية المتحالفة والإتحاد السوفيتي في نهاية الحرب في منتصف ألمانيا، وتحديداً في برلين. وعلى اثر ذلك استسلم الرايخ الألماني في يومي ٧-٨/٥/١٩٤٥. وجرى بعد ذلك في ٢٣/٥/١٩٤٥، اعتقال الأعضاء القائمين بأعمال حكومة الرايخ. وبتاريخ ٥/٦/١٩٤٥، قسم الحلفاء ألمانيا وفقاً لاتفاقيات سابقة قد عقدت فيما بينهم في عامين(١٩٤٤-١٩٤٥) إلى أربع مناطق احتلال (أمريكية، بريطانية، فرنسية، سوفيتية)،

---

[1] محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص ٤٧٩.

[2] عبد الوهاب القيسي وآخرون، تاريخ العالم الحديث (١٩١٤–١٩٤٥)، مطابع وزارة التعليم العراق ١٩٨٣، ص ١٩٠.

كما جزءوا العاصمة برلين بشكل مماثل أيضاً إلى أربع قطاعات. إضافة لذلك فقدت ألمانيا إقليمها الشرقي الواقع شرق نهري(الاودر/نايسة) ضمن مناطق الاحتلال الأربع، وأصبح هذا الإقليم خاضعاً للإدارة السوفيتية والبولندية، حيث قام الإتحاد السوفيتي بضم القسم الشمالي من بروسيا الشرقية إليه، بينما أصبح القسم الجنوبي من بروسيا الشرقية وكذلك بوميرنيا والقسم الشرقي من براندنبورغ وسيلزيا تحت الإدارة البولندية. وهذا يعني فقدان ألمانيا ما يقارب (٢٥٪) من مساحة الرايخ ، فضلاً عن إرجاع منطقة السوديت التي ضمتها ألمانيا إليها بموجب اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨، إلى تشيكوسلوفاكيا وطرد منها السكان من ذوي القومية الألمانية ، باستثناء عدد قليل منهم.[1]

فضلاً عن ذلك فان طرد القسم الأعظم من السكان الألمان من المناطق الواقعة شرق نهري (الاودر/ نايسة) التي كان يقطنها في عام ١٩٣٩ حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة قد خلق وقائع جديدة . فقد وضع الحلفاء أثناء الحرب بعض التصورات حول مستقبل ألمانيا بعد هزيمتها. وكان الأمر المقرر، هو الحيلولة دون تمكنها من القيام بحرب هجومية آخرى على الإطلاق. وبدا إن اضمن الوسائل هي تقسيم الرايخ إلى عدة دويلات ، غير انه تم صرف النظر عن ذلك، وكان من المقرر نزع السلاح الألماني تماماً وان تحتل عسكريا وتخضع لسيادة المنتصرين. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب، قسمت الدول المنتصرة ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال، وكون الحكام العسكريون للمناطق الأربع مناطق احتلال ، كون الحكام العسكريون للمناطق الأربع مجلس رقابة الحلفاء ، والذي تولى السلطة العليا في ألمانيا، وهكذا الحال لبرلين التي تولت الدول الأربع (أمريكا وبريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفيتي) إدارتها ، بعد أن قامت كل دولة من احتلال جزء منها، وكما جاء في اتفاقية مؤتمر بوتسدام تأجيل التحديد النهائي للحدود البولندية الغربية ووضع المناطق (الألمانية القديمة) الواقعة شرقي نهري (الاودر/النايسة) تحت الإدارة البولندية حتى يتم التحديد

---

[1] . حقائق حول ألمانيا، صادر عن إدارة الصحافة والإعلام لحكومة ألمانيا الاتحادية، بون، ١٩٧٦، ص٦٠.

النهائي للحدود بين البلدين ، كما اتفقت كل من أمريكا وبريطانيا على منح القسم الشمالي من بروسيا الشرقية إلى الإتحاد السوفيتي، وبذلك شملت هذه حوالي ربع أراضي الرايخ قبل ١٩٣٨.[١]

وما من شك ان لبولندا الحق في الحصول على تعويض عما أصابها من أضرار خطيرة أثناء الحرب. ولكن إن يكون هذا التعويض في شكل توسع في الأراضي نحو فان هذا يرتبط بطبيعة العلاقة بين الإتحاد السوفيتي وبولندا . فقد كان الإتحاد السوفيتي يسعى ومنذ عام ١٩٢١ إلى توسيع حدوده الغربية، واستطاع إن يحقق ذلك عام ١٩٣٩ على حساب بولندا، ثم أيد أثناء الحرب ان تحصل بولندا (التي أصبحت حليفة له) على أراضي ألمانية، تعويضا لها عما أخذه الإتحاد السوفيتي من مناطقها الشرقية. وبذلك كانت الأراضي الشرقية الألمانية المفقودة تشمل على بروسيا الشرقية وسيزليا وأجزاء من بوميرنيا وبراندنبورغ، وهذه المناطق كانت آهلة بالألمان منذ مئات السنين ، وذات طابع حضاري ألماني، كما أنها تعتبر من المناطق الإقتصادية الزراعية المهمة، من حيث إنتاجها حوالي ٢٠٪ من المواد الغذائية لألمانيا ، فضلا عن ان مناجم سيلزيا تنتج حوالي خمس إنتاج ألمانيا للفحم . وقد تضمن تقرير مؤتمر بوتسدام على ضرورة نقل الشعوب ذات الأصل الألماني من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، إلى ألمانيا.وعلى الرغم من ان مقررات بوتسدام تنص على ان ذلك لا يسري على المناطق الواقعة تحت الإدارة البولندية والأراضي الممنوحة للاتحاد السوفيتي، إلا ان جرت عملية تهجير واسعة للسكان الألمان نحو الغرب قبل وأثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام ، فقد تم تهجير حوالي (٤) مليون ألماني وتبقى حوالي (٦) مليون ألماني يواجهون عملية الطرد من المناطق الشرقية لألمانيا ، في الوقت الذي تم طرد (٥،٣) مليون ألماني من مناطق السويدت في تشيكوسلوفاكيا.[٢]

---

١ . حقائق عن ألمانيا، تحرير: كارل رومر، معهد موسوعات برتلسمان، ميونخ، ١٩٨٠، ص٤٥.

٢ . المصدر نفسه، ص٤٦-٤٧.

وبذلك يمكننا القول ان الوقائع الجديدة التي حصلت لألمانيا بعد الحرب مباشرة، هو كيفية إيجاد مأوى لهذه الملايين المهجرة من مناطقها الشرقية نحو الغرب، وألمانيا كانت في حالة لا تحسد عليها، فضلا عن كيفية اندماج هذه المجاميع مع بعضها ومع سكان المناطق الغربية لألمانيا. لقد كانت المفاوضات بين الحلفاء حول القضية الألمانية تشكل المسألة الاساسية . وتم وضع الخطط الكفيلة باحتلال المانيا والإشراف عليها ومناقشتها في عدة مؤتمرات وأهمها مؤتمر موسكو ويالطا، حيث في المؤتمر الأول تم تشكيل لجنة أوربية لهذه المسالة ، أما في الثاني فقد توصلوا إلى اتفاق بشأن القضية الألمانية، من حيث تقسيمها إلى مناطق احتلال ووجوب نزع سلاح ألمانيا والقضاء التام على النازية وفرض التعويضات عليها.[١]

ففي مؤتمر موسكو الذي انعقد في تشرين الأول ١٩٤٣ بين وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي، تقرر إنشاء (لجنة استشارية أوربية) لتقديم اقتراحات حول شروط الاستسلام مع ألمانيا، والمبادئ التي يجب أن تنتهجها الدول الحليفة في سياستها تجاه ألمانيا. وبدأت اللجنة اجتماعها الأول في لندن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، ولم يتوصلوا إلى قرارات محددة بسبب تباين وجهات النظر، ماعدا الاتفاق على استسلام ألمانيا دون قيد او شرط . وخلال اجتماعات اللجنة قدمت بريطانيا مشروعها حول تقسيم ألمانيا إلى ثلاث مناطق احتلال: الأولى، تشمل جميع الأراضي الألمانية الواقعة إلى الشرق وتعادل ٤٠٪ من مساحتها و٣٦٪ من مجموع سكانها و٣٣٪ من مواردها الإقتصادية ، وتكون هذه المنطقة من حصة الإتحاد السوفيتي . والمنقطة الثانية، فتشمل الأراضي الشمالية الغربية من ألمانيا بما فيها منطقة (الرور) وتكون من حصة بريطانيا. أما المنطقة الثالثة ، تشمل جميع

---

١ . محمد علي الفوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٩.

الأراضي المتاخمة للحدود الفرنسية وتكون من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا تكون، برلين مقسمة بين الدول الثلاث .[1]

وقد نال المشروع موافقة الحكومة السوفيتية، أما الحكومة الأمريكية فقد أبدت تحفظات وأدخلت بعض التعديلات شرط الموافقة، مثل نقل منطقة السار إلى المنطقة الانكليزية مقابل ضم مناطق (هس وكاسل) إلى المنطقة الأمريكية، وان تعطى المنطقة الأمريكية مرفأ على البحر داخل المنطقة البريطانية ، وقبلت بريطانيا بذلك ، وفي تشرين الأول ١٩٤٤ تم قبول فرنسا عضوا في اللجنة الاستشارية الأوروبية، فأخذت تطالب في مناطق لها في ألمانيا.[2]

وهكذا تم الاتفاق في مؤتمر يالطا الذي انعقد في شباط ١٩٤٥ على تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال أمريكية ، وبريطانية ، وسوفيتية، وان تخضع برلين لسلطة مشتركة، وان تشارك فرنسا في منطقة احتلال وتتولى إدارتها تقتطع من المنطقتين البريطانية والأمريكية، فضلا عن دفع ألمانيا تعويضات للدول المنتصرة.[3]

لقد مرت سياسة الدول المنتصرة إزاء الدول المهزومة وبالذات ألمانيا ، بمرحلتين ، المرحلة الأولى، ركزت فيها على الاستئصال الجسدي والمعنوي للنظم الحاكمة وقياداتها ومؤسساتها. مع السعي إلى إعادة تأهيلها بما يضمن عدم عودتها إلى السياسات التي أدت إلى نشوب الحرب. والمرحلة الثانية ، بدأت الدول المنتصرة في مساعدة الدول المهزومة على النهوض الاقتصادي والتحول السياسي الديمقراطي، بل وإدماجها في منظومة أحلافها ومنظماتها الإقتصادية . وتواكب ذلك مع بداية الحرب الباردة بين الدول المنتصرة (أمريكا والإتحاد السوفيتي) وكان الهدف من مساعدة الدول المهزومة هو توظيفها في عملية الحرب الباردة

---

[1] . رياض الصمد، المصدر السابق، ص٤١١.

[2] . المصدر نفسه، ص٤١٢.

[3] . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٣٧٢.

ضد المعسكر الآخر ، وفي هذا الصدد عملت أمريكا على مساعدة ألمانيا في النهوض خوفا من ان يؤدي استمرار الضغط عليها إلى انتشار الشيوعية فيها. كانت نقطة البداية هي استئصال القيادات السياسية والعسكرية الألمانية . وفي ٨ آب ١٩٤٥، وقعت الدول المنتصرة الأربعة اتفاقية لندن التي نصت على إنشاء (محكمة عسكرية دولية) تتألف من قاض واحد وآخر احتياطي من الدول الأربعة لمحاكمة مجرمي الحرب على ثلاثة أشكال من الجرائم هي، الجرائم ضد السلام ، والجرائم المتمثلة في انتهاك قوانين الحرب وشن حرب عدوانية ، الجرائم المتمثلة ضد الإنسانية. وهكذا انعقدت في نورمبرغ بألمانيا في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ المحكمة الدولية العسكرية وذلك لمحاكمة ٢٤ من قيادات النظام النازي وعلى رأسهم (غورنغ وهيس وفون ريبنتروب) بالإضافة إلى سبع مؤسسات نازية أهمها الغوستابو، والعاصفة، وقيادة الحزب النازي، وأعضاء هيئة الأركان العامة، ولعل ما يلفت النظر هو ان القضاة لم يكونوا محايدين بل ينتمون للدول المنتصرة ، يعني الأخيرة تمثل الخصم والحكم في آن واحد. وفي نهاية أيلول وبداية تشرين الأول ١٩٤٦، أصدرت المحكمة أحكاماً بإعدام (١٢) قيادياً والسجن المؤبد إلى ثلاث سنوات على سبعة آخرين . وتم إجراء (١٢) محاكمة آخرى في مناطق الاحتلال الأربعة تم فيها إدانة (١٨٥) شخصاً بأحكام تتراوح ما بين الإعدام والسجن.[١]

ولقد اختلفت مناهج دول الاحتلال تجاه عملية إعادة التأهيل ، وان اتفقت في التأكيد على الاستسلام غير المشروط ، ليس فقط للجيش الألماني ، وإنما للأمة الألمانية ذاتها. وقد جاء ذلك في إعلان الصادر في ٥ تموز ١٩٤٥ في برلين من قادة الاحتلال في ألمانيا وهم (آيزنهاور، زوكوف، مونتغمري، دي تاسييني). فبينما رأت بريطانيا إن إعادة التأهيل تبدأ من استئصال العناصر النازية، فأن فرنسا رأت إن العدوانية الألمانية ناشئة من الدولة الألمانية الموحدة ، وبالتالي يجب تقسيم ألمانيا . بينما دافع الأمريكيون عن وجهات نظر تمزج بين المفهومين البريطاني والفرنسي مع التأكيد على الحاجة إلى تغيير القيم

---

١ . محمد سيد سليم، المصدر السابق، ص٥٣٢.

السياسية للشعب الألماني. أما السوفيت ، فإنهم رأوا ان المشكلة تكمن في التركيب الاجتماعي الرأسمالي لألمانيا، وان إعادة التأهيل تبدأ بحدوث ثورة اجتماعية اشتراكية . كانت نقطة البداية المشتركة بين دول الاحتلال هي محاكمة قادة النظام النازي في إطار محاكمات نورمبورغ وإعدام بعضهم . كذلك تم القبض على آلاف العناصر الألمانية المتعاطفة مع النازية. ومنذ نهاية عام ١٩٤٦ كان هناك (٦٤) ألف سجين ألماني في السجون البريطانية و(٩٥) ألف في السجون الأمريكية و(١٩) ألف في السجون الفرنسية، و(٦٧) ألف في السجون السوفيتية .كما تم طرد آلاف آخرى من وظائفهم في عملية تطهير للجهاز الحكومي من كل العناصر التي اشتبه في تعاونها مع النازية ، ومنع حوالي (٣٩٠) ألف ألماني من تولي أي وظائف عامة في منطقتين الاحتلال الفرنسية والبريطانية. وحدث الشيء ذاته في منطقتي الاحتلال الأمريكية والسوفيتية . وفي منطقة الاحتلال الغربية اجبر كل ألماني على ملىء استمارة توضح تاريخ حياته، وتم استخدام الإجابات على تلك الاستمارات لمحاكمة آلاف المواطنين ، وذلك تحت شعار محو النازية من ألمانيا(De-Nazification) وهكذا شنت دول الحلفاء عملية تطهير اجتماعي واسعة أخضعت الشعب الألماني لإرهاب سياسي شامل طال حتى العناصر التي كانت تعادي الحزب . ولم ينج من تلك العملية سوى العناصر التي وجدها المحتلون مفيدة للمساعدة في إدارة مناطق الاحتلال ، كذلك صدر قانون رقم(٤٦) بإلغاء ولاية بروسيا باعتبارها تشكل نواة العدوانية الألمانية.[١]

---

[١] . محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص٥٣٦

وما تجدر الإشارة إليه حول مسألة اجتثاث النازية . فقد كانت التوصيات التي أرسلت إلى القائد الأعلى لقوات الاحتلال الأمريكي لألمانيا ، قد حددت المبادئ السياسية وهدفت إلى (تحديث الحياة السياسية الألمانية على أسس الديمقراطية) وكانت كما يلي: [(١)]

- تفكيك وإلغاء الحزب النازي وتشكيلاته ومؤسساته الفرعية وجمعياته واتحاداته ومنظماته وجميع المؤسسات الشعبية النازية والتي استخدمت كأداة لسيطرة الحزب ومنع انبعاث أفكاره بأي شكل من الأشكال، وإلغاء القوانين والتنظيمات التي ترسخ التعصب على أسس العرق والعقيدة.
- إقصاء كل فرد من النازية من الذين لهم مشاركات كبيرة في نشاطات الحزب النازي من الدوائر الرسمية والمواقع المهمة في المؤسسات شبه الرسمية والخاصة والتي تشتمل على المنظمات المدنية والإقتصادية والنقابية والمجالس البلدية والصناعة والزراعة والمال والتعليم والصحافة ودوراً النشر.
- أما الأشخاص الذين كانوا يعملون في المراكز القيادية ونشاطات داعمة للنازية والروح العسكرية . فهؤلاء لن يعودوا إلى أي منصب في الدوائر الآنفة الذكر.
- سجلات الأرشيف والنصب التذكارية والمتحف التي استخدمها الحزب النازي أو التي كرست لإدامة واستمرار العسكرة الألمانية ستكون تحت السيطرة العسكرية.
- يمنع نشر أي شكل من أشكال النازية ولا يسمح لأي نشاط سياسي إلا بعد اخذ الإذن والموافقة من السلطة العسكرية.

وركز المحتلون الغربيون على إعادة "تعليم" الشعب الألماني بحيث يصبح شعبا محبا للديمقراطية الغربية سواء باللين أو بالعنف . فتم حظر الجمعيات ذات التوجهات

---

١. Nuremberg trials and De Nazification http://workmall.com/germeny-history-the

الأيدلوجية وحظر إصدار الصحف ، مع تشجيع إنشاء الجمعيات والنوادي الشبابية غير السياسية وإصدار " نشرات صحفية " تعبر عن القيم الديمقراطية الغربية ، وتمول من دول الاحتلال. وتم معاملة الشعب الألماني بازدراء، وحظر الاتصال بين قوات الاحتلال والألمان ، وحظر التنقل بين مناطق الاحتلال الغربية. فإذا أضفنا إلى ذلك البؤس الاقتصادي الذي ساد ألمانيا ، فانه يمكن ان تتفهم الظروف التي تم في ظلها إعادة تأهيل الألمان بعد سحق إرادتهم. وعلى المستوى الاقتصادي فرضت دول الاحتلال عدة سياسات، منها الاستيلاء على المصانع الألمانية، والحد من الإنتاج الصناعي الألماني، وتحويل الصناعة الحربية إلى الإنتاج المدني ، وفرض ضرائب باهظة على الألمان لتغطية نفقات الاحتلال (في حالة فرنسا تم نقل٤٧٠ ألف ألماني للعمل في مختلف نواحي الاقتصاد الفرنسي)، وتحطيم الاحتكارات والكارتلات الصناعية الألمانية وتجزئتها. كذلك تم إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة ، ومنها جامعة ميتيز التي أنشأها الفرنسيون ، وإعادة كتابة الكتب المدرسية بما يتفق مع الرؤية الغربية عن المسؤولية الجماعية للشعب الألماني عن جرائم النازية. وقد تم اختيار القيادات الألمانية التي تشرف على تلك العملية وطرد أي مسؤول ألماني يعترض عليها "" فرض الديمقراطية بطرق تسلطية "". أما السوفيت فقد رفضوا نظرية "" الذنب الجماعي"" للشعب الألماني عن جرائم النازية، وإنما تصرفوا على إن النازية هي نتاج للرأسمالية الألمانية، والحل هو تدمير هذه الرأسمالية ، كما أنهم ركزوا على التمويل الشامل للألمان من خلال تقويض أسس الرأسمالية الألمانية. وطرد السوفييت (٤٠٠) ألف موظف وعامل ، وقاموا بتفكيك ونقل (١٣) ألف مصنع و(٤٥٠٠) ميل من السكك الحديدية الألمانية إلى الإتحاد السوفيتي، وقاموا بعملية تثقيف أيدلوجي(ماركسي-لينيني).[١]

وهكذا كانت الدولة التي اعتبرها الألمان إنها قد أعطتهم هويتهم الحقيقية بإمرة القائد، أصبحت اليوم دون قيادة. وجرى تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال بإمرة حكام عسكريين يساعدهم عدد من المدنيين توزعوا على الشكل التالي: (١٢٠٠٠) أمريكي

[١] . محمد السيد سليم، المصدر السابق ، ص ٥٣٧-٥٣٨.

بإمرة الجنرال أيزنهاور الذي اختار فرانكفورت على نهر الماين مقرا له، (٢٥٠٠٠) بريطاني بإمرة المارشال مونتغمري في مدينة باد اوينهاوزن ، (١١٠٠٠) ألف فرنسي بإمرة الجنرال لاتر دي تاسيني في بادن و (٦٠٠٠) ألف سوفيتي بإمرة المارشال زوكوف في برلين – كارلزهورست. وفي برلين حل مكان حكومة الرايخ مجلس للرقابة ، إقامه الحلفاء لإدارة جميع الشؤون المتعلقة بكل ألمانيا.[١]

وإذا كان مصير ألمانيا موضع تساؤل ، إلا أن الإنسان العادي كانت له هموم آخرى ، أي التغلب على الأزمات اليومية الحياتية من اجل البقاء . ملايين من المنازل تعرضت للقصف والدمار وخصوصا في المدن الكبرى. العديد من الناس يعيش بين الأنقاض والأقبية وأكواخ الصفيح ،عائلات مشتتة، الملايين يعيشون بعيدا عن مناطقهم ، الشعب يعاني من المجاعة . ومع ذلك فان هذا الانهيار الهائل للدولة كان في الوقت عينه بمثابة البداية للتحرير. بالنسبة إلى مئات الآلاف من المعتقلين والأسرى والمقاومين والمعارضين ، وكذلك بالنسبة إلى الأسرى الأجانب. وحتى الألمان ، الذين ساروا في ركب النازية دون الالتزام حقيقي كانت هذه هي الساعة التي يأملون فيها وضع نهاية للحرب وإرهاب الدولة. إنها "" لحظة الخلاص والفناء في آن واحد"" ولكن كيف سيكون المستقبل ؟ هذا السؤال كان على لسان كل مواطن ، وخصوصا كانت التقارير تنتشر عن معسكرات الاعتقال النازية والإبادة الجماعية التي هزت الرأي العام العالمي. وتم تشكيل المحاكم العسكرية اللاحقة لمحكمة نورمبرغ في المناطق الغربية وأصدرت أكثر من (٥٠٠٠) حكم بينها (٨٠٦) حكم بالإعدام ، أما في المناطق السوفيتية فقد تم محاكمة أكثر من (٥٠٠٠٠) شخص وأصدرت (٧٥٦) حكم بالإعدام، كما مات عدد كبير من المحكومين خلال وجودهم في معسكرات الأشغال الشاقة في سيبيريا . ولم تكن تهمة (الفاشية) توجهه إلى مجرمي النازية فقط، وإنما

---

١ . يورغن ويبر، موجز تاريخ ألمانيا الحديث ، ترجمة: شفيق البساط، دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٥،ص١٢. وينظر كذلك: موقع على الانترنيت: whkmla;world hkstory at kmla, federal republic of germany(١٩٤٥_١٩٤٨)

كذلك إلى مناهضي الشيوعية أيضاً، فظلاً عن ان العديد من الشباب حوكموا بسبب جرائم ضد قوات الاحتلال والسلطات السوفيتية. وتشكلت أيضاً في المناطق الغربية محاكم ألمانية لها أهداف مماثلة قامت بتوزيع المتهمين إلى خمس فئات هي: مذنب رئيسي ، مذنب، مذنب صغير، مؤيد للنظام السابق غير فاعل، بريء. وأنزلت بهم العقوبة المحددة مسبقاً وهي تبدأ بالسجن ومصادرة الأملاك مروراً بالعقوبة المالية وصولا إلى المنع المحدود زمنيا من المشاركة في الانتخابات، وامتدت هذه المحاكمات للأعوام ١٩٤٦-١٩٤٨. وهكذا جاءت عملية التطهير السياسي في المناطق الغربية باعتقال مئات الآلاف، وطرد مثلهم من أعمالهم ، وذلك على ضوء الاستمارات التي وزعت والتي تضمنت أسئلة إجاباتها تحدد الماضي المهني والسياسي وفي المناطق الشرقية فتمت عملية التطهير بمصادرة الأملاك من كبار المزارعين والإقطاعيين وتأميم المصانع والمصارف ، إلى جانب التطهير في الدولة والإدارات العامة والذي طال حوالي نصف مليون شخص.[1]

وفي مسألة بث الديمقراطية في الحياة السياسية، فقد كانت من أهم أهداف الحلفاء هي إيجاد بنية ديمقراطية في ألمانيا ، وهذا أيضاً كان هدف جميع الألمان الذين ناهضوا النازية . ورغم اختلافاتهم العقائدية ، أكانوا من الديمقراطيين الاجتماعيين أم المسيحيين المحافظين والأحرار، فقد أرادوا جميعا المساهمة في إيجاد الظروف لنشوء الديمقراطية في ألمانيا ، وذلك يتطلب السماح بوجود أحزاب سياسية في البلاد ، ولاسيما تلك التي كانت موجودة في جمهورية فايمار كالحزبين الديمقراطي الاشتراكي والشيوعي ، لكن سرعان ما اتجهت الأنظار نحو تأسيس أحزاب جديدة تختلف بصورة جوهرية عن سابقاتها مثل الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي وحزب الأحرار . وكان السوفيت السباقين في السماح للألمان بالانضواء مجدداً تحت سقف الأحزاب في المنطقة التي يسيطرون عليها. وكانت قوات الاحتلال الغربية لاسيما الأمريكية تعلق أهمية قصوى على تكوين هذه الأحزاب الجديدة

---

١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص ١٣-١٨. وينظر http://workmall.com/germany-history-

منطلقة من القاعدة إلى القمة، أي من الأعضاء أنفسهم لا ان تكون مركزية موجهة من القمة إلى القاعدة، وذلك خلافا للسوفيت الذين لم يعلقوا أهمية على ذلك ، بل طالبوا بإيجاد منظمات مركزية تعكس الشمولية في التوجهات الألمانية . وأضحى الحزب الشيوعي الألماني هو أول الأحزاب التي عادت إلى الساحة السياسية. وفي برلين وكولونيا وفرانكفورت على نهر الماين، تأسست حركة جماعية وطنية مسيحية لا مذهبية ، هي الإتحاد الديمقراطي المسيحي، وتأسست مثيلة لها في بافاريا هي الإتحاد الاجتماعي المسيحي. فقد اتفق سياسيون محوريون من الكاثوليك ونقابيون مسيحيون ووطنيون محافظون من البروتستانت على إنشاء حزب شعبي يرتكز إلى قناعات إنسانية مسيحية . أما الحزب التوأم والإتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا وهو الذي يمتاز بميوله المحافظة والفدرالية ، فقد حافظ على استقلاله وكيانه الخاص. وسيطرت النظرة الاشتراكية المسيحية على مسار الإتحاد في الفترة الأولى، ولكن تحولاً طرأ على مساره منذ عام ١٩٤٨، وتحول إلى مسار الاقتصاد الخاص واقتصاد السوق. أما مؤسسوا حزب الأحرار في برلين وفتنبرغ وبادن ، فقد سعوا إلى تجاوز الانشقاق ، الذي أصاب الحزب و الانقسام بين اليمين واليسار الذي برز بين منظماته خلال جمهورية فايمار. ومع ذلك بقي الاختلاف قائما بين التيارين الوطني الحر واليساري الحر، رغم إعادة تأسيس الحزب من جديد . وكان القاسم المشترك بينهما هو رفض نفوذ الكنيسة على الدولة وتأييدها لنظام الاقتصاد القائم على الملكية الخاصة. وفي عام ١٩٤٨، اتحدت جميع الأحزاب الليبرالية للمرة الأولى في المناطق الغربية. أما في مناطق الاحتلال السوفيتية فقد خسر كل من الديمقراطيين المسيحيين والأحرار قدرتهم على الاستقلالية وأصبحوا جزءاً من (أحزاب الجبهة المناهضة للفاشية) تحت سيطرة الشيوعيين الذين اجبروا حزب الوحدة الاشتراكي الألماني على الإتحاد معهم عام ١٩٤٦، من خلال سيطرتهم على قيادته في المنطقة الشرقية.[١]

---

١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٢٠-٢٢.

وبذلك، وعلى صعيد السياسة الداخلية اتجهت كل دولة إلى إتباع أسلوب يتواءم ومصالحها. فالإتحاد السوفيتي حقق اندماجاً بين الحزب الشيوعي والاشتراكي الاجتماعي وتشكلت حكومة ذات أغلبية برلمانية بعدما جرت انتخابات عامة. وكانت سياسة فرنسا اقتصادياً، ولكن كان هذا موقفاً معهودا في السياسة الفرنسية. ولمعالجة المشاكل الإقتصادية الناجمة عن السياسات المتفاوتة للدول المحتلة عقد مجلس وزراء الخارجية اجتماعاً في كانون الأول ١٩٤٦ ولكن من دون تحقيق اتفاق لتنسيق سياستهم الإقتصادية في ألمانيا. فقد واصلت فرنسا والإتحاد السوفيتي اخذ التعويضات على شكل صناعات ومنشآت ، في حين كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تعيل الملايين في منطقتيها. وقد اقترح تقديم قرض أمريكي لكن الإتحاد السوفيتي رفض الاقتراح ، وأصر على اخذ التعويضات من الإنتاج حينذاك وهو ما رفضته بريطانيا.[1]

ومن الناحية الجغرافية ، فقد عارضت بريطانيا الدعوة الفرنسية لضم منطقة الراين، وارتضت بأن يقتصر ذلك على السار، كما إنها لم تعترف بما أصبحت تحت السيطرة البولندية من أراض ألمانية. وعندما اجتمع وزراء الخارجية في موسكو في آذار ١٩٤٧ كانت وجهات النظر متباينة بكل وضوح . فالإتحاد السوفيتي كان يرمي إلى المركزية في حين ان بريطانيا كان تريد نظاماً فيدراليا، أما فرنسا فكانت تنادي بالانفصالية . واتهم السوفيت السياسة الأمريكية والبريطانية في ألمانيا على إنها كانت تجهد لإعادة الروح الرأسمالية العدوانية. وبعد إخفاق اللقاء عمدت أمريكا وبريطانيا إلى تكوين مجلس اقتصادي مشترك لإدارة منطقتيهما وأجريت انتخابات على مستوى الإدارة المحلية والمقاطعات وكان ذلك كله تمهيدا لإقامة حكومة ألمانية غربية في حالة تعذر الوصول إلى اتفاق مع السوفيت. ومن اجل تنشيط الاقتصاد في المنطقتين الغربيتين قررت أمريكا وبريطانيا العمل للنهوض بالإنتاج في تلك المناطق إلى مستويات ما قبل الحرب. وبذلك ابتعدت سياسات القوى المحتلة بدرجة اكبر في تعاملها مع الاقتصاد الألماني، وأصدرت الحكومتان الأمريكية

---

[1] . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٢٨١–٢٨٢.

والبريطانية بياناً أكدت فيه أن عودة الاقتصاد الألماني إلى الاقتصاد الأوروبي من بين القضايا التي لابد أن تعالج كي تسعف ألمانيا نفسها، ولإعادة الاقتصاد الأوروبي. وعندما اجتمع الوزراء في لندن في كانون الأول ١٩٤٧ كانت الخلافات اشد عمقاً والشكوك راسخة. فقد اخفق الوزراء في الاتفاق بشأن وضع صيغة نهائية للحدود الألمانية. بل حتى أن ترك المسألة إلى لجنة فرعية لم يقبل به السوفيت وذلك لأن أمرا مثل هذا سيثير مسألة حدود بولندا في الغرب. وتجدد الخلاف بصدد شكل الحكومة الألمانية وفصلت عن قضية إعادة الاقتصاد إلى نشاطه السابق.[١]

إذن يمكننا القول أن تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال لم يكن إلا حلاً مؤقتا أما الحل النهائي فلقد اعتبر من أهم القضايا التي خلفتها الحرب تعقيداً، اذ كان من الصعب الاتفاق عليه بين (الحلفاء) ، فقد لاحت علامات الخلاف في مواقفهم أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب، بيد ان الحاجة الشديدة لمواصلة الحرب ضد ألمانيا استدعت منهم طمس الخلافات إلى المستوى الذي لا يقف في سبيل تحقيق النصر على ألمانيا. ولكن مع اقتراب نهاية المقاومة الألمانية وانهيار قابليتها على صد القوات المتحالفة ، طفحت إلى سطح العلاقات أزمات متنوعة انطوت على رؤية متفاوتة لكل منهما ، وادوار كل حليف في العالم ما بعد الحرب، وفي مواقفهم حيال الشعوب التي تمت تحريرها. ومنذ البداية تبين ان قضية ألمانيا بؤرة خلاف، من حيث الواقع السياسي والاقتصادي الجديد، كما إنهم لم يكونوا على اتفاق بشان اتفاقية الصلح معها ، إلا ان جميع الجهود حول كيفية توقيع معاهدة صلح والطريقة التي يمكن بها إدارة ألمانيا ، قد بات بالفشل ، وتطور الخلاف إلى حد ان تم تقسيم ألمانيا إلى دولتين.

---

١ . المصدر نفسه، ص ٣٨٣-٣٨٤.

نحو إقامة دولتين المانيتين

أولاً: الأزمة بين الشرق والغرب:

كما أسلفنا سابقاً انه خلال مؤتمر بوتسدام لم يتمكن رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي سوى الاتفاق شكليا على طريقة التعامل مع ألمانيا في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والقضاء على النازية وإحلال الديمقراطية واللامركزية ولم يتمكنوا من التوصل إلى تفاهم مشترك في الخلاف القائم بين مطالبة الإتحاد السوفيتي بتعويضات هائلة وإصرار القوى الغربية على إتاحة الفرصة أمام ألمانيا للحفاظ على اقتصاد يساعدها على الاستمرار ، هذا بالإضافة إلى سياسة السوفيت القائمة على البطش بجميع القوى المناهضة للشيوعية وبسط نفوذها السياسي في أوروبا الشرقية والشرقية الجنوبية لاسيما بولندا، الأمر الذي شكل عائقا أمام التوصل إلى تفاهم بين الحلفاء الأمس القريب . وقد أمكن التخفيف من وطأة هذا الشقاق الحاد بين الحلفاء من خلال حل وسط ، تقدم به الأمريكيون ، يقضي في جوهره إلى تقسيم ألمانيا إلى منطقتين شرقية وغربية، تكون الشرقية منها تحت تصرف الإتحاد السوفيتي للحصول على تعويضات عن الحرب، والثانية تحت سلطة التحالف الغربي ، الذي يعني عمليا ترك الإتحاد السوفيتي وحده يستغل المنطقة التي يسيطر عليها اقتصادياً ، بينما يجري العمل على إنقاذ المناطق الغربية من ناحية السياسة الإقتصادية والتعويضات وفق التصورات الانكلوامريكية ، الأمر الذي يتعارض بدوره مع النوايا المعلنة سابقا عن التعامل مع ألمانيا بصفتها وحدة إقتصادية غير مجزأة . لقد كان هذا القرار هو المقدمة لتقسيم ألمانيا سياسيا.[1]

ويمكن القول انه بهذا الحل الوسط، ربما استطاعت القوى الغربية الحيلولة دون امتداد نفوذ السوفيت إلى منطقة الرور، لكن مقابل ذلك كان عليها القبول بالتخلي عن الاتفاق

---

[1] . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٢٣.

الذي تم بينهم، والقائم على مبدأ عدم فصل المناطق الشرقية لألمانيا لصالح بولندا، وكان عليها أيضاً السكوت على التهجير لملايين الناس من المناطق البولندية والتشيكوسلوفاكية والهنغارية. وباستثناء هذا الاتفاق لم يتمكن الفرقاء من التوصل إلى أي تفاهم حول المسائل السياسية المتعلقة بالتعويضات ومستوى الصناعة الألمانية والإشراف على منطقة الرور. وهكذا سار الحلفاء نحو تقسيم ألمانيا إلى دولتين.

في هذه الأثناء برزت أزمات في مناطق آخرى من أوروبا والعالم. ففي أوروبا الشرقية والوسطى سعى السوفيت إلى الاستفادة من سيطرتهم العسكرية من خلال إقامة دول تدور في فلك الشيوعية، الأمر الذي اعتبره الغرب بأنه سياسة توسعية . كما حصل تضارب في المصالح البريطانية –الأمريكية من جهة والسوفيتية من الجهة آخرى في كل من إيران وتركيا واليونان.[1]

مشاعر الشك وعدم الاتفاق التي سادت العلاقات بين حلفاء الأمس، أودت في عام ١٩٤٧ إلى اندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب وكانت ساحتها الأبرز هي ألمانيا التي بدا ان التقسيم واقع فيها دون شك. وقد شملت حركة مجلس الرقابة التابع للحلفاء بسبب معارضة فرنسا إقامة هيئات إدارية مركزية ألمانية، والاهم من ذلك ، لأن السوفيت لم يترددوا لحظة واحدة في تنفيذ الأهداف السياسية التي وضعوها والخاصة بألمانيا دون الرجوع إلى الحلفاء في ذلك ، إذ عمدوا إلى إجراء تغييرات سياسية واجتماعية جذرية في ألمانيا الشرقية وفق النموذج السوفيتي متبعين شتى الوسائل في احتكار السلطة ووضعها في يد الشيوعيين. وتمثل رد الفعل من قبل البريطانيين والأمريكيين بتوحيد المنطقتين التابعتين لنفوذهما ، وبدأت إعادة البنية الديمقراطية على الصعيد المحلي من خلال إطلاق الأحزاب وتأسيس الولايات . وبدلاً من الإشراف الجماعي على ألمانيا بأكملها ، كان على المناطق المحتلة ان تتأقلم مع قوات الوصاية المفروضة عليها. فكان على الألمان في المنطقة

---

[1] . لمزيد من التفاصيل ينظر: كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٣٨٩.

الشرقية الانصياع للنظام الاجتماعي الاشتراكي الجديد الذي يحمل الطابع السوفيتي الأكثرية منهم لم تكن تريد ذلك ، لكن تبين سريعاً أن الديمقراطية المتجددة الموعودة قد تحولت إلى ديكتاتورية تسود منطقتهم . أما الألمان في الغرب ، فقد أتيحت أمامهم فرصة غير منتظرة تتمثل في الانضمام إلى العالم الديمقراطي بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي ينطوي على الأمن ويفتح الباب أمام المساعدات الإقتصادية . في هذه المناطق بدأت الديمقراطية تنمو وتتطور تحت مراقبة القوات المنتصرة بشكل راسخ ومتين قوامها الأحزاب والنقابات والمجالس النيابية المنتخبة . وكان هذا سنوات بمثابة الخلاص بالنسبة الى الملتزمين بالديمقراطية من الالمان بعد سنوات من الاضطهاد في ظل النازية ، كما انه كان بمثابة دعوة إلى إعادة النظر والتفكير بالنسبة إلى من كان من إتباع النظام السابق.[١]

ثانياً : رسم معالم التقسيم :

لقد سبق السياسيون البريطانيون الحكومة الأمريكية في الكشف عن خلفية الإستراتيجية المزدوجة للسوفيت في ألمانيا . فمن ناحية لم يترك ممثلوا الإتحاد السوفيتي في مجلس الرقابة وفي مؤتمرات وزراء الخارجية بين ١٩٤٥-١٩٤٧ فرصة تفوت دون التأكيد على وحدة ألمانيا آملين من النفوذ ومشاركة اكبر في القرارات السياسية ، ومن ناحية آخرى كانت سلطات الاحتلال السوفيتي والشيوعيين يعملون على إحداث تغييرات اجتماعية جذرية في المناطق التي يسيطرون عليها، الأمر الذي يمهد الطريق أمام مزيد من التباعد والفرقة بين مناطق الاحتلال . فتحت غطاء مكافحة الفاشية، وجرت عمليات واسعة لنزع ملكية الأراضي وكبار المزارعين ، مترافقة مع تأميم الصناعة والمصارف ووضع الشيوعيين الموثوق بهم في مراكز حساسة في الإدارات الرسمية ، وإنشاء جهاز للشرطة خاضع للسادة الجدد. وكما جاء سابقا ، فقد كانت مكافحة الفاشية بالنسبة إلى الشيوعيين مجرد وسيلة لوضع اليد على الدولة والأجهزة التابعة لها. لم يطل التطهير النازيين السابقين في إدارات

---

١ . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٢٥-٢٤.

الدولة فحسب ، بل أيضاً جميع هؤلاء الذين يعارضون انتقال السلطة إلى الشيوعيين. وقد زاد من حدة الصدع في ألمانيا هو اندماج بواسطة الإكراه بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني والحزب الشيوعي الألماني بتشكيلها حزب الوحدة الاشتراكي الألماني عام ١٩٤٦. فكان هذا الاندماج للحد من نفوذ الديمقراطيين الاجتماعيين في منطقتهم.[1]

بالمقابل كانت لندن على معرفة تامة بما يجري في منطقة الاحتلال السوفيتي، ولم يعد لديهم أي شك أن دولة شيوعية منفصلة في طريقها إلى الانبعاث في الشرق، يمارس من خلالها الضغط على ألمانيا بكاملها. وكانت النظرة البريطانية تقتضي القيام بأمر ما لمواجهة هذا (الخطر الروسي). لكن الحكومة الأمريكية كانت مترددة في التخلي عن اتفاقية بوتسدام . هذا في حين بدا أن التقهقر الاقتصادي في أوروبا الغربية لن يتوقف ما لم تعد عملية الإنتاج وإمدادات الغذاء إلى الانتعاش ، لاسيما في ألمانيا وهي قلب أوروبا ، مع الاستفادة من منطقة الرور لمصلحة البلدان المجاورة من خلال التبادل الاقتصادي ، وخصوصا ان منطقة الرور تعتبر أهم مصدر للطاقة ومركز أوروبا الصناعي . في الوقت الذي كانت موسكو تراهن على تفاقم الأوضاع وانتشار الفوضى في غرب القارة الأوروبية. وقد بلغ الأمر بالفعل في غاية التأزم حتى انه جرى تقنين الخبز في بريطانيا، كما ان محاولة الولايات المتحدة المتمثلة بالتعاون مع الإتحاد السوفيتي لا العمل ضده، من اجل تجاوز هذه الفوضى العارمة ، باءت أيضاً بالفشل نهاية عام ١٩٤٦. فقد اقترحت أمريكا إعطاء ضمانات أمنية للسوفيت تجاه ألمانيا من خلال تحييدها وإبقاءها منزوعة السلاح بإشراف القوى الأربعة ، لكن السوفيت رفضوا الاقتراح، وهكذا بدأت التحذيرات البريطانية تجد لها آذانا صاغية في واشنطن ، وهكذا بدأ التحول في السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا، وتم إعلان دمج المنطقتين المحتلتين الأمريكية والبريطانية في منطقة إقتصادية واحدة لكي تشكل النواة لدولة ألمانية غربية.[2]

---

[1] . المصدر نفسه، ص٣٩.

[2] . يورغن ويبر، المصدر السابق ، ص٤١.

ويمكن القول ان هذا التحول ترك ارتياحا في ألمانيا الغربية ، من حيث فتح الآفاق الواسعة أمامهم للخروج من الوضع البائس ، فضلا عن إعلان أمريكا بقائها لمدة طويلة، الأمر الذي بدد مخاوف الألمان من ان تبقى القوات السوفيتية دون غيرها في ألمانيا.

وهكذا جاءت مسألة إنشاء (المنطقة الإقتصادية المتحدة) في مطلع عام ١٩٤٧ كخطوة مصيرية بالنسبة إلى مستقبل ألمانيا. فهذه الخطوة كانت تحمل في طياتها التوجه عبر إجراء بعض التعديلات التنظيمية نحو تكوين منظومة إدارية حكومية ذات قاعدة فيدرالية ، إلى جانبها هيئة برلمانية تتمثل فيه القوى السياسية المنبثقة عن المجالس النيابية في المنطقة البريطانية – الأمريكية وتعكس موازين القوى فيها بصورتها الحقيقية. وكان لحزبي الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي عدد من مقاعد المجالس النيابية، يساوي ما كان للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، وأضحى حزب الأحرار بمثابة من يرجع كفة الميزان . أما الحزب الشيوعي وحزب الوسط والحزب الألماني والإتحاد الألماني لإعادة الإعمار ، فلم تكن لهم أهمية تذكر. ومن هنا برزت المعالم الرئيسية لنظام حكومي برلماني للجمهورية الإتحادية . مع ذلك كانت كل القوانين والإجراءات الصادرة عن الهيئة البرلمانية تخضع لرقابة مشددة من قبل البريطانيين والأمريكيين لكن أهم ما في الأمر هو ان الرغبة المتنامية في الاستقلالية في المناطق الغربية لم تكن لتتعارض مع الأهداف التي حددها التحالف الغربي، ومنها وضع حد للمجاعة والفقر وإيجاد ظروف إقتصادية منتظمة والوقوف في وجه التهديد الشيوعي السوفيتي وكذلك الانصهار في المعسكر الغربي . أمام مسألة ترك المنطقة الشرقية من ألمانيا تحت النفوذ السوفيتي فكان أمراً لابد من القبول به فهو أمر واقع لا محالة.[1]

---

[1] . يورغن ويبر، المصدر السابق ، ص٤٢–٤٣.

ثالثاً: مبدأ ترومان وسياسة التصدي:

ان التطورات التي حصلت في العلاقات السوفيتية –الغربية في ألمانيا وبولندا ودول أوروبا الشرقية، والضغط الذي سلطه الإتحاد السوفيتي على الوجود البريطاني في اليونان والنفوذ الغربي في تركيا وإيران ، رسخت بما لا يدفع إلى الشك ان عرى التفاهم التي سادت خلال الحرب بين الإتحاد السوفيتي والقوى الغربية قد انفصمت . وكانت المواقف تذهب ابعد فأبعد للاحتماء والتحصن وراء متاريس من السياسات الأيدلوجية والإجراءات العملية حيث توجد مصالحها وترعاها قواتها بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وكانت كل خطوة تتخذ من موسكو أو واشنطن ولندن تعمق التباين وتنشر الخوف وتهول التوقعات وتفرط في تقدير النوايا تقديراً من منظور سوء النية . وكانت الإدارة الأميركية تتفحص السياسة والمصالح والإستراتيجية الأمريكية خلال السنوات التالية للحرب، وتهيئة في الإدارة شخصيات اشتركت في نظرتها إلى العلاقات الدولية الأمريكية مثل ترومان رئيس الجمهورية ، ومارشال وزير الخارجية ، ودين اجسون مساعد وزير الخارجية ، وفاندنبرغ زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس.[1]

فقد تمكن دين اجسون من كسب التأييد لسياسة ترومان في ((الوقوف بوجه المد الشيوعي)) من خلال ربط موضوع القروض الأميركية بالنضال ضد الشيوعية، وكان يجادل في إن سقوط اليونان في يد الشيوعيين سوف يضعف في النهاية من مكانة البلقان وأفريقيا وأوروبا الغربية. وكانت حجة (التفاحة العفنة) القائمة على فكرة ان دولة شيوعية واحدة سوف تبدأ بإفساد جيرانها الملاصقين لها. تشبه نظرية (الدومينو) والتي

---

[1] . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٤٠٥.

تقول (ان السماح بوقوع دولة في براثن الشيوعية سيجعل دول الجوار تقع بعدها ، مثل قطع الدومينو المصطفة في خط) التي أصبحت تهيمن على سياسة أميركا الخارجية.[1]

وفي هذا الجو المشحون بعدم الثقة وسوء الظن انعقد مؤتمر موسكو في استمراره للاجتماعات العادية الدورية (لمجلس وزراء الشؤون الخارجية) للدول الأربعة . ولم يتوصل المؤتمر الذي استمرت جلساته من ١٠ آذار ولغاية ٢٥نيسان من عام ١٩٤٧، إلى إيجاد حل للقضية الألمانية . والسبب في فشل هذا المؤتمر ليس الأوضاع الدولية المتوترة وما كان يخيم عليها من شك وسوء الظن وحسب ، وإنما الرسالة التي أتى توقيتها مع افتتاح المؤتمر لجلساته. هذه الرسالة التي وجهها ترومان في ١٢آذار ١٩٤٧ إلى الكونغرس الأميركي والتي تضمنت القطيعة مع السوفيت.[2]

فقد أعلن ترومان عن تغيير السياسة من عدم الاكتراث إلى الوقوف بوجه المد الشيوعي، وكان عليه- من اجل كسب تأييد الكونغرس –ان يضخم من الاختلافات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ويجادل في ان النضال الأيدلوجي بين الديمقراطية والشيوعي هو نضال حاسم ملمحاً إلى ان إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية توسعية عدوانية ولذلك يحتاج إلى الوقوف في وجهه (على الرغم من انه لم يأت مباشرة على ذكر الإتحاد السوفيتي بالذات). هذه السياسة الجديدة-التي أصبحت تعرف بمبدأ ترومان – تعتبر ان على جميع البلدان ان تختار بين (حرية الغرب او عبودية الشيوعية). وأعلن ترومان عن استعداد أمريكا لمساعدة أي بلد يقاوم(الأقليات المسلحة) او (الضغط الخارجي).[3]

---

[1] . آلان تد، المصدر السابق، ص٢٦٠.

[2] . رياض الصمد، المصدر السابق، ص٤٥٨.

[3] . آلان تد، المصدر السابق، ص٢٦٠.

وبعد شهرين من توجيه ترومان لرسالته، وقف دين اجسون أمام الكونغرس يوضح ما آتى في خطاب رئيسه، وأعلن بأن المساعدة الأمريكية ستكون محصورة فقط في الدول التي تقر الولايات المتحدة ، نظامها السياسي والاقتصادي. وفي ذلك يقول: (ان تدابير مساعدة وإعادة بناء البلدان التي خربتها الحرب لم تنبثق عن روح إنسانية إلا جزئياً). وأضاف مخاطبا الكونغرس : ((إن مؤتمركم قد أجاز ، وحكومتكم تنتهج سياسة مساعدة وإعادة بناء ، هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية)). أما أسباب المساعدة بعض الدول دون غيرها أظهره قوله: ((بما إن الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبيته، فإننا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها أكثر فاعلية لبناء عالم مستقر سياسيا واقتصاديا، بمساعدة الحرية الإنسانية والمؤسسات الديمقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتعزيز سلطة الامم المتحدة ، ولذلك فان الشعوب التي تسعى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديمقراطية والحريات الإنسانية التي تقف في وجه الضغوط غير الديمقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الأمريكية قبل سواها)).[1]

وبهذا الإعلان تكرست القطيعة بين أمريكا والإتحاد السوفيتي وبالتأكيد اثر ذلك على فشل مؤتمر موسكو الذي لم يتوصل إلى وضع حدا للخلاف حول معاهدة سلام مع ألمانيا . وعمدت أمريكا إلى إنشاء تحالفات لمجابهة الكتلة السوفيتية ، لذلك جاء مشروع مارشال ليستكمل ما بدأه رئيسه وبذلك تكرست الهوة بين الشرق والغرب.

---

[1] . رياض الصمد، المصدر السابق، ص٤٥٩.

رابعاً: مشروع مارشال:

لقد بدأت السياسة الأمريكية في أوروبا تتبلور بصورة واضحة منذ الخلافات بشأن بولندا وألمانيا نحو ضرورة العمل على إعادة توازن القوى في أوروبا وذلك بعدما حصلت تغييرات جذرية في العلاقات الدولية . فاندحار ألمانيا وخضوعها للاحتلال العسكري من قبل قوتين كبيرتين وهن بريطانيا وفرنسا وبقية القوى الأوروبية القيام بدور الطرف الآخر المواجه للاتحاد السوفيتي ، قد ألزم الولايات المتحدة ان تكون القوة الأساسية لإعادة توازن القوى في أوروبا. وكما اتضح لنا فأن السبل التي نهجتها الولايات المتحدة كانت نفسية وسياسية وعسكرية وإقتصادية. ففي عزمها وإصرارها على الوقوف في وجه التحدي السوفيتي كانت الولايات المتحدة تبدي استعدادها النفسي وثقتها في قدرتها على التصدي للتحولات المترتبة على الخلافات في قضايا العلاقات الدولية، ففي الجانب السياسي اندفعت لتكون في مقدمة المعارضين للسياسات السوفيتية بعدما كانت أثناء الحرب تحرص على التوفيق بين وجهات نظر بريطانيا والإتحاد السوفيتي . وفي بعدها العسكري فأن الإبقاء على الآلاف من قواتها في غرب أوروبا من جهة ، وتطوير القابلية النووية من جهة آخرى كانا دليلاً على ان الإستراتيجية العسكرية تعمل لإقامة توازن قوى. اما في الجانب الاقتصادي فجاء مشروع مارشال ليتولى في هذا الدور لإعادة التوازن وهو الأمر الذي كان يعد بديلاً للحرب.[1]

إن الحرب ودمارها أثقلا على أوروبا الغربية بصورة جلية فتعطلت كثير من نشاطاتها الإقتصادية والتجارية . وثمة أسباب كانت وراء ذلك. الأول" اقتصاديات الدول الصناعية الأوروبية قد أتلفتها الحرب، وأصبح من العسير بمكان الانتعاش الاقتصادي من دون سياسة تعمل جميع الدول الصناعية على إنجاحها . والثاني" ان اقتصاد ألمانيا المنهار الحق ضررا في الاقتصاد الأوروبي وبات من المتعذر النهوض باقتصاد اوربا من غير احياء الاقتصاد الالماني ومشاركته في احياء الاقتصاد الأوروبي. والثالث" ان بريطانيا تعثرت في دفع ما

---

[1] . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٤١٠.

عليها من ديون وقروض للولايات المتحدة. كانت نتائج هذا الواقع سلبية سياسياً واقتصادياً.[1]

وبذلك قرر الكونغرس الأمريكي منح معونات مالية لإنعاش اقتصاديات اليونان – تركيا ودول أوروبا الغربية ولاسيما إنعاش اقتصاد ألمانيا . وتم الإيضاح ان الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي هي الوحيدة المؤهلة للحصول على المساعدة . وفي الوقت ذاته ستفسح المساعدة المجال أمام انتعاش الاقتصاد الألماني ضمن المجال الأوروبي وبذلك تغلق الطريق أمام الهيمنة الألمانية التي كانت تخشاها فرنسا.[2]

وفي ٥ حزيران ١٩٤٨ ، ألقى الجنرال مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة ، محاضرة في هارفارد وجاء في سياق حديثه ان الولايات المتحدة تستحق ان يهب الأوروبيون لأخذ المبادرة في معالجة أوضاعهم الإقتصادية وان يأتوا بفكرة ومشروع وسياسة وان الولايات المتحدة من جانبها ستسدي الدعم والعون المادي.[3]

وهكذا ومن اجل الحيلولة دون وقوع الكارثة الإقتصادية التي تتهدد أوروبا ، والتي في حال وقوعها قد تخدم الشيوعية وتساعد الإتحاد السوفيتي في بسط سيطرته على القارة بأسرها برأي حكومة ترومان، فقد عرضت الولايات المتحدة مساعدات مالية سخية على جميع الدول الأوروبية ، بالإضافة إلى إمدادها بالمواد الخام بهدف إعادة بناء اقتصادها. لم يوافق على هذا العرض سوى الدول الأوروبية الغربية كما كانت تتوقع واشنطن بصورة مسبقة. وإلى جانب هذه الأهداف في إطار سياسة التصدي الجديدة كانت الولايات المتحدة تسعى من خلال مشروع مارشال وراء هدف آخر.[4]

---

[1] . المصدر نفسه ، ص٤١١.

[2] . آلان تد، المصدر السابق، ص٢٦١.

[3] . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٤١٢.

[4] . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٤٤.

الأمر الذي رفضه السوفيت والدول السائرة في فلكهم ، من حيث إذا اخذ السوفيت ودول أوروبا الشرقية بهذا النموذج سوف تدرج في نظام اقتصادي عالمي تفقد فيه القابلية على التحكم بتطور اقتصادياتها . كما ان مستلزمات الانتفاع من المشروع يستدعي إشرافاً ونفوذاً لاقتصاد الطرف القوي في المشروع وبذلك ستكون أميركا صاحبة التأثير على اقتصاديات السوفيت وحلفائهم ، فضلاً على ان المشروع يعد أسلوباً للدخول في أوروبا الشرقية من الباب الخلفي، مما لاريب فيه ان قضية السوفيت ستضعف لصالح نفوذ اقتصاد الدولار.[1]

وبسبب التشابك والتداخل بين الاقتصاد الألماني والأوروبي، يستحيل الوقوف في وجه الانهيار الاقتصادي في أوروبا الغربية دون تحفيز وتطوير الطاقة الصناعية الألمانية لصالح أوروبا الغربية بأكملها بما فيها ألمانيا الغربية أيضا، لكن دون (ان تجعل من الألمان السادة في أوروبا)، وإلا لما وافقت فرنسا على مساعدة ألمانيا. ان موافقة حلفاء الولايات المتحدة على مشروع مارشال كانت تعني ضمناً الموافقة على إعادة إعمار المناطق الألمانية الغربية، الأمر الذي تقرر منذ فترة طويلة من الناحية السياسية ، وكان دمج ألمانيا الغربية في الاقتصاد الأوروبي الغربي/ الأطلسي يشكل في حد ذاته نوعاً من الرقابة الدائمة على ألمانيا، وهذا مطلب توافق عليه دول أوروبا بأكملها.

رغم ان مشروع مارشال قد اقر من قبل الكونغرس الأمريكي إلا إن الألمان رحبوا به على الفور وبحماس شديد، فأكبر قوة في العالم تمد يد المساعدة إلى مهزوم في الحرب ، وسوف يتم من خلال هذا المشروع الانفتاح على التجارة العالمية الحرة، الأمر الذي يتفق تماماً مع المصالح الخاصة لألمانيا لإنعاش تجارتها الخارجية ، من اجل الحصول على الأموال لإعادة البناء.[2]

---

[1] . كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٤١٣.

[2] . يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٤٥.

وما من شك ان مساعدة مارشال كانت موجهة لتلبية حاجة إقتصادية ملحة . فقد حولت الحرب العالمية الثانية أوروبا من دائن إلى مدين في غضون سنوات ، وكانت أضرار الحرب ضخمة، والإنتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام ينطوي على مضامين مروعة مثبطة للهمة. وعلاوة على ذلك فقد كانت ألمانيا، وهي غرفة محركات الاقتصاد الأوروبي قبل عام ١٩٣٨ ، مقسمة ، ولو ان الإتحاد السوفيتي نجح في تحقيق ما يريد لأخضعت ألمانيا إلى برنامج تعويضات مرهق.[١]

ويمكننا القول ان مشروع مارشال شكل نقطة الانطلاق نحو بناء دولة ألمانية غربية لها نظام اجتماعي واقتصادي وفق النموذج الأمريكي ، كما ساعد في الإسراع في عملية الإنتاج الصناعي التي بدأت والتي ساهمت في النهضة الإقتصادية ، ومن الناحية النفسية والسلوكية فقد شجع مشروع مارشال الألمان على التحول إلى الديمقراطيات الغربية.

وبذلك ساد جو من الأمل في انبثاق فجر جديد في ألمانيا الغربية وقد ازداد هذا الأمل مع الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تم عام ١٩٤٨. فقد تم سلوك خط جديد في اقتصاد السوق ، وجرى تحول حاد في السياسة الإقتصادية يتمثل في تحريك السوق وإطلاق القوى الفاعلة فيه للتعويض عن النقص الحاصل في المواد الغذائية وتحرير المواطن من الاعتماد على بطاقات التموين والسعي بشتى الوسائل للحصول على الغذاء والكساء ، وكان هذا التحول بمثابة ثورة على النظام الاقتصادي الشمولي . ثم جاء الإصلاح الجذري للنقد شرطاً أساسياً للسير في سياسة إقتصادية جديدة. هذا الإصلاح كان يتعلق بفائض من الأموال بلغ (٣٨٠) ملياراً، أصبحت دون قيمة تذكر والتي كانت أحدى نتائج الحرب التي خاضها هتلر والتي جرى تمويلها عن طريق طبع العملة دون حساب. فكان لابد من إيجاد عملة صحيحة يستعيض الناس بها عن (أوراق لفائف التبغ) . وهذا الأمر يعني فقدان الملايين من الناس لمدخراتهم المالية . كان خبراء المال الأمريكيون قد وضعوا عام ١٩٤٦ خطة إصلاح النقد

---

١ - غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية، ٢٠٠٤، ص٤٣٢.

تشمل ألمانيا بكاملها ، لكن السوفيت رفضوا ذلك، لأنهم فضلوا بسط سيادتهم على المنطقة التي يحتلونها على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية التي تشمل ألمانيا بكاملها . وهكذا اخذ الطرفين الأمريكي والسوفيتي العمل بسرية من اجل إصدار عملة جديدة . وبدأت عملية طبع العملة (المارك الألماني) في واشنطن ونيويورك، واتخذ السوفيت إجراءات مماثلة.[1]

وفي نيسان ١٩٤٨ وصلت أوراق النقد الجديدة من أمريكا في (٢٣٠٠٠ الف) صندوق إلى فرانكفورت لتوزع على البنوك المركزية الألمانية الغربية، وتم إلغاء الديون المترتبة على الرايخ الألماني إلى جانب ٨٠٪ من الثروات المالية الخاصة لكل مواطن ألماني في المناطق الغربية، وتم إجبار الألمان على القبول بهذه الخطوة المالية الراديكالية التي تبين فيما بعد إنها تصب في مصلحتهم. وكانت ساعة الصفر لتنفيذ الإصلاح النقدي هي يوم الأحد الموافق ٢٠ حزيران ١٩٤٨. مارك الرايخ أصبح دون قيمة، وكل مواطن ألماني حصل على ٤٠ مارك ألماني (وعلى ٢٠ مارك إضافي في شهر آب). المدخرون خسروا الجزء الأكبر من أموالهم خلافا لأصحاب الأملاك العينية. وتزامناً مع ذلك تم إلغاء الاقتصاد الموجه وإلغاء سياسة تحديد الأسعار لمعظم المنتجات دون شمول المواد الغذائية الرئيسية وإيجارات السكن. وكانت هذه بداية لاقتصاد السوق الذي ترافق في بادئ الأمر مع الارتفاع حاد لأسعار العديد من السلع وارتفاع مماثل في البطالة ، لكن ذلك لم يستمر سوى لفترة وجيزة. وانتشرت البضائع بمختلف أنواعها واختفت السوق السوداء والمنتوجات تبحث عن مشتري، وبدأت الحياة تدب في آلية السوق القائمة على العرض والطلب.[2]

---

[1] . يورغن ويبر ، المصدر السابق، ص٤٦.

[2] . المصدر نفسه، ص ٤٧-٤٨.

خامساً: حصار برلين:

على اثر فشل مؤتمر لندن المعروف بـ(الحظ الأخير) عام ١٩٤٨ أدرك الانكلو-سكسون مدى صعوبة في الوصول إلى اتفاق مع السوفيت حول معاهدة صلح النهائية مع ألمانيا. ولهذا عمدوا إلى تغيير سياستهم حيال ألمانيا، ومهدوا إلى ذلك بتشكيل (المنطقة المزدوجة)، ونشطت دبلوماسية الدول الغربية الثلاث بهدف إحياء المناطق الألمانية الواقعة تحت احتلالهم ، ودمجها في الوحدة الغربية التي أصبح وجودها ضروريا للوقف في وجه الأخطار الآتية من الشرق . ولتحقيق ذلك كانت الدعوة إلى مؤتمر لندن، حضرته الدول الغربية الثلاث رغم احتجاج السوفيت على ذلك. وكان من نتائج المؤتمر الثلاثي الذي بدأ جلساته في ٢٣ شباط وأنهاها في نيسان من عام ١٩٤٨ تعهد الدول الثلاث بالسعي لتوحيد المناطق الألمانية الثلاث ومنحها بعض الحرية مع الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في أيلول من نفس العام. ولكن إرضاء فرنسا المتخوفة دائماً من انبعاث الخطر الألماني كان لابد من اتخاذ بعض الإجراءات ، منها سلخ الرور سياسياً عن ألمانيا وتشكيل لجنة دولية لإدارتها، وتشكيل (مكتب الأمن العسكري) المكون من قادة جيوش الدول الثلاثة، لغرض الإشراف على تجريد ألمانيا من السلاح، واعتراف فرنسا بالاستقلال الذاتي لمنطقة السار، وقد آثار هذا احتجاج الإتحاد السوفيتي ، وكانت ردة فعله هو محاصرة جميع الطرق البرية المؤدية إلى برلين.[1]

لقد كانت قضية برلين من بين اخطر الأزمات الأوروبية التي رسمت العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب . فبعدما اتضح أن الطريق قد افترق في افتراضات ونيات وسياسات الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، فأن العزم على أنهاك وتقييد كل طرف أصبح مألوفا. ويعد موقع برلين مثيرا للخلاف. فهي تقع لمسافة (١٠٠كم) داخل أراضي ألمانيا الشرقية، لكنها مقسمة حالها حال ألمانيا إلى أربع مناطق، وكان ذلك وضعا شاذا. فالألمان الشرقيون والسوفييت نظروا إلى سيادة ألمانيا الشرقية على إنها ناقصة طالما ان برلين مقسمة. ثم ان

---

[1] . رياض الصمد، المصدر السابق، ص٤٦٤.

القوانين في برلين غير متجانسة وتفقد ألمانيا هويتها المركزية التي ينشد السوفيت إسباغها عليها. فضلا عن ذلك ان نمط الحياة في جزئيها كان مختلفا. فالقوى الغربية جعلت من برلين الغربية واجهة لنموذجها في الحياة الإقتصادية والاجتماعية وكانت تغيض به السوفيت الذين اضطروا على معاملة ألمانيا بصورة تتوافق مع ما كان ميسورا لهم بعد الحرب. وكان وراء الأزمة إجراءات إقتصادية ونيات سياسية، فالغرب يزمع إقامة دولة ألمانيا الغربية وان إصلاحات إقتصادية ومالية تجري لهذا الأساس، وتم استبدال العملة الألمانية. واعتبر السوفيت هذه الخطوة ضارة به وبألمانيا الشرقية، وأراد السوفيت الإشراف على السلطة المالية بأنفسهم، بينما الغرب أرادها مشتركة[1].

ويمكن القول إن قضية برلين لا يمكن أن تفسر من زاوية هذا الخلاف فحسب، فثمة صعوبات آخرى كانت تحصل في علاقات القوى الأربع حينما صرفوا شؤون مناطقهم. ومن دون شك ان وضع العراقيل في طريق بعضهم البعض كان لأغراض سياسية، خاصة بعدما تبين ان الغرب كان يرمي لإقامة ألمانيا المنفصلة، وكذلك كان السوفييت يعملون من اجل الشيء ذاته.

ولم يكن إصلاح النقد في غرب ألمانيا مفاجأة بالنسبة إلى القيادة السوفيتية بحال من الأحوال. فقد جرت الاستعدادات منذ أشهر في موسكو لاستغلال هذه المناسبة من اجل القيام باختبار قوة مع الأمريكيين في برلين التي تشكل همزة الوصل بين الشرق والغرب. وكانت برلين تحيط بها القوات السوفيتية من كل جانب. وقد بدأت الفرصة مناسبة لوضع برلين بكاملها تحت النفوذ السوفيتي بعدما دلت جميع المؤشرات على ان الولايات المتحدة مصرة على تأسيس دولة في المناطق الغربية. وكانت السلطة السوفيتية قد شرعت فعلا منذ نيسان ١٩٤٨ في تشديد الرقابة على عبور الأشخاص والبضائع من وإلى برلين.

---

[1]. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٢٨٥.

وفي ٢٤ حزيران ١٩٤٨ تفاقمت الأزمة في برلين بشكل خطير بين الشرق والغرب. ففي اليوم السابق أي ٢٣ حزيران ١٩٤٨، أصدرت السلطة السوفيتية عملة جديدة (مارك ألماني-شرقي) وأمرت باعتماد العملة الجديدة في برلين بكاملها، فما كان من الحلفاء الغربيين سوى الإعلان عن ان هذه العملة (باطلة لاغية المفعول) وانزلوا المارك الألماني الغربي الجديد للتداول فوراً في القطاعات الثلاث التي يسيطرون عليها. في منتصف تلك الليلة انقطعت الكهرباء في برلين الغربية، وفرض السوفيت الحصار الكامل على الجزء الغربي من المدينة، وتوقفت كل القطارات وجرى قطع الطرقات ووقف حركة السفن النهرية وقطع إمدادات الكهرباء والمواد الغذائية الآتية من الجزء الشرقي من المدينة والمنطقة التي تسيطر عليها القوات السوفيتية، وهكذا وجد مليونا مواطن من برلين الغربية إلى جانب (٣٠٠٠٠) من الحلفاء وعائلاتهم كمن وقع في المصيدة [١].

كان هدف موسكو من وراء ذلك حمل القوات الغربية على الانسحاب من برلين لبسط سيطرتها على كامل المدينة، وبهذا يصبح المشروع الأمريكي بخصوص الدولة الغربية محكوما بالفشل. لكن المفاجأة كانت بالنسبة إلى السوفيت، قيام الأمريكيين والبريطانيين بإقامة (جسر جوي) كان الأكبر في التاريخ [٢].

في الحقيقة لم تحاول القوى الغربية استخدام القوة، وذلك بسبب ان ترتيبات الصلة بين برلين الغربية وبين المناطق المحتلة للقوى الغربية الثلاث لم تكن واضحة ومتفق عليها، وإنما كانت ناجمة عن تقدير موقف واضطرار. كما ان المهم في الأمر، هو لو ان الغرب استخدم القوة فان ذلك قد يؤدي إلى مواجهة، فليس من المستبعد ان يصد السوفيت محاولة غربية لفتح المواصلات مع برلين الغربية بالقوة. ولذا فلقد لجأت القوات الغربية إلى الجو لإدامة الإمدادات اللازمة إلى السكان. ولم يعترض السوفيت ذلك خشية تفسير الغرب لخطوة مثل هذه على إنها تصعيد في مستوى التوتر للأزمة. وأفلحت القوى الغربية في جسرها

---

١. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٤٩.

٢. المصدر نفسه، ص٥٠.

الجوي، وان تحافظ على هيبتها وأظهرت عزمها على المواجهة، كما اتخذت بدورها إجراءات لحصر المنطقة السوفيتية[1].

وهكذا، ولمدة سنة كاملة تقريبا قام طيارون أمريكيون وبريطانيون بنقل كل ما يحتاجه أكثر من مليونين من البشر للعيش والعمل، وبمعدل ٢-٣ دقيقة كانت تهبط طائرة في واحد من المطارات برلين الغربية. فقد كان ذلك انجازا هائلا استطاعت من خلاله برلين الغربية الصمود دون استخدام القوة. وقد احترم السوفيت الاتفاقية الموقعة عام ١٩٤٥ والمتعلقة باستخدام المعابر الجوية من وإلى برلين. لكن القوى الغربية لم تستطع الحيلولة دون تقسيم المدينة. وفي ١٢ أيار ١٩٤٩ سلم السوفيت بالأمر الواقع وأدركوا إنهم لن يتمكنوا من تحقيق الهدف الذي يسعون إليه، بل إنهم من خلال ذلك قد حملوا الألمان على التوجه نحو المعسكر الغربي، وبذلك لم يتمكن السوفيت من الحيلولة دون إنشاء الدولة الغربية، بل أنهم ساهموا في الإسراع بذلك، كما ان أمريكا المنتصرة في الحرب قد أصبحت الآن القوة التي تحمي الألمان[2].

سادسا: إنشاء دولتين ألمانيتين:

أثناء أزمة برلين والحصار المفروض عليها، وتحديدا في ٣٠ آب ١٩٤٨، اتفقت القوى الأربع في مباحثات موسكو على جملة أمور. أولاً" حق الدول الغربية الثلاث في الوصول إلى برلين يعد حقاً مطلقاً وليس مقيدا بإجراءات سوفيتية. ثانياً" ان يسعى الأربعة الكبار للوصول إلى تسوية للقضية الألمانية. ثالثاً" أن تستمر القوى الأوروبية الثلاث في جهودها لإقامة حكومة ألمانية. أما مسألة استبدال العملة بآخرى فقد كانت قضية شائكة لم يتفق عليها الأطراف. وبغية الضغط على الإتحاد السوفيتي الذي كان يماطل في رفع الحصار، تقدمت القوى الغربية الثلاث بشكوى إلى مجلس الأمن[3].

---

١. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٢٨٧.

٢. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٥١.

٣. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٢٨٧.

وعرضت القضية على مجلس الأمن في ٢٦ أيلول ١٩٤٨ ووافق المجلس على مناقشتها بأغلبية تسعة أصوات ضد صوتين، لكن لم يستطع المجلس اتخاذ قرار فيها بسبب الفيتو السوفيتي، وكذلك لم تنجح وساطة مندوب الأرجنتين في مجلس الأمن، لذلك اتفق جميع المحللين على تسمية الحالة التي عاشها العالم في تلك الفترة بالحرب الباردة، واخذ الخوف يزداد من احتمال سخونتها واشتعال نار حرب عالمية ثالثة [١].

وفي هذا الوقت كانت جمهورية ألمانيا الإتحادية تأخذ شكلها النهائي في الغرب. فمنذ ربيع عام ١٩٤٨ كانت قوى الاحتلال الغربية الثلاث إلى جانب بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ تناقش التفاصيل المتعلقة بإنشاء الجمهورية الإتحادية، حتى ان فرنسا كانت موافقة على ذلك بعد حصولها على ضمانات أمنية بأن الدولة الألمانية الجديدة لن تكون قوية جدا من الناحيتين السياسية والإقتصادية. وفي الأول من تموز ١٩٤٨، استدعى الحكام العسكريون الثلاثة البريطاني والفرنسي والأمريكي، رؤساء حكومات الولايات الغربية الألمانية إلى اجتماع في مقر القيادة العامة الأمريكية في فرانكفورت، وكلفوهم بدء الاستشارات لوضع دستور لدولة ألمانية الغربية من خلال الاستعانة بجمعية دستورية تشكل لهذا الغرض.

وطلب الحلفاء ان تكون الدولة الجديدة ديمقراطية واتحادية (ذات استقلالية واسعة للولايات) وان تصون الحرية الفردية. وقد جرى أيضا الإعلان عن وضع نظام يحدد العلاقة بين قوات التحالف الغربية وبين الحكومة الألمانية التي ستشكل لاحقا. كانت هذه الأوامر الصادرة بتأسيس الدولة في نظر السياسيين الألمان بمثابة فرصة سانحة للحصول على بعض الاستقلالية من المنتصرين في الحرب، لاسيما وان هؤلاء أيضا يطمحون إلى ديمقراطية حرة، دون ان يفسر ذلك على انه تسليم بواقع ان ألمانيا أصبحت مقسمة بصورة نهائية، لذلك كان على الدستور ان يكون مؤقتا إلى ان تتوحد ألمانيا من جديد. فكان إطلاق اسم (القانون الأساسي) على الدستور المنوي وضعه يهدف إلى التأكيد على ذلك وعلى ان الدولة الجديدة ستكون النواة لألمانيا المستقبل الكاملة الحرة، وان على هذه الدولة ان تكون فاعلة وليست حالة طارئة[٢].

---

١. رياض الصمد، المصدر السابق، ص٤٦٥.

٢. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٥١–٥٢.

وفي آب ١٩٤٨ تم وضع مشروع القانون الأساسي وتم عرضه على مجلس يتكون من (٦٥) عضوا من المجالس النيابية في الولايات، وباشروا في مناقشة المشروع في أيلول ١٩٤٨ في مدينة بون. وتمثل في المجلس كل من المعسكرين السياسيين الكبيرين، فكان للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (٢٧) عضواً فيه وللمعسكر الآخر المتمثل في الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي عدد مماثل وكان للأحرار خمسة أعضاء فقط مع ذلك كان لهم وزنا كبيرا في هذه المعادلة. وفي الثامن من أيار ١٩٤٩ والمصادف الذكرى الرابعة للاستسلام غير المشروط، تمت الموافقة على القانون الأساسي، وبدأ العمل به في ٢٣ أيار ١٩٤٩ الأمر الذي كان بمثابة ساعة ولادة جمهورية ألمانيا الإتحادية.

وكان جواب الإتحاد السوفيتي على تأسيس الجمهورية الإتحادية قد تم الإعداد له بعناية فائقة، ومع ذلك تعمدوا إلى ترك الوضع السياسي في منطقة احتلالهم معلقا حتى نهاية عام ١٩٤٨ على أمل ان يتمكن رغم كل ذلك على مد نفوذه ليشمل ألمانيا بكاملها مع توجيه الاتهام للقوى الغربية وتحميلها مسؤولية تقسيم ألمانيا. في حين كانت جهود حزب الوحدة الاشتراكي تسعى إلى تكريس الدولة في منطقة نفوذه وذلك بحكم ثقتهم بان تحقيق (النظام الديمقراطي الجديد) الشيوعي لا يمكن أن يتم إلا في حماية الجيش الأحمر. وما كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية لتوجد دون الإتحاد السوفيتي. ولم يكن أمام الشيوعيين في ألمانيا الشرقية الذين تستروا خلف حزب الوحدة الاشتراكي الألماني أي فرصة للوصول للسلطة من خلال انتخابات حرة التي لم يسمح السوفيت بإجرائها لعلمهم ان حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي سيحصل على أكثر من نصف الأصوات. وللحد من نفوذ الحزبين الديمقراطي المسيحي والأحرار دعا حزب الوحدة الاشتراكي الألماني وسلطات الاحتلال إلى عقد (مؤتمر شعبيى ألماني من اجل الوحدة والسلام العادل)، وبمساعدة السوفيت استطاع حزب الوحدة الاشتراكي السيطرة على النقابات ومنظمات الشباب وجميع المؤسسات الحكومية، ومع تأسيس (اللجنة الإقتصادية الألمانية) بأمر من السوفيت في صيف ١٩٤٧ في برلين بدأت تتبلور الصورة المستقبلية لحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفي نهاية عام ١٩٤٨ حصل قادة حزب الوحدة الاشتراكي على موافقة السلطات السوفيتية بالشروع في تأسيس الدولة في منطقة الاحتلال السوفيتي، وفي أيار ١٩٤٩، طالبت حركة المؤتمر الشعبيى من السلطات السوفيتية بتأجيل الانتخابات المقرر إجرائها لمدة سنة آخرى فوافقت السلطات السوفيتية على ذلك، وفي٧

تشرين الأول ١٩٤٩ قد انبثق عن المؤتمر الشعبيى ما كان يعرف بمجلس الشعب المؤقت لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وهكذا تم الإعلان عن الدولة الألمانية الثانية[1].

ويمكننا القول ان ألمانيا أصبحت احد العوامل الرئيسية في العلاقات التي تزداد سوءاً بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، اذ اتضح بعد عام ١٩٤٥ إنها ستكون أساسا في توازن القوى الأوروبية (وحتى العالمية)، وتصبح على درجة قصوى من الأهمية في مجال الهواجس الأمنية السوفيتية. وخشي الطرفان من ان تصبح ألمانيا- مع تحول التوترات إلى حرب باردة- جزءاً من المعسكر المعارض.

كما ان الحلفاء فشلوا في التعامل مع ألمانيا كوحدة إقتصادية واحدة مثلما جاء في معاهدة بوتسدام، وبدلا من ذلك تم تقسيم ألمانيا وتم تطبيق (التاءات الخمس) وهي، التخلص من الأسلحة، التخلص من النازية، ترسيخ الديمقراطية، التخلي عن التصنيع، التحول إلى اللامركزية. كما ان مشكلة التعويضات الحربية باتت مستعصية على الحل. ثم جاءت مسألة إنعاش الاقتصاد الألماني من خلال مبدأ ترومان وخطة مارشال، لتزيد التوتر في العلاقات إلى الحد الذي انقسمت فيه القوى العالمية إلى معسكرين لينتج عن ذلك تقسيم ألمانيا إلى دولتين وذلك بمثابة إعلان الحرب الباردة كما جاء برأي اغلب المحللين السياسيين المراقبين للأحداث في تلك الحقبة.

واستمر تطور السياسة الدولية لينتج عنه تمرس القوى العالمية في حلفين رئيسيين، غربي وشرقي، حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو، وازداد من سباق التسلح، مما أثار الرعب في نفوس الناس من إمكانية وقوع حرب عالمية ثالثة مدمرة.

---

[1]. المصدر نفسه، ص٥٤، وينظر كذلك:

http://workmall.com/germany/history the birth of german democratic republic.html.

إعادة توحيد ألمانيا

التطورات السياسية في ألمانيا بعد التقسيم

لقد أدى انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين بعد الحرب العالمية الثانية إلى قيام دولتين ألمانيتين، كما اشرنا سابقا، احدهما ذات نظام سياسي ليبرالي في المناطق التي كانت تحتلها الدول الغربية الثلاث، وهي جمهورية ألمانيا الإتحادية، والآخرى ذات نظام ماركسي في المنطقة التي كان يحتلها الإتحاد السوفيتي، وهي جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وتطور النظام السياسي في كل منهما على ضوء التجربة التاريخية المريرة لألمانيا ككل، وكذلك على ضوء القيود التي فرضتها علاقاتهما الجديدة بكل من المعسكرين المتصارعين. فارتبطت ألمانيا الديمقراطية اقتصادياً بمجموعة دول المعسكر السوفيتي*، كما ارتبطت سياسياً وعسكرياً بحلف وارشو**. وارتبطت ألمانيا الإتحادية اقتصاديا بالسوق الأوروبية المشتركة وسياسيا وعسكريا بحلف الشمال الأطلسي***. واستقر النظام السياسي في ألمانيا الإتحادية على دعائم برلمانية-فيدرالية. وحاول إيجاد نوع من التوازن بين السلطات والمؤسسات الفيدرالية المركزية وبين السلطات والمؤسسات الخاصة بالولايات والأقاليم. كما تنوعت المؤسسات التي تشارك في صنع القرارات السياسية والدستورية على المستوى الفيدرالي

---

* ويسمى كوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) تم تأسيسه من قبل الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٩ لدمج اقتصاديات أوربا الشرقية، والأعضاء المؤسسون هم (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا، رومانيا والاتحاد السوفيتي) وانضمت ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٥٠ ويشمل أيضا ألبانيا ومنغوليا وكوبا وفيتنام) ينظر: غرلهام ايفانز وجيفري نوينهام، المصدر السابق، ص١١٣.

** تأسست عام ١٩٥٥ حين وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة متعددة الأطراف مع ألبانيا، بلغاريا، بولندا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا وكان ردا على حلف الناتو حين ضم ألمانيا الاتحادية. ينظر: المصدر نفسه، ص٧٨٢.

*** NATO وهي الأحرف الأولى لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، وهي ذات ترتيب دفاعي تأسست بعد ان تم التوقيع على المعاهدة في واشنطن (D.C) في نيسان ١٩٤٩، وتظم بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، أيسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليونان، تركيا، اسبانيا، وانضمت ألمانيا الاتحادية عام ١٩٥٥. ينظر المصدر نفسه، ص٤٧٩.

يحركها هاجس أساسي وهو الحيلولة دون انفراد أي زعامة سياسية مهما كانت قوتها بالسلطة المطلقة ، واتسمت كافة القوى السياسية الرئيسية فيها بالاعتدال وخفت حدة الصراعات الإيديولوجية التي ميزت العلاقات بينها منذ بداية القرن الماضي. ولم يعد بينها خلافات تذكر حول علاقة ألمانيا الإتحادية بالعالم الخارجي، وأصبحت الخلافات بينها هي خلافات في الدرجة وليس في النوع حول السياسات الإقتصادية والاجتماعية الواجب أتباعها. وشقت ألمانيا الإتحادية طريقها بثبات نحو الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وأصبحت بالتدريج أهم قوة إقتصادية وتكنولوجية في أوروبا الغربية . اما النظام السياسي في جمهورية المانيا الديمقراطية فقد تشكل تحت وطأة الاحتلال السوفيتي الذي فرض عليها نظاما اشتراكيا يقوم على المُلكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي الموجه للاقتصاد الوطني . ورغم السيطرة المطلقة للحزب الاشتراكي الموحد على السلطة ، إلا ان النظام السياسي تميز عن غيره من الانظمة الشيوعية بوجود نوع من التعددية الحزبية سمحت للعديد من التيارات السياسية غير الماركسية بتنظيم نفسها من خلال قنوات مؤسسية شرعية ، ولكن بالطبع تحت اشراف ورقابة وهيمنة الحزب القائد [1].

لقد اعتبرت جمهورية ألمانيا الإتحادية نفسها كيانا سياسياً مؤقتاً، ومن اجل التعبير بوضوح عن ان تأسيس كيان الدولة هذا سوف لايؤثر على تقسيم ألمانيا إلى دولتين بصورة دائمة، لم يسن المجلس البرلماني (دستورا) بل (قانونا أساسيا) الذي صدر بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٤٩ ، والمصادق عليه من قبل أغلبية أكثر من ثلثي ممثلي الشعب الألماني للولايات الإتحادية المشاركة، وقد جاء في مقدمته وبصريح العبارة، ان يبقى الشعب الألماني بأسره مدعوا لاستكمال وحدة ألمانيا وحريتها عن طريق تقرير المصير الحر. كما جاء في إحدى مواده، من ان القانون الأساسي على ما توقع واضعوه من ان تقسيم المانيا السياسي ماهو

---

[1]. حسن نافعة، معجم النظم السياسية والليبرالية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، دار الجيل، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص٩١.وكذلك ينظر :- http:// workmall/Germany-history-planned-economy.html

إلا ظاهرة مؤقتة، من حيث يفقد هذا القانون الاساسي مفعوله في ذلك اليوم الذي يدخل فيه دور التنفيذ دستور يسنه الشعب الألماني وفقاً لاختيار حر[1].

وتهدف جميع الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب الإتحادي الألماني بالاتفاق مع أحكام القانون الأساسي، إعادة الوحدة السياسية لألمانيا كهدف سامي لسياستها. وكان مجال العمل السياسي للجمهورية الإتحادية في بادئ الأمر محدودا جدا، وقد اخذ نظام الاحتلال في التلاشي تدريجيا. قد يكون صحيحا ان الجمهورية الإتحادية كان لها حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية، ولكن الصحيح أيضا إنها كانت رغم ذلك منطقة خاضعة لانتداب الحلفاء الغربيين. ان الحرية التي أعطتها أمريكا وبريطانيا وفرنسا لألمانيا لم تكن سوى حرية غير كاملة تحيط بها الشكوك من قبل الشعوب الغربية التي تنتظر من حكوماتها إبقاء الألمان تحت المراقبة. ولم يكن الدستور سوى نظام تم الاتفاق عليه من قبل القوى المنتصرة الثلاث لإدارة بلد محتل. وواقع الأمر هذا لم يتغير بتعيين مفوضين ساميين بدلاً عن الحاكمين العسكريين، وسارت الأمور في البدء بصورة لا تخلو من الكلفة والشكليات، فقد كان جهاز المراقبة الذي يشرف عليه المفوضين الساميين كبيراً و باهظ التكاليف وكان يعمل فيه في مطلع الخمسينيات أكثر من عشرة آلاف موظف من الحلفاء إلى جانب مئات من الضباط، وكانت قوات الحلفاء تبلغ مئة ألف جندي إلى جانب مئات الآلاف من أفراد عائلاتهم ومن الموظفين الألمان المساعدين، الأمر الذي جعل ثلث ميزانية الحكومة الإتحادية يذهب لتسديد كلفة الاحتلال، ولم يكن بوسع المجلس النيابي الإتحادي إصدار أي قرار دون موافقة المفوضين الساميين الذين كانوا يمسكون أيضا بالسياسة الخارجية والإقتصادية لألمانيا. كما ان احتفاظ المندوبين الساميين بحق سحب الصلاحيات من

---

[1]. حقائق حول ألمانيا، صادر عن إدارة الصحافة والإعلام لحكومة ألمانيا الاتحادية، المصدر السابق، ص٦٢. وينظر كذلك : وزارة الخارجية الألمانية، حقائق عن ألمانيا، تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، موقع على الانترنت
www.٢tatsachen-ueber-deutschland.de

الحكومة ومن المجلس النيابي، كان في نظر السياسيين الألمان بمثابة تهديد وسيف مسلط ولا يبعث على الرضا [1].

وكان من البديهي ان تحاول الحكومة الألمانية في البحث عن السبل للوصول إلى الاستقلالية السياسية، وتمثل ذلك في العمل تدريجيا على إزالة القيود التي فرضتها حالة الاحتلال، إلى جانب العمل على تحويل ألمانيا إلى شريك للحلفاء وتساوي الحقوق من اجل توثيق الترابط بين ألمانيا والعالم الغربي. ولا شك كان ذلك يتطلب الاستعداد لتقديم بعض التنازلات لكسب ثقة الحلفاء، لاسيما تجاه فرنسا، لكن مع الحفاظ على مصالح ألمانيا، وكان الهدف هو إقامة أوروبا متحدة من خلال ترسيخ الجمهورية الإتحادية في العالم الغربي ابتداء بالناحية السياسية فالإقتصادية وأخيرا العسكرية، وكان لابد من الألمان وضع نهاية للنزعة القائمة على المناورة من خلال القوة بين الشرق والغرب. كما ان توطيد العلاقات مع الغرب، يشكل حماية للديمقراطية الناشئة في وجه الشيوعية كما انه يشكل في الوقت نفسه ضمانة لعدم التقاء القوى المنتصرة عام ١٩٤٥، والاتفاق على تقرير مصير الألمان من خلف ظهورهم كما حدث في بوتسدام، فضلا عن ذلك هو ان الفرصة الواقعية الوحيدة المتاحة أمام الألمان لاستعادة الجزء الكبير الذي انتزعه الروس وإعادة توحيد ألمانيا، (بسلام وحرية)، لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال علاقات مع الغرب. وكانت الحكومة الألمانية ترى انه فقط من موقع القوة القائمة على الترابط مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة، يمكن التفاوض مع موسكو والتوصل معها إلى تفاهم حول المسألة الألمانية[2].

ومع انضمام ألمانيا الإتحادية إلى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي المسؤولة عن تنسيق المساعدات الخاصة بمشروع مارشال، وانضمامها إلى المجلس الأوروبي عام ١٩٥٠، ومع إنشاء الجمعية الأوروبية للفحم والمعادن عام ١٩٥١، يكون قد جرى وضع الحجر الأساس لعملية الاندماج في أوروبا الغربية، وتخطي الحواجز القائمة في العلاقات الألمانية

---

[1]. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٧١-٧٣.

[2]. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٧٤-٧٧.

الرئيسية. وفي عام ١٩٥٢، أعلنت القوى الغربية عن استعدادها لإنهاء نظام الاحتلال مقابل مساهمة ألمانيا الغربية في التحالف الدفاعي الغربي، لكن فرنسا كانت تعارض ذلك، وفي عام ١٩٥٥، أنظمت ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدعم من بريطانيا وأمريكا، وقد ترافق ذلك مع انتهاء حالة الاحتلال لألمانيا الغربية بصورة نهائية. وبذلك تحولت الجمهورية الإتحادية إلى دولة ذات سيادة[1].

ان الانجازات التي تحققت من خلال مد وتوثيق الروابط بين ألمانيا الغربية والديمقراطيات الغربية، لم تكن موضوع الجدل القائم في هذه الدولة الشابة فيما يتعلق بأحداث الأمس القريب، وذلك مع تراجع عدد المواطنين الذين يرغبون في تحليل أسباب الكارثة التي حلت ببلادهم من جراء سيطرة النازيين، مع العلم لم يشأ احد في تأييد النازية لكن استطلاعات الرأي العام التي جرت خلال الخمسينيات دلت على ان العقيدة النازية مازالت موجودة في عقول العديد من الأقليات التي لا يستهان بها. لهذا السبب لم يكن من المستغرب أبدا ان تكون عملية التفكير بالماضي واخذ العبر من نتائجه تتم بشكل بطيء جدا في ذلك الوقت. مع ذلك كانت ملاحقة المسؤولين عن جرائم النازية من قبل المحاكم العسكرية التابعة للحلفاء تأخذ طابعا ايجابيا. وقد تركت هذه المحاكمات انطباعا لدى العديد من الألمان انه قد جرى بذلك إنزال العقوبة بكل المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت وبالتالي قد تمت تسوية الأمر، مما أدى إلى تراجع سريع في اهتمام الرأي العام والسياسي على وجه الخصوص، بالاستمرار في ملاحقة مجرمي النازية. وتوقفت عمليات الملاحقة بصورة تامة في السنوات اللاحقة رغبة في إسدال الستار على الماضي والأمر الذي شجع بصورة واسعة على انتشار هذه الرغبة في نسيان الماضي. كانت السياسية الرسمية لألمانيا الإتحادية القائمة على دمج النازيين السابقين في هذه الدولة الديمقراطية وحثهم على الانصهار فيها، لاسيما أولئك الذين لم يرتكبوا جرائم كبيرة خلال حقبة النازية. وقد لعبت الظروف السائدة دورها

---

١ http://workmall.com/germany-history-historical-setting_١٩٤٥.to ١٩٥٠.html.

أيضا في هذا السياق فقد انصب اهتمام الأكثرية العظمى من المواطنين بالدرجة الأولى على إعادة الإعمار، واتجهت الأنظار نحو الخطر المتنامي الآتي من الشرق. وتشكلت في المجلس النيابي تحالفات واسعة تدعو إلى إسدال الستار على أحداث الماضي. وهكذا تنامت الرغبة من جانب الحكومة بالمساهمة في ترسيخ السلم الأهلي، وواكبت هذا التوجه خطوات عدة على المستوى التشريعي، فقد صدر العديد من القوانين الجزائية المخففة وجرى تقديم طلبات العفو إلى الحلفاء لصالح المتهمين بارتكاب جرائم حرب بالإضافة إلى إعادة نحو (١٥٠) ألفاً من النازيين السابقين إلى وظائفهم في الدولة. وحظي هذا التوجه العام بدعم من جانب عدد لايستهان به من كبار رجال الكنيسة. وقد ترافق ذلك مع قيام السلطة التشريعية بوضع تعقيدات بيروقراطية في وجه الجماعات التي كانت ضحية للنازية لاسيما فيما يتعلق بالتحقيقات وإيجاد البراهين. وعلى الرغم من هذا التوجه الا انه ظهرت أصوات في الستينات تطالب بالاستمرار بملاحقة مجرمي النازية وخصوصا فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت بحق اليهود، وفعلا حصلت تحقيقات ومحاكمات متأخرة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ وكذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨١ وكذلك عام ١٩٩٢ و ١٩٩٩، وبلغت مجموع الأحكام التي صدرت ٧٥٠ حكما[١].

اما بالنسبة إلى ألمانيا الشرقية او الجمهورية الألمانية الديمقراطية، فقد كان العمل قد بدأ في منطقة الاحتلال السوفيتي، كما اشرنا سابقا، في إنشاء أجهزة الدولة الخاصة بها، وتغير المجتمع وفقا للنموذج السوفيتي[٢]، على أساس البناء الديمقراطي الجديد بقيادة الطبقة العاملة وحزبها، الحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وبوشر بعد إقامة سلطة العمال والفلاحين ببناء الاشتراكية تدريجيا لتمكين الشعب والطبقة العاملة من الحياة في النظام

---

١. يورغن ويبر، المصدرالسابق، ص٨١-٨٦.

٢. حقائق عن ألمانيا، تحرير كارل رومر، صادر عن معهد برتسلمان، المصدر السابق، ص٥٠.

الاشتراكي. وكان وضع السلطة السياسية يحدده تحالف العمال والفلاحين التعاونيين والمثقفين والفئات الاجتماعية الآخرى، بقيادة حزب الطبقة العاملة[1].

ووفقا للتطورات التي جرت في الأقطار الأوروبية الشرقية والجنوبية التي تم احتلالها من قبل القوات السوفيتية خلال الحرب، فقد اخذ الحزب الشيوعي في القسم المحتل من جانب القوات السوفيتية في ألمانيا، على عاتقه مهمة حزب الدولة الوحيد (الحزب الواحد او الحزب القائد) وبهذه الصورة باتت جميع الأحزاب الآخرى تابعة له. وذلك من خلال اتحاد الحزب الشيوعي مع الاشتراكيين الديمقراطيين، فتأسس الحزب الاشتراكي الموحد(SED). وكان أول إجراء تم اتخاذه هو تحويل القسم الثاني (الشرقي) من ألمانيا إلى (ديمقراطية شعبية)[2].

ان البناء السياسي للجمهورية الألمانية الديمقراطية يشابه أمثاله في الديمقراطيات الشعبية الآخرى في شرق وجنوب أوروبا. حيث يلعب السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الموحد أهم دور ضمن تدرج الرتب (قمة الهرم)، وان برلمان الجمهورية الألمانية الديمقراطية هو مجلس الشعب، وجميع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية (النقابات واتحادات الشبيبة) إنظمت إلى الجبهة الوطنية، والحزب الاشتراكي الموحد يقرر منهج الجبهة الوطنية الذي يلزم جميع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية على العمل بموجبه. واختارت الجمهورية الديمقراطية شعارا لها يشبه شعار الإتحاد السوفيتي وعقدت معها معاهدات مختلفة، وأصبحت ألمانيا الديمقراطية عضوا في مجلس المساعدات الإقتصادية المتبادلة(comecon) منذ عام ١٩٥٠، وفي حلف وارشو منذ عام ١٩٥٥[3].

---

[1]. جمهورية ألمانيا الديمقراطية حقائق وأرقام، صادر عن صحافة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، درسدن،١٩٨١، ص٩.

[2]. حقائق حول ألمانيا، صادر عن إدارة وصحافة جمهورية ألمانيا الاتحادية، المصدر السابق، ص٦٤.

[3]. المصدر نفسه ، ص٦٥.

لقد تمكن الحزب الاشتراكي الموحد (او ما يعرف بحزب الوحدة الاشتراكي) خلال أول انتخابات لمجلس الشعب عام ١٩٥٠، من تأمين حصوله على السلطة، واستمر في السلطة حتى عام ١٩٨٩، وتميز النظام باقتصاد الدولة الموجه مركزيا وبالإيمان المطلق بالإيديولوجية الماركسية واللينينية، وقد تمثلت مطالبة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني بحقه بقيادة الدولة والمجتمع، بالصيغة المركزية القائلة: (ان الحزب دائما على حق). وقد أطلق الحزب عام ١٩٥١ شعارا: (ان نتعلم من الإتحاد السوفيتي يعني ان نتعلم كيف ننتصر). واعتمد الخطة الخمسية بدعم الصناعة الثقيلة على حساب صناعة السلع الاستهلاكية وتأميم الشركات والأراضي الزراعية. وكان على ألمانيا الديمقراطية دفع تعويضات للاتحاد السوفيتي بحوالي (١٠) مليارات دولار. وقد أدى الدعم المفرط للصناعات الثقيلة عام ١٩٥٢، وزيادة حصة الجيش من الموازنة، إلى الإساءة بالمستوى المعيشي عن مثيله في ألمانيا الإتحادية. وبسبب هذا الوضع لم يعد العامل قادرا على تقبل تخفيض الأجور تحت شعار رفع القدرة الإنتاجية وتحسين مستوى العمل، وبدأت نسبة الصرف من العمل تتزايد منذ عام ١٩٥٣، ومعها ازداد عدد الهاربين إلى الغرب. وبعد وفاة ستالين في آذار ١٩٥٣ واستبدال المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني سياسته (الطريق الجديد) ووعد المواطنين بتلبية حاجاتهم الاستهلاكية وعدم زيادة الأسعار، وتحسين أحوال الفلاحين والعمال، لكن كانت وعود فقط، فحصل إضراب في برلين الشرقية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٣، سرعان ما توسع ليطال كل المراكز الصناعية في ألمانيا الديمقراطية، لتصبح فيما بعد ثورة شعبية تنادي بالإصلاحات الإقتصادية، وانتهت بالمطالبة بسقوط النظام وبانتخابات حرة، وقام الجيش الأحمر بقمع الثورة، ووصفت الثورة على إنها(انقلاب فاشي) موجه من قبل القوى السياسية الغربية[1].

---

[1]. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص١١٥-١٢١. وينظر كذلك:

http://workmall.com/germany-history

كانت القيادة السوفيتية الجديدة عازمة على السير في نهج ستالين في محاولاته التوصل إلى تيسير العلاقات بين الشرق والغرب ولاسيما فيما يتعلق بألمانيا، وكانت إمكانية التخلي عن ألمانيا الشرقية، مقابل ألمانيا موحدة ولكنها محايدة، تحضى بالتفضيل على استمرار تقسيمها مع تصاعد سباق التسلح، وأصبحت هذه الإمكانية أكثر جاذبية في حزيران ١٩٥٣ حينما أدت السياسة المتشددة في ألمانيا الشرقية إلى ثورة العمال. كان التخلي عن ألمانيا الشرقية يبدو معقولا طالما أمكن تهدئة المخاوف الأمنية السوفيتية بجعل وسط أوروبا منطقة محايدة. وكانت ألمانيا الشرقية تكلف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مالا كثيرا، لذلك فأن الإتحاد السوفيتي كان أكثر اهتماما بالإبقاء على ضعف ألمانيا بدلا من إدارة جزء منها[1]. وفي اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد ببرلين في شباط ١٩٥٤ عرض السوفييت توحيد ألمانيا مقابل حيادها، ورفض الغرب هذا العرض بسبب مخاوف من ان تتحالف ألمانيا الموحدة مع الكتلة السوفيتية. وفي الحقيقة ان احد الدوافع السوفيتية كان زيادة المعارضة لألمانية الغربية لإعادة التسليح ولحلف الشمال الأطلسي من خلال طرح التوحيد، وحاول السوفيت إغراء ألمانيا الغربية بإعادة التوحيد بشرط رفضها لعضوية حلف شمال الأطلسي وإعادة التسلح، ثم اقترح السوفيت انضمامهم للحلف الأطلسي مع فكرة تشكيل منظمة للأمن الجماعي لعموم أوروبا، ورفض الغرب ذلك أيضا [2].

ومنذ تلك اللحظة بدأ الغرب يركز على صيغة دمج ألمانيا الإتحادية في أوروبا، وتقوية الوحدة الأوروبية باعتبار ان ذلك مقدمة للوحدة الألمانية، وهو ما اتفقت عليه السلطات الأمريكية والألمانية الغربية بعد فشل مؤتمر برلين. كما ان السلطات في ألمانيا الغربية ترى ان اندماجها مع الغرب سيخلف ضغوطا على السوفيت لقبول توحيد ألمانيا. وعندما انعقد مؤتمر جنيف في تموز عام ١٩٥٥، والذي حضرته الدول المتحالفة والإتحاد السوفيتي،

---

[1]. آلان تد، المصدر السابق، ص٢٩٤.

[2]. المصدر نفسه، ص٢٩٥.

أصرت الدول المتحالفة على الربط بين الوحدة الألمانية والأمن الأوروبي، بمعنى عدم الدخول في ترتيبات أمنية مع الإتحاد السوفيتي الا اذا تم الاتفاق على توحيد ألمانيا[1].

لقد سعى الإتحاد السوفيتي إلى خلق شقاق في صفوف الغرب بشأن قضية ألمانيا من خلال أزمة برلين. وقد كانت الأوضاع حينذاك غارقة في قضايا التسلح التي هدد مصير أوروبا والعالم، كما ان الإتحاد السوفيتي كان قد حقق قفزة في ميدان القدرات الصاروخية. وبذلك فان الإتحاد السوفيتي خاطب إيطاليا وفرنسا وبريطانيا في الكف عن مسايرة ألمانيا الغربية ودعم حكومتها والأخذ بفكرة عقد اتفاقية الصلح بين ألمانيا الشرقية والإتحاد السوفيتي وعاصمتها برلين. بيد إن الغرب أكد على حقوقه في الحفاظ بقوات في المناطق الغربية من برلين كما جاء في اتفاق بوتسدام فضلا عن التفاهم الذي حصل خلال دخول القوات الحليفة إلى برلين وبعد ذلك في ظل أزمة برلين الأولى في عام ١٩٤٩. ورفضت القوى الغربية الإنذار السوفيتي بالاتفاق مع ألمانيا الشرقية من طرف واحد وعده نوعا من التهديد وهو الأمر الذي تطلب في بيئة نووية حذرا شديدا في الرد عليه. ففي الأزمة الأولى لم يكن الإتحاد السوفيتي صاحب ترسانة نووية أو له يد تطال الولايات المتحدة، أما في ١٩٥٩، فانه كان قوة نووية قادرة على تدمير العالم. لكن لامفر من إظهار العزم الأوروبي على الرغم من تعقيدات الأزمة عمليا من ناحية الوصول إلى برلين في حالة اتخاذ السلطات الألمانية الشرقية قرار قطع المواصلات[2]. فقد حاول السوفييت إخراج القوى الغربية من برلين الغربية وطالبوا بالاعتراف بحزب الوحدة الاشتراكي. مرفقين هذه المطالبة بالتهديد، فضلا عن المطالبة بنزع السلاح من برلين وجعلها مدينة حرة وخروج القوات الأمريكية منها، وهدد الإتحاد السوفيتي بإقامة اتفاق سلام مع ألمانيا الشرقية، يعطيها الحق بالسيطرة على خطوط المواصلات من وإلى برلين[3].

---

[1]. محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص٦١٠.

[2]. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٥٨٠.

[3]. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص١٢٣.

ولم يكن من الثابت ان المجال الجوي سيترك للغرب كي يمد برلين الغربية. وهكذا، فأن أزمة برلين تمثلت فيها مداخلات علاقات دولية لحرب باردة في ظل أسلحة نووية وفي ميدان ذي أهمية استراتيجية ومعنوية عالية وفي وقت كان الغرب يتعرض فيه لانحسار في المنزلة والنفوذ في آسيا وأفريقيا. وبغية تحاشي صدام بصدد برلين قد يتحول إلى مواجهة لا يستثنى فيها استخدام الأسلحة النووية، فان الإتحاد السوفيتي والغرب اقتصرا في إجراءاتهما على خلق المصاعب والمضايقات كوسيلة لدفع كل طرف إلى تقديم تنازل[1].

وبالنسبة لكثير من الألمان الشرقيين كانت نتيجة أزمة برلين بمثابة معضلة حقيقية، اذ كان عليهم اتخاذ قرار سريع حول ما إذا كان عليهم الهرب إلى ألمانيا الغربية طالما ان ذلك مازال ممكنا. وحصل هروب جماعي عام ١٩٦٠ لحوالي (٢٠٠) ألف نازح إلى برلين الغربية، وبذلك وقعت ألمانيا الشرقية في أزمة خطيرة بسبب الخوف من أقفال طريق الهرب بين برلين الشرقية والغربية، وترك عشرات الألوف منازلهم لغاية آب ١٩٦١. ومن اجل منع الانهيار الاقتصادي وما يتبعه من نتائج سلبية، أعطت السلطات السوفيتية الضوء الأخضر للسلطات الألمانية الشرقية بوضع الأسلاك الشائكة حول ألمانيا الشرقية من اجل بناء جدار برلين، وفي ليلة ١٢ و ١٣ آب ١٩٦١، تم وضع أسلاك حديدية شائكة وجدرانا حجرية على طول الحدود في برلين، والتي تم استبدالها بجدار إسمنتي والذي بقي حتى عام ١٩٨٩ رمزا لتقسيم ألمانيا وأوروبا[2].

وبذلك يمكننا القول ان القضية الألمانية كانت احد المحاور الرئيسية للصراع العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كانت تلك القضية احد مصادر الحرب الباردة، كما إنها كانت نتيجة لها في آن واحد. ذلك ان اختلاف مناهج الدول المتحالفة حول التعامل مع تلك القضية كان من أسباب نشوب الحرب الباردة، وبمجرد ان نشأ نظام الحرب الباردة، فان القضية الألمانية أصبحت أكثر استعصاء على الحل. في البداية اختلفت مناهج الحلفاء حول

---

[1]. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٥٨١.

[2]. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص١٢٤.

مستقبل ألمانيا. فقد طالبت فرنسا بعدم إقامة أدارة سياسية موحدة لألمانيا وإدارة مناطق الاحتلال بشكل منفصل واحتلال منطقة الراين والمطالبة بفصل إقليم السار عن ألمانيا، الأمر الذي رفضته أمريكا وبريطانيا واقترحوا توحيد ألمانيا اقتصاديا حتى تتمكن من دفع التعويضات والواقع أن أمريكا وبريطانيا يخشون خطورة التوسع السوفيتي في شرقي أوروبا وحاجتهما إلى تماسك المناطق التي يحتلها الحلفاء في مواجهة الإتحاد السوفيتي. وهكذا جاء الاتفاق على تشكيل دولة في المناطق الألمانية الواقعة تحت احتلالهم، وتم ذلك فعلا وكان على الحكومة الألمانية الإتحادية الجديدة هو التخلص من الاحتلال والاندماج في الكتلة الغربية، وبذل المساعي لتحقيق الوحدة بين الألمانيتين، وتسوية قضية برلين وإنهاء مسألة التعويضات.

مراحل الوحدة :

أولاً : إتباع مسارين :

رغم اختيار الألمانيتين مسارين مختلفين (أو بالأحرى تم اختيارها لهما) ، فقد واجهتها الكثير من التحديات المتشابهة في سنواتهما الأولى . كان التحدي الأكثر إلحاحاً هو حل المشاكل الإقتصادية التي تركت الشعب في كلا الألمانيتين يكافح من اجل لقمة العيش. ورغم التقدم الذي تحقق في أواخر الأربعينات، فان الصورة الإقتصادية ظلت قائمة على كلا جانبيى الحدود. فقد بقيت معدلات البطالة عالية في الغرب ومعدل الأجر الشهري منخفض وفي عام ١٩٥٠ كان ثلثا الشعب الألماني الغربي يشعر انه كان أفضل حالا قبل الحرب، وان الصعوبات الإقتصادية مازالت عامة. وكان الوضع في الشرق تماثل بنفس القدر من الصعوبة . فقد تقوضت القاعدة الزراعية القوية لصالح قطاع صناعي مكافح أضعفته التعويضات التي كانت تدفع للسوفيت.[1]

لقد حققت ألمانيا الغربية نجاحا كبيرا في مواجهة هذا التحدي الاقتصادي . فبالاعتماد على نظام المبادرة الإقتصادية الحرة التي شجعها الإتحاد الديمقراطي المسيحي والإتحاد الاجتماعي المسيحي عاشت البلاد فترة من النمو الاقتصادي المتواصل وفي أوائل الخمسينيات وصل الدخل إلى معدله في فترة ما قبل الحرب. وكانت التنمية في بداياتها ، وخلال العقدين التاليين تضاعفت ثروة الفرد بمقدار ثلاثة أضعاف ، وأرتفع معدل اجر الساعة في الصناعة بنسبة خمسة أضعاف ، وارتفع معدل الدخل بنسبة سبعة أضعاف . وحسب معظم المؤشرات الإقتصادية كان الألمان الغربيون في عام ١٩٧٠ أكثر ثراء بأضعاف مضاعفة من أي فترة سبقت الحرب في تاريخهم، وعرف هذا النمو الاقتصادي الاستثنائي

---

[1]. روسل، جيه. دالتون، السياسة في ألمانيا ، في (غابريل ليه . الموند وجي بنغام باويل الابن) السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبدالله، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص٤١٧.

باسم المعجزة الإقتصادية لألمانيا الغربية. وهكذا الحال بالنسبة لألمانية الشرقية فقد أنجزت معجزتها الإقتصادية الخاصة بها ، والتي تكاد تكون مذهلة مثل التجربة الغربية . فقد اعتمد الإصلاح الاقتصادي في الشرق على نظام الزراعة الجماعية، والصناعة المؤممة ، والتخطيط المركزي. وخلال العقدين اللذين تبعا تشكيل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ازداد الإنتاج الصناعي بما يقارب خمسة أضعاف ، ونما الدخل الفردي بمقدار مماثل تقريبا ، ومع إن الألمان الشرقيين كانوا مختلفين بالثراء عن بني جلدتهم في الغرب ، إلا إن ألمانيا الديمقراطية أصبحت نموذجا للكفاءة والازدهار بين الدول الاشتراكية.[1]

كان التحدي السياسي الآخر هو مشكلة بناء الأمة فتقسيم الدولتين الألمانيتين أصبح من القضايا الرئيسية في السياسة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب. في البدء اعتبرت الجمهورية الإتحادية دولة مؤقتة الى ان يتم توحيد الالمانيتين. فكافحت كي تطور هويتها الخاصة في ظل الدول الغربية ، مع التزامها بإعادة توحيدها مع ألمانيا الشرقية مستقبلا. وبالإضافة إلى مشكلة التقسيم، احتفظت قوات الاحتلال بالحق في التدخل بالقضايا الداخلية للدولتين حتى بعد عام ١٩٤٩. وهكذا واجهت الدولتان تحدي تحديد هويتهما – هل هما دولتان مستقلتان ام أجزاء من ألمانيا الكبرى – واستعادة سيادتهما القومية.[2]

فعلى صعيد توحيد ألمانيا ، كان الفشل حليف السياسات الألمانية الغربية في بادئ الأمر. وقد ساهم في تكوين هذا الواقع أجواء التوتر التي سادت العلاقات بين الدولتين العظمتين على صعيد السلاح النووي ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكريس الانقسام في أوربا بأسرها ، لاسيما بعد فشل السياسة القائمة على القوة بهدف القضاء على الآخر ، وهذا ما أدركه الساسة في ألمانيا الغربية الذين حاولوا مراراً ، ولكن بسرية تامة، حث نظرائهم

---

[1]. المصدر نفسه، ص ٤١٧. وكذلك ينظر:

www.workmla history at kmla federal republic of Germany, frg ١٩٤٩_١٩٦٩.

[2]. روسل جيه. دالتون، المصدر السابق، ص٤١٩.

في ألمانيا الشرقية على إعطاء شعبهم المزيد من الحرية والسماح بإقامة اتصالات مع الألمان الغربيين وذلك مقابل الاعتراف بالأمر الواقع في ألمانيا الشرقية لم يبد أي اهتمام بذلك ، الأمر الذي يثبت ان موسكو هي أيضا ترفض هذه المبادرة. وقامت موسكو مرات عديدة بالقضاء على الانتفاضات التي كانت تقوم في مناطق نفوذها ، مؤكدة بذلك على سيطرة الشيوعية ، كما إن الأزمة الثانية التي حصلت في برلين ومحاولة الحكومة السوفيتية تكريس سيطرة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني من خلال ضم برلين الغربية إلى ألمانيا الشرقية، هذه الأزمة التي بلغت ذروتها مع بناء جدار برلين. فضلا عن ذلك كان الساسة في ألمانيا الغربية يشعرون بالشك وعدم الرضى تجاه السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، اذ اتجهت هذه السياسة نحو الاستعداد بالقبول بالأمر الواقع في أوروبا ، وبالتالي وجود دولتين ألمانيتين ، ومما زاد من قلق الساسة الألمان ، هو قيام الأمريكان بسحب جزء من قواتها المتمركزة في أوروبا ، الأمر الذي زادهم بالشك أكثر في ان أمريكا ستقوم بالدفاع عن ألمانيا الغربية في حال تعرضها لهجوم نووي.[1]

لقد أدى انشاء كل من ألمانيا الإتحادية وألمانيا الديمقراطية وارتباطه بالحرب الباردة الى اتهامات متبادلة بين الدولتين الألمانيتين حول تمثيل الشعب الألماني. فاعتبرت حكومة بون نفسها وبدعم من القوى الغربية وبنص دستوري انها خليفة (الرايخ الثالث) والممثل الشرعي الوحيد للشعب الألماني التي من واجبها إعادة توحيده . كما اتهمت نظيرتها الشرقية بأنها صنيعة السوفيت وليست شرعية ، تحكمها أقلية شيوعية بعيدة عن الديمقراطية والتأييد الشعبي ، فسارت في سياسة لعزلها، مستخدمة في ذلك سلاحاً سياسيا-اقتصاديا يسمى (مبدأ هولشتاين) الذي يقضي بقطع ألمانيا الغربية علاقاتها الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية بكل دولة تعترف بألمانيا الشرقية، لأن ذلك يزيد

---

[1]. يورغن ويبر، المصدر السابق، ص٩٠-٩١. وينظر كذلك: وزارة الخارجية الألمانية، حقائق عن ألمانيا.

www.٢tatsachen-ueber-deutschland.de

الانقسام في ألمانيا. فكانت تلك السياسة سلاحا موجها من قبل ألمانيا الغربية ضد ألمانيا الشرقية في ما يتعلق بحصولها على الشرعية الدولية خارج المعسكر الشرقي، وضد الدول النامية ، التي كانت تعتمد في تنميتها الإقتصادية على مساعدات من ألمانيا الغربية ، كي لا تقوم بالاعتراف بحكومة ألمانيا الشرقية.[1]

وفي المقابل ، سارت حكومة ألمانيا الشرقية ، بداية في سياسة تقوم على التنصل من ارث النازية ، واعتبار نفسها ألمانيا جديدة الساعية إلى السلام وإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا . فتوقعت حتمية انتصار نظامها الاشتراكي وسيادتها على كل ألمانيا، وتجنبا لحرب جديدة في أراضيها، كما عمدت الى إرباك علاقة ألمانيا الإتحادية بالدول الغربية والناتو، والتشهير بها لدى الدول النامية كدولة امبريالية تسيطر عليها النازية.[2]

ثانياً : مشاريع الوحدة:

في الواقع ان المستشار الألماني الغربي كونراد ايدناور وهو من ابرز الساسة الألمان بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يعتقد ان مسألة توحيد ألمانيا بالغة التعقيد في زمانه بسبب الأوضاع الدولية المتوترة الناجمة عن الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ، فضلاً عن ان ذكريات الحرب ما زالت آثارها بالغة لدى الشعوب الأوربية وخاصة في البلدان المجاورة لألمانيا كبولندا وفرنسا، والتي كان ايدناور يسعى جاهداً الى تطبيع العلاقات الألمانية – الفرنسية . غير ان المستشار ويلي براندت زعيم الحزب الاشتراكي الألماني اتبع سياسة آخرى أكثر ذكاءاً عند توليه الحكم في مطلع السبعينيات ،

---

[1]. عبد الرؤوف سنو، القومية الألمانية وتجلياتها الوحدوية والعنصرية والامبريالية(١٨٠٦-١٩٩٠)، في العروبة والقرن الحادي والعشرين، مجموعة من الباحثين، تيار المستقبل ، بيروت ، ٢٠٠٩ ص١٢٩.

[2]. المصدر نفسه، ص١٣٠.

وذلك بالسير بخطوات صغيرة نحو التقارب مع ألمانيا الديمقراطية ، هذه السياسة أدت فيما بعد الى عقد علاقات إقتصادية وتجارية بينهما، وكان المسؤولون الألمان ينتظرون الوقت الملائم الذي يتيح للألمان ان يمارسوا حق تقرير المصير بمحض إرادتهم في اختيار النظام الذي يريدونه.(١)

فقد اتخذت العلاقات بين الألمانيتين مسارا مختلفا ومثيرا بعد فوز الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) والسيطرة على الحكومة اثر انتخابات عام ١٩٦٩ في ألمانيا الغربية بعدما تطبعت علاقة ألمانيا الإتحادية بأوروبا الشرقية بالمواجهة والعداء منذ بداية الحرب الباردة وفق (مبدأ هولشتاين)، اقترح المستشار الجديد ويلي براندت سياسة شرقية مختلفة تماما . فقد كان مستعداً لقبول الوضع السياسي لأوروبا ما بعد الحرب ، والسعي للمصالحة مع دول أوروبا الشرقية بما في ذلك ألمانيا الشرقية ، فوقعت ألمانيا الغربية معاهدات مع الإتحاد السوفيتي وبولندا لحل الخلافات التي تعود لفترة الحرب العالمية الثانية، وأقامت روابط إقتصادية وسياسية جديدة . وفي العام ١٩٧١ تلقى براندت جائزة نوبل للسلام لعمله هذا . وفي السنة التالية حدد (اتفاق أساسي) مع ألمانيا الشرقية، وبشكل رسمي ، العلاقة بين الألمانيتين كدولتين منفصلتين ضمن امة ألمانية واحدة.(٢)

ان هذه الاتفاقية قد أنجزت المهمة الواقعية (للسياسة الشرقية) التي اعترفت بحقيقة وجود الدولتين، الا ان قادة بون ، وعلى الرغم من اعترافهم بالأمر الواقع، لم يضعوا نهاية الوحدة لهذه الأمة التي فرض عليها التقسيم بالقوة. كما ان علاقاتها لم تخضع للقانون الدولي، وان المفاوضات التي كانت تجرى بين الجانبين ، لم تكن على مستوى وزراء الخارجية ،

---

١. صادق الأسود، عملية توحيد ألمانيا(طبيعتها وآثارها)، في (دراسات حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية)، نخبة من مدرسي عمادة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، مطابع وزارة التعليم، بغداد، ١٩٩١، ص١٣٤.

٢. روسل جيه. دالتون، المصدر السابق، ص٤٢٠.

وانما بين رؤساء الحكومات، بالإضافة إلى ذلك فان ألمانيا الغربية لم تعترف إطلاقا بكون برلين الشرقية عاصمة لألمانيا الديمقراطية.[1]

مقابل ذلك فان قادة ألمانيا الشرقية قد طرحوا العديد من المقترحات التي من شأنها تقليل فجوة الانشطار بين الدولتين، او ربما التقليل من ضغط ألمانيا الغربية وحلف شمال الأطلسي ، اذ تم طرح مقترحا لتكوين اتحاد كونفدرالي ، على شرط ان كل دولة تحتفظ بنظامها السياسي المستقل ، لكنه واجه رفض بون التي اشترطت قيام تعددية حزبية، وإطلاق الحريات السياسية. وعلى الرغم ان مثل هذه الأفكار والجهود التي بذلت لم تر النور وقتها، واصطدمت بجدران الحرب الباردة ، الا إنها أدت إلى تحسين العلاقات وتهدئة الأوضاع المتوترة على الحدود، وحركت جو عام في الأوساط الشعبيية والحزبية التي عبرت عن وجهة نظرها في مستقبل التوحيد ، والعلاقات التي يمكن ان توحد النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي.[2] بعد المصالحة بين الدولتين ، وذلك من خلال المعاهدات والاتفاقات التي وقعتها ألمانيا الإتحادية ١٩٧٠-١٩٧٢ ، أهمها معاهدة موسكو مع الإتحاد السوفيتي في ١٢ آب ١٩٧٠ ومعاهدة وارشو مع بولندا في ٧ أيلول ١٩٧٠ ، ومعاهدة الأساس مع ألمانيا الديمقراطية في ٢١ أيلول ١٩٧٢ . فبموجب معاهدة موسكو تعهدت ألمانيا الإتحادية انه ليس لها أي مطالب إقليمية ضد أي دولة في أوروبا، وإنها تعتبر الحدود الراهنة في أوروبا حدوداً دائمة بما في ذلك الحدود بينها وبين بولندا ، وبينها وبين ألمانيا الديمقراطية ، كما تضمنت المعاهدة ميثاق عدم اعتداء، تعهد بموجبه الطرفان بعدم استخدام القوة ضد بعضهما لتسوية الخلافات بينهما. كذلك أقرت في معاهدة وارشو بحدودها مع بولندا وانه ليست لها اي مطالب إقليمية، في أراضي بولندا. اما المعاهدة الأهم فهي معاهدة الأساس، فقد نصت تلك المعاهدة على احترام ألمانيا

---

[1]. ناظم عبدالواحد الجاسور، ألمانيا: بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، سلسلة دراسات الإستراتيجية ، العدد٢٢، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص١٨.

[2]. المصدر نفسه، ص١٨

الإتحادية لسيادة ألمانيا الديمقراطية على أراضيها والتعامل معها على قدم المساواة، واعتبار الحدود بين الدولتين حدوداً نهائية، وليست مجرد خط تقسيم، والتخلي عن الادعاء بأن ألمانيا الإتحادية وحدها هي التي تمثل كل الألمان ، وتبادل البعثات الأجنبية بين الدولتين . ونتيجة لتلك المعاهدة تم قبول دولتي ألمانيا في الأمم المتحدة . وكان ذلك هو المقدمة الحقيقية لسياسة الانفراج الدولي، كما وقعت ألمانيا الإتحادية وتشيكوسلوفاكيا في حزيران ١٩٧٣ ، معاهدة عدم اعتداء ، مما يعني قبول ألمانيا الإتحادية ان إقليم السوديت، هو جزء من تشيكوسلوفاكيا، كما نصت المعاهدة على الاعتراف بالحدود الراهنة للدولتين، وانه ليس لأي منهما مطالب إقليمية الآن ومستقبلا في أراضي الطرف الآخر.[١]

ووفق هذه الأوضاع بين الدولتين الألمانيتين ، قضت كل واحدة منهما معظم العقدين التاليين في التركيز على احتياجات سياساتهما الداخلية. فبدأت الحكومة الاشتراكية – الليبرالية في ألمانيا الغربية سلسلة من الإصلاحات السياسية في بداية السبعينات ، كانت تهدف إلى توسيع الخدمات الاجتماعية والمساواة في تعميم فوائد(المعجزة الإقتصادية). ثم تراخت الضغوط الهادفة لإجراء إصلاحات إقتصادية في أواسط السبعينات بسبب المشاكل الإقتصادية التي واجهت جميع دول أوروبا الغربية ، وأدى الركود العالمي إلى تقليص كبير في اقتصاد ألمانيا الغربية الموجه للتصدير . واستمرت مشاكل الإصلاحات ، وتجدد الصعوبات الإقتصادية حتى الثمانينيات . وبعد انتخابات عام ١٩٨٠، صارعت الحكومة الألمانية الغربية ضد عدد من القضايا المحلية والدولية التي بدت مستعصية على الحل ، وولدت ضغوطات على الائتلاف الحاكم ، وأدت إلى تقارب ما بين الحزب الديمقراطي الحر(FDP) صاحب الأفكار الإقتصادية المحافظة ، والإتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) والإتحاد الاجتماعي المسيحي (CSU) ، وفي الوقت نفسه ، ادى عدم الرضا عن الحكومة إلى زيادة التأييد للمعارضة ممثلة بالإتحاد الديمقراطي المسيحي ، وفي أواسط عام ١٩٨٢ ، تمكن الديمقراطي المسيحي من إقناع الحزب الديمقراطي الحر بقطع روابطه مع

---

[١]. محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص٦١١.

الاشتراكيين وتشكيل حكومة جديدة بقيادة هلموت كول زعيم الإتحاد الديمقراطي المسيحي، ودعا الائتلاف بعدها الى إجراء انتخابات جديدة وحقق انتصاراً كبيراً فيها.[1]

كانت مهمة الحكومة الجديدة تنشيط اقتصاد ألمانيا الإتحادية، ومواصلة تأمين الاحتياجات الاجتماعية، وكان الهدف الاقتصادي له الأولوية في سياسة الحكومة الجديدة . وفعلاً استطاعت الحكومة الجديدة بقيادة كول ان تقلل من حدة التضخم وتنمي الاستثمارات وتحقق زيادة في الميزان التجاري ، مقابل تقليص البرامج الاجتماعية مثل تعويضات البطالة ، والتقاعد ، وقروض الطلبة ، كما أبدت الحكومة التزامها القوي بالحلف الدفاعي الغربي بقبولها نشر القوة النووية متوسطة المدى الجديدة . هذه السياسة كسبت التأييد الشعبيى ، فتجدد الفوز للاتحاد الديمقراطي المسيحي بقيادة كول في انتخابات كانون الثاني ١٩٨٧. أما جمهورية ألمانيا الديمقراطية، فقد أقامت روابط مع دول أبدت استعدادها للاعتراف بها، ووسعت وجودها الدولي من خلال نشاطات تتراوح ما بين الألعاب الاولمبية وعضويتها الجديدة في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه سعت الى عزل نفسها عن النفوذ الغربي الذي جاء نتيجة السياسة الشرقية، وأكدت على انفصالها ، وانها لم تعد ترتبط بفكرة إعادة توحيد ألمانيا، وأصبحت الاشتراكية والروابط الأخوية مع الإتحاد السوفيتي هي القاعدة التي تحدد الهوية القومية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية.[2]

ومع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى قمة الهرم السياسي في الإتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥، وما طرحه من آراء وأفكار عبر نظرية (البيروسترويكا) ، قد حفزت ألمانيا الإتحادية أكثر من اي وقت مضى على فتح حوار سياسي بناء مع ألمانيا الديمقراطية في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية.[3]

---

[1]. روسل جيه. دالتون، المصدر السابق، ص٤٢١.

[2]. المصدر نفسه ، ص٤٢١–٤٢٢.

[3]. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، ألمانيا الموحدة ، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (العدد٢، ١٩٩٢)،ص٧.

ان السياسة السوفيتية الجديدة في الانفتاح على الغرب - والتغيير السياسي والاقتصادي من الداخل ، فضلا عن التقارب مع واشنطن ، وعلاقاته الإقتصادية القوية مع ألمانيا الغربية، شكلت تهديدا واضحا ، لمركز ألمانيا الشرقية تجاه نظيرتها الغربية وموسكو ، حيث رفضت القيادة السياسية في برلين دعوات موسكو لإجراء إصلاحات داخلية او التحول نحو الديمقراطية والنهوض باقتصادها، مصرة على التمسك باشتراكيتها ، فكان هذا كافيا لأن تنتقل اليها رياح الثورة.[1]

ان انتهاء الحرب الباردة بفضل غورباتشوف ، والتي كانت أساسا لقيام ألمانيا الشرقية واستمرارها ، شكل أسفيناً في شرعيتها وما تمثله، على الرغم من ان ألمانيا الشرقية لم تكن الدولة الشيوعية الأولى التي أنهت سيطرة الحزب الواحد ، اذ سبقتها الى ذلك بولندا وهنغاريا ، الا ان التغييرات التي حصلت في البلدين الأخيرين، طرحت بحدة مصير ألمانيا الشرقية، التي لم تساير التطورات التي حصلت في المعسكر الشرقي.[2]

في الواقع كانت الأوضاع الإقتصادية في ألمانيا الشرقية جيدة اذا ما قورنت بالأوضاع القائمة في بلدان أوروبا الشرقية ، فقد ارتفع مستوى المعيشة فيها مع وجود قدر معين من الحريات، وتحقق بعض التقدم الملموس في مجالات عديدة آخرى اجتماعية وإقتصادية وثقافية ولكن العامل القومي كان له تأثير بالغ في نفوس أفراد الشعب عندما كانوا بين أنفسهم معزولين عن أبناء جلدتهم في ألمانيا الغربية الذين يعيشون في ظروف آخرى.[3]

وفي زحمة الأحداث المتسارعة هذه ، استطاع كول ان يترجم البيوستوريكا الى سياسة واقعية في المجالين الألماني والدولي، ولاسيما وان الاراء الألمانية الغربية المعلنة لم تكن بأي شكل من الأشكال مطابقة لنواياه الفعلية ، اذ ان الكل اخذ ينظر الى هذه الأحداث بأنها

---

[1]. عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص١٣٢.

[2]. المصدر نفسه، ص١٣٢-١٣٣

[3]. صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٣٥.

بداية لخروج شبح الرايخ الرابع من قمقمه، وبدأ يشكل كابوسا مزعجاً للعديد من الدول الأوروبية.[1]

في اوائل العام ١٩٨٩ ظهر اول صدع في النظام الشيوعي، ففي نيسان أصبحت (نقابة التضامن) المحظورة في بولندا، منظمة مشروعة، وسرعان ما أصبحت بولندا أول دولة أوروبية شرقية يترأس حكومتها شخص غير شيوعي ، دون ان يعترض السوفيت ، وفي الوقت نفسه، وافق الحزب الشيوعي الهنغاري على فكرة إجراء انتخابات ديمقراطية حرة، واتجهت نحو اقتصاد السوق ، وثبت ان تحرر هنغاريا كان عاملاً لارجعة عنه حين بدأت في سحب وسائلها الدفاعية من حدوها مع النمسا المحايدة . وقيام إعداد مطردة من الألمان الشرقيين بالتدفق على الغرب. فقد كان الألمان الشرقيون يصوتون للوحدة بإقدامهم . فخلال ستة أشهر هاجر الكثير إلى ألمانيا الإتحادية ، وقد أثار هذا الرحيل المتصاعد التظاهرات الشعبيىة داخل ألمانيا الشرقية ضد النظام.[2]

ان سرعة توالي الأحداث في ألمانيا الشرقية منذ سقوط اريك هورينكر وزملائه ومن بعده ايغون كرينتس ومجيء حكومة جديدة لايسيطر عليها الشيوعيين تماماً ، دفعت هلموت كول ان يخطو خطوة جديدة نحو توحيد ألمانيا . اذ تقدم إلى البرلمان الألماني الغربي بمشروع يتضمن عشر نقاط لإقامة اتحاد كونفدرالي ما بين الألمانيتين ، وبمقتضى ذلك تجتمع الحكومتان بشكل منتظم لتنسيق السياسات، وإنشاء لجان مشتركة بشأن بعض القضايا ، كالاقتصاد والنقد ، والبيئة ، والتكنولوجيا والثقافة . وبهذا الشأن عرض كول ان المؤسسات الكونفدرالية ما هي الا خطوة على الطريق نحو توحيد ألمانيا بصورة كاملة ، اذ يمكن تطوير المؤسسات المذكورة تدريجيا مع نضوج ظروف أكثر ملائمة بمرور الوقت وصرح بأنه لاتوجد خطة واضحة المعالم لتوحيد ألمانيا في الوقت الحاضر. وفي نفس الوقت أشار الى التزام حكومته بانتمائها الى حلف الناتو والمنظومة الإقتصادية الأوروبية التي حثها على

---

[1].روسل جيه دالتون، المصدر السابق، ص٤٢٢.

[2]. المصدر نفسه، ص٤٢٢.

قبول ألمانيا الديمقراطية عضوا فيها. وأضاف الى ذلك بقوله ان الإتحادات الكونفدرالية التي كانت موجودة في ألمانيا قبل ان يوحد بسمارك المقاطعات الألمانية في دولة واحدة عام ١٨٧١ ، يمكن ان تصبح نموذجا للعلاقات بين الألمانيتين في المستقبل وعرض الخطوات العاجلة التي يمكن للحكومة اتخاذها ، ومنها تمويل سفر الألمان الشرقيين الى الغرب والتوسع في التعاون في مجال البيئة وإدخال تحسينات سريعة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الألمانيتين . وأكد على ضرورة إجراء انتخابات حرة، وإلغاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وتقليص التخطيط المركزي وتخفيف القيود المفروضة على السفر بين الألمانيتين.[١]

ثالثاً: عملية التوحيد:

ان اهم المعطيات التي ساندت المستشار الألماني هلموت كول والتي أسهمت في النهاية في دخول مشروع إعادة التوحيد ألمانيا حيز التنفيذ ، هي سقوط الأنظمة الشمولية التي كان ينادي بها الإتحاد السوفيتي، وفشل وانهيار الشيوعية في بعض دول أوروبا الشرقية، وانحلال منظمة حلف وارشو ، والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي كانت تشهده ألمانيا الغربية مقارنة بألمانيا الشرقية.[٢] كما ان دخول المستشار الألماني في مفاوضات طويلة مع اغلب القوى الدولية الكبرى(فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفيتي)التي أطلق عليها فيما بعد اتفاقية (٢+٤) أي الألمانيتين والدول المذكورة والتي حاول من خلالها المستشار الألماني رسم صورة للأمن الأوروبي المستقبلي بعد عودة ألمانيا الموحدة الى أوروبا ، فضلا عن إعلانه بقيام وحدة نقدية بين الألمانيتين (هذه المسألة التي

---

١. صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٢٥-١٣٦.

٢. سعد حقي توفيق، الدور الأوروبي لألمانيا، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٢) ، ١٩٩٢، ص١٠.

كانت إحدى أسباب التقسيم﴾ والدخول في مفاوضات رسمية لتوحيد العملة وتقليل الأضرار التي قد تنجم عند قيام الوحدة الألمانية .[١]

وفي خضم تزايد الاعتراضات الشعبية ، التي تصاعدت بسرعة في ألمانيا الشرقية متأثرين بالأحداث في شرق اوربا، وقاموا بالتعبير عن رفضهم العيش في ظل النظام الشيوعي ، وذلك بهروب عشرات الآلاف منهم الى ألمانيا الغربية عن طريق النمسا عبر الحدود الهنغارية ، او عن طريق السفارات الألمانية الغربية في براغ و وارشو. وفي تشرين الثاني من عام ١٩٨٩، اتسعت حركة النزوح من ألمانيا الشرقية عندما فتحت تشيكوسلوفاكيا حدوها وبشكل مؤقت مع ألمانيا الشرقية ، فهرب أكثر من (١٦٠) ألف شخص ، تبع ذلك مظاهرات مطالبة بالإصلاح وبالانتخابات حرة، من دون طرح مسألة توحيد ألمانيا ، ثم تحولت المطالبة الى حركة سياسية لإسقاط النظام الشيوعي وإعادة توحيد الشعب الألماني . وفي الذكرى الأربعين لقيام ألمانيا الديمقراطية وبتاريخ السادس من تشرين الأول ١٩٨٩ ، قمعت السلطات هناك وبقسوة التظاهرات المعارضة لها في المدن الألمانية، الأمر الذي دفع بعشرات الآلاف من المواطنين في أنحاء البلاد الى النزول للشوارع، فحصلت تظاهرات في دريسدن ولايبزيغ وبرلين ومدن آخرى بين ٣-٩-تشرين الثاني ١٩٨٩، وذلك إيذانا ببداية النهاية للحكم الشيوعي، ففتحت المعابر الحدودية وحطمت جدار برلين ، وعند بوابة براندنبورغ، تدفق الآلاف من المواطنين مشياً على الأقدام وبالسيارات الى برلين الغربية، يتفحصون بالعين المجردة الديمقراطية الحقيقية التي سمعوا عنها عبر وسائل الإعلام ويرددون الأناشيد الحماسية احتفالا بهذه اللحظة التاريخية والتي تعني اعاد التلاحم بين ابناء الشعب الواحد.[٢]

---

[١]. نزيرة الافندي، طموحات وقضايا الوحدة الألمانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٠٠)،نيسان،١٩٩٠، ص٢٥٧.

[٢]. عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٤.

في ضوء هذه الأحداث المتسارعة طرح كول مشروعه المذكور سابقاً والمتكون من عشرة نقاط ، وكان يرى ان انهاء تقسيم لايتم الا من خلال أوروبا موحدة.

ان مشروع كول الذي أعلنه أمام البرلمان في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، تضمن النقاط التالية:

- رغبة بون في ضمان حرية التنقل للأفراد بين الألمانيتين.

- اتخاذ ألمانيا الديمقراطية إجراءات جذرية في مجال تغيير النظام الاقتصادي والسياسي فيها.

- استمرار التعاون في مجالات الإقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

- إقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين وذلك بعد إجراء انتخابات حرة في ألمانيا الديمقراطية تصادق على ذلك.

- تطوير العلاقات بين الألمانيتين في الإطار الأوروبي والعلاقات بين الشرق والغرب من خلال التوصل إلى شبكة من الاتفاقيات المهمة وعلى كافة المستويات.

- على اثر الانتخابات الحرة وتشكيل الحكومة المنتخبة في ألمانيا الديمقراطية يجب انتشار الهياكل الكونفدرالية من اجل التوصل قدر الإمكان الى القرارات المشتركة وفي هذا الإطار يجب تأسيس لجنة حكومية مشتركة مكلفة بالاستشارات وجهاز برلمان مشترك وصيغ آخرى من التعاون المؤسسي . ومن خلال ذلك تكون خطوات التقارب قد تم تحقيقها لوحدة الشعب الألماني ، ومن خلال حق تقرير المصير وضمن السياق الديمقراطي الذي يعزز حالة السلام في أوروبا.

- أهمية دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي خاصة في مجالات حقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي.

- دعم العلاقة بين المجموعة الأوروبية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والتي تشكل الإطار في تطوير العلاقات ما بين الألمانيتين .

- يتعين ان ترتبط خطوات الرقابة على التسلح ونزع السلاح بالتطورات السياسية.

- ان البناء المستقبلي لألمانيا يجب ان يندمج في البناء المستقبلي لمجموع أوروبا فالبيت الألماني يجب ان يبنى تحت الخيمة الأوروبية ومن ناحية الشعب الألماني.[1]

ان مشروع كول قد حضي بدعم اوساط سياسية عديدة في ألمانيا الغربية وبخاصة من لدن الحزب الديمقراطي الاشتراكي، غير ان الأوساط الغربية غالبا ما وجهت النقد اليه، لان كول لم يستشر الدول الغربية قبل ان يعرضه على البرلمان الألماني. وقد عقد أول اجتماع قمة بين رئيسي الدولتين الألمانيتين، عندما اجتمع الرئيس الألماني الغربي ريتشارد فون فايتسايكر مع رئيس الدولة في ألمانيا الشرقية ما تغريد جيرلاتس في بوتسدام ، ثم تلاه مباشرة اجتماع بين المستشار الألماني الغربي كول ورئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية هانز مودروف ، اتفقا خلاله على التفاوض من اجل إقامة نظام كونفدرالي، وفتح بوابة براندنبورغ التي تفصل ما بين شطري برلين بغية تسهيل مرور الألمان في أعياد الميلاد ، وكذلك دخول الألمان الغربيين الى ألمانيا الشرقية من دون تأشيرة ، واطلاق سراح السجناء السياسيين في ألمانيا الشرقية ، كما وقع المسؤولون في البلدين سلسلة اتفاقات للتعاون الاقتصادي في كافة المجالات.[2]

---

[1]. ناظم عبدالواحد جاسور، المصدر السابق، ص٣٢.

[2]. صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٣٨.

ويبدو ان المسؤولين في الألمانيتين يدركون ان عملية التوحيد بصورة كاملة محفوفة بكثير من المحاذير على الصعيد الأوروبي وعلى الصعيد الألماني . ولذلك فأنهم يتعاملون معها بحذر شديد كي لا يؤدي ذلك الى إثارة الدول من بعث الشوفينية من جديد. ويزيد من توجس المسؤولين ان كلا الدولتين الألمانيتين ملتزمتان باحلاف ومعاهدات مع دول آخرى، وعليهما ان يضمنا تمسكهما بها والإيفاء بمقتضياتها. وعليه فأن صيغة التقارب في المجال الاقتصادي بين الدولتين من الممكن ان تهيأ، على الأقل ظروفا ملائمة لتحقيق الوحدة على المستوى السياسي . اذ ان ألمانيا الديمقراطية تمر بأزمة إقتصادية يمكن لها ان تجد بعض الحلول في تقاربها مع ألمانيا الإتحادية اقتصاديا . اذ في الوقت الذي تعاني فيه ألمانيا الإتحادية من نقص في الأيدي العاملة فأن ألمانيا الديمقراطية يمكنها ان تسد هذا النقص عن طريق عمالها الذين يتمتعون بمستوى تقني عال ويتقاضون أجور متواضعة ، وبالمقابل تستطيع ألمانيا الإتحادية ان توفر رؤوس الأموال لإقامة مشاريع مشتركة تعجز ألمانيا الديمقراطية عن تحقيقها.

وعلى هذا النحو فان التعاون الاقتصادي سوف يكون خطوة نحو إقامة اقتصاد ألماني موحد، ولن يتحقق ذلك الا اذا أزيلت الموانع التجارية وأصبح بالإمكان تدفق العمال من ألمانيا الديمقراطية الى ألمانيا الإتحادية ، وتدفق رؤوس الأموال من الأخيرة الى الأولى . ومع ذلك فان التقارب الاقتصادي هذا لايخلو من بعض العقبات ، وفي مقدمتها طبيعة النظام الاقتصادي في كل من الألمانيتين (الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق)، فضلا عن وجود حوالي مليوني عاطل عن العمل في ألمانيا الإتحادية، وخطوات التقارب مع الشطر الشرقي تثير في نفوسهم قدراً معينا من القلق . وعلى صعيد آخر فأن التقارب الاقتصادي هذا يثير ردود فعل سلبية لدى بعض الدول الأوروبية في الشرق وفي الغرب. من حيث ان ألمانيا الإتحادية ستوجه اكبر مقدار من مساعدتها الإقتصادية الى ألمانيا الشرقية ، وذلك على حساب كل من هنغاريا وبولندا اللتين تطمحان بمزيد من رؤوس الأموال الألمانية الغربية، ومن ناحية آخرى فأن الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة من ألمانيا الشرقية سوف

يكون على حساب الأيدي العاملة القادمة من اسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتركيا وغيرها من الدول التي تتقاضى أجور ضئيلة ولكنها تحقق دخلاً بالعملة الصعبة لبلدانها.[1]

وهكذا بعد سقوط جدار برلين توالت الأحداث بشكل سريع ، وبدأت حكومة ألمانيا الإتحادية بخطوات للتأثير في الإصلاحات في ألمانيا الشرقية ووضع الأسس للوحدة السياسية والإقتصادية، وجرت في آذار ١٩٩٠ انتخابات حرة لاختيار قيادة جديدة لحكومة ألمانيا الشرقية ، وسيطر فيها التحالف من اجل ألمانيا ، والذي يضم الفرع الشرقي من ((الإتحاد الديمقراطي المسيحي)) على حكومة ألمانيا الشرقية ، ثم تبعها توحيد العملة وبالتالي اقتصاد واحد.[2]

وكان اتفاق وزراء الخارجية في حلف الناتو وحلف وارشو في اوتاوا الذي عقد في شباط ١٩٩٠ ، حول وضع تصور مشترك لإعادة توحيد ألمانيا قد فتح الطريق امام مفاوضات (٢+٤) في بون في الخامس من آيار ١٩٩٠، وفي برلين وباريس على التوالي خلال شهري حزيران وتموز وأخيراً في موسكو في أيلول من نفس العام، وقع وزراء الخارجية للدول الستة على اتفاق حول الوضع النهائي فيما يخص ألمانيا، وبذلك أصبحت الوحدة الألمانية قاب قوسين او أدنى. وفي ٢١حزيران١٩٩٠ ، صوت البرلمان في ألمانيا الإتحادية لصالح إدخال ألمانيا الديمقراطية في اقتصاد السوق واستبدال عملتها بالمارك الألماني، فضلاً عن اعتمادها نظام الضمان الاجتماعي المتبع في ألمانيا الإتحادية.[3]

وبعد تذليل العقبات مع الإتحاد السوفيتي حول انسحاب القوات السوفيتية من ألمانيا الشرقية ومسألة انضمام الأخيرة لحلف الناتو. غير انه تم توصل الى اتفاقية تجيز لألمانيا الموحدة ان تكون جزءاً من الناتو بشرط ان لا يكون لقوات الناتو اي قاعدة في منطقة

---

[1]. صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٤٠.

[2]. روسل جيه. دالتون، المصدر السابق، ص٤٢٣.

[3]. عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص١٣٦.

ألمانيا الشرقية، وفي ٢٣آب ١٩٩٠ اقر برلمان ألمانيا الشرقية على ان يكون يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩٠ هو موعد الانضمام الى المانيا الغربية ، وفي ٣١ آب ١٩٩٠ تم توقيع اتفاقية التوحيد بين الحكومتين ، وبعد ذلك وفي ١٢ أيلول من نفس العام، تم التوقيع على اتفاقية الحل النهائي فيما يخص ألمانيا بين الدول (٢+٤) وهكذا أصبح ٣ تشرين الاول ١٩٩٠ هو التاريخ الرسمي الذي تم فيه إعادة توحيد ألمانيا ، وانضمت المقاطعات الخمس التي كانت في ألمانيا الشرقية وهي(براندنبرغ، ميكلينبرغ، ساكسوني، ساكسون انهالت وثيرينغيا) الى ألمانيا الغربية ، وخضعت للدستور الذي كان ساريا في ألمانيا الإتحادية مع إجراء بعض التعديلات عليه. وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٠ وقعت الحكومة الألمانية معاهدة مع بولندا لإنهاء مسألة الحدود وأصبح الخط الحدودي الفاصل هو (اودر/نايسة)، ثم تلتها انتخابات عامة شملت جميع الألمان منذ عام ١٩٣٣ ، وفاز فيها الائتلاف الذي ترأسه هلموت كول.[١]

اطر الوحدة وآثارها :

إعادة توحيد ألمانيا (Deutsche Wiedervereinigung) هو الحدث الذي تم في ٣ تشرين الأول من عام ١٩٩٠، حيث انضمت فيه جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) إلى جمهورية ألمانيا الإتحادية(ألمانيا الغربية). فبعد أول انتخابات حرة في ألمانيا الشرقية في ١٨ آذار ١٩٩٠ ، بدأت مفاوضات بين كلتا الدولتين تمخض عنها معاهدة التوحيد ، وفي نفس الوقت عقدت معاهدة بين ألمانيتين من جهة وبين ما يسمى القوى الأربعة المحتلة (فرنسا، بريطانيا، أمريكا، الإتحاد السوفيتي) سميت بمعاهدة (٢+٤) والتي وقعت بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٠ في موسكو منحت من خلالها الدولة الجديدة الاستقلال التام . ويستخدم مصطلح (إعادة التوحيد) لتمييزه عن حدث توحيد ألمانيا عام

---

١. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، إعادة توحيد ألمانيا، موقع على الانترنيت www.ar.wikipedia.org

١٨٧١ ، في حين يعتبر البعض إن مصطلح (لم الشمل vereinigung) أكثر ملائمة من مصطلح (إعادة التوحيد) عندما يتعلق الأمر باعتبار ألمانيا الشرقية دولة مستقلة أو على إنها جزء من الرايخ الألماني.[١]

أولا : الإطار الخارجي للوحدة:

إن المدخل الفعلي لفهم المتغيرات التي وقعت في ألمانيا الديمقراطية وأدت إلى إعادة توحيدها مع ألمانيا الإتحادية يكمن في فهم المتغيرات التي حدثت في أوربا الشرقية عامة ، وفي الإتحاد السوفيتي خاصة . فمع عصر غورباتشوف تغيرت الخارطة السياسية والجغرافية والنظام الاقتصادي والأيدلوجي بشكل جذري لا عودة فيه إلى ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي ومنذ وقوع التقسيم الذي ساهم فيه المسؤولون في ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية على السواء بدأت الأوساط السياسية الألمانية والأوربية والعالمية تتحدث عما أسمته (المسألة الألمانية المفتوحة Die Offene Deutsche Frage) التي شغلت العالم طوال خمس وأربعين سنة والتي انتهت عمليا مع إعادة توحيد ألمانيا . ولكن بين المساهمة الذاتية في إعلان التقسيم ، ومن ثم العمل على إعادة التوحيد بعد أربعة عقود من الزمن، كما بين بناء الجدار وإزالته بعد ٢٩سنة ، مرحلة زمنية طويلة ومليئة بالصراعات السياسية والعسكرية والنفسية والإعلامية والأيدلوجية ، ومليئة بالتوتر الأوربي والدولي وحافلة بالمآسي والتباعد بين قسمين من شعب واحد كتب عليه إن يتحمل وزر سياسات حكومات ألمانية متعاقبة التي أدت إلى الدخول في حربين عالميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين من اجل مشاركة الكبار في تقسيم العالم واستعماره.[٢]

---

[١] . إعادة توحيد ألمانيا ، المصدر السابق.

[٢] . اسكندر الديك، ألمانيا الموحدة هل توحدت؟ خمس مصاعب تعرقل لندماج الشعب الواحد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١-٢٢.

ولابد من التذكير إن التقسيم الذي وقع في ألمانيا بعد الحرب كان فكرة وافق عليها الحلفاء الأربعة الكبار تحت شعار وضع حد نهائي لأية إمكانية مستقبلية في اندلاع حرب عالمية ثالثة من اراضي ألمانيا ، وان كان هذا التوافق على التقسيم يمكن قد غاب عن الذهن العديد من الناس بسبب الحرب الباردة ، وقيام الإعلام الغربي بتصوير موقف الغرب وكأنه دفاع عن حق ألمانيا الغربية في الوجود وتأمين حريتها والديمقراطية فيها وتطلعاتها إلى الوحدة . وفي المقابل ظهر وكأن الإتحاد السوفيتي هو الوحيد الذي يريد التقسيم ، مع العلم انه إذا عدنا إلى تاريخ تأسيس الدولتين الألمانيتين لوجدنا إن تأسيس ألمانيا الإتحادية سابق على تأسيس ألمانيا الديمقراطية كما سبق واشرنا . ولا شك إن ضعف الإعلام الاشتراكي من جهة، وقوة الإعلام الغربي من جهة آخرى، أدى إلى عدم إظهار المسؤولية في التقسيم والرغبة في التوحيد .وهكذا الحال بالنسبة إلى جدار برلين الذي أقيم أيضاً على علم ومعرفة الحلفاء المذكورين على الرغم من كل التحركات المضادة التي جرت لاحقاً.

فقد كشفت الوثائق انه في اليوم الذي بدأت فيه قوات جيش ألمانيا الديمقراطية بإقامة الجدار وسط برلين بتاريخ ١٣ آب ١٩٦١ تحت حماية الجيش السوفيتي ، كان من المتعذر الاتصال بالمستشار الألماني الغربي أو معرفة مكانه لإبلاغه بالأمر في ذلك اليوم ، كما انه من المصادفة الغريبة عدم تمكن المسؤولين الأمريكيين والألمان الغربيين أيضاً من معرفة مكان السفير الأمريكي الذي لم يترك أي خبر عن مكان وجوده في ذلك اليوم بالذات للاتصال به في حال وجود طارئ ما ! وهكذا مضى ذلك اليوم دون إن يصدر أي موقف رسمي عن حكومتي بون وواشنطن ؟ هل ذلك يشير إلى وجود موافقة ضمنية على إنشاء الجدار؟ وبمناسبة ذكرى مرور ٢٥ عام على إقامة جدار برلين عام ١٩٨٦ كشفت صحيفة (التايمز) البريطانية إن الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي أبدى ارتياحه عندما علم

بموضوع الجدار . ونشرت عن لسانه (من يريد احتلال المنطقة القابعة وراء الجدار لايبني الجدار).[1]

وهنا نستنتج من ذلك القول من يريد إن يحتل برلين الغربية لايبني جداراً يفصله عنها. وهل يعني ذلك إن مشكلة برلين سويت بإقامة جدار برلين ؟ وهل إن بناءه ساعد في تخفيض حدة التوتر؟ وهل إن تاريخ بناء الجدار يشكل تدريب على إدارة الأزمات ودرس في الواقعية؟ ويبدو إن مشكلة برلين ومسألة التصعيد في الحرب الباردة والتوتر الدولي والأوربي الذي حصل في ذلك الوقت هو الذي أدى إلى تخفيض الأزمة بواسطة إقامة جدار برلين الذي كان خطوة دفاعية لإخراج برلين الغربية من لعبة الأزمات والاتجاه نحو التعقل والواقعية.

والواقع إن العلاقات بين الجانبين الألمانيين بدت حتى آخر لحظة قبل بدء التحركات الشعبية في ألمانيا الديمقراطية وكأنها علاقات أبدية بين دولتين مستقلتين ، وكانت القناعة بذلك قد ترسخت إلى حد بعيد بين مواطني البلدين ولدى المسؤولين فيهما أيضا . وتوضح ذلك في الدعوة التي وجهها المستشار الألماني الغربي هلموت كول إلى الأمين العام للحزب الاشتراكي الألماني الموحد ايريش هونيكر لزيارة ألمانيا الإتحادية واستقباله فيها كرئيس دولة رغم عدم وجود اعتراف رسمي متبادل بين البلدين الأمر الذي تم تفسيره وقتها انه اعتراف ضمني من بون بوجود دولتين ألمانيتين . وعندما لم يعد جدار برلين يشكل هماً سياسيا أو مشكلة أساسية ، جاءت دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان إلى الرئيس السوفيتي غورباتشوف في احتفال أقيم أمام بوابة براندبورغ على بعد امتار قليلة من جدار برلين وذلك في ١٢ حزيران ١٩٨٧ ، للقدوم إلى هذه البوابة ليفتحها ويهدم الجدار القائم. هذه الدعوة التي ابتسم لها الكثيرون تلقاها غورباتشوف بشكل أو بآخر وبعد حوالي عام ونصف أعلن خلال زيارة له إلى ألمانيا الإتحادية إن جدار برلين لن يبقى إلى الأبد ، وقد يزول في فترة زمنية غير بعيدة .[2]

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٣-٢٤.

[2] . اسكندر الديك، المصدر السابق ، ص ٢٥.

ففي تلك الزيارة القى المستشار الألماني الغربي كول خطاب ترحيب بالرئيس السوفيتي وتطرق فيه إلى القضية الألمانية وقال: (إن الشعور المشترك لدى الألمان في الشرق والغرب بقي سليما . ولكننا نشعر بأن بقاء هذا التقسيم هو جرح مفتوح ... اذ إن الشعب الألماني يعرب عن رغبته في التوصل إلى تحقيق وحدة ألمانيا وحريتها ، وضمن عملية تقرير مصير حرة. وألمانيا الموحدة يمكن إن تخدم السلام في العالم باعتبارها عضوا كامل الحقوق في أوربا المتحدة).[1]

ويمكننا إن نفهم من ذلك إن الترافق على حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعبارة البيت الأوربي المشترك ، وارتباط مصير الألمان ارتباطا وثيقا بتقسيم أوربا ، وعلى البيت الأوربي تجاوز تقسيم أوربا ومن خلال ذلك تجاوز تقسيم ألمانيا نفسها، وقول الرئيس السوفيتي بان جدار برلين سوف لن يبقى مدة طويلة . كل ذلك كانت إشارات في طريق إعادة التوحيد.

وفي مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية الفرنسية ، أكد المستشار الألماني الغربي كول بأن اختفاء المواجهة بين الشرق والغرب ، واليقظة الديمقراطية في دول أوربا الوسطى وأوربا الشرقية والجنوبية – الشرقية، قدم الفرصة الحقيقية ولأول مرة ، من اجل تذليل كل العقبات وبأسلوب سلمي ، لتوحيد هذين التقسيمين تقسيم أوربا وتقسيم ألمانيا ، ودعا إلى وضع أوربي يسوده السلام ، ويتمكن الألماني من خلاله استعادة وحدته وتقرير مصيره بحرية، وهذا لا يتحقق إلا بموافقة الدول التي أوجدت هذا الوضع (الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية).[2]

أما الموقف الأمريكي فقد جاء على لسان رئيسها الأسبق بوش الأب الذي أعلن في آيار ١٩٨٩ في خطاب له بأن الولايات المتحدة لن تعارض توحيد ألمانيا . وأكد ذلك خلال مؤتمر صحفي في ولاية مونتانا بتاريخ ١٨ أيلول من نفس العام ، اذ قال انه لا يخشى إعادة توحيد ألمانيا ، وان تقرير ذلك يعود إلى الألمان ، وان ذلك لن يكون ضاراً بالمصالح الغربية .

---

[1]. صادق الاسود، المصدر السابق، ص١٤١.

[2]. ناظم جاسور، المصدر السابق ، ص٢٢.

والواقع إن الولايات المتحدة تؤيد توحيد ألمانيا بشرطين ، الأول ، هو إن تنظم ألمانيا الموحدة إلى الحلف الأطلسي ، أي ربط ألمانيا الشرقية بالغرب، اما الشرط الثاني، فهو إن لا يؤدي توحيد ألمانيا إلى المساس بالحدود المرسومة بين دول أوربا. وبعد ذلك توالت اللقاءات بين الرئيس الأمريكي ونظيره السوفيتي والفرنسي لبحث هذه المسألة ، كما تبادل وزراء خارجية دولهم اللقاءات من اجل تدقيق ذلك.[1]

اما بالنسبة لموقف فرنسا وبريطانيا والدول الأوربية الآخرى فكانت تتراوح ما بين مؤيد لإعادة التوحيد وما بين متخوف منها ، وذلك لهواجس قديمة كانت ماثلة وشاخصة أمامهم متمثلة بتاريخ العلاقات الأوربية في حقبة الرايخ الثاني والثالث.

فتاريخ العلاقات الفرنسية – الألمانية مليء بالصراعات التي أدت إلى حروب ضروس بين البلدين على مدى قرن من الزمان من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين . لكن الأسس التي وضعها المستشار الألماني الغربي اديناور والرئيس الفرنسي ديغول للتقارب الألماني - الفرنسي تعززت سنة بعد آخرى على صعيد العلاقات الثنائية وعلى صعيد المنظمات الأوربية . غير إن موضوع إعادة توحيد ألمانيا كان بعيداً عن تفكير المسؤولين الفرنسيين بأسباب تتعلق بألمانيا أولا وبالأوضاع الدولية القائمة في أوربا ثانياً، حتى جاءت الأحداث الأخيرة في بلدان أوربا الشرقية وفي ألمانيا الديمقراطية ، وكان على فرنسا ان تواجه القضية الألمانية في أبعادها الجديدة ، وجاءت التصريحات الفرنسية بأن مشكلة إعادة توحيد ألمانيا صارت من القضايا البارزة المطروحة في نهاية القرن، وان فرنسا لا تخشى ذلك شرط إن يتم بطريقة سلمية وديمقراطية ولم يعد باستطاعة أي سياسي مسؤول في أوربا إن يتجاهل هذه الحقيقة . وبذلك تغيرت نظرة السياسة الفرنسية تجاه القضية الألمانية بعد التطورات التي حدثت في أوربا والعالم وبخاصة العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في حينها ، كما إن فرنسا ترى إن إعادة توحيد أوربا وترتيب البيت الأوربي المشترك يتم من خلال توحيد شطري ألمانيا . وهكذا جاء الموقف

---

[1] . صادق الأسود، المصدر السابق، ص١٤٤.

البريطاني مشروطا بتحقيق السلام وترسيخ دعائمه وعدم المساس بالحدود للدول الأوروبية وعلى الألمان الالتزام بالمعاهدات والمواثيق التي أبرمت من اجل ذلك وكانت مواقف الدول البعيدة جغرافيا في أوربا عن ألمانيا واضحة من حيث تأييدها ومساندتها لاعادة التوحيد، اما الدول القريبة جغرافيا من ألمانيا فكانت مترددة في سياستها تجاه إعادة التوحيد اما بسبب الحروب التي جرت في حقبة تاريخية سابقة أو بسبب التخوف من قوة الاقتصاد الالماني واحتمال هيمنة الاقتصاد الالماني على القارة الأوربية.[1]

ونود أن نشير هنا إلى إن تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبناء جدار برلين، ومن ثم إعادة توحيدها ، كان للقرار الخارجي بصمته الواضحة فبعد التقارب بالعلاقات بين العملاقين الدوليين ووضع أساس متين لانهاء الصراع الدولي والحرب الباردة ترك أثار ايجابية على العلاقات الدولية. وكما إن التغيرات الحاسمة التي طرأت في أوربا الشرقية والمانيا الديمقراطية لعبت دور مهم في مسالة التفكير الجدي والسعي الحثيث من اجل توحيد شطري ألمانيا ، فقد اضحى من الضروري في ظل علاقات دولية جديدة وعلاقات أوربية تسعى نحو إعادة ترتيب البيت الأوربي والتقدم في الشراكة الأوربية نحو إيجاد أوربا الموحدة ، كل ذلك يحتاج إلى مستلزمات عديدة ومهمة ومن أهمها هي إعادة توحيد ألمانيا ، لان في ذلك خطوة كبيرة لتدعيم السلام وانهاء حالة الصراع الأوربي ، كما انه يشكل خطوة مهمة تجاه بناء البيت الأوربي الجديد ، فضلاً عن بناء قوة إقتصادية أوربية جديدة.

ثانياً: الإطار الداخلي للوحدة:

من الواضح ان السبب المباشر لانتفاضة الشعب الالماني الشرقي ضد نظامه يعود إلى وجود أزمة عميقة ، هي أزمة الديمقراطية وفقدان الثقة بالسلطة من جانب ، والامل الذي

---

[1]. المصدر نفسه، ص ١٤٧. وينظر كذلك: ناظم الجاسور ، المصدر السابق، ص٢٥–٢٦.

اخذ يتزايد بوصول رياح التغيير من سياسة البيروسترويكا إلى بلدهم من جانب آخر ، خاصة وان الالمان الشرقيين كانوا يتطلعون إلى هذه السياسة على انها الخلاص . ولكن تعنت القيادة السياسية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد برئاسة هونيكر ورفضها لأية اصلاحات ولجوئها المتزايد لاستخدام القمع، وتعمق الأزمة الإقتصادية والسيولة النقدية بسبب تراجع المبيعات الخارجية ، وغير ذلك من الأسباب كان وراء تحرك شعب ألمانيا الديمقراطية للانتفاض على النظام واسقاطه في أول انتخابات حرة جرت في آذار ١٩٩٠ . وبعد الانتخابات التي فازت فيها الأحزاب المعارضة تغير فجأة كل شيء ، فمن الحديث عن اتحاد كونفدرالي بين دولتين ألمانيتين مستقلتين ، أو عن قيام وحدة على مراحل زمنية متباعدة نسبيا ، أصبح الحديث يدور حول وحدة فورية . والسبب في ذلك يعود إلى فوز الحزب الديمقراطي المسيحي وحلفائه في شرق البلاد بغالبية الأصوات ، وبالتالي بأكثرية نواب مجلس الشعب ، خاصة وان الحزب المذكور كان يقود الانتخابات تحت شعار الوحدة الفورية وتوحيد النقد، ماعدا الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان غير متحمس للوحدة الفورية ويحذر من نتائجها السلبية .كما إن المطالبة الفورية بالوحدة، فاجأت الكثيرين في الداخل والخارج وجعلت الأحداث تتسارع في هذا الاتجاه بشكل لم يعد يمكن الالمان من التقاط انفاسهم . في هذا الوقت علت أيضاً أصوات العديد من الشخصيات السياسية في ألمانيا الغربية والشرقية تحذر من النتائج السلبية للوحدة الفورية . ولكن القرار الشعبي كان قد اتخذ ولم يعد بامكان احد تغييره.[1]

وفي معرض كلامنا عن الحزب الديمقراطي المسيحي وتجربة الوحدة المسيحية الألمانية ، فلرغم من معاناة ألمانيا طيلة قرون من الصراع بين البروتستانت والكاثوليك فانها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باتت تعطي مثالاً ناجحا للوحدة بين الطوائف الدينية المختلفة

---

[1]. اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٢٩-٣٠. وينظر كذلك (انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وكذلك الثورة السلمية)، والانتخابات الحرة في ألمانيا الديمقراطية،حقائق عن المانيا , وزارة الخارجية الالمانية موقع على الانترنت , المصدر السابق.

لشعب واحد ، بالإضافة إلى حل مشكلة العلاقة بين الدين والدولة . فالدستور الالماني القائم على ضمان الحرية والديمقراطية يتعاطى بصورة متوازنة مع دور الديانة المسيحية كمرجعية قيمية واخلاقية للمجتمع، إلا انه في نفس الوقت يرفض التدخل المباشر للمؤسسات الدينية في العملية السياسية . فقد تمكنت ألمانيا بفضل نخبها المسيحية ذات الحس الوطني الالماني ، بان تبني تجربة رائعة للتعايش والتوحد بين البروتستانت والكاثوليك . ولعب الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) دورا مهما في عملية التقارب هذه ، وكذلك دوره بترسيخ الحياة الديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعزيز الهوية الألمانية.[1]

فقد عانت ألمانيا في تاريخها وخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر من حروب دينية طائفية تكبدت خلالها خسائر فادحة راح ضحيتها ما يقارب نصف عدد سكان ألمانيا ودمرت أكثر من ٣٥٪ من مدنها المزدهرة فتعطلت الزراعة وانهار الاقتصاد وأضحت ألمانيا مقسمة إلى أكثر من ٣٠٠ مقاطعة وحصل ذلك بفعل حرب ثلاثين عاماً، وتطلب الأمر أكثر من قرنين حتى استطاعت ألمانيا إن تتوحد عام ١٨٧١. وفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان ثلثي السكان الالمان يعتنقون المذهب البروتستانتي وغالبيتهم يتمركزون في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من ألمانيا، اما اليوم فان نسبة البروتستانت والكاثوليك متساوية ، اما الحزب الديمقراطي المسيحي فهو في حقيقته اتحاد لمجموعات بروتستانتية وكاثوليكي ، وهو حزب يملك مفهوما سياسيا قائماً على التدين والقيم المسيحية ، كما انه حزب ديمقراطي ليبرالي يواكب استحقاقات الحداثة ومتطلبات العصر ، وكان له الدور البارز في عملية الوحدة المسيحية في ألمانيا من خلال سعي الحزب للحفاظ على نوع من التدين المعتدل وعلى ثقله السياسي بصفته احد الركائز الأساسية للمنظومة السياسية الألمانية دون التخلي عن أهداف و روح الدستور الالماني

---

[1].لطيف الحبيب ومصطفى القرداغي،تجربة الوحدة المسيحية الألمانية ، موقع على الانترنيت ، بتاريخ ٢٠٠٩\١٠\٢٩.. www.mesopot.com

الذي يستند على الميثاق الامي لحقوق الإنسان ، فضلاً عن نجاح الحزب في الموائمة بين عقيدته المسيحية ، و الاجماع الديمقراطي .[1]

هذا الاجماع الديمقراطي وتجسيده جاء واضحاً في الدستور الذي أدى إلى الاجماع القومي الالماني على مبدأ الديمقراطية على انها الحل للمشكلة الألمانية. هذه الديمقراطية المجسدة في الدستور الالماني ساعدت في إقامة نظام سياسي متوازن ودقيق وفعال في اطلاق الحريات ومنع الفوضى السياسية التي تفضي إلى الديكتاتورية، وكما جاءت القوانين المكملة للدستور مهمة تنظيم وضبط الممارسة السياسية والتي أدت بدورها إلى تحقيق معجزة إقتصادية كبيرة ومهمة ساعدت على تحقيق قدراً كبيراً من الاستقرار.[2]

كما إن هناك شخصيات ألمانية لعبت دوراً مهماً في عملية إعادة توحيد ألمانيا ومن هذه الشخصيات هو هيلموت كول مستشار ألمانيا الغربية (١٩٨٢-١٩٩٨) واحد أهم الشخصيات الألمانية والاوربية ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي في عهده تحققت الوحدة الألمانية ولذلك يلقب بمستشار الوحدة، ويحمل شهادة دكتوراه في التاريخ والقانون وينتمي للحزب المسيحي الديمقراطي وتسلم الرئاسة الحزب للسنوات ١٩٧٦-١٩٩٨ . والشخصية الآخرى التي ساهمت في إعادة توحيد ألمانيا هو ميخائيل غورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفيتي قبل إن يضطر للاستقالة عام ١٩٩١ ، فاتحا الطريق امام انهيار الإمبراطورية السوفيتية وانهاء حقبة الحرب الباردة ، ويحمل غورباتشوف شهادة القانون وأصبح امينا عاماً للحزب الشيوعي ورئيساً للاتحاد السوفيتي للسنوات ١٩٨٥-١٩٩١، وحصل عام ١٩٩٠ على جائزة نوبل للسلام بسبب جهوده في انهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي. كما يعتبر ايريش هونكير إحدى هذه الشخصيات وهو الزعيم التاريخي لالمانيا الشرقية ، بالرغم من دفاعه عن فكرة بناء جدار برلين كضرورة لحماية بلاده من

---

[1]. المصدر نفسه.

[2]. عبد العظيم حماد، المعجزة الدستورية الألمانية ، موقع على الانترنيت بتاريخ، ٢٦\١٢\٢٠١٠، http;||evabat.com.

الامبريالية . وكان منذ عام ١٩٥٨ العضو الابرز في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الالماني الشرقي الحاكم حتى تسلم رئاسة الحزب عام ١٩٧٦ . هرب قبيل الوحدة إلى موسكو لكن طلبه بالاقامة هناك قوبل بالرفض فاضطر إلى اللجوء إلى السفارة التشيلية ثم عاد إلى ألمانيا ليواجه حكما بالسجن بسبب ماضيه، إلا إن السلطات الألمانية اطلقت سراحه بسبب حالته الصحية فغادر البلاد إلى تشيلي وتوفي هناك عام ١٩٩٤. اما بالنسبة إلى هانس ديتريش غينشر السياسي المخضرم من الحزب الليبرالي الديمقراطي (FDP) والذي يعتبر مهندس الوحدة الألمانية وتطبيع العلاقات مع دول أوربا الشرقية ، وقد شغل منصب وزير الداخلية ١٩٦٨-١٩٧٤ ، ثم وزيراً للخارجية ١٩٧٤-١٩٩٢ ورئيسا لحزبه . كما يعتبر ادوارد شيفيردنادزة وهو وزير للداخلية في جورجيا ١٩٦٥-١٩٧٢ ، ثم امينا عاماً للحزب الشيوعي الجورجي قبل إن ينتقل إلى موسكو ويصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي. ولمع نجمه كمهندس لسياسة البيروسترويكا والتقارب مع الغرب. وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي عاد إلى جورجيا وأصبح رئيسا لها قبل إن ينحيه الشعب من خلال ثورة بيضاء وذلك في عام ٢٠٠٣ . ونشير إلى شخصية لوثار دي ميزير الذي أصبح رئيس لوزراء ألمانيا الشرقية في الانتخابات الحرة التي جرت في آذار ١٩٩٠ ، وهو من خارج صفوف الحزب الشيوعي . ويرجع اليه الفضل في تسريع مسار الوحدة ، وكان حزبيا يشغل منصب رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا الشرقية ونائبا لرئيس الحزب في كل ألمانيا بعد إعادة التوحيد واستقال من جميع مناصبه عام ١٩٩١ بسبب اتهامات له بالعمل بشكل غير رسمي مع اجهزة الأمن في ألمانيا الشرقية. واخيراً ايغون غرينتس آخر أمين عام للحزب الشيوعي الحاكم في ألمانيا الشرقية وأصبح رئيسها ما بعد هويكر وشغل عدة مناصب أمنية وسياسية في الدولة وبعد الوحدة وجهت اليه تهم تغاضيه عن حوادث اطلاق النار على المتسللين إلى ألمانيا الغربية عبر جدار برلين مما أدى إلى مقتل عدد منهم وبعد جلسات عديدة حكم علية بالسجن لمدة ست سنوات.[1]

---

[1]. شخصيات الوحدة ، موقع على الانترنيت بتاريخ ١٨-١٢-٢٠٠٧ www.dw-world.de.

وهكذا توالت الأحداث سريعاً في طريقها لاعادة توحيد ألمانيا ، وبرزت محطات تاريخية مهمة في هذا الحدث وسنتعرض لاهمها:

في ١٢-١٥ حزيران ١٩٨٩: يقوم غورباتشوف بزيارة رسمية إلى بون ويجري فيها التوقيع على بيان مشترك تؤكد فيه الحكومتان عن حق الشعوب في اختيار النظام السياسي الذي تراه مناسباً . وفي تموز من نفس العام وخلال مؤتمر لدول حلف وارشو يعلن غورباتشوف عن إلغاء مبادئ بريجينف التي تضع حدودا لسيادة الدول الاشتراكية . وفي ١١ أيلول ١٩٨٩ تقوم هنغاريا بفتح حدودها مع النمسا تسهيلا لعبور اللاجئين القادمين من ألمانيا الشرقية وفي الخامس والعشرون من نفس الشهر خرجت أول مظاهرة شعبية منذ ١٩٥٣ في ألمانيا الشرقية تطالب باصلاحات ديمقراطية . وفي الثلاثين من ذلك الشهر يعلن وزراء خارجية الألمانيتين بالسماح للمعتصمين في سفارة ألمانيا الغربية في براغ وهم من الالمان الشرقيين بالمغادرة إلى ألمانيا الغربية وبلغ عددهم ٦ آلاف شخص . وفي السابع من تشرين الأول ١٩٨٩ غورباتشوف يدعو القيادة الألمانية الشرقية لاجراء اصلاحات مشيراً إلى ((من يأتي متأخراً سوف يعاقبه الزمن)) . وبعد يومين يعلن المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي عن استعداده لاجراء حوار مع الشعب.[١]

وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩ يقوم الحزب الاشتراكي الالماني الموحد الحاكم في ألمانيا الديمقراطية باعفاء امينه العام ورئيس الدولة ايريش هونيكر من مسؤولياته وينتخب ايغون غرينتز امينا عاماً جديداً ورئيسا للدولة لامتصاص النقمة الشعبية العارمة في البلاد المتجسدة بالمظاهرات الضخمة ضد قيادة الدولة. وبتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ التحول يبدأ وتخرج مظاهرة مليونية تملأ ساحة الكسندر تطالب بالإصلاحات ، وبعد خمسة ايام من التظاهرات الكبيرة قررت قيادة ألمانيا الديمقراطية فتح الحدود ووضع نظام جديد للسفر إلى الخارج ، وبالطبع إلى ألمانيا الإتحادية على الفور . هذا اليوم كان مشهوداً لدى مواطني ألمانيا الديمقراطية ، فالجماهير الغفيرة وقفت على المعابر التي تفصل برلين الشرقية وبرلين الغربية ،

---

١. يورغن ويبر، المصدر السابق، ٣٧٨-٣٨١.

والعديد منهم لم يكن قادراً على انه بعد دقائق قليلة سيكون في غرب برلين. وفي ذلك اليوم وعندما وصل نبأ فتح الحدود إلى مجلس النواب الالماني الغربي (البوندستاغ) حيث كان مجتمعاً فوقف النواب وانشدوا النشيد الوطني فرحاً . وتجمع الناس حول بوابة براندنبورغ التي كانت تفصل بين الجانبين ، واقاموا مهرجانات حاشدة من جانب المطالبين بالوحدة الألمانية والمعارضين لها. وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٨٩ بدء هدم جدار برلين وتفكيك قطع الجدار وبيعها إلى السواح والزوار بأسعار مختلفة. وبدأ اقتصاد ألمانيا الشرقية يتخلخل بسبب قيام التجارة بالعملة الصعبة في شرق ألمانيا وفقدت السيطرة على مواجهة الاقتصاد الرأسمالي خصوصاً بعد أن تم تهريب السلع المدعومة إلى الخارج . وفي الثالث من كانون الأول قدمت اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي الالماني الموحد استقالة جماعية.[١]

وبتاريخ التاسع عشر من كانون الأول يقوم المستشار الالماني الغربي كول بزيارة لالمانيا الشرقية ولاول مرة فتستقبله الجماهير بحفاوة وتهتف باسمه وتردد (ألمانيا اُمنا بلد واحد). وفي سابع من شباط ١٩٩٠ الحكومة الألمانية الغربية تعرض على نظيرتها الشرقية اجراء مفاوضات عاجلة حول توحيد العملة . وبعد ذلك جرت أول انتخابات حرة في ألمانيا الديمقراطية بتاريخ الثامن عشر من اذار ١٩٩٠ وفاز فيها التحالف المسيحي المحافظ وأسفرت عن اختيار لوثاردي ميزيير لرئاسة الوزراء. وذلك في الثاني عشر من نيسان . وفي الثامن عشر من آيار ١٩٩٠ تم توقيع الاتفاقية الخاصة حول الوحدة النقدية والإقتصادية والاجتماعية وهي الساعة التي اعتبرها المستشار الالماني الغربي كول (الميلاد الحقيقي لالمانيا الموحدة الحرة).

وفي السادس عشر من تموز ١٩٩٠، يعلن المستشار الالماني كول والرئيس السوفيتي غورباتشوف عن توصلهما لصيغة حول الوحدة الألمانية تبقى بموجبها ألمانيا عضوا في حلف الأطلسي، وفي ثالث والعشرين من آب يوافق مجلس الشعب في ألمانيا الديمقراطية على الانضمام إلى ألمانيا الإتحادية، وفي الحادي والثلاثين من نفس الشهر يتم توقيع معاهدة الوحدة

---

١. اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٥.

الألمانية بين البرلمانين الشرقي والغربي ويصوتان عليها باغلبية الثلثين وذلك في العشرين من أيلول ١٩٩٠ . وبذلك تخرج ألمانيا الشرقية من حلف وارشو بتاريخ ٢٤ أيلول ، وفي تشرين الأول تصبح ألمانيا تحمل كل مقومات السيادة ليكون منتصف الليل الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠ موعداً لرفع العلم الالماني بالوانه الاسود والاحمر والذهبيى فوق مبنى البرلمان في برلين ليرمز إلى يوم إعادة التوحيد.[١]

الآثار المرتبة على إعادة توحيد ألمانيا:

يشكل انهيار جدار برلين في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٩ منعطفا هاماً في تاريخ البشرية، فقد سجل هذا الحدث نهاية حقبة تخللتها أكثر الصراعات دموية وتعقيدا في العالم ، بدءاً بالحرب العالمية الثانية وتقسيم ألمانيا إلى مناطق نفوذ لدول الحلفاء المنتصرة في تلك الحرب، ثم انطلاق شرارة الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي الشرقي والرأسمالي الغربي. وقد شكلت ألمانيا بشطريها. بحكم دورها المحوري في الصراع وموقعها الفاصل بين المعسكرين ، حلبة الصراع الرئيسة بين دول حلف الأطلسي وحلف وارشو . وبعد زوال تلك التعقيدات وتوحيد الألمانيتين وجد صناع السياسة في ألمانيا انفسهم امام كم هائل من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق الوحدة بالشكل الكامل . ويمكن القول إن الوحدة ساهمت وبدون أدنى شك في زيادة ثقل ألمانيا على الساحة السياسية الدولية وحررتها من الكثير من القيود التي فرضتها الحرب الباردة كما انها عززت من ثقتها بنفسها من خلال حضورها وعلى كافة الأصعدة على الساحة الدولية بشكل عام من خلال تواجدها في مناطق الأزمات ، واستقلالية وتحرر السياسة الخارجية الالمانية من الهيمنة الأمريكية، وعلى الساحة الأوربية بشكل خاص ، من حيث إن ألمانيا الموحدة هي اكبر عضو في الإتحاد الأوربي من حيث عدد السكان وهي صاحبة أضخم وأقوى اقتصاد في أوربا.

---

[١]. تقارير وزارة الخارجية الألمانية، محطات هامة على طريق الوحدة الألمانية موقع على الانترنت، بتاريخ ٢٠٠٧|١١|٣٠. . www.gaic|ar|ol|tatsachein.

اما على الصعيد الداخلي فقد أحدثت الوحدة الألمانية تغيرات جمة في الخارطة السياسية والجغرافية والديمغرافية للبلاد. فتوحيد شطري المانيا وانضمام خمس ولايات شرقية الى الولايات الاحدى عشرة في المانيا الغربية ، قد شكل نموا ديمغرافيا بواقع (١٦) مليون نسمة ليصبح التعداد النهائي لسكان المانيا يزيد عن (٨٢) مليون نسمة. هذا النمو السكاني زاد من الصعوبات الإقتصادية والمشاكل الاجتماعية من ناحية الفوارق بين شطري البلاد، كما انه اعاد خلط الخارطة الحزبية والبرلمانية ، وذلك من خلال بروز حزب الاشتراكية الديمقراطية (PDS) الذي يتمتع بقاعدة عريضة عند الالمان الشرقيين، ويشارك في الائتلاف الحكومي، وعادة ما يقدم نفسه في الحملات الانتخابية على انه نصير القضايا التي تخص الشرقيين ، الامر الذي تعتبره الاحزاب الغربية عائقا امام تدثر مفهوم شرقي وغربي للابد. فضلا عن انضمام الولايات الجديدة الى مجلس الولايات مما ادى الى تغيرات في نسب الاغلبية، وبالتالي في موازين القوى لصالح هذا الحزب او ذاك، وهذا من شأنه ان يؤثر كثيرا على عملية تمرير الكثير من القوانين التي تصدرها الحكومة الإتحادية ولابد من تصديق مجلس الولايات عليها قبل ان تصبح سارية المفعول[1]

أولا : على المستوى الداخلي :

شكل إعادة التوحيد عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الألماني وأبطأ من نموها الاقتصادي ، والسبب في ذلك يرجع إلى الضعف الشديد الذي كان يعانيه اقتصاد ألمانيا الشرقية خصوصاً إذا ما قورن باقتصاد ألمانيا الغربية ، بالإضافة إلى معدلات التحويل – لأسباب سياسية- من المارك الألماني الشرقي إلى المارك الألماني والذي لم يتأقلم مع الواقع الجديد مما أدى إلى خسارة مفاجأة ومدمرة لأية فرصة للصناعات الشرقية في المنافسة مما أدى إلى انهيارها في وقت قصير ، لذلك تم تخصيص ما يقارب من ١٠٠ مليار يورو سنويا لاعادة

١.التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوحدة الالمانية , دويتشه فيلة, المصدر السابق

إعمار الجزء الشرقي من ألمانيا . فضلاً عن ذلك فقد أدى تزويد البضائع والخدمات إلى ألمانيا الشرقية باستنزاف مصادر ألمانيا الغربية ، فتوجب خصخصة الصناعات الخاسرة التي كانت تدعمها الحكومة الشرقية في السابق . ومن نتائج تحول معظم الصناعات عن ألمانيا الشرقية ، هو زيادة بنسب البطالة التي ارتفعت إلى ٢٠٪، الأمر الذي ساعد على هجرة مئات الآلاف من الالمان الشرقيين إلى ألمانيا الغربية للبحث عن فرص عمل، مما افقد الجزء الشرقي نسبة ليست بالقليلة من سكانها وخصوصا من ذوي المهارات العالية.[١]

في الحقيقة إن تجاوز آثار ٤٠ عاماً من الأداء الاقتصادي الذي كان دون المستوى لحكومات ألمانيا الشرقية ، لن يتم بين ليلة وضحاها ، كما إن التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لن يكون بالسهولة التي توقعها الألمان،فانتاجية الشركات والمصانع في ألمانيا الشرقية لا تعادل نصف مثيلاتها في ألمانيا الغربية كما إن تلك المصانع قديمة وغير قادرة على انتاج ماركات مسجلة تساعدها على المنافسة في اسواق أوربا الغربية ، الأمر الذي أدى الى اعلان عدد كبير من الشركات الشرقية عن افلاسها في فترة وجيزة ، مما سبب في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.[٢]

إن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في شرق البلاد انعكس سلبيا على نفسياتهم ومعنوياتهم ، وفي هذه المرحلة بدأت الحساسيات تظهر بين الالمان الغربيين والشرقيين ، فالغربيين بدأوا يرون في الوحدة سبباً لزيادة الضرائب عليهم لتمويلها واخذوا يتهمون الشرقيين بأنهم كسالى لا يحبون العمل ويغارون من الغربيين الذين وصلوا إلى ما عليه من غنى ورفاهية بعرق جبينهم طيلة اربعين سنة ، وانهم يريدون الحصول على كل شيء دفعة واحدة . والالمان الشرقيون يردون بالقول انهم اشتغلوا أيضاً بجد اكبر، إلا إن حظهم كان سيئاً لأنهم لم يكونوا يقبضون بالمارك الغربي وكانت حريتهم السياسية مقيدة ولا يستطيعون السفر إلى الدول الغربية، وان المسؤولين في الحكومة وعدوهم انهم إذا اختاروا

---

١. إعادة توحيد ألمانيا، ويكيبيديا، موقع على الانترنيت، المصدر السابق.

٢.التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوحدة الالمانية، المصدر السابق ،

الوحدة فلن يفقد احد عمله أو مسكنه. وعندما تمت الوحدة جاء العديد من الالمان الغربيين يطالبون بمنازلهم أو اراضيهم التي تركوها هاربين من النظام الاشتراكي ، ما فتح صفحات جديدة من البغض والكراهية بين الكثير من العائلات الغربية والشرقية ذات صلة القربى.[1] ،

إضافة الى ذلك فان الالمان الشرقيين اصيبوا بخيبة امل بسبب افلاس الشركات والمصانع ، وعدم مساعدة الشركات والمؤسسات الألمانية الغربية لهم ومنع حدوث ذلك، وهذا أدى إلى توجيه الاتهام إلى الشركات والمؤسسات الكبرى التابعة لالمانيا الغربية بأنها لم تقدم المساعدة والقروض عن قصد بانتظار افلاس المصانع في الشرق حتى تقدم على شرائها بابخس الاثمان وتعيد توظيف العمال والموظفين فيها حسب ما تراه مناسباً .

هذا الشعور بالمرارة من قبل الالمان الشرقيين لازمهم في السنوات الأولى من إعادة التوحيد ، رافقه سبب آخر ، وهو نظرة الالمان الغربيين إلى اشقائهم الشرقيين نظرة تعالي يشعرون بانهم أدنى مستوى حياتيا وعلمياً وثقافياً ، وبالتالي اقل فهماً ونشاطاً وذكاء . من هنا خروج الشرقيين بشعور عام يفيد إن الوحدة المتكافئة التي طلبوها تحولت عمليا إلى (التحاق) لا تكافؤ فيه على الاطلاق ، وان هنالك عملياً (منتصر وخاسر) في عملية الوحدة. وعوضاً عن جدار الاسمنت الذي كان يفصل بين الطرفين بدأ يرتفع جدار نفسي عميق بينهما في السنوات الأولى من الوحدة.[2]

كما واجهت الوحدة صعوبات آخرى تتمثل في نظام القضاء والتشريع فمع تطبيق الوحدة توقفت الولايات الخمسة الشرقية على تطبيق التشريع الاشتراكي السابق لتمارس التشريع

---

[1]. اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٣١-٣٢. وينظر كذلك: إعادة التوحيد وما نتج عنه، منشورات وزارة الخارجية الألمانية موقع على الانترنيت: < www.germanculture.com

[2]. اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٢٣. وينظر كذلك : استمرار الفوارق بين غرب ألمانيا وشرقها بعد ١٦ عاماً على إعادة التوحيد وعل ندم الالمان على تحقيق الوحدة ،دويتشه فيلة, موقع على الانترنيت ، مصدر السابق.

الغربي الذي نقلته نقلاً كما هو وكما تطور في ظروف خاصة لتطور جمهورية ألمانيا الإتحادية سياسيا واقتصاديا واجتماعياً بشكل مختلف تماما عن ألمانيا الديمقراطية السابقة ، وهذا الأمر فرض على القضاء الالماني الغربي متطلبات لم يكن بدوره مستعدا لها . فبعد صرف العديد من القضاة الشرقيين من الخدمة ، واحالة البعض منهم على المحاكمة بتهم الاساءة إلى استقلالية القضاء، وانعدام خبرة الباقين منهم بالتشريع الغربي، اضطر القضاء الغربي لارسال عدد كبير من قضاته إلى المحاكم الشرقية للمساعدة والتدريب كما واجهت الوحدة صعوبة آخرى والمتعلقة بالمؤسسة الضخمة التي انشأتها الحكومة الإتحادية مباشرة مع اعلان الوحدة بهدف بيع القطاع العام في شرق ألمانيا إلى القطاع الخاص الالماني والاجنبيى ، وقد سميت هذه المؤسسة (التروبهاند)أي (الهيئة المؤتمنة). وكان لها صلاحيات واسعة وبلغ عدد موظفيها إلى ما يقارب الخمسة الاف عام ١٩٩٣ ، وكان على هذه المؤسسة تصفية اعمال الشركات والمصانع الغير قادرة على الاستمرار في ظل منافسة السوق ، وان تبيع المؤسسات القادرة على مواجهة المنافسة إلى من يرغب بالشراء. ويمكن فهم ضخامة المهمة التي القيت على عاتق هذه الهيئة إذا علمنا انه كان عليها إن تفصل في مصير حوالي (١٤) الف شركة ومصنع ومؤسسة ووحدة انتاج أو خدمة في مختلف المجالات الحياتية . وقد عول الالمان الشرقيين الكثير عليها دون إن يخطر ببالهم إن العملية ستكون قيصرية ومؤلمة جداً.[١]

والواقع إن البطالة وتزايدها في شرق ألمانيا ارتبط ارتباطا مباشراً بعمل هذه الهيئة بسبب اغلاقها وخلال فترة قصيرة إلى الآف الشركات والمصانع ، وبالتالي إلى صرف مئات الاف العمال والموظفين من أعمالهم . وقد أصبحت هذه الهيئة المطلقة الصلاحية خلال فترة قصيرة العدو رقم واحد للألمان الشرقيين بعد إن كانت عنوان تفاؤلهم مع تأسيسها ، وأصبحت قراراتها ارقاً مزعجاً لكل عامل بقي يعمل ، لكنه ينتظر صباح كل يوم إن يصله قرار الصرف من العمل. ونود إن نشير إن الصرف من العمل أمر طبيعي في الدول الرأسمالية أو ذات اقتصاد الحر، وهذا الأمر لم يعتاد عليه سكان الدول الاشتراكية سابقاً،

---

[١]. اسكندر الديك، المصدر السابق، ص٤٠-٤١.

كما انه كانت هنالك إشاعة سائدة في ألمانيا الديمقراطية تزعم إن وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل في ألمانيا الإتحادية ناجم من عدم رغبة هؤلاء بالعمل والاكتفاء بالحصول على مساعدة اجتماعية مالية من الدولة. وهذا يشكل احد الأسباب الهامة للصدمة التي أصابت الشرقيين وهم يلمسون انهم يفصلون عن العمل رغم انهم يريدون الاستمرار فيه. وقد خجل العديد منهم في البداية من الذهاب إلى مراكز العمل الاجتماعية لتسجيل أسمائهم للحصول على مساعدة مالية شهرية.[1]

والحقيقة إن تيار الحكومة والأحزاب الممثلة فيها كان يدعم هذه الهيئة وقراراتها الصعبة التي تتخذها بينما كانت المعارضة بزعامة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تنتقدها بشدة وتعتبرها مسؤولة ليس فقط عن البطالة الجماهيرية التي أحدثتها ، وإنما ايضاً عن اتخاذ العديد من القرارات الخاطئة مثل اغلاق معامل ومؤسسات بحجة انها وحدات انتاجية تخسر ولا تربح، بدلاً من تقديم الدعم المالي لها، والمماطلة في دعم مصانع وشركات قادرة على المنافسة وتركها حتى تسقط من ثم تقوم ببيعها إلى شركات ألمانية غربية أو اجنبية بأسعار بخسة أو رمزية حتى . وقد حدثت داخل الهيئة أكثر من فضيحة مالية تبين حصول عدد من الموظفين على رشاوى من جانب الشركات الكبيرة للحصول على عروض للشراء اقل من القيمة الفعلية للمؤسسات المباعة ، الأمر الذي حرم الهيئة، وبالتالي الخزينة العامة ، الكثير من الأموال . كما باعت الهيئة مؤسسات بعد توقيع اتفاق مع المشتري يقضي بمواصلة تشغيل نسبة معينة من عمال المؤسسة ، فكانت النتيجة عدم التزام المشتري بذلك دون إن تعمل الهيئة على محاسبة امام المحاكم محاسبة فعلية. وهناك الكثير من الامثلة الآخرى واشهرها مثال مصنع ملح البوتاسيوم الذي اصرت الهيئة على بيعه إلى مجموعة شركات ألمانية غربية رغم قدرته على المنافسة في السوق، فقط لأنه يشكل منافسة لهذه المجموعة التي قامت باغلاقه بعد شرائه . وقد هزت هذه الحادثة ألمانيا وكان

---

[1]. وسط أجواء الغضب الذي اخذ يحوم فوق الهيئة في شرق ألمانيا وقع عام ١٩٩٠ حادث اغتيال رئيسها السابق د. تلف روهفتر ولم يتمكن التحقيق من اكتشاف القاتل. المصدر نفسه، ص٤٢.

لها صدى أوربي ودولي . والاتهام الاساسي الآخر الموجه إلى الهيئة والحكومة الإتحادية انهما ساهما سويا في تفريغ شرق البلاد من الصناعة رغم الوعود التي اطلقت بالعمل على الحفاظ على المراكز الصناعية الكبرى السابقة . وحسب دراسة لمعهد (ايفو IFO) للابحاث الإقتصادية في ميونخ فان عدد العاملين في الصناعة في شرق ألمانيا انخفض إلى (٤٠) شخص لكل الف مواطن مقابل (١٠٦) لكل ألف في غرب البلاد.[١]

اما التيار المؤيد للهيئة فرأى إن العمل الضخم الذي قامت به لم يسبقه عمل مماثل، ليس فقط في تاريخ ألمانيا ، بل وأيضا في العالم بأسره . وكان على الهيئة إن تبتكر الوسائل والحلول دون نموذج سابق أو خبرة يمكن الاعتماد عليها، ومع ذلك تمكنت من أن تنهي مهمتها المعقدة بعد تصفية تركة كاملة من النظام السابق في ظروف إقتصادية دولية لم تكن مناسبة ، خصوصاً بعد توقف دول شرق أوربا عن الاستيراد بسبب عدم قدرتها على الدفع بالمارك الغربي من جهة ، وعدم قدرة شركات الإنتاج في شرق ألمانيا على المنافسة في السوق الدولية في السنوات الأولى. ويعتبر هذا التيار ايضاً إن محاولة القوى الاصلاحية في شرق أوربا دراسة تجربة الهيئة وتطبيقها في بلدانها دليل على نجاح العمل الذي قامت به وانهته في أواخر عام ١٩٩٤. وبذلك تمكنت الهيئة من تحقيق مدخول من بيعها يقدر بحوالي (٥٠) مليار مارك، وضمان استثمارات في المؤسسات التي بيعت بمقدار يصل إلى (٢٠٤) مليار مارك ، وتأمين عمل مضمون لحوالي (١,٥) مليون عامل وموظف من اصل (٤) مليون عامل وموظف كانوا في عهدتها . ومن الصعوبات الآخرى التي واجهت الوحدة في بدايتها هي الاختلافات المناطقية والفكرية . ففي السنوات الأولى من الوحدة بقيت الولايات الجديدة تشعر بالرابط الواحد الذي يشدها سويا كما كانت طيلة أربعين عاماً، إلا انه من الملاحظ بعد ذلك إن كل ولاية بدأت تخطط لطريق يتماشى مع مصالحها الخاصة ، وبما لا يتفق بالضرورة مع مصالح ولاية شرقية آخرى . كما انه بعد أربعين عاماً من التطور الثقافي والأيدلوجي والسياسي المختلف ، فمن المنطقي أن يكون فكر المواطن الشرقي

---

[١]. المصدر نفسه، ص٤٣.

يختلف عن فكر المواطن الغربي ، خاصة فيما يتعلق بالحياة المادية التي يعتبرها الشرقيون (باردة وغريبة) في الجانب الغربي، وهم لم يتمكنوا في البداية من استيعاب هذه الحياة التي تتطلب قساوة في التعامل مع الغير، ومنافسة شرسة في العمل للاحتفاظ بالوظيفة ، وقدرة على استخدام التطورات التقنية المتجددة باستمرار. ولذلك يتلقون الاتهامات من جانب الغربيين بأنهم غير قادرين على تحقيق النتائج المطلوبة منهم، وفي المقابل يتهم الشرقيون الغربيين بأنهم لا يبدون استعداداً للمساعدة وينقصهم الشعور بالعلاقات الاجتماعية كما هو الأمر عند الشرقيين.[1]

وأود أن أشير هنا إلى إن تلك الصعوبات الداخلية قد واجهت حلولاً ناجحاً مع تقدم الزمن ، واستمرار السنوات ، وإصرار الإدارة الألمانية على التغلب على المشاكل وإيجاد الحلول بالشكل الذي تزامن مع إيقاع الشعور بالمسؤولية لجميع الألمان دون استثناء . فمن حيث عمل (الهيئة المؤتمنة) فلا شك إن تأثير عملها في التطور الذي حصل على شرق ألمانيا كان تأثيرها حاسماً وكان له مدلولين متناقضين: الأول مدلول اقتصادي ايجابي على المديين المتوسط والبعيد ، والثاني مدلول اجتماعي سلبيى على المديين القصير والمتوسط كما إن العلاقات التي اقيمت بين الولايات الشرقية مع الولايات الغربية والذي اثر في نظر البعض على العلاقات بين المناطق الشرقية فيما بينها كما كان في السابق ، فهذا امراً طبيعياً يتماشى والنظام الفيدرالي المتبع في ألمانيا، وكان له تأثيراتها الايجابية وبخصوص الاختلافات بين الشرقيين والغربيين أخذت تتلاشى وتحديداً لمجال استخدام التكنولوجيا المتطورة، كما بدأ سكان شرق البلاد يعتادون شيئاً فشيئاً على الحياة المادية التي تسيطر على الدول الرأسمالية والدول ذات الاقتصاد الحر. فضلاً عن ذلك وعلى الرغم من أهمية العوامل النفسية والتي تحتاج إلى فترة ليست بالقصيرة لإزالة تأثيراتها ، فان الوحدة لها مدلولات على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري قبل كل شيء . فعلى المستوى السياسي هناك اندماج وتبادل ادوار بين الأحزاب ساهم في الاستقرار السياسي الواضح في

---

[1].المصدر نفسه، ص٤٤-٤٥.

البلاد من جانب ، وعلى الصعيد البنيوي والإداري فهناك الأموال المحولة إلى شرق البلاد من قبل الدولة والقطاع الخاص بلغت حوالي مائة مليار دولار سنويا وشكلت قاعدة مالية متينة من اجل بناء وإعادة تحديث اقسام هامة من البنى التحتية المختلفة في شرق البلاد (صناعة، إدارة ، مواصلات، اتصالات ، تكنولوجيا،.....الخ) وسجل النمو الاقتصادي في شرق البلاد بعد أربع سنوات على إعادة التوحيد معدلات مرتفعة بلغت ٨,٥٪ مقابل ٢,٥٪ في غرب البلاد وهكذا لا يزال العمل مستمراً لاكمال فصول الوحدة التي تحقق منها القدر الأكبر والاهم على جميع المستويات.

ثانياً: على المستوى الخارجي:

لقد كتب المستشار الألماني الأسبق بسمارك الذي وحد ألمانيا بسياسة القوة والحرب في مذكراته بأنه ليس هناك رجل دولة يستطيع إن يضع مشروعاً ما ويحدد قانونه لفترة تزيد عن عامين أو ثلاثة ويؤكد على أن (لااحد يستطيع ضمان المستقبل) ، مضيفاً بأن (المسألة التي لها الأولوية عن كل المسائل الآخرى والتي ستقرر مصير الحرب والسلام، هي مسألة تنظيم ألمانيا).[1] وإذا كانت مسألة تنظيم ألمانيا على حد رأي بسمارك تتم من خلال الحرب، وهي الوسيلة الوحيدة لمواجهة احتمالات المستقبل ، واستعادة الإرث التاريخي للشعب الجرماني الذي أسس أول رايخ له في القرن الثالث عشر، يتوارثه الألمان منذ قرون ، فأن بسمارك نفسه ، وعلى حد وصف وزير الخارجية الأميركي الأسبق (الألماني الأصل) هنري كيسنجر، كان بارعاً عندما نظم علاقات بلاده داخل أوربا بحيث يكون لألمانيا دائماً

[1]. محمد مخلوف ، تغييرات الشرق كما يراها الغرب الرأسمالي ، مجلة المنار ، العدد (٦١) ، كانون الثاني ١٩٩٠، ص٩٦.

خيارات أكثر من أي منافس لها، وبالتالي منع تشكيل أي ائتلاف معادي لها. ويضيف بأنه حتى (بدون ارث الحربين العالميتين كان بالإمكان سلوك السياسة الخارجية الألمانية إثبات أنها مهمة كبيرة بدرجة استثنائية . فألمانيا أقوى من أية دولة أوربية آخرى . وكما انها محاطة بالجيران أكثر من أية دولة آخرى . وبمجرد إن قامت ألمانيا بانتهاج سياسة قومية خالصة أثارت الخوف لدى جيرانها وساهمت في أحداث نوع من البلبلة وقد شجعت من خلال انتهاجها الأسلوب العسكري على تشكيل تحالفات معادية لها، كما إن محاولاتها للعب دور عالمي أدى إلى عزلتها عن الساحة الدولية ، لأن ليس هناك من احد يرغب في أن يكون شريكاً تابعاً لدولة بمثل هذا الطموح).[1]

وفي الواقع فقد كانت مسالة التوازن الأوربي من المسائل الجوهرية التي شغلت الفكر الاستراتيجي الأوربي لعقود عديدة . بحيث إن أي اختلال في هذا التوازن يفضي حالاً إلى فوضى مدمرة ، وهذا ما كانت نتيجة الحربين العالميتين ، وهذا ما كان درساً من الدروس البليغة التي بقيت راسخة في ذاكرة الأمم والشعوب الأوربية بحيث إن جملة المتغيرات التي حدثت في القارة الأوربية وما تركه غياب الإتحاد السوفيتي من فراغ استراتيجي كبير وضع القارة في وضع حرج والتوازن الذي كان قائماً لأكثر من أربعين عاماً في وضع قلق وخصوصاً بعد غياب المعسكر الشيوعي وتفجر النزاعات القومية والدينية ، وتفاقم ظواهر عدم الاستقرار السياسي في دول أوربا الشرقية، حيث إن هذه الدول أضحت جاثمة على فوهة بركان هائل من الحمم التي إذا قدر ونزع غطاءه بحدث مفاجئ، سوف تنفجر محدثة فوضى سياسية واجتماعية وعسكرية ، فاسحة المجال لصعود قوى متطرفة مستغلة هذه الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية المتردية، لتقفز إلى سدة الحكم، وفارضة نمطاً قديماً- جديداً من التحالفات ، ومؤسسة لعلاقات دولية تغذيها الأحاسيس والمشاعر القومية

---

[1]. كان مقال كيسنجر هذا في مجلة نيوزيوك حول استقالة وزير الخارجية الألماني غينشر . هنري كيسنجر، غينشر سيد البناء الألماني، مجلة نيوز ويك الأمريكية، ترجمة يوسف الشولي ، صحيفة الدستور الاردنية، ١٧ حزيران ١٩٩٢، ص٢٥.

التي قلبت التوازن الأوربي ما بين الحربين رأساً على عقب في غضون فترة لا تتجاوز العقد، وأصبح أعداء الأمس حلفاء اليوم ، وفق سياسات وترتيبات من التنازلات والمساومات والاقتسامات على حساب شعوب ودول آخرى.[1]

إن إعادة توحيد ألمانيا كان الشغل الشاغل والقضية المحورية في السياسة الخارجية لألمانيا الغربية في العقود الثلاثة التي سبقت عملية إعادة التوحيد لغرض إعادة التكامل مع الشطر الشرقي وتجاوز الآثار السياسية والإقتصادية للانقسام الألماني. حيث شدد القادة الألمان طول تلك الفترة على كيفية إعادة توحيد ألمانيا كمنطلق للنأي بالدولتين الألمانيتين عن آثار الصراع بين القوتين العظمتين بهدف تحقيق مركز اقتصادي وسياسي نشيط لألمانيا، وقد دأبوا على التأكيد على إن الوحدة الألمانية هي حجر الأساس في استقرار أوربا. وبذات الوقت ، فان ألمانيا الموحدة تستطيع إن تصبح قوة تدعم مجموعة من القيم العالمية مثل السلام والعدالة وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان ومساندة دعاوى الديمقراطية في العالم.

لذلك فقد برزت اتجاهات عدة للتفاعل مع المحيط الأوربي مثل سياسة الانفتاح على الغرب(الوستبولتيك) حينما ادرك المستشار الألماني الأسبق كونراد اديناور إن المصالح الألمانية لن تتحقق إلا بربطها بمصالح التحالف الغربي وحلف الأطلسي والمنظومة الحضارية الغربية والمانيا جزءاً منها. كما اتبعت ألمانيا الغربية سياسة الانفتاح نحو الشرق (الايستوبولتيك) والتي قادها المستشار برانت والقائمة على التقارب مع الشرق الأوربي كمدخل لاعادة التوحيد ، ثم كان هناك الاتجاه الوسط الذي احتوى على كل التوجهات

[1]. ناظم الجاسور، المصدر السابق، ص٣٣.

حيث ركز على الوحدة الأوربية الشاملة كمدخل للوحدة الألمانية وكان المستشار هلموت كول من رواد هذا الاتجاه.[1]

ويمكن القول انه حينما تحقق الهدف الاسمى للسياسة الألمانية (الوحدة الالمانية) لم يعد هذا الهدف هو الذي يتحكم في القرار الألماني ، وإنما اضحى الهدف هو كيفية الحفاظ على الوحدة وتفعيل الدور الألماني الخارجي . وإذا كانت ألمانيا الغربية سابقاً تتردد في الانغماس في الصراعات والشؤون الدولية مخافة اغضاب إحدى القوتين العظمتين- وهي الدولة المعاقبة والمقسمة جغرافيا وديموغرافيا – فقد مكنت الوحدة الألمانية ، الدولة الجديدة من التفكير جدياً في القيام بدور نشيط في الشؤون الدولية بشكل عام واوروبا بشكل خاص.

وإذا كانت العلاقات الفرنسية –الألمانية بقيت تشكل حجر الزاوية وصمام الامان في التوازن الأوربي، تلك العلاقات التي شهدت درجة عالية من التنسيق في بناء البيت الأوربي من خلال انطلاقة إقتصادية ، وتأسيس رؤية إستراتيجية في المجالات العسكرية (الفيلق الأوربي الموحد) وسحب قطار المجموعة نحو وحدتها السياسية ، إلا إن هذه العلاقة اتسمت بالكثير من التوتر ، وبروز نقاط الاختلاف والتنافس الحاد في الكثير من المجالات ولاسيما في أسس العلاقات مع الدول الشرق الأوربي وكيفية اندماجها بالإتحاد الأوربي ، ناهيك عن الأزمة البلقانية (تفكك يوغسلافيا) التي اظهرت إلى سطح الأحداث ذلك الشرخ الكبير بين فرنسا والمانيا التي وجدت في هذه الأزمة فرصتها الأولى ، وربما الحدث المفاجئ الأول في القارة الذي كشف عن اولى خطوات الدور الألماني الكبير بعد التوحيد ، ومنعطفاً استراتيجياً في تأكيد قوة الدولة الكبرى الأوربية الإقتصادية والمالية.[2]

---

[1].عاصم محمد عمران، الخيارات الإستراتيجية الألمانية في أوربا ، قضايا دولية، العدد(٣٤)، نشرة دراسات اوربية ، ألمانيا الموحدة والقرن القادم، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٢.ص٩.

[2]. ناظم الجاسور ، المصدر السابق، ص٣٤.

إن إعادة توحيد ألمانيا خلق مشكلة بالنسبة لأوربا الموحدة بسبب الإمكانات الهائلة التي باتت ألمانيا الموحدة تتمتع بها بالنسبة لباقي دول السوق الأوربية التي سبق وأقامت حلفاً مع دولة ألمانيا الغربية الموازنة لها في المجالات الإقتصادية والسياسية وغيرها ، وبالفعل ، أيقظ مشروع (النواة الأوربية الصلبة) أحلام الخوف من استعدادات ألمانيا للسيطرة مجدداً على القارة الأوربية وأثار ردود فعل أوربية عنيفة للبنيان الأوربي ، وجاءت ابرز ردود الفعل من إيطاليا وبريطانيا واسبانيا وفرنسا.[1]

والنواة الأوربية الصلبة المقترحة تتشكل من ألمانيا وفرنسا ودول البنالوكس(لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا) ولها نواة اصلب تتألف من فرنسا وألمانيا كمركز لأوربا . علاوة على ذلك فقد بلغ الناتج الإجمالي لألمانيا ٢٥٪ من الدخل الإجمالي للمجموعة ، لذلك فهي الأقوى ليس فقط ديموغرافيا وإنما ايضاً اقتصادياً ، فالاقتصاد الألماني مجهزاً جيداً للسيطرة على السوق الداخلية الاوربية ، والفائض في ميزان ألمانيا التجاري يقابله عجز في ميدان تبادل البضائع لعدد من البلدان الآخرى في المجموعة. ويعود التفوق الألماني إلى عدة أسباب ابرزها:

١. متانة السياسة المالية للدولة وتحقيق توازن معقول في سياسة انفاقها الإنتاجية.

٢. الإنتاجية العالية.

٣. التمتع ببنية تحتية عالية المستوى وبهيكلية إقتصادية متوازنة.

٤. العمال المدربون جيداً والسياسة التعليمية العالية.

٥. نظام اجتماعي منفتح وحر.

---

[1]. محمد جواد علي، ألمانيا الأكثر قوة في أوربا ، قضايا دولية ، العدد (٣٤)، نشرة دراسات اوربية ، ألمانيا الموحدة والقرن القادم ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٦.

٦. أعلى مستوى من السلام الاجتماعي.

٧. غياب الإنفاق العسكري.

وعلى ضوء هذا الوضع الاقتصادي الايجابي لألمانيا تجاه أوربا ، فانه سيعطي زخماً جديداً للقارة وقد يقلب التوازن الاقتصادي الأوربي لصالح ألمانيا.[١]

إن ألمانيا الموحدة لازالت على سعيها الدؤب نحو تسريع الخطوات باتجاه تكامل الوحدة الأوربية ، وخصوصاً من خلال إمكانياتها الإقتصادية التي جعلتها قادرة على تحديد مسار الوحدة الإقتصادية الأوربية . كما يتوفر لألمانيا خيار آخر في سياستها الخارجية ، وهو الخيار الشرعي التقليدي، والمقصود هنا روسيا ، فألمانيا مستمرة في تطوير علاقتها مع روسيا الوريث الأكبر لمقومات القوة في الإتحاد السوفيتي السابق والدولة القوية في شرق أوربا، هذا الخيار تراه ألمانيا يصب في مصلحتها ومصلحة أوربا. علاوة على ذلك فهي تعمل على خيار آخر، وهو توسيع نطاق عضوية الإتحاد الأوربي وحلف الأطلسي ليشمل جيران ألمانيا الشرقيين.[٢] ويرجع الدعم الألماني للشرق الأوربي إلى اعتبارات جيوبولتيكية وأمنية تتمثل في سعيها إلى ضمان الاستقرار على حدودها الشرقية، ومواجهة موجات الهجرة من شرق أوربا ، بالإضافة إلى رغبتها في توسيع نطاق التجارة الخارجية مع هذه الدول . وضمن هذا السياق ، وتسعى السياسة الألمانية نحو إتمام عملية استيعاب الدول الأوربية الشرقية في إطار برنامج الشراكة من اجل السلام لحلف شمال الأطلسي. وفضلاً عن ذلك فقد بدأت ألمانيا بالسعي التدريجي لتطوير قدراتها الذاتية لتصبح دولة فاعلة، مما يستلزم تطوير قدرتها العسكرية كما يستوجب الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بعد معالجة القيود التي يضعها الدستور الألماني في هذا الشأن.[٣]

---

[١]. المصدر نفسه، ص٧.

[٢]. عاصم محمد عمران، المصدر السابق، ص١١.

[٣]. المصدر نفسه، ص١٢-١٣.

ويبدو إن الجدل في الموضوع تم حسمه ولاسيما وان هناك جيل جديد من الساسة الألمان جاء بعد الحرب العالمية الثانية لم تتمكن منه عقدة التي كبلت من سبقوهم ، لذلك فان هذا الجيل أكثر إصرارا في تحقيق مصالح ألمانيا الحيوية وهيبتها.

وهكذا يبدو أيضاً، إن ثمة معطيات واقعية تدفع بألمانيا إلى التطلع إلى سياسة عالمية ، فإذا شئنا إن نزن القوة بالثروة الإقتصادية والأداء الاقتصادي وقابلية التعافي من الأزمات أو التحكم بالمستقبل، فلا أفضل من ألمانيا في أوربا ، فروسيا أعلنت إفلاسها الاقتصادي وفرنسا تعاني من اقتصادها المتعثر وتتشبث بأدائها السياسي المتذبذب، وبريطانيا التي ربطت مصيرها مع الضفة الآخرى للمحيط الأطلسي.

ومن ذلك كله يمكن القول انه لطالما كان الدور الألماني إحدى القضايا التي شغلت اذهان القادة الأوربيين على الدوام منذ عهد القيصر (فريدريك) ثم ظهور القوة العسكرية لبروسيا وجمهورية فايمار التي حل محلها الرايخ الثالث. فمنذ ذلك الحين قدمت ألمانيا نموذجين بارزين في سياستها الخارجية ازاء محيطها الإقليمي اذ جدت من خلالها روح الهيمنة والتسلط سواء من خلال سعي ألمانيا لضمان مجموعة من التحالفات والتوازنات التي تمكنها من إن تكون الدولة الفاعلة في أوربا وهذا ما سعت اليه سياسة بسمارك ، أو من خلال الاستخدام الواسع والمقيت للقوة العسكرية في سعي مستمر نحو التوسع على حساب جيرانها وهو ما جسدته سياسة هتلر. وكان لاعادة توحيد ألمانيا قد اعاد للأذهان من جديد تلك الهواجس التي تحتفظ بها العديد من الدول الأوربية في وجدانها ، لاسيما وان العديد منها قد كان ضحية للسياسات التوسعية الألمانية في العديد من المناسبات والتي كانت خاتمتها الحرب العالمية الثانية. ولكن بذات الوقت يدرك الأوربيين بأن أحياء هذين النموذجين السابقين لم يعد ممكناً ، ولكنهم مع ذلك يتداولون الحديث عن روح الهيمنة، تلك الروح التي قد تعبر عن نفسها في أشكال مختلفة قد تكون إقتصادية أو تكنولوجية أو حتى سياسية ومن خلال وسائل وأدوات ليس بالضرورة إن تكون بينها القوة

العسكرية. كل ذلك دفع المراقبين إلى التخوف من قيام أوربا ألمانية بدلاً من ألمانيا أوربية، بسبب الحجم القومي والجغرافي والسكاني والاقتصادي الألماني المتزايد.

لقد أضحت ألمانيا وهي تتربع على قمة الاقتصاد الأوربي قد دكت ركائز انبثاقها كقوة عظمى بعد إن استطاعت إن تضع حداً للانقسام القومي وتعيد للشعب وحدته وثقافته الجرمانية ، كما وجعلت من أوربا وحدة سياسية متكاملة ، مما أعطاها دوراً سياسياً جديداً على الساحة الأوربية والدولية تمكنت من خلاله إن تمزق كل المحرمات والقيود التي فرضتها اتفاقية بوتسدام عام ١٩٤٥، وتأكيد دورها السياسي والعسكري في إدارة الشؤون الأوربية ، وفرضت نوعاً جديداً في التعامل مع مسألة الأمن والاستقرار في أوربا ينسجم وطموحات القوة التي تبحث عن مرتكزاتها في كل زوايا القارة حيث التوسع الأوربي شرقاً، وتحديد المهمات الجديدة لحلف شمال الأطلسي وضعت فيها السياسة الألمانية بصماتها الواضحة.

ومن خلال التاريخ الألماني ودروسه البليغة ، يبدو إن الاحتفاظ بإرث بوتسدام وقيودها صعباً جداً في ظل قدرات سياسية وإقتصادية متنامية ومؤثرة في محيط العلاقات الدولية . ومن ذلك لا يمكن ضمان المستقبل الأوربي المليء بالمفاجئات والاحتمالات ، والأحداث التي تهز السياسة والجغرافيا في وقت واحد.

فاوربا ورغم محاولات بناء البيت الأوربي الشامل على أسس إقتصادية واحدة ونظام امني مستقر ، فانها تعيش في فراغ إستراتيجي واضح، وإمكانية بروز سيناريوهات جديدة غير بعيدة الاحتمال ، وحتى أشكال من التحالفات وأنماط من العلاقات الثنائية أو جماعية، إلا انه في كل ذلك فأن ألمانيا الموحدة ستكون قلب تلك الأحداث واحتمالاتها وبأي شكل من الأشكال . لأنها ليس فقط احد مراكز الثقل في الميزان الجيوبولتيكي الأوربي ، وإنما هي التاريخ الأوربي الذي سيكتب من جديد خلال القرن الحادي والعشرين . ولكن هذه المرة سوف لن تكون الدبابة الألمانية طليعة الاقتحام ، ولكن اليورو الأوربي

الذي يستند على القاعدة الصناعية والإقتصادية الألمانية حيث مقر البنك الأوربي المركزي في مدينة فرانكفورت ، هي الأدوات والوسائل الفاعلة.

الخاتمة

لقد وصف الرئيس الالماني آنذاك ريتشارد فون فايتسايكر الأهمية التاريخية للوحدة الالمانية خلال حفل رسمي في مبنى (فيلهارمونيكا) في برلين بجملة صغيرة " جاء اليوم الذي تحتل فيه كل المانيا، ولأول مرة في التاريخ مكانها الراسخ بين الديمقراطيات الغربية".

لم يكن استمرار المسألة الالمانية دون انقطاع، ففي عهد القيصرية الالمانية بين عامي ١٨٧١و١٩١٨ لم يكن ليخطر على بال احد التحدث علنا عن مسألة الهوية الالمانية، والأمر المختلف عليه، هو انطلاق المسألة الالمانية من جديد عام ١٩٤٥ عندما استسلم الرايخ الالماني امام القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بدون أية شروط، ولم يكن تقسيم الاراضي الالمانية الى دولتين في ذلك الوقت سوى جوابا مؤقتا على مسألة الهوية الالمانية. فالجواب النهائي جاء مع اعادة توحيد الدولتين في الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠ .

هذه المسألة الالمانية وجدت حلها على شكل استجابة للمطلب القديم نحو (الوحدة والحرية). ولم يكن حلها ممكنا إلا بموافقة جميع الجيران ، حيث كان هذا الحل مرتبطا بحل مسألة آخرى وهي مسألة الحدود البولندية . فالإعتراف النهائي بالحدود الغربية عند نهري (اودر / نايسة) وفق القوانين الدولية كان من شروط اعادة توحيدها، وكانت اتفاقية (٢+٤) بمثابة وثيقة تأسيس المانية الموحدة التي لا ترى نفسها على انها ديمقراطية ما بعد القوميات، متطورة عن عدة دول قومية، وانما دولة قومية ديمقراطية كلاسيكية حديثة مرتبطة بشكل وثيق مع تجمع من الدول يتجاوز القوميات، تمثله الوحدة الاوربية، وتتم فيه ممارسة بعض جوانب السيادة القومية بشكل جماعي مع الدول الآخرى .

فهرست المواضيع

السعر: ٢٠٠٠ دينار



أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر
2013